



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -



معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية
قسم الهندسة المعمارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية وال عمران
تخصص - المدينة- المجتمع والتنمية المستدامة
تحت عنوان :

ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المبالية حالة مدينتي باتنة و تازولت

تحت إشراف الاستاذ الدكتور

الديب بلقاسم

أستاذ التعليم العالي بجامعة باتنة

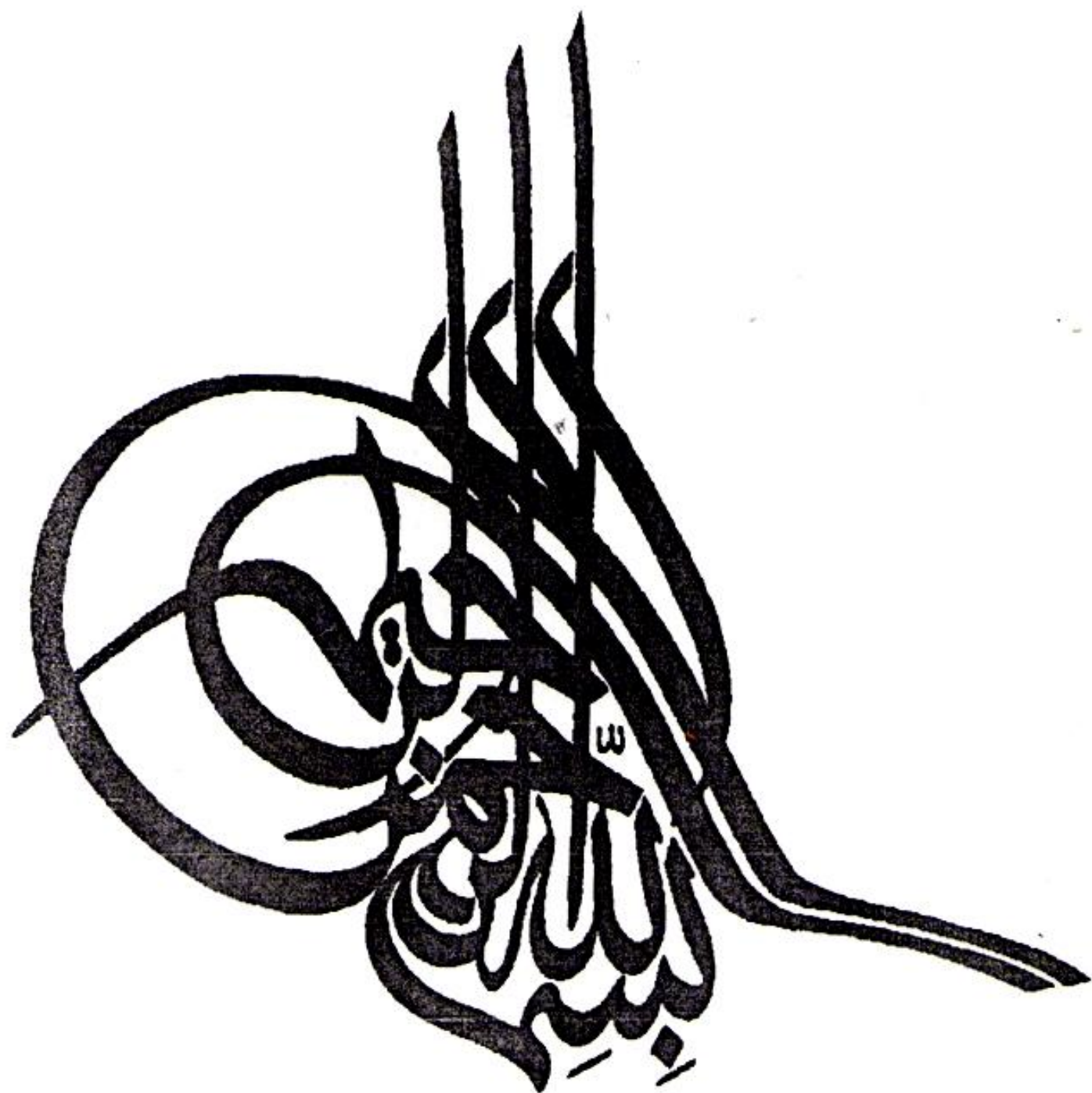
من إعداد الطالب:

بيبيمون وليد

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بوذراع أحمد
مقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	د/ الديب بلقاسم
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ علقمة جمال
ممتحنا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر "أ"	د/ عمري ابراهيم

السنة الجامعية 2012/2011.



فهرس الموضوعات

الفصل التمهيدي

01	المقدمة العامة
02	إشكالية البحث.
04	فرضيات البحث.
04	تقنيات البحث.
05	منهجية البحث.
06	أهداف البحث.
06	محتوى البحث.

الفصل الأول: النمو الحضري، الظواهر الحضرية لتوسع المدن

09	مقدمة
09	1. النمو الحضري وأشكاله.
12	2. عوامل النمو الحضري.
13	3. الانعكاسات المجالية لعملية النمو الحضري
13	3-1/الأشكال الجديدة للنمو الحضري
13	3-1-1-تعمير الهوامش .
13	3-1-2-تعمير الضواحي (الضاحية الحضرية) .
14	3-1-3- تعمير المنطقة الريفية.
14	3-1-4- المدن الجديدة.
15	4- النمو الحضري في البلدان النامية.
16	5- الضاحية الحضرية و تحضر المنطقة الريفية كظاهرتين ناتجتين عن النمو الحضري.
16	5-1- الضاحية الحضرية.
17	5-1-1- دراسة مجال الضاحية الحضرية.
18	5-1-2- العوامل المساعدة على تعمير الضواحي
19	5-2- تعمير وتحضر المنطقة الريفية .
20	5-2-1- ظاهرة تعمير و تحضر الريف في فرنسا.
20	5-2-2- ظاهرة تعمير و تحضر المجال الريفي في البلدان النامية.
21	5-2-2-1- حالة المغرب الأقصى.
22	5-2-2-2- ظاهرة الضاحية الحضرية وتعمير وتحضر الريف في الجزائر.
22	أ- ظاهرة الضاحية الحضرية في الجزائر.
22	ب- ظاهرة تعمير المنطقة الريفية وترريف المدن في الجزائر.
23	6- المجمع الحضرية وظاهرة التلاحم الحضري .
25	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التخطيط الحضري "المفهوم و التطور التاريخي"

27	مقدمة
27	1. مفهوم مصطلح التخطيط الحضري.
29	2. أصل ظهور مصطلح التخطيط الحضري.

30	3. أهداف التخطيط الحضري.
31	4. ديناميكية التحضر: التطورات، الاتجاهات الحديثة والآفاق.
32	1-4. ظاهرة التحضر والفعل الحضري في الجزائر.
38	5. أدوات التخطيط والتهيئة في الجزائر.
39	1-5. الإطار التاريخي والتشريعي للتخطيط واستخدام الأراضي. (تطور السياق المؤسسي وأدوات التصميم)
45	6. رهانات، أهداف ومستقبل التخطيط الحضري في الجزائر. (التحولات، التوقعات، الإستراتيجية والتحديات الجديدة)
47	1-6. البحث على تحقيق التوازن والتكامل المجالي الشامل للإقليم.
48	1-1-6. عدم التوازن الديموغرافي، اختلال الحركة والديناميكية الحضرية .
50	2-1-6. تفكك النظام الحضري.
50	3-1-6. اختلال العلاقة بين المدينة والريف.
50	4-1-6. مسألة التحكم وتسيير العقار.
53	2-6. دور قانون المدينة.
54	3-6. المشاركة والمواطنة.
54	4-6. مشكلة البيئة والعناصر المشكلة لها.
55	5-6. الحكم الراشد والتنمية.
56	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: المشروع الحضري ، إستراتيجية جديدة في التخطيط الحضري

58	مقدمة
58	1. بعض المفاهيم الخاصة بالمشروع الحضري.
58	1-1. المشروع الحضري مفهوم غامض.
60	2-1. مفهوم المشروع الحضري.
62	2. السياق التاريخي لمفهوم المشروع الحضري
65	3. الأبعاد المرتبطة بالمشروع الحضري.
65	1-3. البعد السياسي.
67	2-3. البعد الاقتصادي والمالي.
68	3-3. البعد المعماري والعمراني.
69	4. مبادئ المشروع الحضري.
70	5. المشروع الحضري والتخطيط الحضري.
72	6. مستويات المشروع الحضري وتحديد المحيط المتعلق به.
73	1-6. التخطيط الاستراتيجي: من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل.
73	1-1-6. التسيير الخاص و التسيير العمراني "الحضري".
74	2-1-6. منطق فوق البلدي.
75	

75	3-1-6. مشروع المدينة.
76	4-1-6. المشروع الحضري.
77	5-1-6. المشروع البلدي.
77	2-6. التخطيط الاستراتيجي من المقياس الشامل إلى المقياس المحلي.
77	• مشروع التجمع العمراني
79	7. اندماج النشاطات التخطيطية.
81	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: تشخيص وتحليل وضعية المدينتين باتنة - تازولت (مؤهلات ودوافع التلاحم)

82	مقدمة
83	أولاً: تحليل المقومات الطبيعية "موقع متجاور بموضع واحد ومحدود"
83	I. خصائص الموقع.
83	1- موقع البلديتين.
83	2- موقع المدينتين.
87	II. إمكانات الموضع.
87	III. الانحدارات
88	ثانياً: تحليل المعطيات الديموغرافية : "نمو سكاني متسارع ترجم باستهلاك مجالي واسع".
88	I. النمو السكاني: مراحل والعوامل المتحكمة فيه.
92	II. العلاقة التثنائية: "المجالية السكانية".
92	1- نسبة الارتباط والتواصل الوظيفي.
96	III. التوسع العمراني واتجاهاته.
96	1- مراحل التوسع العمراني.
106	2- خطة المدينتين.
109	ثالثاً: إشكالية الطبيعة القانونية للأراضي ودورها في استهلاك المجال الحضري.
109	I. الطبيعة القانونية للأراضي.
111	II. طبيعة استهلاك المجال.
111	1- نمط البناء الفردي.
112	2- نمط البناء الجماعي و النصف جماعي.
115	رابعاً: أدوات التخطيط الحضري ودورها في استهلاك المجال الحضري.
116	I. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة.
122	II. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية تازولت.
126	خلاصة الفصل.

الفصل الخامس: التحليل الكمي والنوعي لمجال التلاحم (الامتداد الخطي للمدينتين)

127	مقدمة
128	أولاً: التحليل العمراني لمجال الدراسة.
128	

	I. مراحل التطور العمراني للمجال.
129	II. التنظيم العام والبنية العمرانية للمجال.
130	1- البنية التحتية.
132	2- البنية الفوقية.
136	3- التحولات المجالية المرافقة لعملية التعمير.
137	ثانياً: التحليل الوظيفي واستخدامات الأرض.
137	I. المباني السكنية.
137	1- التوزيع المجالي للمساكن.
138	2- توقيت المساكن.
139	3- نمط و مورفولوجية المساكن.
143	II. المرافق والتجهيزات.
143	1- النشاط التجاري
145	2- المرافق العمومية
145	1-2. المرافق التعليمية والإدارية.
145	2-3. المرافق الدينية و الروحية.
146	2-2. المرافق الصحية.
146	2-4. المرافق السياحية والثقافية.
147	ثالثاً: التحليل الديمغرافي لمجال الدراسة.
147	I. النشاط الاقتصادي للسكان
147	II. حركة السكان.
147	1- التنقلات إلى خارج مجال الدراسة.
149	2- التنقلات إلى داخل مجال الدراسة.
149	III. مكان الإقامة السابق لسكان مجال الدراسة.
150	• أسباب القدوم للإقامة بمجال الدراسة.
151	خلاصة الفصل.

الفصل السادس: تأطير الظاهرة ومعالجتها ضمن سياسة المشروع الحضري

152	مقدمة
152	أولاً: تحليل وتقييم الظاهرة على مستوى المدينتين.
152	I. بالنسبة لمدينة باتنة.
153	II. بالنسبة لمدينة تازولت.
154	ثانياً: توجيهات المخططات وأدوات التهيئة والتعمير.
154	I. المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير PDAU.
154	1- أهداف الدراسة
154	2- الإستراتيجية المحددة في التهيئة.
156	
156	

	II. مخططات شغل الأراضي POS.
	1- بالنسبة لمدينة باتنة.
157	2- بالنسبة لمدينة تازولت.
160	III. المخطط الولائي "PAW" (اللامركزية في توزيع الوظائف).
160	IV. مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة.
	V. (معالجة إشكالية توسع المدينة في إطار جهوي)
164	VI. مخطط التناسق العمراني.
166	ثالثا: الإشكالية العمرانية للمدينيتين من خلال نتائج الاستقصاء الميداني.
168	رابعا: توصيات واقتراحات التدخل على منطقة التلاحم.
168	1- السيناريو الأول: تجاهل الظاهرة.
168	2- السيناريو الثاني: تأطير الظاهرة وتدعيمها.
169	I. إستراتيجية التدخل وعمليات التهيئة
169	1- رهانات المشروع الحضري حسب المؤهلات التقنية ومستخدمي المجال الحضري
173	2- أبعاد المشروع الحضري.
174	3- طابع المشروع الحضري.
175	4- الاختصاص الحضري لكل مدينة "هوية المدينة".
176	5- المشروع العمراني لمنطقة التلاحم العمراني- محور(باتنة/ تازولت).
177	6- المبادئ الأساسية لتحقيق الجدوى الحضرية من المشروع العمراني.
179	II. مساهمة التعاون بين البلديات في خدمة المشروع الحضري الشامل:
179	1- التجربة الفرنسية.
179	2- التعاون البلدي في التشريع الجزائري.
181	1- إمكانيات تجسيد هذا التعاون (مؤهلات وإمكانيات مجمع باتنة)
184	2- النتائج المنتظرة من هذا البحث
184	خلاصة الفصل
187	الخاتمة العامة
190	مراجع البحث
194	ملحق

فهرس الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات التحضر بالنسبة للدول المغربية	33
02	تطور سكان الجزائري اثناء الفترة الاستعمارية "1830—1962"	35
03	تطور سكان الجزائري بعد الاستقلال "1962—2008"	36
04	تطور السكان وفقا لسناريوهات SNAT	49
05	المشروع الحضري والتجديد الحضري	70
06	تطور سكان بلدية باتنة وتازولت "1954—2008"	77
07	خطوط النقل الحضري بمدينة باتنة	93
08	خطوط النقل العمومي باتجاه باتنة	94
09	نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية تازولت	95
10	نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية فسديس	95
11	نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية واد الشعبة	95
12	نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية عيون العصفير	96
13	تطور استهلاك المجال لمدينتي باتنة وتازولت "1844---2010"	104
14	مراحل التوسع العمراني واتجاهاته لمدينتي باتنة وتازولت "1844---2010"	108
15	تقديرات السكان حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة 1998	116
16	جدول تلخيصي لبرنامج المرافق حسب المخطط التوجيهي لبلدية باتنة 1998	117
17	برنامج المرافق المهيكلية المقترحة من طرف المخطط التوجيهي لبلدية باتنة 1998	118
18	برامج السكن المقترحة بمخططات شغل الأراضي المدرجة ضمن المخطط التوجيهي	119
19	مخططات شغل الأراضي المدرجة ضمن المخطط التوجيهي لبلدية باتنة 1998	120
20	تقديرات السكان لمختلف الأقال	122
21	برامج التنمية المقترحة ضمن مخططات شغل الاراضي ضمن المخطط التوجيهي	123
22	نوع وحالة الطرق بمجال الدراسة	131
23	مراحل تطور الحضيرة السكنية بمجال الدراسة	137
24	توزيع الكثافة السكنية عبر وحدات مجال الدراسة	137
25	تصنيف الانواع التجارية بمجال الدراسة	143

26	توزيع اليد العاملة عبر القطاعات الاقتصادية لسكان مجال الدراسة	147
27	تنقلات العمل لسكان مجال الدراسة	147
28	تنقلات الدراسة لسكان مجال الدراسة	148
29	حركة سكان مجال الدراسة لغرض التسوق والعلاج	148
30	مكان الإقامة السابق لسكان مجال الدراسة	149

فهرس الأشكال

الخرائط	عنوان الشكل	الصفحة
01	النمو الحضري المستمر	11
02	النمو الحضري المتقطع	11
03	اندماج النشاطات التخطيطية للمشروع الحضري الشامل	79
04	تقسيم مجال الدراسة الى وحدات عمرانية	128
05	اتجاه ووتيرة التوسع بمجال الدراسة	129
06	بعض أشكال الجزيرات المشكلة للنسيج الحضري بمجال الدراسة	133
07	تمثيل نسبي لنتائج الاشكالية المجالية	166
08	تمثيل نسبي لنتائج الاشكالية الاجتماعية	166
09	تمثيل نسبي لنتائج اشكالية الاقتصاد الحضري	166
10	تمثيل نسبي لنتائج اشكالية سياسة التخطيط	166
11	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بالرهان المجالي للمدنتين	170
12	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بالرهان الاجتماعي للمدنتين	171
13	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بالرهان الاقتصادي للمدنتين	172
14	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة برهان التخطيط العمراني للمدنتين	173
15	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بتحقيق البعد الاقتصادي للمشروع الحضري	173
16	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بتحقيق البعد الاجتماعي للمشروع الحضري	173
17	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بالبعد العمراني والمعماري للمشروع	174
18	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بتحقيق البعد التخطيطي للمشروع الحضري	174
19	تمثيل نسبي لنتائج الاستقصاء الخاصة بتحديد طبيعة المشروع الحضري المناسب	175
20	تمثيل نسبي للنتائج الخاصة بتحديد هوية المدينة التي يقوم عليها المشروع	175

فهرس الصور

الصفحة	عنوان الصورة	الصورة
131	طريق أولية في حالة جيدة	02-01
132	طرق ثانوية سيئة وغير مهيئة	04-03
132	طرق حالتها سيئة وغير واضحة المعالم	06-05
136	التحولات المجالية المرافقة لعملية التعمير	07-08-09-10-11-12
138	نموذج لتوقيع المساكن بالوحدة الاولى	13
138	نموذج لتوقيع المساكن بالوحدة الثانية	14-15
139	نموذج لاستدراك معالم الترافصف بالنسبة للمباني الواقعة على جانبي الطريق و-31	16
139	مباني سكنية نمط فيلا في طور الانجاز	17
140	نمط البناء العادي ذو الساحة الداخلية	18
140	نمط البناء العادي بدون ساحة	19
140	نمط البناء العادي ذو الطابع الريفي	20
141	نمط البناء الريفي التقليدي	21
141	البناء الجماعي المتواجد على مستوى مجال الدراسة	22
142	حالة المباني على مستوى مجال الدراسة	23-24-25-26-27
144	بعض مظاهر النشاط التجاري الممتد على طوال الطريق و-31	28-29-30
145	متوسطة الشهيد ساعد مرازقة	31
145	ابتدائية الشهيد عبد الله ملاخسو	32
145	المدرسة الابتدائية المتواجدة بالوحدة الثانية	33
145	مسجد الأنصار	34
145	مسجد عمر بن العاص	35
145	مسجد السنة	36
146	فرع القطاع الصحي الوحيد المتواجد بمجال الدراسة	37
146	عيادة خاصة محمد الصادق	38
146	مشروع لفندق سياحي	39
146	متحف المجاهد	40

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الخريطة
37	الشبكة الحضرية وتوزيع المدن في الجزائر	01
52	ديناميكية اعادة التوازن الاقليمي في الجزائر	02
84	خريطة الموقع الاداري للبلديتين	03
86	خريطة الموقع الجغرافي لكل من مدينة باتنة وتازولت	04
105	مراحل التوسع العمراني لمدينة باتنة	05
107	خطة التوسع لكل من مدينة باتنة وتازولت	06
110	خريطة طبيعة الملكية العقارية	07
113	خريطة الانماط السكنية في مدينة باتنة	08
114	خريطة التجهيزات الكبرى بمدينة باتنة	09
121	مخططات شغل الاراض المدروسة لمدينة باتنة	10
158	مخطط شغل الأراضي رقم 04 الجزء الأول	11
159	مخطط شغل الأراضي رقم 04 الجزء الثاني.	12

مقدمة عامة

المدينة هي أهم حدث حضري وأعقد نمط عمراني شيدته تفكير الإنسان، وهي نظام اجتماعي تشكل وتوسع بفعل عدة عوامل، أبرزها العوامل السكانية، العوامل الاقتصادية والإدارية...، حيث شكل النمو الحضري نتيجة مباشرة لتركز النشاط الصناعي في المدن التي كانت محل جذب واستقطاب للكثير من الريفيين الراغبين في تحسين معيشتهم في كل المجالات، ما أدى إلى نمو وتطور المدن وتعدد الحياة الحضرية الحديثة، وهذا ما أفرز العديد من المشكلات الاجتماعية والمجالية التي أصبحت تعاني منها المدن المعاصرة، ومن بين هذه المشاكل مشكلة السكن التي لم تعد عبارة عن مأوى بل تعدته إلى طموحات الإنسان من تطور علمي واقتصادي واجتماعي، وكذا مشكلة توفير العقار الحضري والاستجابة إلى الطلب المتزايد للتوسع العمراني الذي ارتبط بالتطور السكاني والحاجيات المتزايدة، مهدداً بذلك استقرار الحياة الحضرية التي زادت الهجرة الريفية تعقيدا.

لذا فإن المدن والمراكز الحضرية في سعيها الدائم لتوفير الحد الأقصى من الخدمات الحضرية والاستجابة للطلب المتزايد والضغط الممارس عليها، تضطر في الكثير من الحالات إلى إضافة ودمج مساحات عقارية جديدة تحت غطاء التوسع العمراني الذي يتم على حساب مساحات ظهيرها الريفي، الذي يشكل قاعدة التوسع الرئيسية والمزود الدائم باليد العاملة والمواد الأولية.

كما أن المدن في بحثها على تحقيق الكمال والمثالية " المدينة " والتكامل والانسجام " المدن والمراكز المجاورة "، إضافة إلى تضخمها تتحول إلى مجموعة من المراكز الحضرية المتجهة نحو الالتحام الحضري وتكون التجمع الحضري، وهو ما يعني مشاركة المدينة نفس المصير الحضري مع المدن المجاورة لها والواقعة ضمن نفس المجال الفيزيائي لتوسع المركز الرئيسي والمدينة الأم.

إن توسع المدن وإضافة مساحات جديدة والتي يتم تجريدها من الظهير الريفي لغرض التعمير، بقدر ما هو سلبي على الريف، بإمكانه أن يصبح عبئا على المدينة وذلك في غياب استراتيجيات التخطيط الفعالة والجادة، والمشاركة الفعلية لجميع الفاعلين وتوقع الأزمات وتجنبها....، يؤدي إلى إيجاد أنسجة حضرية تضيف على المدينة ولا تضيف لها.

أصبحت المدن الكبرى والإستراتيجية تسعى للحفاظ وتوسيع مجالات تأثيرها ونفوذها دون التأثير السلبي بالمدن المجاورة والمنافسة لها، من خلال إبراز مؤهلاتها وطابعها الحضري الخاص كإستراتيجية لحل مشاكلها المحلية وتحقيق هويتها وتوازنها، ومسايرة نموها وتكتلها بتحويلها إلى مجمعة حضرية تضم عدة مراكز، وهو ما يدفعها إلى انتهاز سياسة واستراتيجيات تخطيطية ذات بعد إقليمي، جهوي وحضري، للتسيير والتحكم الجيد في الإشكالات المرافقة لعمليات النمو الحضري والتوسع العمراني، التي تهدد استقرارها المجالي، وكذا التناسق والقدرة التنافسية للإقليم، وهو ما يتطلب إيجاد حلول ملموسة بوضع سياسة إستراتيجية التخطيط الحضري وأدوات للتهيئة الإقليمية، لها رؤية ذات بعد جهوي وإقليمي

لضمان التناسق والتكامل والفعالية المجالية، من أجل تحديد صورة جديدة للتوازنات المجالية والحفاظ على الاستقرار الدائم للمجال للوصول إلى مجال تنافسي ومستدام.

و يعتبر المشروع الحضري أحد أهم الاستراتيجيات الحديثة لعمليات التخطيط، كونه يعبر عن ممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة تراعي التغيرات المجالية والاجتماعية، وتضمن الشمولية عن طريق فتح المجال للمشاركة الفعلية لمستخدمي المجال الحضري ، واستخدام كل المؤهلات التقنية والاقتصادية، ما يضمن الاستمرارية في الإستراتيجية من خلال مختلف المبادئ والأبعاد المميزة له بتكريسه لمبدأ تشجيع الخيار المجالي والمحيط الاجتماعي ومحاربته لإنتاج الأشكال الحضرية ذات النظرة الوحدية والفوائد الفردية وقابليته للتجديد حسب التحولات الحضرية.

كما أن النسق البرجماتي للمشروع الحضري يضمن عدم استنزاف موارد المدينة في ظل تضارب المصالح الفردية من جهة، وتضارب علاقات الهيمنة بين المدينة الأم باعتبارها صاحبة القرار السياسي وبين المراكز الحضرية المجاورة لها والساعية إلى الالتحاق من جهة أخرى .

إشكالية البحث

تعرف مدن العالم تحولا جذريا في طبيعة وأشكال نموها الحضري، حيث بدأت تنتقل تدريجيا من ظاهرة التحضر في المراكز العمرانية، بسبب الثورة الصناعية والتطور الذي مس كل جوانب الحياة التي تتميز بكثافة السكان و الأنشطة ، إلى ظاهرة الاستقطاب التي أنتجت المدينة الميتروبولية، أو كما يسميها البعض بالمدينة الإقليم، التي تتصف بضخامتها واتساع مجال نفوذها، متأثرة بالثورة التكنولوجية والتقدم الهائل في وسائل الاتصال بين مختلف أنحاء العالم في ظل ما يعرف بالعلومة.

وقد شكلت ظاهرة التحضر أهم الانشغالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الحالية للمدن، كونها تعبر عن العلاقة الثلاثية بين نمو المدن بزيادة حجمها من جهة، تعقدها بزيادة وظائفها من جهة ثانية، وتأثر الجانب التنظيمي المؤطر لها من جهة ثالثة، لتتباين محصلة هذه العلاقة من مدينة إلى أخرى من حيث النوع الحجم والصفة.

و تعتبر هذه العلاقة في المدن الجزائرية كنتاج في تداول ظاهرة التحضر بأهدافها السياسية وأبعادها الاقتصادية، ونتائجها الاجتماعية، ومتطلباتها المجالية " تحضر دون حضرية "، مما أدى إلى خلق مدن تنمو وتتضخم دون وجود حد لاستهلاكها اللاعقلاني للمجال الحضري في ظل ضعف أو غياب سياسة تنظيمية تفرض التنسيق بين الوظائف الحضرية وتحدد معدلات الاستهلاك وتضبطها، الشيء الذي أدى إلى خلق توسعات ذات طابع عفوي يصعب التحكم فيها وتسييره.

تمثل الوضعية المجالية لمدينتي باتنة- تازولت التي تشهد نفس خصائص التحضر السابقة، لكن بقيم كمية أوجبتها الأهمية الوظيفية والاقتصادية والامتيازات الإدارية التي تتمتع بها مدينة باتنة بالنسبة لمدينة تازولت، وفي وجود ديناميكية حضرية مستمرة عبر الزمن، مستندة في ذلك على قدرات الموضع

الاستيعابية ومؤهلات الموقع، الشيء الذي فرض على المدينة اتجاهات محددة لتوسعها ميزتها محاور الطرق الرئيسية.

وفي سياق هذا التوسع وامتداده على طول المحاور الرئيسية حدث تداخل بين النسيجين الحضريين لمدينة باتنة وتازولت المجاورة لها والواقعة ضمن مجال تأثيرها، وذلك على طول محور الطريق الوطني رقم 03، أين يعبر هذا التداخل عن ظاهرة التلاحم العمراني، خاصة في ظل تشبع المحيط الحضري لمدينة باتنة مما استلزم تجاوز الحدود الإدارية لبلدية باتنة ودفع التعمير داخل الحدود الإدارية لبلدية تازولت، كواقع مفروض ألزمته الحاجة إلى الاستمرار والاستجابة لمتطلبات السكان في ظل الزيادة السكانية المتواصلة وارتفاع معدلات النمو الحضري، المرتبطة بالنمو الديموغرافي المفرط وغير المخطط كنتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة لسكان المدينتين والهجرة الريفية المتواصلة نحو هذه الأخيرة، كما أن حركة التعمير البطيء من جهة مدينة تازولت مقابل تعمير سريع ومتواصل من الجهة الأخرى للمدينة الأم "باتنة"، أدى إلى تشكل نسيج حضري يمتد على طول الطريق الوطني رقم 03 انطلاقاً من الحدود الإدارية بين المدينتين يصعب تسييره والتحكم فيه، كما يركز في تلبية متطلبات سكانه على مدينة باتنة بالدرجة الأولى وهذا رغم محاولات هيكلته وتدعيمه بالتجهيزات والبنية التحتية، إلا أنه يبقى يشكل مرقداً وهو ما أفقده البعد الاجتماعي والحركة الاقتصادية المميزة للتجمعات العمرانية.

كما يشهد هذا الجزء تعمير عشوائي ومتسارع تصعب مراقبته والتحكم فيه، نظراً لعدم شمولية مخططات التهيئة والتعمير للمجال وعدم جديتها، حيث تبقى عملية التعمير مستمرة خاصة على مستوى الجزء المنتمي لبلدية تازولت، من خلال المشاريع السكنية المدرجة ضمن مجموعة التخصيصات والتعاونيات التي تتم على حساب أراضي زراعية لم تدرج بعد ضمن المحيط العمراني، وهذا كاستجابة لاحتياجات سكان مدينة باتنة وتازولت بدرجة أقل، وهو ما يعكس تأثير المدينة الأم على المدينة المجاورة لها واستغلالها لإمكاناتها العقارية في ظل تشبع محيطها العمراني.

ومنه فإن أهمية الدراسة في هذا الموضوع تكمن في أهمية الظاهرة في حد ذاتها، كونها ظاهرة عمرانية ناتجة على الحركة المجالية المرافقة لمستوى النمو الحضري من جهة ومنتجة لأشكال من التجمعات العمرانية من جهة أخرى، ومحاولة إرساء مبادئ التعمير الاحترازي *urbanisme préventif* وإيجاد سياسة تخطيط بديلة لا تقتصر على الوظيفة السكنية بل تتعداها إلى تحويل المدينة من مدينة مستهلكة إلى مدينة منتجة، تجسدها استراتيجية المشروع الحضري الهادفة لتحقيق الفعل الحضري السليم والمصير المشترك للمدينة الأم ومراكزها الحضرية الملتحمة، وهو ما يستلزم تشخيص ومعالجة كل ما يتعلق بالإسقاطات المجالية للمتغيرات الحضرية التي أوجبت الظاهرة، وكذلك وضعها في إطار يسمح بادراك حقيقتها بمفهومها العام والخاص للوصول إلى الإجابة على السؤال المحوري التالي:

ما هي الانعكاسات المجالية لظاهرة التلاحم العمراني على مدينة تسعى لتعزيز مكانها الجهوية والإقليمية و أخرى تخشى التبعية والهيمنة الوظيفية؟

لمعالجة هذه الإشكالية يتطلب من الإجابة على مجموعة التساؤلات التالية:

- ⊕ ما هي خصائص التلاحم العمراني الحاصل بين المدينتين؟ ما طابعه، وشكله؟
- ⊕ كيف يمكن تقييم الظاهرة؟ وهل هي انعكاس لإسقاطات مجالية لمتطلبات حضرية أو شمولية مخططات التهيئة؟
- ⊕ كيف يمكن التنسيق بين مختلف عمليات التهيئة، وخصوصيات المجال للوصول إلى مجال حضري متلاحم مجاليا ووظيفيا؟
- ⊕ هل يسمح الواقع المجالي للمدينتين بتبني إستراتيجية المشروع الحضري، و ما مدى فعالية هذه الاستراتيجية في تحقيق الالتحام الحضري وتقادي التصادم العمراني؟

الفرضيات:

- الفرضية الأولى: قد يؤدي التلاحم العمراني إلى التأثير السلبي على المدينتين يجعل منهما مدينة تابعة وأخرى مهيمنة.
- الفرضية الثانية: التلاحم العمراني الممنهج والمؤطر بكل أبعاده يحقق الجدوى العمرانية للمدينتين.

تقنيات البحث:

نظرا لطبيعة الظاهرة المدروسة وخصائص مجال الدراسة تعددت التقنيات المعتمدة خلال بحثنا هذا والتي تمثلت فيما يلي:

- 1- **تحليل الخرائط :** التزم توضيح بعض الظواهر المتعلقة بالموقع والموضع واستخدامات الأرض الاعتماد على الخرائط والصور الجوية التي تخص كل من بلدية باتنة والتجمعات القريبة.
- 2- **الإتصال المباشر بالمصالح المعنية :** فقد تم جمع جزء هام من المعطيات من خلال الإتصال

المباشر بالمصالح المعنية بالتهيئة والتعمير على مستوى ولاية باتنة، متمثلة في مديرية التعمير والبناء، مديرية السكن والتجهيزات العمومية، مديرية الفلاحة، مديرية أملاك الدولة، مديرية النقل ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية باتنة BE-ETB، مكتب الانجازات المعمارية والتعمير URBA-Batna، المصالح التقنية لكل من بلدية باتنة وتازولت، وذلك للأخذ بأرائهم وتوجيهاتهم فيما يخص منطقة الدراسة وتوجهات السياسة العامة للتهيئة بمدينة باتنة والمراكز المجاورة كلا حسب اختصاصه.

3- استثمار السكان: والتي مست منطقة التلاحم بالدرجة الاولى، بسبب غياب بعض المعطيات المتعلقة بالتجمع كونه يشهد تغيرات مستمرة بسبب تواصل عمليات التعمير ، حيث تم توزيع العينة التي قدرت بحوالي 25% من اجمالي عدد عائلات المجالي (حوالي 500 عائلة) على مستوى المؤسسات التعليمية المتواجدة بمجال الدراسة.

4- استبيان مقابلة موجه لمختصين التقنيين: والتي كانت اكثر تخصصا وتميزا من سابقتها خاصة وأنها موجهة لمجموع التقنيين والفاعلين في المدينة وخاصة المصالح المعنية بتسيير وتأطير التعمير في المدينة وبعض مستخدمي المجال الحضري اين تم اختيار عينة عشوائية من كلا التجمعين كمحاولة منا لإشراك أكبر عدد ممكن مستخدمي المجال والفاعلين في انتاجه في تحديد استراتيجية للتدخل على منطقة التلاحم من خلال اقتراح امكانية تبني سياسة المشروع الحضري كبديل في عملية التخطيط والتهيئة العمرانية، كما ساعدنا هذا الاستبيان في تحديد الاشكالية العمرانية لمدينة وكذا طابع المشروع الحضري الشامل والمشروع العمراني والتعميري على مستوى منطقة التلاحم، رهاناته، أبعاده، وتأثيراته الايديولوجية، حيث قدر عدد المشاركين في هذا الاستبيان بحوالي 209 مشترك.

5- المعاينة الميدانية : والتي تمت بالموازاة مع توزيع الإستمارات على مستوى منطقة التلاحم، للتعرف أكثر على مجال الدراسة ومشاكله من خلال تسجيل النقائص وإحصاء المرافق الموجودة والتجهيزات المقترحة والتعرف على الإستخدامات المختلفة للأرض، بالإضافة إلى أخذ صور فوتوغرافية تعكس الوضع القائم.

منهجية البحث:

لتحقيق الأهداف المرجوة اعتمدنا منهج التحليل الوصفي والكمي في معالجة المعطيات المتوفرة والمتحصل عليها عن طريق تشخيص الوقائع من خلال الوقوف على الوضع القائم وإبراز المعطيات المجالية وإشكالية التوسع لكل من المدينتين والتقدير للكمي للعجز وإبراز المؤهلات وامكانيات كل تجمع استنادا على نتائج الاحصائيات السكانية والاستبيانات الميدانية، وقد ارتكزت منهجية الدراسة على جانبين رئيسيين تمثلا فيما يلي:

الجانب النظري: والذي تناول بصورة عامة:

- تحديد المفاهيم والنظريات المتعلقة بعمليات النمو الحضري، التحضر والظواهر والانعكاسات المجالية المرافقة لعمليات نمو وتوسع التجمعات الحضرية.
- دراسة سياسات واستراتيجيات تخطيط وتنظيم استعمالات المجال الحضري.
- عرض لبعض الحالات والتجارب المشابهة.

الجانب التطبيقي أو الميداني: والذي تناولنا من خلاله:

- دراسة واقع كل من مدينة باتنة وتازولت اللتان تشهدان بوادر لحدوث ظاهرة التلاحم الحضري على امتداد محور الطريق الوطني رقم 31.
- تحديد مختلف الإشكاليات المجالية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والتخطيطية لكل من المدينتين وكذا منطقة التلاحم.
- دراسة مختلف التدخلات والعمليات التخطيطية التي خصت مجال التلاحم.
- اقتراح نموذج لمشروع حضري مناسب كإستراتيجية جديدة بإمكانها تحقيق ظاهرة التلاحم بجميع أبعادها.

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي:

- فهم ظاهرة التلاحم العمراني و إبراز مشاكلها.
- إبراز أسباب الظاهرة من أجل التحكم فيها وتأطيرها، وذلك باعتماد نمط معين من التعمير يراعي خصوصيات المدينتين، يعطي فرصة للتعمير الجاد وتحقيق الجدوى العمرانية.
- اقتراح الحلول المناسبة من أجل:
- ✓ التحكم في التوسع العشوائي والمتسارع لمدينة باتنة باتجاه المدن المجاورة
- ✓ جعل التلاحم العمراني ظاهرة ايجابية في المنطقة والوصول إلى مجال متكامل وظيفيا.
- ✓ تحقيق التوازن والتجانس الإقليمي للشبكة الحضرية.

محتوى البحث

كمحاولة منا للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، قمنا بتقسيم الدراسة الى قسمان نظري وميداني يضمن ستة فصول موزعة كما يلي:

- **الفصل الأول: النمو الحضري، والظواهر الحضرية لتوسع المدن:** تناول هذا الفصل عملية النمو الحضري الناتجة بالدرجة الاولى على ارتفاع معدلات التحضر وسكان المدن بتحديد مفهومها واستعراض اسبابها وأشكالها، حيث خلف تسارع العملية ظهور عدة ظواهر عمرانية جديدة كتعمير الهوامش، الضاحية الحضرية، تحضر المجالات الريفية، لتتعدى الى تلاحم المدن والتجمعات العمرانية المتجاورة مشكلة مجمعات عمرانية كبرى أساسها ظاهرة التلاحم العمراني التي تشكل تشخيصها هدف دراستنا، كما تخلل هذا الفصل استعراض بعض الحالات لظاهرة تعمير المناطق الريفية في الدول الأوروبية ومدن شمال افريقيا.

• **الفصل الثاني: التخطيط الحضري بين المفهوم و التطور التاريخي:** شكل هذا الفصل مقدمة نظرية لتحديد مفهوم التخطيط الحضري الذي يعتبر استراتيجية لسياسة تحاول احتواء انعكاسات عمليات النمو الحضري بتأثيرها وتسييرها، لذا حاولنا في بداية هذا الفصل استعراض مفهوم التخطيط الحضري بوضع خلفية تاريخية مختصرة لتطور نظرياته، كما تناول هذا الفصل الاطار التاريخي والتشريعي للتخطيط واستخدام الارض في الجزائر باستعراض مختلف الادوات التخطيطية التي مرت بها سياسة البلاد في تنظيم المجال، وكذا تحديد الرهانات وأهداف التخطيط الحضري المستقبلية للخطة الوطنية للتنمية وتطوير المجال.

• **الفصل الثالث: المشروع الحضري إستراتيجية جديدة في التخطيط الحضري:** حاولنا في هذا الفصل تحدي التوجه الجديد لبعض الاستراتيجيات البديلة لسياسة التخطيط الحضري الكلاسيكية انطلاقا ضبط مفهوم للمشروع وإعطاء تعريف له وتحديد أبعاده التي توافق أبعاد الحقيقة الحضرية وفي الأخير تعيين مبادئه.

كما حاولنا تقديم المشروع الحضري والتخطيط الاستراتيجي من مستواه الشامل إلى المحلي ومختلف التغييرات التي يجب تجنبها، والتخطيط الاستراتيجي من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل والذي يمثل الحجر الأساس في المشروع الحضري، ثم طرح صيرورة المشروع الحضري وهراركية مقاييسه والمجالات العمرانية الموافقة لكل مقياس من المشروع الحضري الشامل للتجمع العمراني. كما ساهم هذا الفصل في تحديدنا للفظ المشروع (المبدأ البرجماتي) والحضري (مختلف مقاييسه)، كما مكننا هذا الفصل في تكوين صورة أوضح لطرح أجزاء الاستمارة.

• **الفصل الرابع: تشخيص و تحليل وضعية المدينتين باتنة – تازولت:** تناول هذا الفصل التحليل الوصفي والكمي لكل من مدينة باتنة وتازولت وهذا بالتطرق الى أهم العوامل المساعدة على انتاج ظاهرة التلاحم العمراني التي تمت على امتداد الطريق الوطني رقم 31، حيث تم تحليل المقومات الطبيعية واستعراض المعطيات الديموغرافية لكلا المدينتين، كما تم خلال هذا الفصل استعراض استراتيجية التخطيط والتنمية المتبعة ضمن أدوات التهيئة والتعمير وتحديد السياسة المنتهجة لاحتواء الاشكاليات العمرانية والحضرية للمدينتين.

• **الفصل الخامس: التحليل الكمي والنوعي لمجال الدراسة:** تضمن هذا الفصل دراسة المجال المحصور بين المدينتين والذي يشكل امتداد شريطي لكليهما محتلا موقع الضاحية منهما والوسطية بينهما، وكمحاوله لتشخيص ظاهرة التلاحم العمراني تم اعتماد منهج التحليل الوصفي والكمي للمعطيات المستخلصة من عملية الاستقصاء الميداني حيث تم توظيفها كما يلي:

- التحليل العمراني: اعتماد اسلوب القراءات المجالية كوسيلة لتفسير الصفة العمرانية للمجال، تحديد التحولات المجالية المرافقة لعمليات التعمير.

- التحليل الوظيفي: اظهر مختلف الوظائف واستخدامات الأرض بمجال الدراسة.
- التحليل الديموغرافي: تبيان طبيعة وحركة السكان بهدف ابراز دورهم وانتمائهم في انتاج الظاهرة.

• **الفصل السادس: تأطير الظاهرة ومعالجتها ضمن سياسة المشروع الحضري**: يهدف الفصل الى تقييم وضبط ظاهرة التلاحم وتحديد استراتيجية للتخطيط الحضري كفيلة بتأطيرها وتحقيق الجدوى الحضرية لعمليات النمو الحضري لمدينة باتنة والمراكز المجاورة لها، وذلك بوضع الظاهرة في اطارها الاقليمي خاصة وأن مدينة باتنة تشهد نفس الحالة مع مدينة فسديس وبوادر لظاهرة التلاحم مع واد الشعبة وعيون العصافير، وهذا ما دفعنا من خلال هذا الفصل توضيح الاشكاليات المجالية والوظيفية للمدينة مع ابراز طريقة التعامل معها من زاوية أدوات التهيئة والتعمير من جهة، واقتراح سياسة لمشروع حضري وعمراني كخيار بديل لحل اشكالية النمو العمراني لمدينة باتنة والمدن المجاورة لها، وهو الخيار المستخلص من نتائج الاستمارة الميدانية بضرورة تبني استراتيجية جديدة وعدم الاستمرار في سياسة التخطيط الحالية.

يمكن طرح الفصل الثالث كخلاصة عامة، كونه يحوي نتائج البحث التي تصل بنا إلى تعريف المشروع الحضري الشامل الموافق للتجمع العمراني المستقبلي والمشروع الحضري (مشروع المدينة) الموافق للمدينة، كما يحدد مبدئيا المشروع العمراني المناسب لمنطقة التلاحم.

مقدمة

يعتبر التحضر ظاهرة عالمية، عرفت منذ أكثر من قرنين من الزمن، إذ قدر عدد السكان الحضر بأكثر من 3 ملايين نسمة في نهاية القرن الماضي، وهو ما يعادل أكثر من نصف سكان المعمورة.

إن هذا التزايد في حجم سكان المدن جعل هذه الأخيرة تشهد مرحلة جديدة من التغيرات العميقة، جاءت كنتيجة لتراكم عدة ديناميكيات متناقضة وتصورات مختلفة، جعل من المدن المعاصرة كمجال أزمة ومولد للأزمة.

كما تعتبر المجالات الحضرية المهيكلة والفوضوية، الفضاءات الريفية الهامشية، ظروف الحياة المتدهورة المرتبطة بالإطار المبنى العشوائي والفوضوي، أهم الخصائص والمميزات المشكلة للمدن المعاصرة.

بعد الثورة الصناعية، تسارعت عملية النمو الحضري للمدن وأصبحت صعبة التحكم والسيطرة وهو ما أدى إلى تفاقم الخلل وعدم التوازن ما بين المجال الحضري ونظيره الريفي من جهة وصعوبة الحفاظ على تجانس الشبكة الحضرية للمدن وعلاقة هذه الأخيرة فيما بينها.

وقد خلق هذا النمو الحضري السريع عدة أشكال وظواهر عمرانية جديدة: تعمير الهوامش، الضاحية الحضرية، تحضر المجال الريفي ليتعدى إلى تلاحم المدن والتجمعات الحضرية فيما بينها، وهو ما أعطى الصورة الحالية لبنية المدن وتوزيع الشبكة الحضرية.

وهو ما سنحاول تفصيله في هذا الفصل لتحديد العلاقة القائمة ما بين عملية النمو الحضري والظواهر المرافقة لها، وكذا تحديد العلاقة ما بين المدينة ومجالها الريفي وكذا العلاقة ما بينها والتجمعات الحضرية المتجاورة وكيفية استهلاك المجال الرابط بينها.

1. النمو الحضري وأشكاله:

أخذ التحضر بعدا جديدا خلال منتصف القرن 19م، خاصة في الدول الغربية المصنعة حيث أصبح أكبر تعقيدا وتشعبا، ويعتبر التحضر كنتيجة حتمية مرافقة لعملية النمو الحضري⁽¹⁾، هذه الأخيرة تقاس باحتساب معدل التعمير ونمو المناطق الحضرية مقارنة بدرجة التحضر والتي تعكس نسبة سكان المناطق الحضرية من المجموع الكلي للسكان.

يعتبر النمو الحضري كنتاج لعملية كمية لكتلة بشرية موزعة على مجال معين، غير أنه لا يمكن حصره في هذه الجوانب فقط، لأنه كذلك يمثل عملية نوعية تتم وفقا لمجموعة من الأشكال والقيم:

- النمو كظاهرة كمية : والذي ينعكس في الزيادة والنمو في حجم التجمعات الحضرية من خلال عدد السكان ومساحة المجال الذي يشغلونها أي بمعنى الزيادة في المجال وما فوق المجال
- النمو الحضري هو أيضا تغير في الشكل أي أنه يحدث عدة تغيرات وتحولات على مستوى العلاقات الداخلية والخارجية للبيئة الحضرية.

⁽¹⁾ Cherif Rahmani: "La croissance urbaine en Algérie, cout de l'urbanisation et politique foncière, office de publication universitaire. Alger 1982- P87

ولهذا يبدو أن النمو الحضري هو عملية تشهد من خلالها التجمعات الحضرية سلسلة من التغيرات في زيادة حجمها واختلافات في بعض العلاقات المشكلة للنظام الحضري الذي تعتمد عليه مدة التجمعات.

ويعتبر النمو الحضري الحدث الأكبر في عصرنا الحالي "منذ العصور القديمة والمدن تنمو وتتطور بوتيرة بطيئة، إلا أنه في وقتنا الحالي تشهد معظم المدن والمجالات الحضرية تمتد وتنمو بصورة متسارعة... في حين أن هذا الانتشار يتم في أغلب الأحيان بطريقة عفوية، حيث يرتبط مباشرة بالمبادرة الخاصة، أين تحاول اليوم السلطات والهيئات الحكومية على إعادة تخطيطه وتنظيمه"⁽¹⁾

ويمكن قياس ظاهرة النمو الحضري بواسطة ثلاث مؤشرات أساسية:

أ/المعيار البشري:

هو معيار يختلف من بلد إلى آخر لأسباب عدة أهمها نمط الحياة والمستوى المعيشي... وفي الواقع هناك 03 عناصر أساسية للنمو السكاني: الهجرة وحركة السكان – المواليد - الوفيات.

ب/المعيار الاقتصادي:

ينعكس النمو الديموغرافي على الإجراءات الهيكلية للتنمية، لأن الزيادة في عدد السكان يرافقها تحولات اقتصادية فيما يخص الإسكان، العمل والترقية. وكنيجة لذلك يستوجب تطوير وتنمية البنية القاعدية والتجهيزات المختلفة وتوسيعها، والذي يتم على حساب الأراضي الزراعية ما يقلل من أهمية النشاط الفلاحي والتوجه نحو القطاع الثالث، الذي يشتمل على أكبر نسبة من الفئة النشطة من سكان المدن.

ج/ المعيار المجالي:

يتم تقييم نمو المدن من خلال كمية المجال المستهلكة من طرق البنايات والهياكل العمرانية الجديدة وتتمثل وحدة القياس بـ م²/السنة أو هكتار/سنة.

باعتبار ظاهرة النمو الحضري هي عملية مستمرة و غير متوقفة و باعتبار المدينة جزء من الشبكة الحضرية العالمية التي يميزها المنافسة الاقتصادية، والتطور العلمي والتكنولوجي وكذا التبادل الثقافي المكثف، حيث يتم هذا النمو نظريا في حلقة من ثلاث مراحل وصفت بـ: " *Perpetuum mobile de croissance urbaine*"⁽²⁾.

ضمن هذه الحلقة هناك العديد من العتبات التي توضح دور عملية التخطيط الحضري في التحكم في الظاهرة، إذ انه في حالة بلوغ أي عتبة من التساهلات الوظيفية والمادية يصعب التحكم وتنشئت البنية

(1). J. Bustie - B. Désert. L'espace urbain. Edition Masson. Paris 1980 P50.

(2) La notion de seuils de croissance urbaine comme enjeu stratégique du projet urbain, Ewa Berezowska-Azzag, maitre de conférences, directeur de recherche Ecole Polytechnique d'Architecture et d'Urbanisme, EPAU, Alger 2000

المجالية، الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، والتي تكون في الكثير من الأحيان بسبب عائدات التكلفة العقارية وسهولة الملكية، ارتفاع المستوى المعيشي.

ويتم النمو الحضري في عدة أشكال: "الأشكال المجالية للنمو الحضري هي ناتجة عموما عن وسائل الحركة المتعاقبة"⁽¹⁾ حيث يمكن تحديد شكلين للنمو الحضري:

-النمو الحضري المستمر (المتواصل).

-النمو الحضري المتقطع (المنفصل).

أ/النمو الحضري المستمر:

يعبر هذا الشكل من النمو على تميز النسيج العمراني بالانتظام والتواصل وعدم وجود فواصل ما بين الجزء القديم والتوسعات الحضرية الجديدة (أي عدم وجود مساحات خضراء واسعة أو أراضي زراعية فاصلة) كما تتمثل أهم خصائص هذا الشكل من النمو الحضري في:

- توحد الشكل العام للتجمع الحضري.

- إمكانية تحديد ومعرفة حدود المجال الحضري.

يتم النمو الحضري المستمر في نوعين:

- النمو الخطي: (شكل رقم 1-أ) (منظم بواسطة محور رئيسي): النمو يتم في اتجاه واحد مهيكّل بمحور وحيد.

- النمو القطبي: (شكل رقم 1-ب) النمو يتم في عدة اتجاهات انطلاقا من المركز القديم.

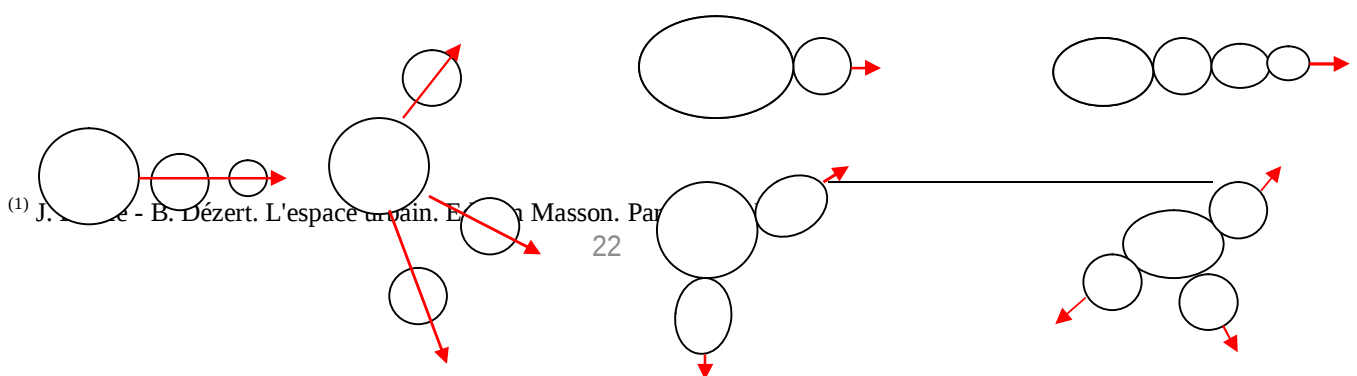
ب/النمو الحضري المتقطع: (شكل رقم 2)

يتميز هذا الشكل بوجود قطيعة وانفصال ما بين النسيج الحضري القديم أو جزاء التوسع الجديد، وهذا لوجود عدة عوائق وارتفاعات تحول ضد الامتداد المتواصل للتوسع الحضري، ويمكن أن تكون هذه العوائق طبيعية، مثل الأودية، الكتل الجبلية، الطبيعة البيوتقنية للتربة، الغابات وغيرها، كما يمكن أن تكون ارتفاعات اصطناعية مثل خطوط الكهرباء ذات التوتر العالي، قنوات الغاز الطبيعي وخطوط السكك الحديدية.

الشكل رقم 02:النمو الحضري المتقطع

الشكل رقم 01: النمو الحضري المستمر

أ- نمو خطي



(1) J. ... - B. Dèzert. L'espace urbain. Eyrolles, Paris. 22

2. عوامل النمو الحضري:

بالموازاة مع التحولات الاقتصادية والسياسية، وكذا الاجتماعية عرفت المجتمعات خاصة الحضرية منها تحولات عميقة: ارتفاع مستوى المعيشة، تغير السلوك الاجتماعي، حيث أصبحت المدن تشكل مراكز جذب وهو ما يعزز من ارتفاع عدد سكانها وتسارع معدلات نموها "عاملان أساسيان يفسران هذه الزيادة غير العادلة في المناطق الحضرية: النزوح الريفي والزيادة الطبيعية (السكان الحضريين هم في العموم شباب، ومعدلات المواليد مرتفعة)"⁽¹⁾.

أ/النزوح الريفي:

تاريخيا، تطورت ظاهرة النزوح الريفي إبان مرحلة الثورة الصناعية خلال القرن 19، أي منذ حوالي القرن والنصف بالنسبة لأوروبا والدول الغربية ومنذ حوالي الثلاثين 30 سنة بالنسبة لدول العالم الثالث، وهي ظاهرة تعكس انتقال السكان الريفيين واستقرارهم بالمناطق الحضرية، حيث تعتبر هذه الهجرة أكثر تعقيدا لأنها صعبة التقييم من الناحية الكمية والنوعية، غير أنها تؤدي إلى تسارع النمو الديموغرافي للسكان وتضخم المناطق الحضرية.

تعود الأسباب المساعدة على اتساع ظاهرة النزوح الريفي إلى توفر المدن على الشروط الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية المساعدة على الحياة (توفير فرص العمل، توافد مختلف المرافق والتجهيزات الخدماتية...).

بالنسبة للجزائر تسارع عملية النزوح الريفي كانت في فترة الثورة التحريرية نظرا لانعدام الأمن، عزل المشاتي وتدميرها، إضافة إلى إنشاء المحتشدات والقرى التجميعية لعزل السكان الريفيين.

وتظهر معدلات النمو الحضري المسجلة في الجزائر حسب التعدادات الأولى للسكان قبل فترة الاستقلال والتي تراوحت ما بين 2 إلى 2.5% سنويا، أن معدل الزيادة الطبيعية ومعدل الهجرة الريفية كان يتقاسمان تقريبا وبالتساوي معدل النمو الحضري الخام إلى غاية 1954، ليحقق بعد هذه السنة معدل الهجرة الريفية نحو المدن أكبر نسبة له في تاريخ النمو الحضري بالجزائر حيث بلغ 10.2% سنويا في الفترة ما بين 1954 و1966، وبعدها تراجع هذا المعدل بشكل ملموس بعد سنة 1966 حيث أصبح يساهم بما يقارب 3/1 من معدل النمو الحضري الخام السنوي.⁽²⁾

كما تجدر الإشارة إلى أن الهجرة الريفية تجاه المدن كانت متفاوتة حسب نمط وحجم المدن، حيث استقبلت المدن الصغرى أكبر نسبة (67%) من مجموع عدد الوافدين المقدر بما يزيد عن 1.660.000.

⁽¹⁾ Emmanuel Gapsy: Le défi urbain en Afrique, édition L'Hamattan. Paris 1990. P.33

⁽²⁾ د. بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون الجزائر، 2000، ص 37.

نسمة في المرحلة ما بين 66-87 في حين استقبلت المدن المتوسطة 36% واستقر حوالي 7% فقط في المدن الكبرى.⁽³⁾

ب/ الزيادة الطبيعية:

تمثل الفرق ما بين معدل الولادات ومعدل الوفيات، وهي تعبر عن معدل الزيادة السنوي دون الأخذ بعين الاعتبار صافي الهجرة.

3. الانعكاسات المجالية لعملية النمو الحضري:

تم إطلاق عدة مصطلحات (الضاحية الحضرية، الضواحي الجديدة، تعمير الأطراف...) والتي تم استخدامها ضمن الدراسات التي اهتمت بتوسع المدن ونموها في فرنسا، وكلها جاءت كمحاولة لتحليل عملية النمو الحضري الذي شهدته أغلب مدنها خلال الثلاثين سنة الماضية.

يعكس تعدد المصطلحات على تعقد عملية النمو الحضري للمدن وتوسعها على حساب الضواحي والأطراف القريبة منها.

خلال سنة 1970 ظهر مصطلح تعمير المنطقة الريفية والذي استعمله كل من بوار و روكس⁽¹⁾ والذي يعني بالنسبة لهما توسع وانتشار المدن على حساب المجال الريفي القريب منها.

انطلاقاً من سنة 1980 تم تعويض مصطلح تعمير المنطقة الريفية بمصطلح جديد وهو الضاحية الحضرية، والذي تم استخدامه لأول مرة سنة 1987 من طرف راسين⁽²⁾ ضمن مقال تم نشره تحت عنوان (exurbanisation et métamorphose périurbaine)، وقد اقترح بوجو قارنيري ضرورة إيجاد مصطلح جديد لتحديد ظاهرة نمو وتوسع المدن على حساب الضواحي والأطراف حيث يقول أنه يجب النظر فيما هو قريب من التجمعات الحضرية (مدينة + ضاحية)⁽³⁾ والتي لم تدرج ضمن المحيط الحضري من هوامش المدن وضواحيها حيث يبقى مصطلح تعمير الضواحي هو المعنى الأقرب لفهم هذه الحالة والتي تمهد للانتقال إلى مرحلة جديدة يحدث فيها تداخل واشتراك ما بين العالم الحضري ونظيره الريفي.

3-1/ الأشكال الجديدة للنمو الحضري:

3-1-1- تعمير الهوامش:

وهو مصطلح يطلق على تعمير المناطق القريبة من محيط المدينة، والذي يقصد به تشكل أحياء جديدة للمدينة وذلك على هوامش النسيج العمراني لها دون ترك مجالات شاغرة ما بين التوسع الجديد والمركز الحضري القديم، كما يشمل هذا المعنى مجموعة المراكز الثانوية التي تم دمجها ضمن النسيج العام للمدينة أثناء توسعها.

⁽¹⁾ Bauer. G et Raux j. M: la rurbanisation ou la ville éparpille – seuil. Paris 1976

⁽²⁾ Racine J. B.: exurbanisation et métamorphisme périurbain introduction a l'étude du grand Montréal" revue géographique de Montréal n°22 1993 page 313-341.

⁽³⁾ Beaujeu G.J.: Les espaces périurbains", cahier du crédit n°3 1983 p 7-8

حس بكل من شاري وبوار وروكس فإن: تعمير المنطقة الريفية تختلف تماما على ظاهرة تعمير الهوامش والتي تعني النمو المتواصل للمجال المحيط بالمدينة، والتي تختلف كذلك على ظاهرة تعمير الضاحية الحضرية والتي يقصد بها التعمير المستمر والممتد على حساب ضواحي التجمعات الحضرية.⁽⁴⁾

3-1-2-تعمير الضواحي (الضاحية الحضرية):

يتم هذا التوسع عادة على كامل المجال المحيط بالمدينة، حيث يترك مجالا شاغرا (فراغا) ما بين النسيج العمراني القديم والتوسع الجديد.

وحسب برجر يعتبر هذه الظاهرة ضمن منظور الحركة (الديناميكي) كعملية للنمو الحضري للمدن، حيث اعتمد تصوره على اعتبار المجال الحضري كمركز مسير للعلاقة المتبادلة بين المجال الريفي والحضري، أين يعتمد المجال الريفي كليا على المجال الحضري، وضمن هذا المخطط المنظم هراكيا، الضاحية الحضرية ما هي إلا كنتائج للمجال الحضري.⁽¹⁾

وحسب كل من كايسر و شاكتمان لابرّي والذان حاولا تحديد هذه الضاحية الحضرية بدقة⁽²⁾: حيث أن هذا المفهوم تميز المستوى الثالث للمجال الشبه الحضري، أين تتنافس الوظائف الحضرية مع الزراعة والنشاط الفلاحي وكذا وظائف المجتمع الريفي. في حين تنتشر المباني ذات الطابع الحضري.

3-1-3-تعمير المنطقة الريفية:

ويقصد بها توطين السكان الحضر في الأوساط الريفية، والذي ما يكون عادة عند مداخل القرى وبداية المجال الريفي، وتتميز المباني التي يتم توطينها في هذه الحالة بوجود حدائق محيطة بها، وكذا اتصالها مباشرة بشبكة الطرق المؤدية إلى المدينة، يتواجد هذا النمط بكثرة في البلدان الغربية.

3-1-4-المدن الجديدة:

"ولكن فقط في بدايات القرن 20، وفقط في بريطانيا الكبرى، وجد مصطلح حديث "المدينة الجديدة" والذي جعلنا نتيقن من الحاجة إليه لامتناس جزء من نمو المدن وتشديد مدن كاملة ليست فقط على المخططات العمرانية، ولكن هي كذلك على المخطط الوظيفي والخدمات"⁽³⁾

المدن الجديدة هي مفاهيم لسياسة التهيئة والتعمير، هذه السياسة تسعى إلى تنظيم النمو الحضري من خلال ربط الوظيفة السكنية والوظائف الأخرى من أنشطة خدمية واقتصادية لضمان استقلالية المدينة الجديدة وأدائها لدورها الحضري.

⁽⁴⁾ Merlin. P, Choay.F, "Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement", Presse universitaire. France. 2005. P 793

⁽¹⁾ Berger M, Fruit .JP, Robic, M.C, Plet,M.G: " A propos d'un type d'espace : l'espace rural ; critique, réflexion critique sur l' Bauer et Roux ,communication aux journées rurales,université". D' Amien; 1977 P 9.

⁽²⁾ Kayser G. Schektman L.: La troisième couronne périurbaine une tentative d'identification" revue géographique Des pyrennes et du Sud Ouest n° 53- 1982 p 24-34.

⁽³⁾ Bastie J, Disert B: " La ville", Masson (Paris, Milan, Barcelone, Bonn), 1991. P 341.

لقد تمّ تطبيق أول سياسة المدن الجديدة في بريطانيا، أين تجسدت ضمن ما يعرف هناك بمصطلح "New town" يتمّ تعميمها عبر معظم دول أوربا، بفرنسا، إسبانيا... وغيرها.

4. النمو الحضري في البلدان النامية:

"مدن العالم الثالث لم تكن كذلك، حيث أنه منذ قرن من الزمن لم يكن نموها يعتبر من الظواهر الهامشية، الأكثر حداثة (ما عدا ما هو عليه الحال بالنسبة للهند والمكسيك) هو مرتبط بالحدث الاستعماري بالنسبة لسكانها، ووظائفهم، وقد شهدت مدن العالم الثالث نموا ملحوظا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي أصبح واحدا من الحقائق الكبرى للمدن المعاصرة وفي نفس الوقت عنصرا حاسما في اقتصادها وتنميتها"⁽¹⁾

- يتميز التحضر في مدن العالم الثالث بالتعمير الواسع على حساب الأراضي الزراعية الخصبة المتواجدة على أطراف وضواحي التجمعات العمرانية كاستجابة للتوسع العمراني الذي يفرضه نمو المدن.

- هذا التوسع والاختراق للمجال الحضري على حساب المجال الريفي، يتجلى في الواقع عن طريق ظهور وانتشار السكن الذي غالبا ما يكون فوضوي وغير شرعي، المرفق بالهياكل والبنى التحتية المختلفة، حيث تتغير الوظيفة الرئيسة للمجال والتي كانت أساسا ممثلة بالنشاط الفلاحي لتصبح وظيفة سكنية وخدمائية في بعض الأحيان وبهذا يصبح النشاط الفلاحي مجبرا على التنافس مع هذه الوظائف الجديدة داخل المحيط الريفي.

- هذه الوضعية تؤدي إلى خلق ديناميكية متنامية في المناطق الحضرية ومحرجة لضواحي المدن، لأن هذا النمو تم بعيدا عن إستراتيجية مخططة وسياسة إنتاج كافية من حيث السكن، وهو ما أدى إلى خلق امتداد غير متجانس ومتناسق مع عملية التحضر بغية لتجاوز القواعد والقوانين المتعلقة باستغلال والحفاظ على القطاع الفلاحي والأراضي المنتجة، يضاف إلى هذا التركيز على تنمية وتطوير القطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي.

- إن هذا النمو المتسارع للمدن وغير المتحكم فيه انعكس سلبا على العديد من المدن لاسيما العربية منها، حيث كانت عواقبه وخيمة جدا، إذ شهدت معظم العواصم والمدن الكبرى نموا تجاوز محيطها الحضري على غرار تونس، القاهرة، الجزائر، الدار البيضاء بالمغرب، حيث استمر السكن غير الشرعي بطريقة تنذر بالخطر، وتهدد المحيط العمراني والبيئي لهذه المدن.

⁽¹⁾ Pelletoi J. Ch Delfante "Ville et urbanisme dans le monde" Masson- Paris. 1984-1994. P 111

- أن هذا الاستهلاك الواسع وغير المراقب للأراضي الفلاحية يطرح عدة إشكالات أهمها:
- نقص الموارد الغذائية وذلك بسبب استهلاك الأراضي الزراعية في المناطق شبه الحضرية والضواحي القريبة من محيط المدن.
- ندرة المساحات والأراضي الموجهة للتعمير (العقار الحضري).
- مشكل التلوث وتدهور المحيط الحضري والبيئي.

4-1- المشاكل المترتبة (المشكلات العامة) للمدن التي تشهد نموا متسارعا:

- النمو المتسارع يؤدي إلى ندرة عامة في الموارد المالية.
- عدم وجود سلطة حقيقية للحكومات والسلطات المحلية على سكان المجال الناتج عن عملية النمو.
- ضعف مستوى التجهيز والهياكل القاعدية بالنسبة للأحياء الهامشية ونقص في شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب.
- ضعف شبكة الصرف الصحي كما هو الحال بالنسبة لمدينة ساو باولو.
- إمكانية التعرض لخطر الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى خاصة بالنسبة للمناطق المصنفة كمناطق غير قابلة للتعمير.
- ارتفاع معدل البطالة والذي عادة ما يتعدى 40% من السكان الذين هم في سن العمل.
- خلق حالة من عدم التوازن والاختلال المجالي بين المدينة والريف، حيث تعطى الأهمية لمشاكل المدينة على حساب الريف دون الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين المدينة والريف.
- كذلك انتشار السكن الفوضوي وغير الشرعي الذي يهيمن على أغلب المدن والتجمعات الحضرية لدول العالم الثالث وهو ما يعطي ميزة عدم الانسجام والتجانس لهذه المدن.
- حيث أنه كلما كانت المدن غير منتظمة كلما كانت الفرص وجهود التنمية وتطوير المجتمع ضعيفة، وهو ما يؤدي بنا إلى القول بأن تخلق المدن وركودها الاقتصادي مرتبط مباشرة بحالة الفوضى وعدم الانسجام الحضري والذي يعطي بعض الخصائص والمميزات لهذه المدن أهمها:
- عدم القدرة على تطبيق قواعد وقوانين التخطيط والتهيئة وهو ما يولد حالة من الفوضى في المناطق الحضرية، بسبب إستراتيجية النمو المتقطعة وغير المتناسقة (صعوبة الاستمرار في العمل بنفس المخططات)
- الفشل في تطبيق سياسة التخطيط العمراني.
- عدم التوازن ما بين ما توفره المدينة ومتطلبات السكان.
- عدم القدرة على مراقبة ازدواجية المدينة/الريف بمعنى إقصاء تنمية الريف والقرى، هذه الازدواجية يترجمها التدفق المستمر للنزوح الريفي باتجاه المدن ما يؤدي إلى الرفع من حدة الطلب الاجتماعي على السكن والعمل.

5. الضاحية الحضرية و تحضر المنطقة الريفية كظاهرتين ناتجتين عن النمو الحضري:

5-1-الضاحية الحضرية:

هذا التعبير هو مصطلح جديد يشير إلى انتشار التعمير والتحضر في المناطق الريفية القريبة من المجالات الحضرية، أي أنه يميل إلى استبدال المفاهيم الأخرى للنمو الحضري حيث يعني ما يمكن

وصفه بالنزوح الحضري باتجاه المناطق الريفية، فهو لا يمثل رد فعل ضد المدن وإنما هو مرحلة جديدة للتوسع العمراني لها.

5-1-1-دراسة مجال الضاحية الحضرية:

بدأ الاعتماد على الضواحي لحل أزمة النمو المتسارع في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في بدايات سنوات 1952، ثم تطورت هذه الإستراتيجية وانتشرت في كل من بريطانيا والسويد خلال سنة 1960، في سنة 1970 في كل من فرنسا وإيطاليا، ولم تتوقف منذ ذلك الحين لكنها استمرت بوتيرة بطيئة في بداية الثمانينات 1980.

وقد تميزت بتوطين المباني السكنية في شكل حلقات واسعة محيطة بالتجمعات الحضرية، وقد تمت هذه التدخلات في عدة أشكال مختلفة من خلال عمليات التجديد وإعادة التأهيل للمساكن القديمة على مستوى القرى القريبة، تجسيد وبناء مباني جديدة على مداخل القرى، بناء مساكن جديدة خارج القرى، بناء ثرى جديدة، في حين يظهر هناك محاولة للحفاظ على الجزء الفاصل بين التجمع الحضري والمناطق الشبه حضرية المنشأة بالوسط الريفي، لأن الجزء الأكبر من المجال الفاصل هو مجال فلاحي، ولكن في الحقيقة تم تحويله إلى حد كبير.

أصبح المزارعون والممارسون للنشاط الفلاحي يشكلون نسبا ضئيلة من الفئة العاملة للسكان والذين يشكلون في المقام الأول من الطبقات الوسطى للسكان الحضريين (هو في الأصل إطارات، تقنيين، عمال القطاع الثاني والثالث، حيث أن أغلب هؤلاء السكان هم مرتبطون أكثر بالمجال الحضري نتيجة لارتباطهم بعملهم وكذا قضاء حاجياتهم الخدماتية والتجارية.

ويستند توسع وحجم المناطق شبه الحضرية على حجم وحيوية التجمع الحضري الرئيسي، حيث تمتد هذا التوسع بين 5-10 كلم بالنسبة للمدينة الصغيرة، 10-15 كلم في المدن المتوسطة، 20-40 كلم في حالة المدن الكبرى، وقد يتعدى هذا الحد كما هو الحال في باريس على سبيل المثال، حيث نلاحظ أن ظاهرة الضواحي شبه الحضرية تمتد على مسافة تتراوح بين 50 و100 كلم حسب الاتجاهات المختلفة للمدينة الأم.

للفهم الجيد لظاهرة تعمير الضواحي والمناطق شبه الحضرية كما هي عليه حالياً، يستوجب منا تحديد وحدانية تطور الظاهرة بالموازاة مع التطور التاريخي للنمو الحضري للمدن، وبهذه الطريقة يمكننا توضيح مدى ارتباط الظاهرة بالتسارع غير المسبوق للنمو الحضري.

بعد تطور الهوامش Faubourgs وهو الشكل التقليدي لنمو المجال الحضري إلى غاية 1870، ثم انتشار المناطق شبه الحضرية والضواحي Banlieues المميزة للفترة ما بين 1870-1970، عرفت المدن شكل جديد من النمو الحضري، يتميز بالامتداد المستمر والانتشار المتواصل، مما أدى إلى تلاشي

المنطقة الفاصلة بين المدينة والريف، حيث أصبح من الصعب إيجاد مصطلح إداري مستدام لتحديد هذا المجال الحضري، ما أدى إلى ظهور عدة مصطلحات خلال الثلاثين سنة من القرن الماضي كمحاولة لتحديد هذا الشكل من النمو الحضري منها الضاحية الجديدة، المجال شبه الحضري تعمير الريف (تحضر المنطقة الريفية)، تعمير الضاحية... وغيرها.

إن تعدد هذه المصطلحات يوضح تعقد عملية نمو وتطور ضواحي التجمعات الحضرية وهو ما صعب من الوصول إلى تحديد تقييم كمي لهذه الظاهرة خلال سنوات السبعينيات، ولهذا تم استخدام مصطلح تعمير الريف Rurbanisation الذي تم اعتماده من طرف كل من بوار Bouar وروكس Roux خلال هذه الفترة، حيث يعني هذا المصطلح بالنسبة لهما محطة لانتشار وتوسع المدن في المجال الريفي، وقد اعتبر بعض الباحثين أن هذا التعريف هو تعريف جزئي يستوجب الأخذ بعين الاعتبار جميع العمليات الحضرية التي تتحقق في الوسط الريفي والتي ترتبط بانتشار الوظائف الحضرية في الضواحي والأوساط الريفية.

حسب بروس يقول أنه يتحدث على مجال غامض على هامش النظام الحضري، حيث يعتبر هذا المجال المبهم هو تعبير عن الهامش الإقليمي، أين يتصادم المجال الحضري ونظيره الريفي. حيث يصفه قائلا: "هو زعزعة النظام في المناطق الريفية وفقدانه لتوازنه من خلال اختراقه من طرف النظام الحضري المنافس، وقد أدت عمليات إعادة التركيب والتنظيم المجالي إلى خلق ما يعرف بالمناطق شبه الحضرية"⁽¹⁾.

ومع استمرار توسع المدن باتجاه الضواحي، وما رافقته من ظهور أشكال جديدة للوظائف الحضرية كالتجارة والخدمات، شهدت سنوات الثمانينات من القرن الماضي توجهات جديدة خاصة في كل من فرنسا، إسبانيا، إنجلترا توجيه الاستثمارات في أشكال جديدة كالمجمعات الصناعية، المراكز التجارية التي حاول توطئتها في أماكن يسهل الوصول إليها في ضواحي المدن.

غير أن هذه التهيئة التي تمت في الضواحي أصبحت تهدد كل من حيوية المراكز الحضرية وكذا تمدد وتوسع المدن، كما أصبح من الصعب الفصل بين مختلف الوظائف (الإقامة، العمل، التجارة) ما أدى إلى زيادة الحركة المرورية خاصة السيارات وبالتالي التقليل من فعالية النقل العمومي، مما ضاعف من استهلاك الطاقة وتدهور المحيط.

وبهذا فقد ساهمت هذه التوجهات من تسريع عملية نمو المدن والتوجه نحو الضواحي والمناطق شبه الحضرية أكثر مما كانت عليه سابقا.

5-1-2- العوامل المساعدة على تعمير الضواحي:

⁽¹⁾ Prost. B " Aux marges du système urbain / les espaces flous et leur évolution" méditerranéen n ° 1-2 1993 page 37-40 " Le système rural déstabilisé se désagrège face au système urbain conquérant. La recomposition territoriale qui s'opère conduit à la périurbanisation".

حسب بعض المواقع الإلكترونية تم تحديد بعض العناصر التي كان لها دور كبير في تنمية ظاهرة تعمير الضواحي والمناطق شبه الحضرية في فرنسا:

- التكلفة الباهضة في اقتناء العقارات في المناطق الحضرية حتى على هوامش التجمعات الحضرية، دفع بالكثير من الأسر خاصة التي لديها أطفال والتي تسعى إلى السكن اللائق بالتوجه إلى الضواحي.
- التوزيع المنتشر للسيارات الخاصة لارتفاع مستوى المعيشة خلال سنوات 1950-1960، شجع الكثير من السكان على الاستقرار بالضواحي وأطراف المدن.
- كما أن الرغبة في البحث عن سكن أقل تكلفة، جنبا إلى جنب مع الرغبة في العودة إلى بساطة الحياة والأقرب إلى الطبيعة، والتي انتشرت بكثرة خلال سنوات 1960، حيث تجلى هذا بشكل خاص في انتشار المباني السكنية الراقية ذات النمط الفردي في الضواحي والمناطق الريفية.

5-2- تعمير وتحضر المنطقة الريفية:

مصطلح Rurbanisation مركب من كلمتين: "التحضر urbain والريف rural" وهو مرادف لعملية التحضر والتعمير التي تحصل بالمنطقة الريفية، حيث بدأت تظهر أهمية هذه الظاهرة مع صدور كتاب "La rurbanisation ou la ville éparpillée" لكل من بوار وروكس وقد ميزت هذه الظاهرة بالخصوص مدن أوروبا الغربية، لاسيما شمال غربها من المدن البلجيكية، هولندا كذا شمال فرنسا، وحسب ما صرح به بول ماركين 1988 حيث يقول: "هذه هي عملية التحضر التي تفشت في المناطق الريفية أين حدث تداخل بين المناطق الريفية ونظيرتها الحضرية..."⁽¹⁾

وتعتبر ظاهرة تحضر الريف من بين أحدث الظواهر المترتبة عن النمو الحضري، وهي تختلف عن ظاهرة التعمير والتحضر الهامشي للمدن والتي تنتج عن النمو العمراني المتواصل والمستمر للمجال المحيط بالمدن، وكذا الضاحية الحضرية التي تعني التعمير المستمر على ضواحي المدن، حيث نقصد بها تحويل المنطقة الريفية خاصة تلك القريبة من ضواحي المدن إلى منطقة ذات طابع حضري، وقد تم استخدام مصطلح تحضر الريف خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي لوصف الواقع الجديد في تلك الفترة، أين استقر على مستوى المناطق الريفية عدة عائلات قادمة من المدن، في حين بقي أفرادها مرتبطون بالمدينة نتيجة لوظائفهم ونشاطاتهم وهو ما أدى إلى خلق هجرة يومية باتجاه المدن.

تمثلت أهم الأسباب المساعدة على هذه الظاهرة بالنسبة لمدن أوروبا الغربية وخاصة إنجلترا في ارتفاع المستوى المعيشي والذي يدفع عادة إلى البحث عن الاستقرار والراحة في المناطق الريفية التي تتوفر على محيط بيئي ملائم للحياة الهادئة والناجحة.

¹ - Merlin, P, Choay, F, "dictionnaire de l'urbanisation et de l'aménagement" presse universitaire, France 1988 P597. " Elle désigne le processus d'urbanisation rampante de l'espace rural d'imbrication des espaces ruraux et des zones urbanisées".

لهذا فإن بريال⁽²⁾ يعرف ظاهرة تحضر الريف بـ"التحولات المنتشرة في العالم الريفي من طرف المدينة وكذا من طرف نمط الحياة والأنشطة الحضرية".

بالنسبة لمدن الدول النامية فإن ظاهرة تحضر الريف تأخذ شكلها بالقرب من ضواحي المدن، حيث تظهر أساسا عن طريق عملية النزوح الريفي باتجاه المدن.

❖ تطرح ظاهرة تحضر الريف عدة مشاكل وعراقيل أهمها:

- الاستهلاك الواسع للأراضي الفلاحية.
- تشوه المظهر الطبيعي العام نتيجة لعدم التجانس بين ما هو موجود وما أنتجته الظاهرة.
- مشكل الحركة المرورية نتيجة للاعتماد شبه المطلق على السيارات الخاصة في عملية التنقل.
- مشكل التخطيط وتوطين التجهيزات والمرافق العمومية الموجهة لخدمة السكان.

1-2-5- ظاهرة تعمير وتحضر الريف في فرنسا:

دائما حسب دراسة شاربيه⁽³⁾ فإن هذه الظاهرة عرفت في فرنسا خلال سنوات الستينيات 1962-1968، حيث سجلت معظم التجمعات الحضرية معدلات نمو معتبرة (7.9 بالنسبة لباريس، 14.8 في ليون ومرسيليا وقد وصلت إلى 95% و 20% في العواصم والمدن الجهوية).

كما عرفت الفترة الممتدة ما بين 1968-1975 صافي هجرة سلبية في 65 مدينة من بين 238 مدينة يفوق عدد سكانها 20000 نسمة لاسيما في مقاطعة باريس الكبرى، في حين بقي صافي الهجرة إيجابيا في بعض التجمعات الأخرى بسبب الضواحي.

بصفة عامة بقي صافي الهجرة سلبيا بالنسبة للتجمعات الحضرية في 17 مقاطعة من بين 96 مقاطعة، بالمقابل بقي إيجابيا في 36 مقاطعة بالنسبة للتجمعات الريفية.

بين سنتي 1975-1982 حدث تحول ملحوظ، حيث سجلت معدلات سلبية لصافي الهجرة في أغلب المدن المتوسطة (حيث قدر العجز المسجل في مدينة باريس بـ 382.000 نسمة) في المقابل تم تسجيل صافي هجرة إيجابي في كل المقاطعات الريفية.

من الواضح أن هذه الهجرة الإيجابية نحو المناطق الريفية لا يمكن تفسيرها فقط بظاهرة تحضر الريف، حيث تكون في بعض الأحيان معدلات الهجرة إيجابية بالنسبة للمدينة والريف في نفس الوقت وهو ما يعرف بالحركة المتبادلة للسكان.

2-2-5- ظاهرة تعمير وتحضر المجال الريفي في البلدان النامية:

² - Bruelle. P, " le rôle des petites villes au milieu urbain, l'exemple de région du nord" bulletin de l'association de la géographie français, CNRS N ° 400-401 juin/octobre, 1972, P10. " la transformation diffuse du monde rural par la ville et par le genre de vie et les activités citadines"

³- Gharier, J.B, " ville et campagne" Masson, Paris, Million Barcelone, Mexico 1988 p 64

يشهد امتداد المدن وتوسع مجالاتها الحضرية على حساب مجالاتها الريفية في بلدان العالم الثالث ديناميكية مهمة جدا ومحرجة في نفس الوقت لصواحيها الحضرية، حيث يؤدي هذا الاختراق إلى تغيير المظهر العام للطبيعة الريفية بانتشار السكن الفوضوي وما يرافقه من بنية تحتية مختلفة وغير مهيكلة، أين يصبح هذا الوسط مجال للتنافس الشديد ما بين الوظيفة الفلاحية الرئيسية والوظيفة السكنية والخدماتية وهو ما يؤدي إلى امتداد عمراني (حضري) غير متجانس ومتناسق.

في ظل هذه الوضعية من التنافس، يظهر هناك نمو عمراني على حساب الأراضي ذات الاستغلال الفلاحي من خلال الأهمية الموجهة للقطاع الصناعي والخدماتية على حساب القطاع الفلاحي، وهو ما يخلق موجة من التوسع الحضري العشوائي للمدن، كما هو الحال عليه بالنسبة لتونس، مصر، المغرب والجزائر وغيرها، حيث انتشرت المباني السكنية غير الشرعية بمعدل يهدد المجال الحضري والريفي معا، ولهذا فإن هذه الوضعية تطرح إشكالية مضاعفة تتمثل في:

- ✓ من وجهة النظر الاقتصادية: يطرح مشكل الندرة الغذائية (مشكل حماية الأراضي الزراعية المنتجة).
- ✓ من وجهة النظر المجالية: يطرح مشكل قدرة العقار المبنى (مشكل النمو الحضري المتزايد).

ولتوضيح الفكرة أكثر، نستعرض ظاهرة تحضر المنطقة الريفية في كل من المغرب والجزائر.

5-2-2-1- حالة المغرب الأقصى:

شهدت المدن المغربية بعد الاستقلال عملية نمو حضري سريعة جدا، فبعدما كانت هناك 27 مدينة و 400.000 مواطن حضري في سنة 1900، أصبحت عند نهاية القرن الماضي تقارب 250 مدينة وحوالي 10 ملايين مواطن.

تعتبر مدينة الدار البيضاء من أكبر المدن المغربية، إذ يقدر عدد سكانها حوالي ثلاثة مليون نسمة، بعدها تأتي مدينة الرباط بـ 1.2 مليون نسمة، فاس 600.000 نسمة، مكناس وطنجة 400.000 نسمة، وجدة حوالي 350.000 نسمة.

وتتميز الشبكة الحضرية في المغرب بالهراركية في التصنيف والتوزيع السكاني، إذ تعتبر الرباط العاصمة السياسية، الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية، في حين يعتبر الشريط الساحلي الأكثر كثافة سكانية وديناميكية (يمتد على مساحة 250 كلم) حيث تضم المنطقة الساحلية الممتدة بين القنيطرة والدار البيضاء حوالي 20% من إجمالي السكان و 39% من السكان الحضرين، حيث تشكل تلاحم حضري ما بين التجمعات الحضرية يمتد على مسافة 150 كلم شمال القنيطرة، وقد عرفت هذه المنطقة موجة واسعة لعملية النزوح الريفي قدرت بحوالي 30 ألف نسمة بالرغم من ضعف الخدمات ودرجة التجهيز.

بالنسبة لمدينة الرباط والتي تعتبر مدينة سياسية وخدماتية من الدرجة الأولى، والتي تنتظم حول القصر الملكي، في حين تمتد الأحياء والتجمعات الفقيرة على طول و بورقراق وبالقرب من المحيط الأطلسي، كما ساهمت شبكة الطرق السريعة وكذا خط السكة الحديدية المؤدي إلى الدار البيضاء على انتشار مجموعة من التجمعات (معظمها منتجعات ومحطات خدماتية) والتي أصبحت تنمو هي الأخرى بوتيرة متسارعة نتيجة لعمليات النزوح والزحف التي عرفت من قبل سكان المدن والمناطق الريفية، وهو ما أصبح يشكل تهديدا واضحا للأراضي الزراعية الخصبة هذه الأخيرة تآكلت وتقلصت مثلها مثل باقي

الأراضي التي تم التوسع عليها من طرف الضواحي الحضرية للدار البيضاء، وبهذا أصبحت المسافات ما بين القرى والتجمعات الحضرية أكثر قربا.

سنأخذ حالة مدينة طنجة والتي تعتبر كتجمع حضري معتبر في اتصال مباشر مع الوسط الريفي، في هذه المدينة يعتبر النزوح الريفي العامل الرئيسي لزيادة عدد سكانها، كما تعتبر الدولة أكبر مالك للاحتياطات العقارية في هذه المدينة، وهو ما ساعد على عمليات التهيئة وتخصيص مساحات واسعة لتوطين الشركات وبعض المؤسسات الإنتاجية، إذ تم توجيه 25% من الحصص الأرضية المجزأة لفائدة الاستثمار الأجنبي غير أن هذه الحصص بقيت في أغلبها شاغرة ولم تستغل.

في ظل هذه المضاربة العقارية الواسعة، أصبحت المساحات الزراعية في هوامش المدينة وضواحيها نادرة، كما أدت هذه المضاربة إلى انتشار الإطار المبني بطريقة فوضوية على جوانب المحيط الحضري للمدينة، وقد انعكس هذا التعمير مجاليا فيما يلي:

- انتشار وسائل النقل وخاصة خطوط النقل الحضري والتي تسهل الحركة ما بين الوحدات العمرانية الصغيرة.
- انتشار التعمير على طول الطرق الرئيسية انطلاقا من مركز المدينة على شكل يد مبسطة، حيث نلاحظ أن التخصيصات السكنية والمساكن الفردية تتكرر على امتداد طرق الخدمة.
- لمواجهة هذه الوضعية اتخذت الحكومة والسلطات المحلية عدة خطوات لتحسين وضعية التركيبة العقارية تمثلت فيما يلي:

- الترقيم العقاري للأراضي: منذ 1969 مست مدد العملية 3500 ألف هكتار، أي ما يقارب 50% من المساحة الزراعية للإقليم.
- توحيد الأراضي: ويظهر أساسا في تطبيق نظام الري، حيث تم تجميع الأراضي المتكاملة في عمليات التهيئة وتجهيز الأراضي الزراعية.
- الإصلاح الزراعي: حيث من خلاله تم تشجيع الفلاحين وتحفيزهم بالاستفادة من امتيازات فلاحية حسب شروط: السن، الإقامة، الدخل من خلال الاستفادة من قطع أرضية كانت تابعة للدولة.

5-2-2-2- ظاهرة الضاحية الحضرية وتعمير وتحضر الريف في الجزائر:

أ- ظاهرة الضاحية الحضرية في الجزائر:

ظاهرة الضاحية الحضرية هي ظاهرة جد معقدة، حيث تتميز الضواحي شبه الحضرية بتدخل عدة عوامل مؤسسية وخاصة تعمل في بعض الأحيان بصورة قانونية لكنها في الغالب ما تتم بطريقة عفوية وغير شرعية "هذا النمو الحضري يتم دون التحكم في مشكلة (مسألة) العقار، حيث ينتشر كبقعة زيت من ناحية، وكذا عن طريق إسقاط وملأ المجال شبه الحضري الفاصل ما بين المدينة والمنطقة الصناعية"⁽⁴⁾

بالنسبة للجزائر وحسب ما وصفه الأستاذ براهمي⁽⁵⁾ -1993- حيث يعتبر السكن الفوضوي والعشوائي في الأوساط الريفية هي الظاهرة المنتشرة والمميزة لكامل التراب الوطني، وحسب المتغيرات

⁴ - Brûle, Fontaines.J, " l'Algérie volontariste et étatique et aménagement du territoire" OPU, Alger 1980 P58.

⁵ - Brahimi, F.Z, " l'habitat spontané du milieu rural Algérien et rapport au plan d'urbanisme cas de région Algéroise" EPAU, 1993, P 153.

المقترحة تقوم فرضيته، التي تعتبر أن هذه الظاهرة تشكل العامل الأساسي الذي بفضلها يتحقق في نفس الوقت التوسع والتسارع في التحضر في الجزائر، وهو عامل مولد للتطور المجالي بالنسبة للأشكال والنماذج الموجودة، ومن المفترض أن تكون الظاهرة الأهم هي إعادة التكتيف في المجال الريفي.

ب- ظاهرة تعمير المنطقة الريفية وترييف المدن في الجزائر:

أحصت الجزائر حوالي 2.1 مليون نسمة يتمركزون في المدن سنة 1954م (حيث 1.3 مليون هم جزائريون) ليتعدى هذا العدد العشرة ملايين مواطن حضري نهاية ثمانينات القرن الماضي، كما أن 3/2 (ثلاثي) من المجالات الحضرية هي نتيجة لعملية التوسع التي تمت خلال 30 سنة الماضية حيث أصبحت المدن الاستعمارية تشكل النواة والمراكز الحضرية لأغلب المدن الحالية.

هذا النمو الحضري كان نتيجة لعاملين أساسيين هما: النزوح الريفي والزيادة الديمغرافية الطبيعية، حيث عجزت السلطات والحكومة على التحكم في أي واحد منها.⁽⁶⁾

بالنسبة للجزائر أظهرت الدراسة التي قام بها روبرت تطوان Robert Thetoin سنة 1935 تحت عنوان "الأهالي المسلمون لوهرا" انطباعاته حول التعامل واستخدام الأرض من طرف السكان المحليين في الأحياء القصديرية بوهران حيث يقول:⁷ "هذه الظاهرة ليست فريدة في وهران، حيث نلاحظها في المدن الكبرى لشمال إفريقيا، في الجزائر العاصمة، الدار البيضاء وتونس وحتى في التجمعات الحضرية الثانوية الكبرى مثل حسين داي وكذا الضاحية الكبرى الجزائرية، وتلاحظ أيضا في المدن الإفريقية مثل دكار، ومدن البلقان مثل بوخارست، وهي انعكاس لعمليات التدفق السكاني نحو المدن نتيجة التخلي على الريف من طرف السكان الفقراء، هذا التوطين الإرادي المفاجئ بسرعه، لم يمر بمرحلة انتقالية، يعقد من عدم التكتيف التام مع وسط كله جديد بالنسبة للسكان المسلمين في الجزائر (السكان الأصليين للجزائر)، لم يكونوا يعرفوا إلا الجزء القليل من الحياة الحضرية حتى سنة 1831 وهي واحدة من أشكال التفكك في النظام العشائري السابق في ظل التطور لوسائل الاتصال الحديثة لأسلوب الحياة".

لاشك أن الهجرة الريفية كان لها تأثير كبير في ارتفاع عدد سكان المدن وهو ما انعكس على استهلاك الأراضي الزراعية واكتساحها من طرف التوسع العمراني للمدن حيث قدرت مساحة الأراضي الريفية التي تم تعميرها من سنة 1962 لغاية 1992 بحوالي 150.000 هكتار، وجهت لانجاز المناطق السكنية الجديدة، تشييد المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق وكذا انتشار الأحياء العشوائية فوقها.

كما انعكست الظاهرة على البعد الاجتماعي للمدن وهذا بانتقال الصفات الريفية داخل الحياة الحضرية بالمدن وهو ما أدى إلى ترييفها وانتشار صفة الريفية بها، وذلك يتجاوز كل قواعد التعمير والوقاية وكذا احترام المجالات العمومية، وصيانة المباني... وهي الظواهر التي تنتشر أكثر في المناطق الهامشية للمدن والتوسعات غير الشرعية لها.

⁶ - Côte, M, "l'Algérie ou l'espace retourné" Media plus, Algérie, 1993, p 218

⁷ - Le peuplement musulman d'Oran extrait d'archéologie de la province d'Oran 1953 P20

وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها والتي تعكس عدم تأقلم الجزائريين مع الحياة الحضرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي تم استخلاصها من خلال دراسة "الجزائر غدا" (8) لوزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية لسنة 1996.

6- المجموعة الحضرية وظاهرة التلاحم الحضري :

إن دراسة أي ظاهرة عمرانية في مضمونها التحليلي تستدعي الوقوف عند معانيها وتعريفها النظرية من أجل وجودها وإدراك سبل تشخيصها وتقييمها، وهذا ما ينطبق على ظاهرة التلاحم الحضري:

يعد باتريك جيدس -1949- أول من أطلق مصطلح المد الحضري على الظاهرة وذلك لتحديد شكل التجمعات الحضرية التي تكتسح إقليم بكامله نتيجة توسعها كما هو الحال بالنسبة لإقليم ألمانيا وإقليم سيليزي في أوروبا الوسطى، ثم عمم الاخصائيون البريطانيون معناه إلى كل أشكال التجمعات الحضرية المتكثلة مع بعضها البعض بمصطلحات جديدة تؤدي إلى نفس المعنى أهمها: المراكز الحضرية الضخمة، المدن التجميعية، أو ما يسمى بالمداين والتي تعني حسب فيرمان "سنة 1959" تكديس المدن ذات الطابع الصناعي كما هو الحال لتلاحم ليل- روبي- تور كوان بفرنسا.

أما مطبوعات دوائر الإحصاء التابعة للأمم المتحدة فإنها اقترحت استعمال مصطلح يمكن ان يترجم ليعني تكتلات حضرية تتضمن تجمعات سكانية أو مدن متصلة مكتملة لبعضها وتعتبر بمجموعها مركز سكاني واحد وفقا لتعريف كل قطر من أقطار العالم، كما وجدت أيضا مصطلحات جديدة استعملت في هذا الصدد منها مصطلح conurbation الانجليزي وهناك أيضا مصطلح écomenopolis الذي اقترح من قبل الجغرافي "دوكسياديس" وقد يحمل المصطلح conurbation ومصطلح écomenopolis نفس معنى المدينة المتروبولية أو المدينة الكبرى أو المجموعة الحضرية الكبرى metropolis

إن تعدد الأشكال التي تتم فيها ظاهرة التلاحم الحضري حسب تغير المعطيات المكانية والزمنية، أدى إلى تعدد المصطلحات المعرفة لها، إلا أن هذه الأخيرة تسعى في مجملها إلى تعريف التكتل الحضري الناتج عن التلاحم المبالى للتجمعات الحضرية القريبة من بعضها، ويبقى مصطلح conurbation الأقرب للدلالة عن الظاهرة باعتباره أدق واشمل المصطلحات وأكثرها تداولاً. حيث ان كلمة Conurbation مصطلح لاتيني يتكون من شقين "con" وتعني "مع" و"urb" والتي تعني "المدينة" أي أنها تعني المدينة وما معها أو ما حولها.

أما بالنسبة لظاهرة التلاحم الحضري فإن تعريفها حدد كما يلي:

أ- هي عبارة عن تجمع لمدن أو لتجمعات حضرية متجاورة أصبحت متلاصقة مع بعضها البعض نتيجة توسع ضواحيها المنظم، أين ينشأ بينها نوع من التكامل والتوزيع في الوظائف في حين تحتفظ كل مدينة بخصائصها وتأثيراتها، مما يعطيها صفة تجمع حضري متعدد الأقطاب حيث تشكل مدن التلاحم تجمع هراكي يمكن أن تحتفظ فيه المدينة المركزية بسلطة الإدارة والتسيير، أو أنها تنضبط بانقسام الوظائف بين مختلف الأقطاب أين تملك إحداها القوة السياسية في حين تملك الأخرى قوة الاقتصاد الديناميكي.

⁸ -République algérienne démocratique et populaire, demain l'Algérie, 2 val, l'état du territoire (vol I) la reconquête du territoire (vol II) ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire P321.

وهو التعريف الذي يوافق تعريف الباحث "جورج شابو" (سنة 1963) الذي وضع أن: "التلاحم العمراني ناتج عن النمو المتوازي لعدة تجمعات متجاورة التي تنتهي بالالتحام والاتصال، لكل مراكزها الرئيسية التي تحتفظ فيما بينها ببعض الاستقلال حتى ولو ان البعض منها كانت لها السيادة والتفوق، ويوضح أن هذه الأنماط من التجمعات الحضرية تأخذ شكلين أولهما: التبعية، والأخرى: التجمع المركزي الحضري حيث تبقى فيه المدن متميزة لكن منطوية تحت مجموعة واحدة"⁽⁹⁾

ب- "هو تلاحم الهوامش النامية للمدينة مع هوامش مدن مجاورة، وتحدث هذه التلاحمات كثيرا في المناطق التي تتجاور فيها المدن في ضوء معدلات النمو السريعة وفي غياب قيود التنمية في مناطق ما بين المدن المتجاورة وايضا في ضوء النمو الخطي على طول المحاور الطرقية"⁽¹⁰⁾
إن القراءة التحليلية للتعريفين توضح أنهما يتفقان على مفهوم مشترك لظاهرة التلاحم الحضري، ألا وهو تداخل نسيجين عمرانيين لمدينتين أو عدة مدن متجاورة، ويختلفان في الكيفية والصورة التي تتم فيها الظاهرة:

✓ فالأول يعبر عن الظاهرة في شكلها المنظم بالخصائص التالية:

- نمو متوازن لمدن متجاورة بشكل متوازن ومنظم.
- وجود تكامل وهراركية وظيفية ومجالية بين المدن المتلاحمة.
- ✓ أما الثاني فيعبر عنها في شكلها العفوي بالخصائص التالية:
- نمو مجالي لمدن متجاورة بشكل سريع وغير منظم في أوجدته المعطيات البشرية والسياسية والاقتصادية المختلفة، وميزه النمو الشريطي على طول المحاور الرئيسية للطرق.
- غياب تحكم مجالي مخطط له في مناطق الالتحام الواقعة ما بين المدن المتجاورة.

استنادا لمضمون التعريفين يتضح أن ظاهرة التلاحم الحضري تتخذ صفتين:

- الصورة العفوية التي تستدعي التخطيط.
- الصورة المخططة، والتي تهدف إليها كل استراتيجيات التخطيط الحضري للوصول إلى مجمعة حضرية متكاملة ومستدامة.

كما تعد الصفة الثانية المبدأ الرئيسي لتحقيق الظاهرة بأبعادها المجالية، الاجتماعية، وكذا الاقتصادية وتحقيق التناسق ما بين هذه العناصر، حيث تعتبر ظاهرة التلاحم الحضري على أنها: "تجمع مختلف المكونات المجالية بطريقة تضمن تناسقها وترابطها، سواء تناسق مختلف العناصر الطبيعية والبشرية من أجل تلاحم مجالي، أو توافق الشبكات من أجل التناسق في الإطار المبني، أو حتى في علاقتها مع بعضها البعض من أجل تناسق الوظائف".⁽¹¹⁾

استنادا لهذا التعريف، فإن تحليل ظاهرة التلاحم تتم وفقا لثلاث مستويات:

- 1- تحليل التلاحم في المجال: معرفة كيفية تدخل العناصر المختلفة الطبيعية والبشرية في هيكلة المجال.
- 2- تحليل التلاحم في الإطار المبني: كيفية تعامل الوحدات المبنية داخل البنية التي تحتويها.

9 _ جاكولين يوجوانيني- ترجمة عبد القادر حيلمي- الجغرافيا الحضرية- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1983- ص: 137

10 _ الدكتور فتحي مصيلحي- تخطيط المدن العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل- سنة 1995- ص: 145

11 - l'urbanisme utopies et réalités. Une anthologie. Édition du seuil. 1965 p- 442

3- تحليل التناقص في الوظائف: لمعرفة ما مدى مساهمتها في تدعيم التلاحم.

خلاصة

من خلال هذا الفصل الذي يشكل مقدمة نظرية لتحديد مفهوم النمو الحضري وكذا العلاقة القائمة ما بين هذه العملية والظواهر المرافقة لها ، حيث أخذت ظاهرة التحضر المرافقة لعملية النمو الحضري وتطور المدن بعدا جديدا بداية من منتصف القرن 19م ، اين تضاعفت مساحة المجال الحضري وحجم التجمعات الحضرية أكثر من 100 مرة خلال القرن 20 مما كانت عليه سابقا، فبالموازاة مع التحولات الاقتصادية ، السياسية وكذا الاجتماعية عرفت التجمعات الحضرية تحولات عميقة تمثلت في ارتفاع مستوى المعيشة وتغير السلوك الاجتماعي من جهة ، نتيجة لارتفاع عدد سكانها وتسارع معدلات نموها المرتبطة أساسا بعامل الزيادة الطبيعية وظاهرة النزوح الريفي ، ومن جهة أخرى التوسع المجالي ونفاذ العقار الحضري والتوسع على حساب الضواحي والمناطق الريفية القريبة منها استجابة لزيادة الطلب واتساع احتياجات سكان المدن ، أين تم اللجوء الى التعمير على مستوى الضواحي وهوامش المدن كحل أولي لأزمة النمو المتسارع وتوسع المدن ، وهو ما دفعنا من خلال هذا الفصل الى استعراض أهم المصطلحات التي تم استخدامها ضمن الدراسات التي اهتمت بتوسع المدن كالمصاحبة الحضرية ، الضواحي الجديدة تعمير الأطراف والهوامش وتعمير وتحضر المنطقة الريفية ، حيث يعكس تعددها تعقد عملية النمو الحضري للمدن وتفاوت اشكال توسعها ومستوياته.

وهي الانعكاسات المجالية لعملية النمو الحضري التي تناولناها من خلال هذا الفصل بالوصف والتحليل بتحديد اسبابها المرتبطة اساسا بأزمة المدن التي اصبحت تشهد حركة عكسية لسكانها من جهة قابلها جاذبية المناطق الريفية القريبة منها من جهة أخرى، حيث تشكل هذه الانعكاسات مرحلة أولية لامتداد وتوسع المدن باتجاه اطرافها وضواحيها لتتعداها الى ظهيرها الريفي والمناطق القريبة منها. وقد تناولنا بالدراسة كل من حالة فرنسا، المغرب الأقصى وكذا الجزائر كأثلة لبعض البلدان التي شهدت أزمة مدن وتسارع في عملية النمو الحضري وتوسع المدن على حساب ضواحيها ومناطقها الريفية.

ان استمرار نمو المدن وتوسعها انتج اشكال وتجمعات حضرية معقدة تعدت في الكثير من الحالات حدودها المجالية لتكتسح اقليم بكامله نتيجة توسعها والتصاقها بالتجمعات الحضرية والمدن المجاورة مشكلة بذلك تكتلات حضرية ملتحمة مع بعضها البعض، أطلق عليها عدة مصطلحات أهمها المراكز الحضرية الضخمة ، المدن التجميعية التي تتميز بتكديس المدن ذات الطابع الصناعي كما هو الحال بالنسبة لتلاحم ليل – روبي – تور كوان بفرنسا، كما أن تعدد الأشكال التي تتم فيها ظاهرة التلاحم الحضري حسب تغير المعطيات المجالية ، الأمر الذي أدى الى تعدد المصطلحات المعروفة لها ، إلا انها في مجملها تحدها على انها الشكل الحضري الناتج عن التلاحم المجالي للتجمعات الحضرية القريبة من

بعضها ، وذلك بتلاحم الهوامش النامية للمدينة مع هوامش مدن مجاورة لها ، مؤدية بذلك الى تداخل الأنسجة العمرانية لمدينة أو عدة مدن متجاورة ، إلا أن هذا التداخل يتم في صورتين مختلفتين: الأولى بشكلها العفوي الذي يستدعي التخطيط و الهيكله المجالية ، أما الثانية فتتم بشكل منظم ونمو متوازن و مخطط وهي الصفة التي تشكل المبدأ الرئيسي لتحقيق ظاهرة التلاحم الحضري بأبعادها المجالية ، الاجتماعية ، الاقتصادية و تحقيق التناسق ما بين هذه العناصر و هو ما يدفعنا الى التطرق لمفهوم التخطيط الحضري ، استراتيجياتها و أدواتها في تنظيم المجال الحضري والتعامل مع الانعكاسات المجالية والظواهر الناتجة عن عملية النمو الحضري ، من خلال الفصل التالي من هذه الدراسة.

مقدمة:

يشكل هذا الفصل مقدمة نظرية لتحديد مفهوم التخطيط الحضري حيث يتسم كمرحلة أولى تحديد هذا المفهوم من حيث أصله وتطوره التاريخي، وكذا العوامل ونظريات التطور التاريخي لهذا المفهوم من خلال وضع خلفية تاريخية موجزة و مختصرة.

و سنتطرق خلال هذا الفصل إلى تحديد مفهوم التخطيط الحضري انطلاقا من تحديد معناه و فهم دوره و فائدته في مهنية المدن و آثاره على سير و تنمية التجمعات العمرانية، كما أنه من الضروري معرفة الخطوات و الأحداث والتطور بالاعتماد على المعطيات التاريخية لتقييم تأثيراته و تحديد استراتيجياته في بناء المدن و تطورها المستقبلي.

انطلاقا من هذا فإن هذا الفصل يتمحور حول عدة تساؤلات عامة تشكل المفاتيح الأساسية لفهم الموضوع و معالجة مختلف أشكال وجوانب التخطيط الحضري.

- ما هي مختلف الرؤى و التوجهات المحددة لمفهوم التخطيط الحضري؟
- ما هو أصله، عوامل و أسباب ظهوره؟
- ما هي أهم الاستراتيجيات والتدخلات التي خصت الانعكاسات والاختلالات المجالية المترتبة عن تسارع عمليات النمو الحضري وظاهرة التحضر؟

1/ مفهوم مصطلح التخطيط الحضري:

يبقى مفهوم التخطيط الحضري واسعا ومعقدا، حيث تمّ تحديده بعدة مفاهيم حسب تخصصات وأفكار ورؤى مختلفة، لهذا سنتطرق إلى تحديد هذا المفهوم استنادا إلى مختلف التعاريف التي تمّ وضعها من قبل مجموعة من الباحثين كل حسب تخصصه ومجال بحثه حيث نذكر منها:

✚ مسبح قاموس التهيئة والتعمير: ⁽¹⁾ والذي يعرفه على أنه مجموعة من الدراسات، النهج

والإجراءات القانونية والمالية، التي تمكن السلطات المحلية من فهم تطور المناطق الحضرية لتحديد افتراضات التهيئة فيما يتعلق بمدى وطبيعة وموقع التوسعات العمرانية والمواقع المحمية (المجالات المحمية)، ثم التدخل في تنفيذ الخيارات المحددة، وضمن هذا السياق فإن وثائق التعمير تعتبر جزء من التخطيط الحضري".

⁽¹⁾ Pierre Merlin, Françoise Choay "dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement" presses universitaires de France 1ère édition Mars 1988. p 502

✚ حسب هنري ديريكن: (1) وهو باحث اقتصادي والذي يقول أنه "من أجل ضمان التنمية

والتطور الفعال للمدينة يجب التخلص من التعمير الفوضوي والعشوائي، حيث يعمل التخطيط الحضري على التقليل من الأخطاء والعوائق المحتملة في المستقبل، وذلك بإتباع نهج استباقي (تصوري) على أساس التوقع والآفاق المستقبلية، حيث تحدد الإجراءات والأهداف كما يحدد الأدوات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وتعتبر مخططات التعمير المعتمدة واحدة من بين أدوات ووسائل التخطيط المساهمة في التقليل من الأضرار المترتبة على التعمير.

✚ أما بالنسبة لـ بول لكاكز (2) فمن جهة ينظر إلى التخطيط الحضري على أنه لا يمكن تعريفه

على أنه علم بل هو "بالأحرى في نظري موقف ضد المشاكل وإشكالات العمران، فهو إرادة مزدوجة، إرادة لمعرفة مشاكل التعمير بمختلف تعقيداته، وإرادة الإجراء والعمل التي تسمح بالعمل المشترك لتحسين إدارة وتسيير العلاقة الجدلية بين البيئة المعيشة ونمط الحياة".

✚ حسب مانويل كاستل وهو أستاذ محاضر بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا (بباريس) وباحث

في مركز الدراسات والحركات الاجتماعية "CMRS" حيث يقول أنه: "بواسطة التخطيط الحضري، وبصورة أكثر وضوحاً، هو تدخل السياسة في صياغة محددة لحالات مختلفة من التشكيل الاجتماعي في الاستنتاج الجماعي لقوة العمل (القوة العاملة) ومن أجل ضمان إعادة إنتاج موسعة لتسوية التناقضات، وقمع التناقضات العدائية، لتضمن بذلك مصلحة الطبقة الاجتماعية السائدة في التشكيل الاجتماعي وإعادة تنسيق النظام الحضري لضمان هيكلية نمط الإنتاج السائد" (3).

✚ وفقاً لـ تيايلور فايجل وهو أستاذ الهندسة المعمارية والعمران في جامعة غرب إنجلترا وله

تكوين خاص في الفلسفة، وهو ما أتاح له بالتعمق في تحديد مفهوم التخطيط الحضري استناداً على مجموعة من التخصصات كما يلي: "التخطيط الحضري ليس بالمعنى الدقيق كعلم (ليس حتى علم الاجتماع)، بل هو شكل من أشكال العمل الاجتماعي، تقودها بعض القيم والأخلاق والسياسة وعلم الجمال من أجل تشكيل البيئة المادية." (4)

(1) Henri Derycke, « économie et planification urbaine », 2/ théories e modèles, presses universitaires de France 1^{ère} édition novembre 1982. p 298.

(2) Jean Paul Lacaze, "Introduction à la planification urbaine"-Imprécis d'Urbanisme à la Française-édition du moniteur, Mars 1979, P 90-91

(3) Manuel Castells, "La question urbaine", Françoise Maspero, paris 1972, p443-444.

(4) Site web <http://wiki.epfl.ch/copropolis/33arcfac>

أما بالنسبة للمختص الجزائري فقد تم تحديد مفهوم التخطيط الحضري حسب **ماوي سعيدوني**⁽¹⁾ حيث يعني "مصطلح التخطيط" يعني أساسا سياسات التهيئة المعتمدة على المستوى الجهوي والحضري، والتي تكمن وراء وجود سياسة وأدوات للتنفيذ (مخططات التعمير)، إضافة إلى أنه يقوم على احترام القواعد والنصوص القانونية التي تضبط ضمن الوثائق والمخططات الموجهة لتنظيم وتسيير النمو الحضري.

كما اعتبره الباحث على أنه جزء وممارسة للتحضر يهدف إلى التنبؤ بالتحضر عبر الزمان، عن طريق تشخيص الوضع الحالي، التوجهات المتوفرة، ومشروع المدينة المنتظر أين تترجم هذه العناصر بواسطة مخططات التعمير أو أدوات التهيئة والتخطيط.

بعد هذا التقديم النظري يتضح أن المفاهيم متعددة ومتنوعة، لذا فإن محاولة التحديد والحصص للمفهوم يقودنا إلى استعراض السياق والتطور التاريخي لعملية التخطيط الحضري.

2/ أصل ظهور مصطلح التخطيط الحضري:

ظهر مفهوم التخطيط الحضري بصفة واضحة خلال النصف الثاني للقرن 19م، حيث ظهرت معالمه وتطبيقه من طرف الدول الصناعية والتي حاولت استخدام هذا المصطلح للسيطرة على المشاكل التي عانت منها أغلب مدنها، بعدما انتشر هذا المفهوم عبر كامل تراب أوربا في شكل أفكار وممارسات التهيئة العمرانية، ليصبح جزء من محتوى سياسة التنظيم والتسيير لمعظم الدول.

وقد عرف هذا المفهوم نجاحا واسعا لدى الدول المصنعة من خلال التجربة البريطانية خلال سنة 1909، كرد فعل ضد النمو المفرط للمدن الصناعية وانعكاساتها السلبية على البيئة وصحة سكانها، أين ظهر ما يعرف بـ"تخطيط المدن ثم التعمير المخطط" ثم التوصل إلى مبدأ "المدن الحداثي" والتي تساعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمدن وهو ما يوضح أن النشاط الممارس من طرف المخطط يجب أن يكون مستمد من التجربة التقنية الهادفة إلى المحافظة ومراقبة البيئة.

حيث يشير **كينيغ** في هذا الاتجاه إلى:⁽²⁾

"تاريخ تخطيط المدن والريف في بريطانيا العظمى، هي تجربة تاريخية فريدة متميزة ثقافيا، تعكس قيم واعتقادات إيديولوجية لجماعات تملك السلطة والمسؤولية على التنظيم وتطبيق القرارات المتعلقة بالتخطيط الحضري وتشكل المدن بصفة عامة".

⁽¹⁾ Maoui Saidouni, "Eléments d'introduction à l'urbanisme", Histoire, méthodologie, réglementation, Editions CASBAH, Alger 2000, p22

⁽²⁾ Les annales de la recherche urbaine : "Fabriquer des espaces", éditions Dunod, Revue trimestrielle N° 22, Avril 1984, p85.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ظهر هذا المفهوم خلال سنة 1910، حيث تعتبر من بين الدول الأولى التي حاولت العمل بهذا المفهوم من خلال خطة برهام "مخطط شيكاغو" لسنة 1904 كأول مخطط (خريطة) لنيويورك.

على الرغم من أن الفكرة والممارسات تعتبر قديمة لكن المفهوم الحالي للتخطيط الحضري بدأ في التبلور سنة 1930 وذلك بظهور سياسات التنمية الإقليمية كتنمية إستراتيجية ووسيلة للحد من التفاوت والتمهيش الإقليمي بإيطاليا، حماية المناطق التي تعاني ثرواتها من الانخفاض بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقا، وكذا حماية المناطق الشحيحة (الفقيرة) والمصنعة سابقا بالنسبة لبريطانيا العظمى (إنجلترا).

بالنسبة لفرنسا ظهور مصطلح التخطيط الحضري كان في النصف الثاني من القرن 19م، وهو مؤشر على ظهور سياسة جديدة للتهيئة الإقليمية وأفكار شعبية من خلال شعار **باران، فرانسوا** في كتاب "باريس والصحراء الفرنسية" سنة 1947، والذي يعكس الوعي الذي برز كما هو الحال في جميع الدول الغربية، حيث عرفت المدن الفرنسية خلال القرن 20 نمو عمراني كبير، انعكس سلبا على المدن الأصلية (الأم) حيث أصبح يهدد استقرار المراكز القديمة وتحويل ضواحيها إلى مناطق عمرانية واسعة صعبة التسيير والتحكم، وهو ما يتناقض والخصوصية الغربية المعروفة بالدور المركزي للبلد، وهو ما استدعى إعادة النظر في أبعاد التهيئة الإقليمية والتخطيط المجالي الذي كان يطبق منذ القرن 18، وإعطائه أبعاد جديدة للقضاء على الاختلال والتفاوت الجهوي والإقليمي ولاسيما في الحد من النمو في مدينة باريس والتي ترأست وهيمنت لوقت طويل على سياسات التخطيط العمراني، أين تم تأسيس دائرة التخطيط الإقليمي والعمل الجهوي CADAT عام 1963 والتي تتمثل مهمتها في ضمان التوازن الإقليمي بين باريس وباقي المناطق عن طريق سياسة اللامركزية الصناعية، إضافة إلى إنشاء المخطط التوجيهي للتجهيزات الكبرى والهياكل القاعدية، وكذا مخطط عام للتهيئة في فرنسا.

3/ أهداف التخطيط الحضري:

أهداف التخطيط الحضري متعددة وواسعة، حيث تختلف من حالة إلى أخرى حسب مشاكل وخصائص كل بلد، كما أن مجالات تطبيقه واسعة ومتنوعة، حيث أن هناك عدة دوافع ومحاولات لسياسات التهيئة والتخطيط التي حاولت وضع حلول لمختلف الإشكالات التي واجهت المدن عبر التاريخ.

لقد تمّ تطبيق سياسة التخطيط الحضري في العديد من المدن الكبرى بالعالم، لذا فإن استعراض هذه التجارب والمحاولات يشكل الخطوة الأولى لتحديد أهداف التخطيط الحضري، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال (تقديم لمحة تاريخية موجزة لأهم التدخلات التي تمّ اتخاذها بالنسبة لبعض المدن الكبرى:

- بالنسبة لحالة بريطانيا العظمى والتي تعتبر أقدم الدول الممارسة لعملية التخطيط الحضري والتهيئة الإقليمية، حيث تم إعطاء الأولوية للأهداف المسطرة ضمن سياسة التحويل التي ركزت على تحويل مناطق التعدين القديمة وكذا مناطق الصناعات الثقيلة وتهيئة كامل إقليم لندن أين تم الحد واعتراض عملية التوسع بواسطة حزام أخضر وكذا التركيز على سياسة إعادة الإعمار على المدن القديمة بما في ذلك مدينة لندن.
 - في إيطاليا يعتبر الهدف الأول هو البحث على التقليل والقضاء على الفوارق الجهوية وإيجاد التوازن الاقتصادي ما بين الشمال الصناعي والجنوب الفلاحي الذي يعاني تخلف في عملية التنمية.
 - في حالة الاتحاد السوفياتي سابقا كانت الأهداف المسطرة هي إيجاد التوازن الإقليمي في البلد، أين تشكل طرفين جهويين: الجانب الأوربي والذي ركز فيه على الصناعة، والجانب الآسيوي أين تتواجد أغلب الموارد الطبيعية للبلد (صربيا، جمهورية آسيا الوسطى) وهو ما أدى إلى تنمية التجمعات الصناعية الكبرى في صربيا، وإنشاء بنية تحتية واسعة للربط ما بين الشرق والغربي، وكذا بناء أكثر من 1000 مدينة جديدة تضم أكثر من ربع السكان الحضر.
- وتبقى أهداف التخطيط الحضري مختلفة من بلد إلى آخر، مثل وضع سياسة اللامركزية في المجر شبيهة إلى حد بعيد بما حصل في فرنسا، توطين النشاط الصناعي للأسلحة الإستراتيجية في الجهة الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية، خلق عاصمة جديدة برازيليا في البرازيل، إلا أن الحد من الفوارق الجهوية، والتفاوتات الإقليمية والرغبة في التسيير والتنظيم والحد من النمو الحضري للمدن والتجمعات الكبرى تبقى تشكل أهم الأهداف لإستراتيجية التخطيط لأغلب دول العالم.

4/ ديناميكية التحضر: التطورات، الاتجاهات الحديثة والآفاق

في الفترة المعاصرة تعرف كل مدن العالم الثالث انشغال واحد ومشترك ألا وهو ظاهرة التحضر: كيف يتم أخذ هذه المشكلة بعين الاعتبار ضمن جهود التخطيط الحضري وأدوات التهيئة على مستوى المدينة؟ كيف يتم احتواء المشاكل المترتبة على تطورها ونموها والاحتياجات الخاصة بالسكن، التجهيزات، وخلق فرص العمل.....؟

خلال العقود الأخيرة شهدت الجزائر تغيرات جوهرية ناجمة عن هذه الظاهرة، فالتنظيم المجالي والوضعية الحالية للمدن تعكس بعض التجانس والتناسق في التوزيع المجالي للفعل الحضري مع وجود

تركز واضح للتجمعات الحضرية على الشريط الساحلي، مقارنة مع تسجيل تباعد ما بين المدن الداخلية والجنوبية وهو ما يعكسه توزيع الكثافة العمرانية والتي تتناقص كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب.

تطرح وضعية التحضر على مستوى الإقليم الجزائري عدة اختلافات ليس فقط على المستوى الكمي بل حتى النوعي، إلا أنه على الرغم من هذه الاختلافات فإن مجمل المدن الجزائرية تمتلك عدة عوامل وعناصر تفسيرية مشتركة.

لذا فإن حجم الإشكالات التي تطرحها المدن الحالية تتطلب تدخل باحثين وأصحاب الاختصاص مؤهلين وقادرين على فهم الميكانيزمات الحضرية والتطورات العمرانية المرافقة لها، وإيجاد الحلول الملموسة في إطار علمي يتناسب والخصائص الاجتماعية للمجتمع المحلي.

وبالتالي فإن ضرورة الفهم لآليات التحضر وتقييم فرص التهيئة الحضرية تعد من أولويات التخطيط الحضري، حيث أن الأزمة الراهنة للمدن الكبرى هي انعكاس ونتيجة لتناقضات التمدن والتحضر التي عادة ما تتم دون التفكير في المدن ومستقبلها خلال مراحل البناء والتشييد.

بالنسبة لكلود شالين والذي يطرح تساؤلات حول كيفية الربط ما بين سياسات التخطيط والتسيير الميداني للمجال الحضري قائلا: "ما نوع العلاقة التي يمكن أن تكون بين سياسات التهيئة والتخطيط التي تستجيب لديناميكيات الحضرية المعاصرة وأشكال وطرق استغلال الحيز الحضري الموروث والمسير حاليا من طرف توجهات خاصة بهيئة معينة؟".

ولهذا فإن أصل التحضر والتخطيط الحضري وتطورهما ارتبط دائما بالنظام السياسي للدولة سواء في مرحلة السياسة المركزية وكذا في مرحلة اللامركزية، وهو ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

ما هي المخططات والأشكال الموجهة لتهيئة المجالات الحضرية في الجزائر؟

1-4- ظاهرة التحضر والفعل الحضري في الجزائر:

عرفت معظم دول العالم الثالث خلال الخمسين سنة الأخيرة تسارع في ظاهرة التحضر لم تشهده سابقا، أين كان أكثر حدة في المناطق الحضرية عكس الريفية⁽¹⁾، إذ أنه مهما كان حجم التجمعات الحضرية

⁽¹⁾ En Afrique, particulièrement une récente étude relative aux transformations en Afrique de l'Ouest prévoit qu'entre 1960 et 2020, la population de la sous-région passera de 87 à 430 millions d'habitants, soit un accroissement sur 60ans de 490 pour cent. En d'autres termes, la population de la sous-région pourrait pratiquement quintupler. En outre, la proportion de population urbaine par rapport à celle des campagnes est passée de 14% en 1960 à 40 pour cent en 1990, et l'étude prévoit que ce pourcentage atteindra, en 2020, plus de 62 pour cent. Parallèlement, les villes de plus de 500 000 habitants - deux en 1960 - se montaient à 16 en 1990, et devraient atteindre le nombre de 51 en

(صغيرة، متوسطة، كبيرة) فقد عرفت كلها معدلات للنمو والزيادة الديمغرافية مرتفعة ناتجة عن الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة.

إلا أن المدن الكبرى على الخصوص عرفت تضاعف عدد سكانها ووصل في بعض الحالات إلى ثلاث مرات مما كان عليه سابقا، كنتيجة مباشرة لعملية النزوح الريفي الواسعة نحوها والمرتبطة بظروف المعيشة وتوفير فرص العمل خاصة في الحالات الصناعية على مستوى هذه المدن.

بالنسبة للجزائر يعتبر التحضر الظاهرة الأكبر التي عرفتھا المدن والتجمعات الحضرية خلال نهاية الألفية الأخيرة، حيث تسارعت الظاهرة بشكل واسع لارتباطها بعدة أسباب أهمها:

- الزيادة الطبيعية، وكذا التدفقات السكانية للسكان الريفيين نحو المدن كونها تمثل مكان للتقدم وخلق الثروة والموارد المالية.

- هذا التحضر هو أيضا ناتج عن الآليات الاقتصادية القائمة على الصناعة وتعدد الوظائف الخدماتية والبحث على مستوى معيشي أحسن.

- ترتب عن هذه الظاهرة عدة انعكاسات ونتائج على المجال الحضري بظهور عدة مشاكل واختلالات وبالتالي الوصول إلى أزمة المدن: مشكل عدم التوازن الإقليمي والجهوي، أين خلق تسارع العملية التي تركز السكان على الشريط الشمالي "الخريطة رقم 1" عكس ما هو عليه في المناطق الداخلية والجنوبية، كما أدت الظاهرة إلى امتداد وتوسع عمراني للمناطق الحضرية صعب التحكم والمراقبة يميزه الاستهلاك الواسع للأراضي الزراعية والمناطق الريفية، رافقته تحولات حضرية وتغيرات سوسولوجية معتبرة.

- هذا ما أنتج ضواحي حضرية فقيرة وغير منتظمة، نتيجة لفقدان السلطات والفاعلين في إنتاج وتسيير المجال الحضري سلطتهم وعلى القدرة على أداء أدوارهم المتعلقة بالتنظيم والتسيير.

وتسجل الجزائر حاليا ارتفاعا في معدلات السكان الحضر بنفس النتيجة التي تشهدها الدول المغاربية المجاورة، حيث توضح نتائج الإحصاءات السكانية والتعدادات المسجلة لدى هيئة الأمم المتحدة (الجدول رقم "1") التزايد المستمر في عدد السكان يرافقه بالموازاة مع انخفاض معدل سكان الريف، وهو ما يوضحه ماركوت حيث يقول⁽¹⁾: "تحصي الجزائر اليوم أكثر من 14 مليون في السكان الحضر الفترة الاستعمارية هي الوحيدة القائمة "الفاعلة" على تجريد الأراضي الزراعية في الفترة الحالية جل الاضطرابات هي مرتبطة بعملية التحضر، هذا الانفجار في المناطق الحضرية، والذي يميز العديد من البلدان المغاربية، لا يفسر فقط بالنمو الهائل والمتسارع للمدن الكبرى والمراكز الإقليمية الرئيسية ولكن أيضا من خلال التطور السريع للمدن الصغيرة والمتوسطة على مدى السنوات العشرين الماضية، بالنسبة

2020, soit 25 fois plus qu'en 1960. Source : <http://www.fao.org/sd/LTdirect/LR97/LANDRF.HTM> (FAO, 1997).

⁽¹⁾ Marc Cote, « l'Algérie », espace et société édition, média - plus Constantine, 2005, p81.

للجزائر 95% من إجمالي السكان يتواجدون على سدس المساحة الإجمالية للتراب الوطني (350.000 كلم²)، كما أنه خلال 1994 تم تسجيل 447 مجمع حضري يضم نصف سكان الوطن تمتد على الشريط الساحلي على مسافة 1200 كم ومئات الكيلومترات عرضا.

جدول "1" معدلات التحضر بالسنة للدول المغاربية

الدول	السنوات	معدل السكان الحضري %	معدل سكان الريف %
الجزائر	1980	43,3	56,6
	1990	51,7	48,3
المغرب	1980	41,0	59,0
	1990	46,1	53,9
تونس	1980	50,3	49,7
	1990	56,0	44,0

المصدر: Annuaire statistique, des Nations Unies, Washington, 1993;
site web <http://www.unesco.org/mos/welcome.htm>.

إن وضعية المدن والشبكة الحضرية الحالية بالجزائر تبقى مرتبطة دائما بظاهرة التحضر التي شهدتها الدولة عبر مختلف الفترات التاريخية التي مرت بها، أين عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل للشعوب والأجناس التي عاشت فوق أراضيها متمثلة في خلايا لمدن تطور البعض منها واندثر البعض الآخر عبر تاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى، بدأ بالغزو الروماني فالاجتياح الوندالي والبيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية مروراً بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي، هذه التشكيلات السياسية بثقافتها وحضاراتها وأهدافها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر وساهمت في تشكيل الشبكة الحضرية واتساع ظاهرة التحضر بها.

لقد بلغت نسبة السكان الحضري في الجزائر سنة 1987 حوالي 47% من إجمالي السكان في حين أن هذه النسبة لم تتعدى 5% بداية القرن 19م، أي أن نسبة سكان الحضري ارتفعت بحوالي 43% في ظرف قرن ونصف من الزمن.⁽¹⁾

ويمكن تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي:

أولاً: مرحلة الاستعمار الفرنسي:

شهدت هذه الفترة معدل معتبر لظاهرة التحضر قدر بـ 14% خلال سنة 1886، والذي تناسب بالخصوص مع النشاط الاقتصادي الاستعماري، أين عرفت هذه الفترة تشييد حوالي 475 تجمع عمراني لتوطين المعمرين، تميزت بمخططها الشطرنجي وتمركز معظمها في الجزء الشمالي للوطن، وقد ساهمت عملية النزوح الريفي وتهجير السكان عاملاً أساسياً في نمو هذه المدن وتوسعها، إذ أنه مع بداية سنوات 1910 أصبح عدد السكان الجزائريين في المدن يتجاوز نظيره من الأوروبيين.

¹ - بشير التيجاني: مصدر سابق، ص 19

بداية من سنة 1930 ونتيجة لموجة القهر التي عرفتها الجزائر بسبب الأزمة الزراعية إضافية إلى الزيادة الديموغرافية المرتفعة تسارعت ظاهرة النزوح الريفي باتجاه المدن خاصة الكبرى كالجزائر العاصمة وقسنطينة، ما أدى إلى ظهور الملامح الأولى للبيوت القصديرية والسكن العشوائي والتي بدأت في التصاعد انطلاقا من هذه السنة.

لقد تمّ التمييز ما بين السكان الحضر والريفيين لأول مرة من خلال تعداد 1926، حيث تمّ تحديد السكان الحضر على مستوى بعض البلديات فقط أطلق عليها مصطلح "الخدمة الكاملة" وخلال إحصائيات 1936، 1948، 1954 تمّ إحصاء 46 تجمع حضري يتوزعون على ثلاث مدن كبرى كما يلي: الجزائر (17 بلدية)، وهران (16 بلدية)، قسنطينة (13 بلدية) ويوضح الجدول التالي (رقم 2) السكان الحضر خلال الفترة الاستعمارية.

جدول "2" تطور سكان الجزائر اثناء الفترة الاستعمارية (1830-1962)

السنوات	العدد الإجمالي للسكان	سكان المناطق الريفية	السكان الحضر	معدل السكان الحضر %
1886	3.752.037	3.228.606	523.431	13.9
1926	5.444.361	4.344.218	1.100.143	20.2
1936	6.509.63	5.078.125	1.431.513	22.0
1954	8.614.704	6.456.766	2.157.938	25,0

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES حول المدينة الجزائرية والمستقبل الحضري للوطن

ثانيا: مرحلة الاستقلال:

قدر عدد سكان الجزائر سنة 1962 حوالي 10 مليون نسمة، وقد عرفت هذه السنة عملية نزوح ريفي هامة نظرا لخروج المعمرين من المدن ما أدى إلى ارتفاع معدل التحضر حيث بلغ 32% سنة 1966.

خلال الفترة الممتدة ما بين 1966-1977 بلغ صافي الهجرة 2.6% في السنة، أي حوالي 1.7 مليون من السكان الريفيين توجهوا نحو المدن، أي بمعدل 170.000 نسمة في السنة الواحدة. فالبرغم من بناء القرى الاشتراكية الفلاحية والتي جاءت ضمن السياسة التي اتبعتها الدولة للحفاظ على استقرار السكان الريفيين وتطوير النشاط الفلاحي إلا أن ظاهرة النزوح باتجاه المدن بقيت مستمرة، إذ أنه خلال عشرين سنة (1966-1977) تضاعف سكان المدن الكبرى بحوالي 2.69%، إلا أن النمو لا يرتبط بظاهرة النزوح الريفي فقط وإنما هو راجع كذلك لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية والتي تجاوزت 3% في السنة.⁽¹²⁾

إذن استمرار التدفق على المدن تسارع نموها وتجاوز المراكز الحضرية القديمة باتجاه الهوامش والضواحي التي شهدت عدة أشكال حضرية أهمها:

¹² - كل الأرقام والمعدلات مصدرها كتاب التحضر والتهينة العمرانية في الجزائر لبشير التجاني، مصدر سابق.

- البنايات الذاتية وكذا السكنات القصديرية، هذه الضواحي هي الأخرى تم تجاوزها حاليا عن طريق التوطنات التي قامت بها السلطات العمومية للاستجابة لمتطلبات التنمية من تجهيزات، مناطق للنشاطات والمناطق الصناعية، وكذا المجمعات الكبرى.

- وكنتيجة لتسارع عملية التحضر وارتفاع عدد سكان المدن أصبحت جل المدن تشهد أزمة وعجز في الحاضرة السكنية، وهو ما دفع بالدولة إلى إيجاد حل سريع للاستجابة للطلب المتزايد، باتباعها إستراتيجية التطبيق بفصل مناطق العمل والخدمة على المناطق السكنية خاصة ضمن إستراتيجية المجمعات الكبرى والمناطق الحضرية السكنية الجديدة "ZHUN" والتي تمّ تجسيدها على الأراضي الزراعية، أين تم إنجاز حوالي مليون سكن إلى غاية 1990 على المستوى الوطني تتوزع على مساحة تتعدى 35000 هكتار.

- كما أن سياسة التعمير وتنظيم المجال المتبعة من طرف الدولة والتي عملت على العزل بين الوظائف في شكل مناطق (منطقة سكنية، منطقة اقتصادية، منطقة ترفيهية، مناطق التجارة الكبرى...) فشلت في تحقيق ما خطط له بل أدى الامتداد والتوسع المستمر للتعمير غير المدعم بالخدمات والهياكل القاعدية إلى الضغط على المناطق الريفية وتسريع الهجرة الريفية، حيث أصبحت هذه التوسعات صعبة التحكم والتسيير في ظل تضاعف حجم المدن ومساحتها، أين قدر حجم الزيادة 5 مرات مما كانت عليه المدن خلال 30 سنة.

ويوضح الجدول الموالي تطور السكان الحضر والريف في الجزائر ما بين 1966-2010 من جهة وتزايد معدلات التحضر وتوزيعها خلال نفس الفترة.

جدول "3" تطور سكان الجزائر بعد الاستقلال (1966-2008)

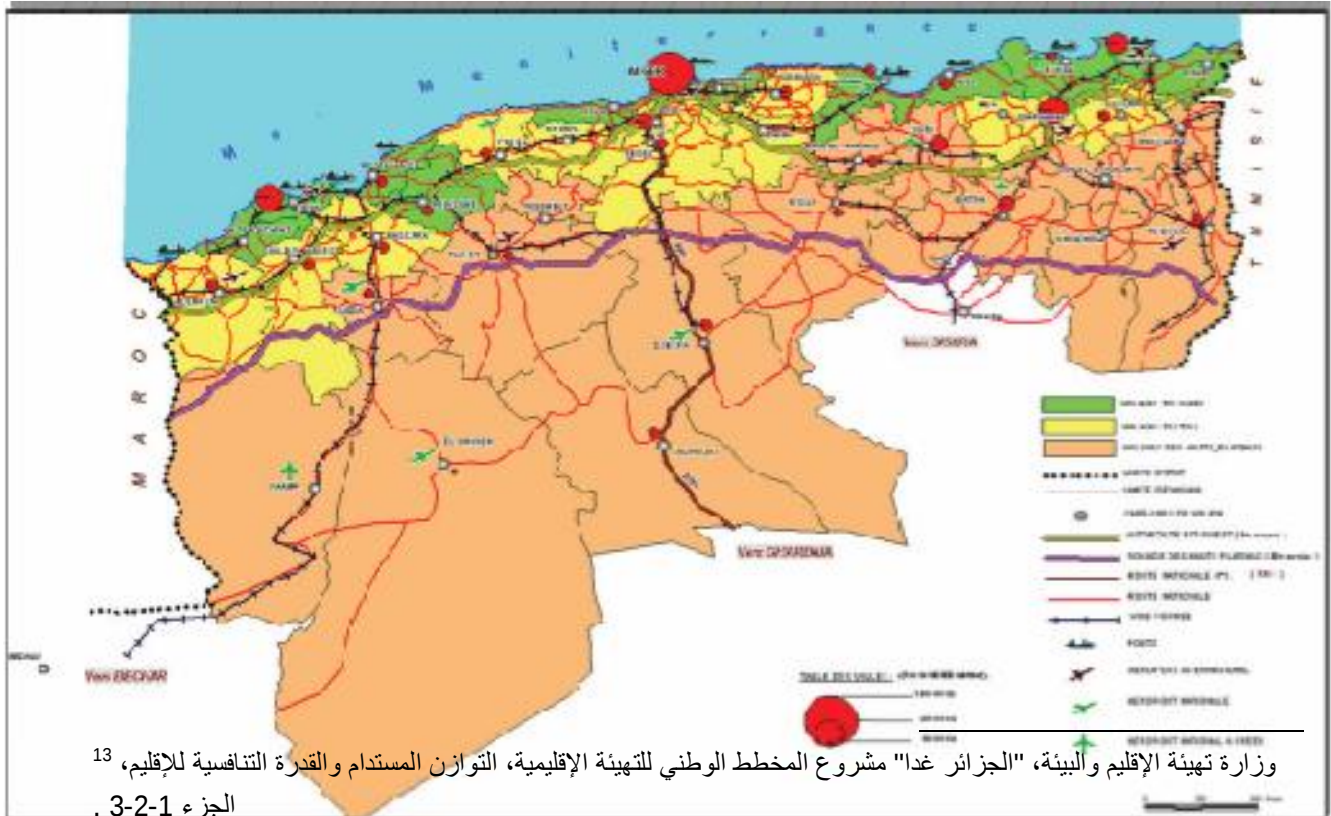
العدد الإجمالي للسكان	سكان المناطق الريفية	السكان الحضر	معدل السكان الحضر %
12.022.000	8.243.518	3.778.482	31.40
16.948.000	10.261.215	6.686.785	40.00
23.038.942	11.594.693	11.444.249	49.60
29.100.863	12.133.926	16.966.937	58.30
35.539.444	12.083.410	23.456.034	66.01
1966			
1977			
1987			
1998			
2010			

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، والوزارة المكلفة بالمدينة، في إطار دراسة مخطط التجانس الحضري، الجزائر سبتمبر 2006 + معطيات التعداد العام 2010

حاليا غالبية السكان يعيشون في المدن والتجمعات الحضرية (23456034 نسمة)، وفقا لتقديرات 2010 للديوان الوطني للإحصاء (حيث قدر عدد سكان الجزائر بحوالي 35.539.444 نسمة)، أي ما يعادل 66% من إجمالي السكان، ويرتقب أن يتضاعف هذا العدد بحوالي 3مرات خلال 45 سنة المقبلة، ومن

المتوقع أن يصل عدد السكان بالجزائر 42.5 مليون نسمة عام 2025، حيث تعتبر الجزائر الدولة الأكثر سكانا في المغرب العربي.⁽¹³⁾

خريطة رقم 01: الشبكة الحضرية وتوزيع المدن في الجزائر



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، والوزارة المكلفة بالمدينة، في إطار دراسة مخطط التجانس الحضري، الجزائر سبتمبر

الهدف من العنصر ليس تحليل الأدوات تحليلًا قانونيًا من حيث التشريع وإنما الوقوف عند خصائصها

وكيفية تطبيقها العوائق الناجمة عن استخدامها، مدى نجاعتها، والبحث على بدائل بإمكانها مجارات النمو والتطور المرافق لتوسع التجمعات الحضرية والمدن، حيث يمكن ممارسة التخطيط المجالي على عدة مقاييس⁽¹⁴⁾.

- 1- على مستوى التراب الوطني: نتحدث على التخطيط الوطني.
- 2- على مستوى منطقة الشريط الساحلي: مقياس التخطيط الجهوي.
- 3- على مستوى حي، تجمع عمراني، مدينة، وهو مقياس التخطيط الحضري.
- 4- على مستوى مجموعة صغيرة من المباني وما يحيط بها: مقياس التركيبة العمرانية (أو التصميم العمراني).

¹⁴- Pierre Merlin, Françoise Choay "Le dictionnaire d'urbanisme et d'aménagement" presses universitaires de France 1^{ère} édition Mars 1988. p501, p502

5- على مستوى البنية في حد ذاتها: وهو مجال الهندسة المعمارية.

وسياسة التخطيط في الجزائر تركزت على مستويين أساسيين:

➤ المستوى الأول من التخطيط: هو التهيئة الإقليمية والمحددة بواسطة الأدوات والوسائل الرئيسية المعتمدة ضمن الخطة الوطنية المتمثلة في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT والذي يحدد التوجهات الكبرى لشغل التراب الوطني، وكذا المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية SRAT والذي بإمكانه أن يشمل عدة ولايات، ولاية أو جزء منها، ثم يأتي في المرتبة الثالثة: المخطط الولائي للتهيئة PAW .

➤ المستوى الثاني: هو التهيئة والتعمير المحدد بواسطة التعمير PUP، PUD، PDAU، و POS بعد فترة التعددية الحزبية، "1990" حيث يحدد هذه الأدوات التوجهات العامة لتنظيم وأشغال المجال، كما يمكن لهذا المستوى أن يتعمق أكثر ليصل إلى أبسط مستوى وهو الجزيرة Parcelle، وهي المرحلة التي تسمح بالتنفيذ الفعلي لهذه الأدوات بالوصول إلى مرحلة الانجاز عن طريق مختلف الرخص والشهادات، أهمها شهادة التعمير، رخصة البناء، التجزئة وشهادة المطابقة.....

5-1- الإطار التاريخي والتشريعي للتخطيط واستخدام الأراضي:

(تطور السياق المؤسسي وأدوات التخطيط)

تثير إستراتيجية الممارسة في عملية تهيئة الإقليم في الجزائر عدة مخاوف بشأن قدرتها التقنية والسياسية على حل المشاكل، فمنذ عام 1962 إلى يومنا هذا، لم تلعب هذه السياسة دورها في تحسين إطار وشروط الحياة الحضرية للسكان كأداة ونهج للحكم.

إذ تعتبر تهيئة الإقليم عملية جد مهمة، كونها تشكل أداة برمجة وتنمية تشارك في هيكله المجال، نظرا لأهميتها في التنظيم المجالي للإقليم، وقد شهدت الجزائر عدة تحولات في مجال التخطيط الحضري منذ الاستعمار، كون جميع التشريعات المخصصة للتهيئة الإقليمية والحضرية إلى أيامنا هذه مستوحاة من قوانين الإدارة الفرنسية.

في سنوات السبعينات بعد الاستقلال عرفت سياسة التنمية الوطنية ظاهرة مزدوجة أحدثت تغييرا جوهريا في البانوراما الحضرية للبلاد، أين تم :

✚ إطلاق سياسة التوازن الجهوي والتي تمثلت في المخططين الرباعين 1970-1973/ 1974-1977⁽¹⁵⁾ من أجل الحد من المخاطر القصوى للفوارق التي تعود للحقبة الاستعمارية.

✚ بالإضافة لإطلاق مجموعة من البرامج الخاصة والمستعجلة لأربعة عشر "14" ولاية من الوطن بهدف تقليص الفوارق الجهوية بالتعاون مع اللجنة الوزارية المشتركة لتهيئة الإقليم CIMAT التي وضعت من طرف رئاسة الجمهورية، وكان الغرض من إنشائها التحكم في الاختلالات ما بين القطاعات بسبب مواقع المنشآت الصناعية، الشيء الذي نتج عنه نزوح كبير لسكان الريف نحو المدن الكبرى التي تحيط بها مجمعات صناعية كبيرة بحثا عن فرص العمل، مما ولد انتشار الأحياء الفقيرة والبنات غير الشرعية، ومن أجل حل مشكل تموضع هذه المركبات الصناعية تم اللجوء لخلق مناطق صناعية يخططها ويديرها صندوق التهيئة الإقليمية.

على المستوى المحلي هناك مخططات ولائية، مخططات للتنمية البلدية ومخططات التطوير الحضري، بغية الحد من ظاهرة الهجرة وانتشار الأحياء الفوضوية في المدن الكبرى. خلال العشرينيتين اللتين تلتا الاستقلال عرفت الجزائر عدة مشاكل تعود أساسا للنزوح الريفي ونقص السكن والتجهيزات الموجهة لاستقبال هذه الكتلة من سكان الريف فضلا عن سكان الحضر الذين يعيشون في وضعيات هشة، وفي ظل هذه الظروف أصبحت إجراءات التخطيط الحضري ضرورية، ما أدى إلى خلق أدوات جديدة للتحكم في عمليات التهيئة والتعمير تمثلت أهمها في (المخطط التوجيهي للتعمير)-(PUD). هذه الأداة القانونية ذات أهداف بعيدة المدى أتت لتوجيه عمليات التهيئة على مستوى البلديات، حيث أن كل بلدية يجب أن تستفيد من مخطط توجيهي للتهيئة، تبعا للمرسوم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967، والمرسوم 74-26 المتعلق بالاحتياطات العقارية، وفي معظم الحالات فإن مخطط التهيئة التوجيهي يسبق بمخطط تهيئة مؤقت. ويتم تعيين الحدود المؤقتة للمحيط العمراني وفقا للمنشور الوزاري 74/2/1427 المؤرخ في 16 ديسمبر 1974، والذي يسمح بتكوين احتياطات عقارية من خلال تقدير توسع التجمعات العمرانية. ثم يتم تطبيق الخيارات المحددة في مخطط التعمير من خلال الدراسات التنفيذية (المناطق الحضرية السكنية الجديدة ZHUN، تخصيصات، مجموعات السكن الفردي). لقد بدأ العمل بإجراء المناطق الحضرية السكنية الجديدة (ZHUN) سنة 1975 تبعا للدورات الوزارية رقم 0335 لـ 19 فيفري 1975 ورقم 2015 لـ 21 فيفري 1975 ورقم 519 بتاريخ 8 مارس 1975 عبر كل القطر الوطني.

هذا البرنامج المخطط انحدر من برنامج ZUP الفرنسي (منطقة التعمير بالأولوية)، إذ يمكن أن يستخدم ابتداء من عتبة 400 سكن وهو إلزامي بالنسبة لعتبة 1000 سكن فأكثر، وقد أدى هذا البرنامج إلى توسع

العديد من المدن وتضاعف مساحاتها، أين وصلت أحجامها إلى خمسة أضعاف مما كانت عليه في أقل من 30 عاماً.

وهناك قطيعة وتفكك حضري واضح يتمثل في بروز مظهرين عمرانيين غير متكاملين: ذلك المتمثل في عمليات التعمير الجديدة الواقعة على أطراف المراكز القديمة، والتي أوجدها برنامج (ZHUN)، حيث تظهر على شكل مجموعة من السكنات الجماعية المدعمة بأهم المرافق التي تضمن مستوى من الخدمات الضرورية، ونسيج عمراني قديم ممثل في المركز الحضري الرئيسي ومجموعة السكنات الفردية التي انتشرت حوله.

بالنسبة لنمط السكن الفردي ودوره في تهيئة المجال الحضري، فقد تمت من خلال سياسة التخصيصات السكنية وتجمعات السكن الفردي (GHI). حيث تخضع العمليات المنجزة في إطار هذا النمط من السكن لإجراءات قانونية مذكورة في القانون 02/82 المؤرخ في 06 فيفري 1982 المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة. وقد ساهم أيضا هذا الشكل العمراني الذي تواجد منذ 1974 في صناعة المنظر العمراني وأنتج توسعات مفرطة لغاية اليوم.

وبالنظر إلى حجم المشاكل الناجمة عن المنشآت الصناعية، أصبحت المناطق الحضرية وخاصة المراكز الحضرية الكبرى تشهد أزمة حقيقية في التنظيم المجالي وحماية المحيط، حيث أصبحت أدوات تهيئة الإقليم التي بدأت خلال هذه العشرية (1970-1980) غير فعالة، أين خلقت تشوهات وفجوات كبيرة في التنظيم المجالي، وبالتالي يجب البحث عن طرق جديدة لسياسة تهيئة الإقليم التي يجب تنفيذها.

ابتداء من سنوات الثمانينيات ظهرت سياسة أخرى لتهيئة الإقليم من خلال إعادة تنظيم الإدارات الوزارية وإنشاء هيئات متخصصة، ففي عام 1981 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم المسؤولة عن إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، وفي نفس السنة تم نشر قانونين يحملان تعديلات وإضافات لقانون الولايات والبلديات لتوفير الصلاحيات للمجالس المحلية و تجهيزها بأدوات التهيئة: - المخطط الولائي للتهيئة PAW، - مخطط تهيئة وتنمية البلدية PCD، والمخطط القطاعي للتنمية الاقتصادية للولاية PSD.

كما عرفت سنة 1987 إقرار القانون 87-03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بتهيئة الإقليم، الذي حدد المحاور الكبرى لتهيئة الإقليم سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، عبر آليات التهيئة (SRAT، SNAT)، أين أصبحت العلاقات بين آليات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وآليات تهيئة الإقليم، تحتاج لترقية مختلف المجالات والتحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبرى خاصة شمال الوطن، وضمان الترابط بين هذه الآليات، لكن هذا القانون لم يؤسس بوضوح الترتيب الإجمالي لآليات التهيئة ولم يعين بصراحة الطرق القانونية التي يجب أن تتجز وفقا لهذه الآليات وبالنتيجة فإن هذه الآليات (SDAT، SRAT، PAW) صممت حسب نصوص اقتصادية منظمة ومخططة وفقا لنظام سياسي خاص، وتشرف على تنظيم البرامج القطاعية.

إن نمو وتوسع المدن حسب سياسة أتركه يعمل، في ظل عدم وجود إستراتيجية واضحة لتسيير المدن ومراقبتها أدى إلى تسارع التدفقات البشرية والامتداد العمراني بطريقة غير منظمة، وهو ما دفع بالسلطات التشريعية إلى إصدار المرسوم رقم 87-91 الصادر في 21 أفريل 1987، والمتعلق بدراسة مؤثرات تهيئة الإقليم، والذي جاء بهدف تقييم الآثار التي يمكن أن تحدث في المنظومة الاقتصادية والحضرية، وكذا في كيفية شغل المجال .

لاستدراك بعض التأخيرات المسجلة ببعض أقاليم أو مناطق الوطن، تم اتخاذ تدابير تحفيزية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والضريبي حددت في المرسوم التنفيذي 89-09 الصادر في 07 فيفري 1989، وإرساء قواعد مفصلة لتحديد المناطق التي سيتم تعزيزها وتدعيمها في إطار المادة 51 من القانون رقم 87.

وقد تم تغيير المؤشرات المعرفة للمناطق المعززة بموجب المرسوم التنفيذي 91-321 الصادر في 14 سبتمبر 1991، بالنظر إلى طابعها العام، بمعايير أخرى قابلة للقياس والتقييم: أهمها المؤشرات الديموغرافية، المميزات الطبيعية المتعلقة بالموقع الجغرافي، و الخصائص الاجتماعية- الاقتصادية و درجة التجهيز، مع تحديد النماذج التي يمكن أن تستفيد من معونة الدولة ضمن هذه المسألة.

وقد عرفت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر محدودية في التنفيذ لعدة أسباب منها: مركزية القرار، عدم الاستقرار والارتباط بعدة سلطات (وزارة التخطيط، وزارة السكن)، غياب النقاش والتشاور، التقسيم وعدم التناسق والانسجام في التنفيذ.

وعلاوة على ذلك، برزت سياسة المدينة الجديدة "ville nouvelle" في الجزائر والتي وردت ضمن أحكام القانون 87-03 الصادر في 27 جانفي 1987 المتعلق بتهيئة الإقليم ضمن المادة 46 و 39 أين يجب تسجيل كل الاقتراحات المتعلقة بالمدينة الجديدة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.

ومع تطور الاقتصاد العالمي وانفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، ظهرت مجموعة من النصوص في سنوات التسعينات منها:

القانون 90-25 الصادر في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري، الذي جاء لوضع حد للأحكام المتعلقة بتشكيل الاحتياطات العقارية الخاصة بالبلدية، والتي تضمن حق الملكية مع التعويض العادل والمنصف بخصوص نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

القانون 90-29 الصادر في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بأدوات التهيئة والتعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU كأداة تخطيط وتسيير حضري على مستوى الإقليم البلدي أو بين البلديات، ومخططات شغل الأراضي POS كأداة تحدد حقوق البناء).

وتم تحديد الأحكام القانونية المرتبطة بهذا التطبيق من خلال مجموعة من النصوص منها:

🚧 **المرسوم التنفيذي 91-175 الصادر في 28 ماي 1991** الذي يحدد قواعد التهيئة، التعمير والبناء.

المرسوم التنفيذي 91-176 الصادر في 28 ماي 1991 الذي يحدد أساليب وضوابط منح شهادة التعمير، رخصة التجزئة، رخصة البناء، شهادة المطابقة ورخصة الهدم.

المرسوم التنفيذي 91-177 الصادر في 29 ماي 1991 المحدد لإجراءات الإنجاز والمصادقة على للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومحتوى الوثائق ذات الصلة.

المرسوم التنفيذي 91-178 الصادر في 29 ماي 1991 المتضمن لإجراءات الانجاز والمصادقة المتعلقة بمخططات شغل الأراضي بالإضافة لمحتوى الوثائق ذات الصلة.

المقرر الوزاري الصادر بـ 13 سبتمبر 1992 المتعلق بحقوق البناء المطبقة في الأقاليم الواقعة خارج الأجزاء المعمرة للبلديات.

- القانون 90-08 الصادر في 07 أفريل 1990 الخاص بالبلدية، والقانون 90-09 الصادر في 07 أفريل 1990، الخاص بالولاية. هاتان الهيئتان يجب أن يتمتعا بالحرية القانونية والمالية حيث كل بلدية أو ولاية لها محيط، اسم و مقر رئيسي.

وتعكس هذه المرحلة من تاريخ التخطيط المجالي للبلاد حدود التنمية القطاعية، وفشل سياسة التهيئة المسطرة، كونها سياسة بدون إمكانيات، بلا صلاحيات حقيقية وبدون هياكل.

استدعت هذه الوضعية تحديد سياسة مستعجلة لتهيئة الإقليم حيث نوقشت الخطوط العريضة لهذه السياسة في ملف الجزائر غدا الذي أعدته وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم سنة 1995، أين تم مراجعة سياسة تهيئة الإقليم في هذه الوثيقة المرجعية التي من شأنها تقديم إجابات للاختلالات الخطيرة التي يعاني منها إقليمنا نتيجة تطبيق السياسات المحددة في السنوات السابقة، والعمل على إيجاد أنسب الحلول من أجل تنمية مستدامة للأجيال القادمة، هذه السياسة تؤسس التوجهات الكبرى فيما يتعلق بالتوازن في توزيع الثروة الوطنية واستغلال المجال، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم. ولخص محتوى هذه الدراسة حسب CNES في تقرير حول تحليل ملف الجزائر غدا في النقاط التالية:

- حالة الإقليم المبينة من خلال تقرير حول الوضعية الحالية للجزائر.
- السيناريوهات البديلة الممكنة للمستقبل من خلال تنمية عفوية أو تنمية مرغوب فيها بحلول عام 2010 أو 2020، بالإضافة لخطوط القوة ومحاور سياسة التهيئة الجديدة وإعادة شغل المجال.
- الإطار الإقليمي وآليات سياسة تهيئة الإقليم.

تعكس التوجه الذي شهدته بداية سنوات 2000 ظهور آفاقاً جديدة و وعي جديد بالإشكاليات الحضرية: استنادا لقرارات قمة ريو دي جانيرو 1992، أين تم سن سلسلة متتالية من القوانين المندرجة ضمن إطار التنمية المستدامة، المحددة بالقانون 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، والذي يهدف لحماية الإقليم والشعوب من المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية، وهي توصي بمجموعة قرارات تضمن الانسجام والتناسق بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسياسات التنمية

كما أدت الوضعية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات القليلة الأخيرة، من تسارع عملية النمو الحضري، و بعض العوائق الناتجة عن الحوادث الكارثية والأخطار الطبيعية (زلزال بومرداس، فيضان باب الواد) التي خلفت أضرارا بشرية ومادية قيمة على المجال الاجتماعي، الاقتصادي وحتى البيئي، وبالنتيجة فإن مراجعة قوانين التهيئة والتعمير أصبحت حتمية، حيث صدرت العديد من القوانين: القانون 10-30 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية المحيط ضمن إطار التنمية المستدامة للإقليم، القانون 20-04 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بمكافحة الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، القانون 05-04 الصادر في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم للقانون 29-90 الصادر في ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، والقانون 06-04 المؤرخ في 14 أوت الذي يتضمن إلغاء بعض أحكام المرسوم التنفيذي 07-94 الصادر في 18 ماي 1994 والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، وقد سجل هذين القانونين الأخيرين تحول ضممي في إطار تنظيم ظاهرة النمو الحضري المتزايد وتسيير المخاطر الكبرى أحيانا، بإدخال مفهوم المخاطر الطبيعية والتكنولوجية في القواعد العامة للتهيئة والتعمير.

وبالرابط مع الأزمة الحضرية التي عرفتها بلادنا في العشرينين الأخيرتين، وتجديد العمل على المدينة خلال الفترة المعاصرة في أوروبا، وخصوصا في فرنسا مع إصلاحات التهيئة والتنمية الجديدة لسياسة المدينة الفرنسية. ومن ناحية أخرى ولادة مفهوم جديد للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي ، كل هذه العوامل أدت لتركيز التفكير على إعداد سياسات جديدة للمدينة الجزائرية، من هذا المنظور، وهذا السياق الجديد للتدويل، حدثت طفرات وتحولات كبرى في مجال تهيئة المدن والأقاليم القدرة التنافسية للمدن

الجزائرية وإدماجها في الشبكة الدولية والمبادلات التجارية، وقررت الحكومة رفع التحدي في المدينة حيث قررت عمل شبكة للمدن المهيكلية للإقليم بإنشاء وزارة وصية للمدينة وتنفيذ القانون التوجيهي للمدينة، واتخاذ عدة تدابير على مختلف المستويات بطريقة متنوعة.

كما تم إصدار آليات تخطيط جديدة لتدعم الآليات الموجودة وذلك ضمن إطار التنمية المستدامة للإقليم التي تتأني من خلال تطبيق آليات تهيئة الإقليم على عدة مستويات: مخططات تنمية وتهيئة المناطق الحضرية (SDAAM) على مستوى المجال الحضري، مخطط تهيئة المدينة الجديدة (PAVN)، (PAC) على مستوى الشريط الساحلي، المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية المستدامة (P.N.A.E.D.D) ، مخطط حماية التراث (PPP).

وبالموازاة مع هذه السياسة، برزت سياسة المدينة من خلال إدخال القانون 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي يتضمن القانون التوجيهي المدينة بطريقة تحدد سياسة المدينة وتقيم دورها وأهميتها.

وفي هذا الإطار قام وزير تهيئة الإقليم والبيئة الوزير المكلف بالمدينة بإطلاق مجموعة أولى من الدراسات على العديد من المستويات التي تغطي قطر 40 مدينة والمتعلقة بإعداد: دراسة شبكة وطنية للمدن على المستوى الوطني، تهدف لتوفير آلية تدعم بناء إستراتيجية وطنية لتنظيم الإطار الحضري، للوصول الى هيكلية متوازنة ومتعددة المراكز الحضرية، تأمين أشكال جديدة للعلاقة بين المدينة والريف، و ضمان إمكانية الوصول للبنى التحتية. بالإضافة للعديد من الدراسات (مخطط التماسك الحضري SCU ، نظام المعلومات الجغرافية SIG، الخريطة الاجتماعية الحضرية CSU، الخريطة العقارية الحضرية CFU).

بالموازاة مع هذه الأدوات الجديدة، هناك تحسن ملحوظ في إجراءات التسيير التي بدأت تصبح أكثر تحديدا، خاصة في إطار التشاور المشاركة بين القطاعات والجهات الفاعلة المختلفة.

6/ رهانات، أهداف ومستقبل التخطيط الحضري في الجزائر

(التحولات، التوقعات، الإستراتيجية والتحديات الجديدة) :

تعد فعالية التخطيط الحضري حاليا الإشكالية الجديدة للمدينة الجزائرية، حيث تظهر تجربة الثلاثين سنة الأخيرة أن النتائج المحققة في الواقع هي أقل بكثير من الشيء المخطط والمنتظر، إضافة إلى ظهور تحديات جديدة وأهداف جديدة أكثر تعقيدا، تجعل هذه الإستراتيجية صعبة التحضير والتجسيد.

تعكس السنوات القليلة الماضية التوجه الجديد نحو الاهتمام بالبعد البيئي وتناسق المدينة وكل الإقليم في إطار تجديد سياسة التخطيط الحضري، حيث يستند هذا التجديد على مصادر متنوعة كالبحوث الجامعية، الملفات المنجزة من طرف الدولة والتي تخص إشكاليات التعمير والتحضر الحالية، الملتقيات والندوات...، حيث تندرج كلها ضمن مبدأ التشاور والحكم الراشد.

حسب جون بور لاكاز هناك خمس أهداف رئيسية لعملية التخطيط الحضري: الأرض "المجال"، السكن، تهيئة أماكن العمل، التجهيزات العمومية، الطرق والنقل العمومي، إضافة إلى بعض المجالات المكملية: كالمساحات الخضراء، حماية البيئة، تنظيم العمل الحضري والتسيير البلدي.....

لكن مع التطور الحالي للمدن اتسعت الأهداف والتحديات وكذا رهانات التخطيط الحضري.

تعتبر المدينة هدف ومجال لتطبيق إستراتيجية التخطيط الحضري، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى التحكم في استعمالات الأرض والعقار الحضري، تنظيم وتنسيق النمو الحضري، تقوية دور التجهيزات المهيكلية....، غير أن عملية التخطيط الشامل للمدينة تبقى دائما أقل فعالية نظرا لفصل هذه العملية في مجموعة من السياسات القطاعية، أكثر انتشارا وأقل هراكية، أين تشكل المدينة محتوى الدراسة والتطبيق، كما شكلت المدينة هدف وموضوع التقرير المفصل للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES والذي حمل عنوان "المدينة الجزائرية، والمستقبل الحضري للوطن" والذي اهتم بمعالجة الوضع الراهن، نتائج ظاهرة التحضر، أسبابها، تأثيراتها، التحديات والرهانات وكذا المستقبل الحضري في الوطن خاصة وأن المدينة تواجه حاليا ظاهرة العولمة بمحتواها الحديث: كيف ستكون مكانة المدينة الجزائرية ضمن النظام العالمي الجديد؟، خاصة وأن المدينة اليوم تشكل نقطة وصول وانطلاقا ضمن هذه الشبكة العالمية أو الثروة الجديدة للأمم كما عرفها جاكوب سنة 1989.

أمام حقيقة المدينة الجزائرية والتي تعاني عدة صعوبات ومشاكل سببها المجال غير المنظم ومدن بدون هوية حضرية واضحة حيث تعاني عدة أزمت عمرانية وتعيش وضعية متناقضة، تبذل الحكومة مجهودات كبيرة من خلال سياسة المدينة، من أجل تحسين نوعيتها، إعادة تأهيل إطار الحياة لأحيائها من خلال تهيئة المجالات وحماية المحيط البيئي وضمان تسيير مستقبلي شامل للإقليم من جهة أخرى خصصت السلطات العمومية عدة مشاريع كبرى للمدينة والمجتمع الحضري، تستند على مبادئ التنمية المستدامة والوصول إلى مدينة مستدامة وذلك بتأهيل الفاعلين، تقييم المشاريع "الجانب المالي" وذلك من أجل التحكم في الامتداد الحضري ومكافحة الزحف العمراني، بالتوجه نحو تهيئة وتأهيل المجالات المتدهورة وكذا إعادة الهيكلة وبناء المدن فوق المدن القديمة.

وتعتبر الحاجة إلى إعادة هيكلة وتجديد النسيج العمراني النقطة المشتركة التي تتقاسمها معظم المدن الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الجمالي والتحسين الحضري لبعض المجالات العمومية وإطار الحياة الحضرية، وهو ما تهدف إلى تحقيقه عدة أدوات والوسائل القانونية للتهيئة والتعمير: كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، مخطط شغل الأراضي POS، العمليات التفصيلية للتهيئة، وكذا الأدوات الجديدة التي ظهرت مؤخرا مثل: مخطط التناسق الحضري SCU، خريطة العقار الحضري CFU، الخريطة الاجتماعية CSU لتأمين تسيير متوازن ومستدام للمجال.

انطلاقاً من هذا المبدأ، يظهر جلياً أهمية تحديد الرهانات الحضرية المستقبلية للجزائر، وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات التي حددت أهم التحديات ورهانات التخطيط والمدينة الجزائرية تشكل دراسة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية "SNAT 2025" المرجعية الأولى لتحديد تحديات ورهانات التنمية المستقبلية للمدينة، حيث تم تحديد سنة "06" رهانات تمثلت فيما يلي:

- 1-تسيير الموارد الطبيعية خاصة المياه.
- 2-التقهقر والتفكك le décrochage السوسيو-اقتصادي.
- 3-أزمة الريف: خطر التحول إلى مجال منبوذ (طارد).
- 4-أزمة المدينة.
- 5-الانقسام المجالي واللاحكومية Non gouvernance المجالية
- 6-الاختلاف على العالم والانفصال.

اعتماداً على هذه التحديات الكبرى، حددت أربعة "04" عمليات أساسية ضمن SNAT، والتي تمثل الأهداف الوطنية الكبرى لعملية التنمية تتمثل فيما يلي:

- 1-نحو تحقيق إقليم مستدام Territoire durable.
- 2-خلق ديناميات التوازن المجالي.
- 3-خلق شروط الجذب والقدرة التنافسية للمجالات.
- 4-تحقيق الهوية المجالية.

إضافة إلى الرهانات المحددة ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، تم تحديد رهانات أخرى وضعت لمستقبل المدينة الجزائرية، ضمن تقرير مخطط التناسق الحضري SCU الخاص بمدينة قسنطينة ضمن الجزء الثالث من الدراسة، أين اعتمد التقرير على تشخيص شامل للمدينة وتحديد سنة "06" رهانات تجعل من مدينة قسنطينة مدينة متروبولية تحتل مكانة ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على المستوى الدولي كذلك ضمن الشبكة الحضرية العالمية، وتمثلت هذه الرهانات فيما يلي:

- 1- خلق مناصب العمل عن طريق سياسة للتنمية الاقتصادية ذات طابع مستدام.
- 2- ترميم مركز المدينة وتنميته.
- 3- تحسين نوعي لحياة المواطنين.
- 4- حماية البيئة وتنميين المناظر الطبيعية.
- 5- تعزيز وتحريك الدور الوظيفي للمدينة كرأس للشبكة الحضرية لكامل الإقليم.
- 6- ضمان عودة صورة المدينة وخاصة كمدينة متروبولية.

نظراً لهذه الرهانات الوطنية والدولية وكذا تعقد المشاكل والتحديات المتعددة والمختلفة، المدينة الجزائرية بحاجة إلى طرق ومناهج وكذا أدوات جديدة للتخطيط الحضري مؤهلة لضمان التوازن الإقليمي والتجانس الاجتماعي، حيث يشكل هذان العنصران أهم الرهانات الكبرى لسياسة التهيئة الإقليمية وأبعاد التنمية المستدامة للوطن ومستقبله.

هذه الأدوات تسعى إلى الاستجابة لهذه التحديات من أجل إرساء أسس ومعالج التجانس الإقليمي، والوصول إلى مدينة مستدامة قادرة على المنافسة على المستوى المحلي والعالمي.

استنادا على المصادر المختلفة المذكورة سابقا والتي تساعدنا بشكل كبير على تحديد الرهانات والتحديات التي تعيق المدينة الجزائرية ومستقبلها الحضري، يمكن حصر هذه الرهانات والتحديات فيما يلي:

6-1/ البحث على تحقيق التوازن والتكامل المجالي الشامل للإقليم:

تواجه الجزائر حاليا معادلة توازن صعبة التحكم والتسيير لثلاث مكونات رئيسية للإقليم (الشمال، الهضاب العليا، الجنوب) وكذا عدة فوارق جغوية كبرى خلفها الاستغلال والاقتصاد الاستعماري، استمر تدعيمها وتوسيعها في مرحلة الاستقلال بواسطة سياسات التنمية القطاعية، غير المراقبة والمؤطرة لضمان التناسق والترابط بين مختلف العوامل لتحقيق إستراتيجية التهيئة والتخطيط الإقليمي.

أدت هذه الفوارق والاختلالات إلى التوزيع والتركز غير المتجانس للسكان والذي يقل كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب، وبالتالي اختلال التوازن من خلال توزيع الوظائف والثروة والموارد الطبيعية، وحتى على مستوى النظام الحضري وعلاقة المدينة والريف، وهو ما يهدد تماسك وتلاحم الكتلة الإقليمية ونظامها المجالي وموارده الطبيعية وهذا ما يمثل عائق ضد التنمية المستدامة للوطن.

هذه الفوارق الجغوية تمثل تحديات لها تأثير سلبي على القدرة التنافسية للأقاليم في ظل وجود اختلالات في عدم التوازن الوظيفي بين التركيز في الجزء الشمالي أين تتواجد المدن الكبرى والمترابولية المهيمنة لمختلف الوظائف والتهميش الاقتصادي للجزء المتبقي من المجال.

وتتمثل أهم الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها المجال الجزائري فيما يلي:

6-1/1: عدم التوازن الديموغرافي، اختلال الحركة والديناميكية الحضرية والضغط الصناعي والعمراني

الكبير على الشمال:

يعكس توزيع الكثافة السكانية بالجزائر عدم التوازن في التوزيع المجالي للسكان، حيث تتناقص كلما انتقلنا من الشمال باتجاه الجنوب أين تتعدى 500 نسمة/كلم² على الشريط الساحلي⁽¹⁶⁾ وتقدر بـ: 256 نسمة/كلم² في المنطقة الشمالية الوسطى، 17 نسمة/كلم² في الهضاب العليا الغربية، في المقابل لا تتعدى 0.20 نسمة/كلم² بالمنطقة الصحراوية والجنوب حسب ما ورد في تقرير المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

إن الضغط المتزايد في الجزء الشمالي للبلاد خاصة الشريط الساحلي لها، والذي يحوي على أكثر من 20% من إجمالي سكان الجزائر، في المقابل فإن 60% من إجمالي السكان يتمركزون في الجزء الشمالي، يتوزعون على ما يعادل 4% من إجمالي مساحة الجزائر، أن هذا التزايد في الضغط على الشريط الساحلي يؤدي إلى الاختلال وعدم التوازن في هذه المناطق والتأثير على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وقد زاد من حدة الضغط توطين وتركز النشاطات الصناعية والهياكل التحتية الكبرى وهو ما أدى إلى اختناق واختلال وظيفي للجزء الشمالي، عكس ما هو عليه في الهضاب العليا والجنوب التي تعرف الاستنزاف المتواصل لثرواتها البشرية والاقتصادية، وهو ما دفع بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة إلى إعادة النظر في سياسة التخطيط الإقليمي وإعادة التوزيع المجالي للسكان حسب ما صرح به وزيرها السيد شريف رحمانى قائلا: "إن الشمال مشبع، وعلى الدولة إيجاد الحلول وتصحيح التهيئة والتخطيط الإقليمي".

إن الوضعية الحالية للتوزيع المجالي للسكان والتوجهات المتبعة ضمن السياسة العامة للتخطيط الإقليمي تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات حول مستقبل الشبكة الحضرية وتوزيع المدن الجزائرية:

🚦 كيف ستصبح الشبكة الحضرية بالجزائر خلال 2025؟

🚦 وهل بإمكان الهضاب العليا أن تصبح أكثر جذبا للسكان وأكثر تركزا مما هي عليه حاليا؟

🚦 هل سيبقى الشمال والشريط الساحلي يشهد نفس التضخم والازدحام؟

🚦 هل ستتغير وضعية المدن الجنوبية وتتطور المنطقة الجنوبية للبلاد؟

لقد تمّ تحديد الأجوبة لهذه الأسئلة في تقرير المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT المنجز سنة 2007، أين تم وضع سيناريوهين للتنمية:

🚦 يقوم السيناريو الأول على استقرار السكان واستمرار الوضع بنفس الوتيرة إلى غاية 2025.

¹⁶ حول البيئة، سنة 1997، حيث بلغ العدد الإجمالي لسكان الشريط الساحلي للوطن خلال CNES تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي من سكان الجزائر،/ في المقابل بلغ عدد المساكن في نفس المنطقة 1301413 مسكن ، اي 1987% حوالي 4681706 نسمة اي ما يعادل 20 من إجمالي الحاضرة الوطنية للسكن. 44%

السيناريو الثاني: يدعم السيناريو الأول مع إعادة توزيع أكثر من 2.5 مليون نسمة من سكان الشمال نحو الهضاب العليا والجنوب.

ويوضح الجدول رقم 04: التطور السكاني وفقا للسيناريوهين:

المناطق	تقديرات 2005	تقديرات 2025 حسب السيناريو الأول	تقديرات 2025 حسب السيناريو الثاني	الحركة وانتقال السكان
الشمال	20700.000	27.100.000	24600.000	-2500.000
الهضاب العليا	9050.000	11850.000	13.850.000	+2000.000
الجنوب	2450.000	4000.000	4500.000	+500.000
مجموع السكان	32700.000	42.950.000	42.950.000	0

المصدر: المخطط الوطني للهيئة الإقليمية SNAT

يعكس التوزيع المجالي للسكان عدم التوازن الإقليمي للتراب الوطني، وهو دفع بالحكومة إلى التوجه نحو اعتماد سياسة قوية وإستراتيجية تخطيط جديدة لإعادة التوزيع المجالي مع ضبط الحركة السكانية والتنمية الاقتصادية خاصة في إطار التنمية الريفية والتهيئة الحضرية، على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب وتدعيمها بالتجهيزات الخدماتية ذات المستوى العالي وكذا توطين المناطق الصناعية لجعل هذا الجزء من المجال أكثر جاذبية وقدرة تنافسية وهو ما يساهم في تخفيف الضغط جزئيا على الشريط الشمالي والساحلي.

2/1/6 - تفكك النظام الحضري:

استند الإقليم الجزائري في الماضي على العلاقة ما بين الشمال والجنوب أين ارتكز النظام الحضري له على الحركة شمال/جنوب (شبكة مشط) لتصبح في الفترة الاستعمارية شبكة متفرعة بإنشاء طرق وشبكة اتصال ما بين الشرق والغرب، وحتى بعد مرحلة الاستقلال حاولت الدولة تنظيم المجال عن طريق سن مجموعة من السياسات التخطيطية، غير أن نتائجها تبقى ضعيفة في تحقيق التوازن الإقليمي، إذ لا يزال الجزء الشمالي يشكل أكبر قوة وتأثير لامتلاكه المؤهلات الفلاحية والغابية، امتداد الشريط الساحلي، شبكة الطرق والاتصالات، التوطنات الصناعية الكبرى، المدن الكبرى والمترو بولية، الهراكية في الشبكة الحضرية مع التفاوت الكبير وعدم التساوي ما بين الشمال وباقي المجال في البلاد.

في ظل هذه الوضعية، يتطلب خلق التجانس والتناسق المجالي إعادة التنظيم للشبكة الحضرية مع تحسين وضعية المدن المترو بولية الكبرى بواسطة الأدوات والوسائل الجديدة لسياسة التخطيط الحضري، ووضع مخطط للتنظيم الوظيفي لشبكة حضرية مهيكلية عن طريق الأقطاب الحضرية الكبرى، مع تكثيف وتدعيم المدن الصغيرة والمتوسطة على مستوى الهضاب العليا والجنوب التي تحتوي على المقومات الاقتصادية والسياحية المساعدة لتحقيق استدامة شاملة للبلاد وهو ما تسعى إليه سياسة التنمية الوطنية التي وضعتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة على مدى 20 سنة القادمة.

3/1/6 - اختلال العلاقة بين المدينة والريف

باستثناء المناطق الريفية الواقعة بمحاذاة المدن والتجمعات الحضرية أو الواقعة على مستوى الأراضي الفلاحية ذات المردودية العالية والقدرة التنافسية، فإن معظم القرى والمناطق الريفية بالجزائر تعاني حالة من التهميش والإقصاء، أين نشهد اليوم قطيعة وانفصال في العلاقة ما بين المدينة والمنطقة الريفية، أين أصبحت هذه الأخيرة تسير نحو التطور والتجديد و تتغير النشاط الفلاحي بسبب انتشار بعض الوظائف الجديدة كالتجارة والخدمات في ضل وجود حركة دائمة للتدفقات البشرية ما بين المدينة والريف رافقت تطور شبكة الطرق والمواصلات ، حيث أدى التجديد الذي تشهده المنطقة الريفية الى الضغط المتزايد على المدن بارتفاع عدد سكانها وتزايد كثافة تدفقهم دون التمكن من الاستجابة لجميع متطلباتهم وضمان الخدمات والوسائل الانتاجية المكملة.

4/1/6: مسالة التحكم وتسيير العقار

يشكل العقار القاعدة الأساسية لعملية التهيئة والتنظيم المجالي، واحد العناصر الهامة وغير القابلة للتجديد، وقد شكلت مسالة العقار أهم محاور النقاشات والتدخلات المتعلقة بتوسع المدن وإشكالية التحكم في التعمير بالجزائر، حيث يعتبر العقار أداة حاسمة لتحديد ونجاح سياسة التنمية والتطور ورهان أساسي لتحقيق التوازن المجالي للأقليم.

بالرغم من أهميته، تبقى عملية التسيير والتحكم في العقار تعرف عدة إشكاليات وتحديات، فالمضاربة في الأراضي، الاختلالات في الاستخدام الناتجة أساسا عن النمو المتسارع للمدن، الاحتياجات للعقار لتلبية التوسع والنمو الحضري للمدن في ضل غياب سياسة شاملة ومتناسقة، وفشل عمل التجسيد لآليات التنظيم والمراقبة، بالرغم من وضع وسن مجموعة من القوانين والنصوص التشريعية الخاصة بسياسة العقار والتحكم فيه.

وقد نتج عن هذه الوضعية تنمية عشوائية وإفراط في استهلاك المجال الحضري، مع انسداد وشلل جميع عمليات التنمية التي وضعتها سياسات التهيئة في إطار دراسة أدوات التهيئة والتخطيط الحضري، وهو ما يستوجب وضع سياسة صارمة في استخدام وترشيد المجال الموجه للتعمير واستعاب التحضر والنمو الحضري للمدن.

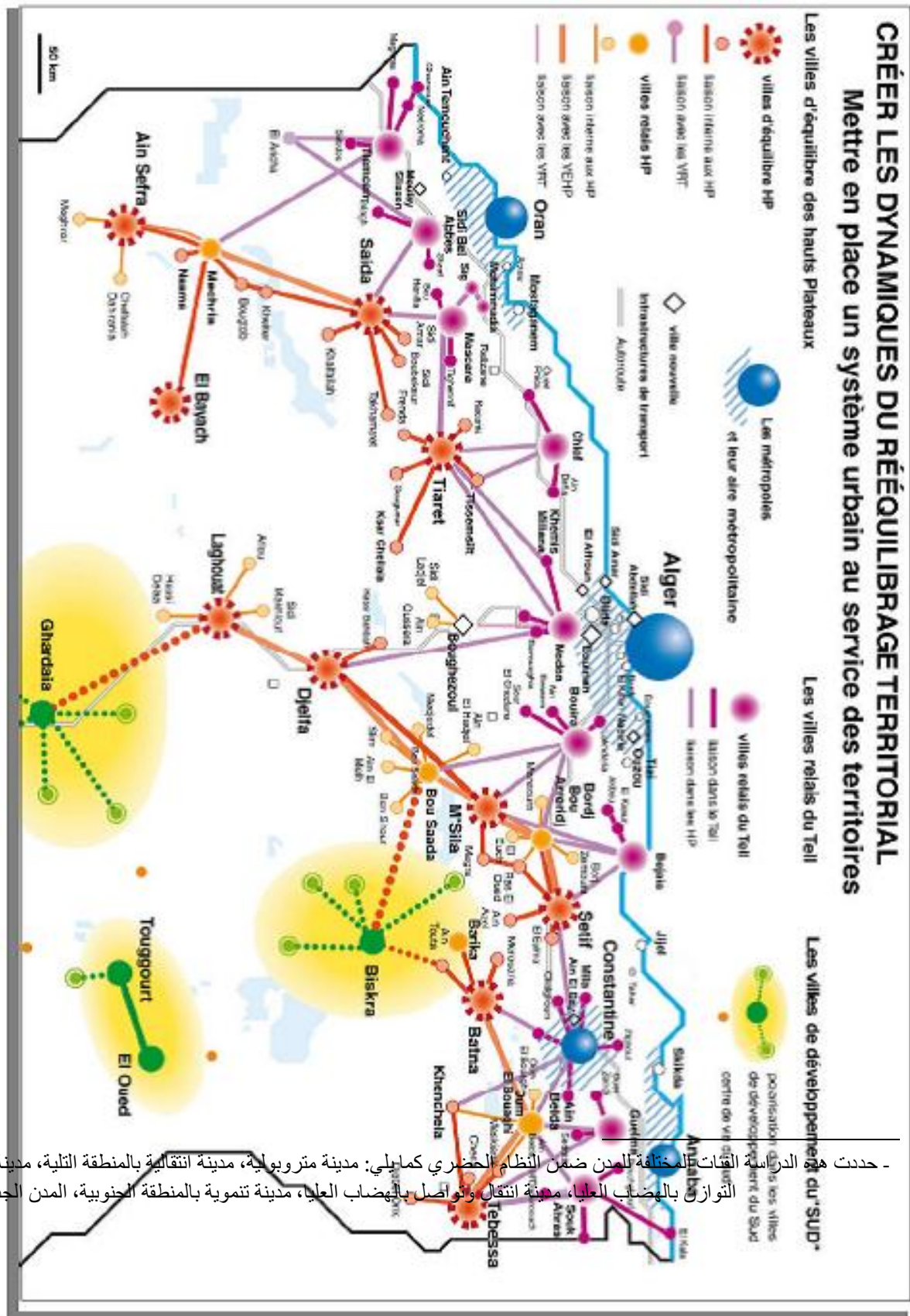
إن حماية هذا العنصر بإتباع نهج متماسك ومتوازن ما بين المجالات الحضرية والريفية، ومن اجل كل عمليات التهيئة وتطوير المجال للاستخدام الاقتصادي والاجتماعي، قد يشكل بديل في سياسة وإستراتيجية التنمية المستدامة.

خلاصة: تشكل هذه الاختلالات عوامل مهددة للاستقرار المجالي، وكذا التناسق والقدرة التنافسية للأقاليم، وهو ما يهدد تحقيق الاستدامة للإقليم، وهو ما يتطلب إيجاد حلول ملموسة بوضع سياسة إستراتيجية التخطيط الحضري وأدوات التهيئة الإقليمية، لها رؤية ذات بعد جهوي وإقليمي لضمان التناسق والتكامل والفعالية المجالية من اجل تحديد صورة جديدة للتوازنات المجالية⁽¹⁷⁾، والحفاظ على الاستقرار الدائم للمجال، للوصول إلى مجال تنافسي ومستدام، من خلال تنفيذ مبدأ الحكم الرشيد. حيث يعتبر هذا العنصر مبدأ رئيسي من مبادئ التنمية الحضرية المستدامة (الاقتصادية- الاجتماعية- البيئية)، حيث تتطلب عملية إعادة التوازن الإقليمي وضع نظام وتركيبية جديدة عن طريق تحديد أقطاب مهيكلة جديدة لضمان العلاقة

¹⁷ : حدد التوجيهات العامة لتحقيق التوازن الإقليمي وفقا لأربعة أبعاد كبرى: التوازن المستدام للإقليم، التوازنات الجهوية SNAT - الكبرى، التوازن بين المدينة والريف، الإنصاف والتماسك الاجتماعي والإقليمي.

التخطيط الحضري "المفهوم و التطور التاريخي"

خريطة رقم 02: ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي في الجزائر



- حددت هذه الدراسات المختلفة للمدن ضمن النظام الحضري كما يلي: مدينة متروبولية، مدينة انتقالية بالمنطقة التالية، مدينة 18 التوازن بالهضاب العليا، مدينة انتقال وتواصل بالهضاب العليا، مدينة تنمية بالمنطقة الجنوبية، المدن الجديدة.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "الجزائر غدا" مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، التوازن المستدام والقدرة التنافسية للإقليم،

2/6: دور قانون المدينة.

أصبح الاهتمام بمسألة المدينة والمشاكل الحضرية حديثا من خلال مشروع القانون التوجيهي للمدينة الذي تم إصداره سنة 2006⁽¹⁹⁾، حيث انحصر اهتمام سياسات التهيئة الحضرية بالجزائر منذ مرحلة الاستقلال على القرى الاشتراكية، السكن الاجتماعي، البناء الذاتي والتحصينات السكنية. المناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN توطين المركبات الصناعية. حيث كان الانشغال الأكبر للسلطات هو إنتاج الوحدات السكنية الكبرى والتوطنات الصناعية، وهو ما أدى إلى إهمال المدينة على المستوى التشريعي وبالتالي افتقارها للنصوص القانونية المحددة لمتطلبات التنظيم والتسيير، لذا فقد كانت تخضع لنظام الإدارة المحلية التي توفر التمويل العام و تأطير الخدمات لسكانها.

رغم أن جميع المدن لا تمتلك نفس المقومات والمؤهلات الاقتصادية والتسيير الإداري، إذ تستحوذ المدن الأربعة الكبرى لوحدها " الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، وهران" على نصف (2/1) المؤهلات الاقتصادية ومقومات التنمية في البلاد في حين لا تمتلك بعض المدن الأخرى أي خصائص وسمات مميزة، إلا أن الفرق الوحيد يكمن في تصنيف وهراركية المدن حسب التقسيم الإداري من خلال موقع المقرات على المستوى الإقليمي: مقر البلدية، مقر الدائرة، مقر الولاية.

كما تخضع كل المدن لنفس الترتيبات القانونية والتنظيمية المطبقة ضمن نظام التنطبق اثناء عملية دراسة أدوات التهيئة والتخطيط المتمثلة في PDAU، POS والمعنية بتحديد التنمية للمدن وترقيتها في إطار نظام السياسة الإدارية للجزائر. غير أن أحكام هذه الوسائل قليلا ما يتم تطبيقها على ارض الواقع، إضافة إلى عدم الانسجام والتناسق ما بين هذه الوسائل والتقسيمات الإدارية المختلفة، حيث يبحث كل طرف على توجيه وتنظيم التنمية الحضرية وفقا للمعطيات الإدارية والحضرية

باستثناء المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة، والتي تم اعتماد التخطيط الإداري والتقسيم إلى قطاعات من أجل المراقبة، والتحكم في عملية التسيير والتوزيع الوطني، فإن باقي المدن لم تستفد من أي مؤهلات وخصائص مميزة.

خلال سنة 1997، استفادت مدينة الجزائر من تشريع جديد خاص ومميز، حيث تم توسيع المحيط الإداري لولاية الجزائر العاصمة أين أصبحت تشكل مقاطعة إقليمية والتي تخضع لتشريع خاص و ذات سلطة معنوية و استقلالية مالية تحت اسم "محافظة الجزائر الكبرى" يسيرها الوزير المحافظ ويساعده في تنفيذ مهمته الولاية المنتدبين المسيرين لاثني عشر منطقة إدارية والتي تحتوي بدورها (28) دائرة حضرية تضم 29 بلدية إضافة إلى مدينة الجزائر.

أدى هذا التنظيم الجديد إلى إنعاش وتقدم التسيير الشامل والتحكم في النمو الحضري ضمن نطاقه ومفهومه الواسع والمعتد.

لذا فإن سياسة التنمية الحضرية الحديثة المتبعة من طرف الدولة والتي تهدف إلى تحديد الإطار الحضري للمدينة ضمن سياق تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة أين يتم تصميم وإعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري ومنسق يتم تنفيذها من إطار اللاتمرکز واللامركزية والتسيير الحواري.⁽²⁰⁾

كما تهدف هذه السياسة إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات الرامية إلى تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي، القضاء على السكنات الهشة وتطوير شبكات الطرق والمواصلات إضافة إلى حماية البيئة وتدعيم الشراكة ما بين المدن.

من خلال التدخلات المحددة ضمن القانون، يتضح التوجه الجديد للسياسة التنمية الحضرية وترقية المدينة الذي تسعى إليه الدولة الجزائرية لتحقيق مدينة مستدامة قائمة على مبدأ التشاور والحكم الراشد.

3/6: المشاركة والمواطنة:

يعتبر إشراك المواطنين كونهم احد الأطراف الفاعلين في إنتاج المجال الحضري عامل أساسي وعنصر هام في التسيير الحضري والنجاح الوطني للحياة الحضرية. ولهذا فإن من أجل نجاح سياسة التشاور والمشاركة ينبغي إشراك المواطنين في عمليات التهيئة والتطوير، وربطهم بجميع الإجراءات وعمليات التخطيط وبعث الشعور بالانتماء وملكية المجال والمسؤولية الكبرى في التنمية الحضرية للمدن. وهو ما يتطلب إعادة بعث ثقافة المشاركة لأنها تعتبر عامل محرك للتنمية الحضرية وخلق شكل جديد للمواطنة للاستجابة لمتطلبات المدينة المعاصرة.

²⁰ - المادة الأولى من القانون 06/06 المؤرخ في 20/02/2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة. الجريدة الرسمية رقم 15، 12 مارس 2006

4/6: مشكلة البيئة والعناصر المشكلة لها:

يشهد الجانب البيئي في الجزائر حالة من التدهور والقلق، وهو ما تعكسه وضعية المجالات الحضرية غير المنتظمة والمتدهورة، الفضاءات الريفية المهمشة مع تدهور شروط الحياة، تعرض سكان المناطق الحضرية بشكل خاص لآثار التلوث بأنواعها الهوائي والمياه، وكذا المشاكل الناجمة على معالجة النفايات، الضجيج والازدحام بالإضافة إلى ندرة المساحات الخضراء وتدهور الإطار المبنى.

حسب ما تم إعلانه من طرف وزير تهيئة الإقليم والبيئة في افتتاح المؤتمر الجهوي الأول حول المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية بوهرا ن على انه: من بين 70 دولة من دول العالم الثالث هناك 06 دول فقط تبذل جهودا للحفاظ واحترام البعد البيئي والتهيئة الإقليمية، أين تحتل تونس المرتبة 25 في حين تم تصنيف الجزائر في المرتبة 55.

إن الوضعية التي يعرفها الجانب البيئي، دفعت السياسة التنموية للبلاد أن تأخذ بعين الاعتبار أهم المشاكل والتحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الحضري والإقليمي، حيث تكمن هذه العوائق فيما يلي:

- التلوث الجوي الذي تخلفه التجمعات الحضرية بالدرجة الأولى.
 - تدهور الموارد الطبيعية، خاصة مشكلة تسيير المياه وتحقيق الاحتياجات اليومية للمواطن.
 - تدهور النظام البيئي *écosystème* خاصة بالمنطقة الشمالية والساحلية بسبب مخلفات المركبات الصناعية والموانئ.
 - مشكلة تسيير ومعالجة النفايات الحضرية.
 - توفير وتسيير المساحات الخضراء: عدم احترام المعايير المحددة أثناء عملية التعمير خاصة العشوائى و الفوضوي والتي تحدد بـ: 10م² في المناطق الحضرية، و 25م² في المناطق شبه الحضرية.
 - تدهور مستوى الحياة الحضرية بسبب التلوث والازدحام خاصة في المدن الكبرى.
- أمام هذه المخاطر تسعى سياسة التخطيط الراهنة الى تحديد نهج جديد ومبادئ للتدخل بوضع إستراتيجية للتصدي للتحديات لتحسين البيئة والمساهمة في التهيئة الحضرية.

5/6: الحكم الراشد والتنمية

ظهر مصطلح الحوكمة و الحكم الراشد ضمن إشكاليات التخطيط والتهيئة الحضرية خاصة فيما يتعلق بسياسات المدينة كان في بدايات سنوات التسعينيات من القرن الماضي (1988-1990)، فالصعوبات التي واجهت السياسات الحضرية التقليدية (مركزية ووحودية القرار) والرهانات الحالية الناتجة عن تعدد الفاعلين في المدن: السلطات العمومية المحلية، القوى الاقتصادية، المجتمع المدني.....، تستلزم ضرورة تطبيق هذا المبدأ عن طريق إنشاء قواعد وسن القوانين التي تؤثر على ممارسة الصلاحيات وأشكال التدخل والمشاركة التي تساعد على إنجاح الحكم الراشد في المناطق الحضرية .

إن ظهور هذا المصطلح يشكل مستوى جديد من عملية التسيير والإدارة، التنسيق والتكامل المجالي، وهي مصطلحات تشير إلى تجديد أشكال الحكم وأنماط التسيير الحضري، إضافة إلى تدعيم قدرة الدولة أكثر

على إدارة مواردها وزيادة فعاليتها، تجسيد سياسة المشاركة والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في إنتاج المجالات الحضرية.

في الواقع: يمكننا القول أن جميع المعطيات الجديدة والرهانات المحددة أعلاه تشكل حاليا أسس و مضمون السياسة الوطنية للتهيئة والتخطيط، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمدينة وظهور أدوات جديدة تشجع على تطبيق هذا المفهوم.

خلاصة

تطور مفهوم التخطيط الحضري بشكل واضح خلال النصف الثاني من القرن 19م، وهي المرحلة الموافقة للنمو والتطور السريع الذي شهدته أكبر المدن والتجمعات الصناعية في أوروبا، حيث تم استخدام هذا المفهوم كمحاولة للسيطرة على المشاكل التي عانت منها أغلب مدنها، وكرد فعل ضد النمو للمدن الصناعية وانعكاساتها السلبية على البيئة واستهلاك المجال، حيث تحدد مفهوم التخطيط الحضري على أنه التنبؤ والرؤية المستقبلية للأحداث وللتغيرات ومنع الأزمات، ومنع مستقبلية لمحيط المدينة ومستقبل نمو التجمعات الحضرية، وتشمل أيضا توقعات الاسقاط المستقبلي لآفاق تطور سكان المدن والأراضي اللازمة للاستجابة لمتطلباتهم باستعمال وسائل محددة مضبوطة بفترات زمنية.

ان تعدد واختلاف الاشكاليات الحضرية وخصائص كل بلد في أوروبا أدى الى اختلاف أهداف استراتيجيات التخطيط الحضري وسياسات التهيئة، والتي كان هدفها الحد من التوسعات الجديدة وإعادة الاعمار في المدن القديمة بالنسبة لبريطانيا، التقليل والقضاء على الفوارق الجهوية وإيجاد التوازن الاقتصادي بين النشاط الصناعي والفلاحي في ايطاليا، إيجاد التوازن الاقليمي بين النشاط الصناعي واستهلاك الموارد الطبيعية في الاتحاد السوفياتي سابقا، وتبقى أهداف التخطيط الحضري مختلفة من بلد الى آخر الا أن الحد من الفوارق الجهوية والتفاوتات الاقليمية والرغبة في التسيير والتنظيم والحد من النمو الحضري للمدن الكبرى تبقى أهم أهداف المسطرة ضمن استراتيجية التخطيط لأغلب الدول.

كباقي دول العالم الثالث شهدت الجزائر تحسن في الممارسات لإستراتيجية التخطيط الحضري بداية من الجزء الثاني من القرن الماضي مباشر لعدة مشاكل واختلافات ترتبت عن ظاهرة التحضر التي شهدتها مدنها الكبرى عبر فترات متتالية في مرحلة الاستقلال أهمها: اشكالية عدم التوازن الاقليمي والجهوي في الشبكة الحضرية، الامتداد و الاستهلاك الواسع للأراضي الزراعية وتجريد المناطق الريفية من الخصوصية الفلاحية، تحولات حضرية و سوسيولوجية معقدة، كل هذا أنتج ضواحي حضرية فقيرة وغير مخططة عجزت السلطات على تنظيمها وتسييرها، وهي الاشكاليات والنتائج التي أصبحت تشهدها أغلب المدن الجزائرية الحالية، وهو ما دفعنا الى استعراض بصورة مختصرة لمراحل النمو و التطور للشبكة الحضرية وتحليل مراحل التحضر بالجزائر انطلاقا من مرحلة الاحتلال الفرنسي الى يومنا هذا.

ارتكزت سياسة التخطيط في مستويين:

المستوى الأول: التهيئة الاقليمية المحددة بالخطة الوطنية المحددة بالمخطط الوطني للتهيئة الاقليمية وكذا المخطط الجهوي للتهيئة الاقليمية.

المستوى الثاني: التهيئة و التعمير المحددة بأدوات ووسائل التهيئة المتمثلة أساسا في المخطط التوجيهي ومخططات شغل الأراضي.

وهو المستوى الأقرب الى التعمير العملياتي الذي يهدف الى التجسيد الفعلي للخطة الوطنية وإيجاد الحلول المناسبة لواقع وإشكاليات المدن والتجمعات العمرانية.

إلا ان تجربة الثلاثين سنة الأخيرة تظهر أن النتائج المحققة في الواقع هي أقل بكثير مما هو مسطر ومنتظر ، وهو ما يعكس حدود التنمية القطاعية ، وفشل سياسات التهيئة المسطرة، كونها سياسة سياسة بدون إمكانيات بلا صلاحيات حقيقية، هذا في ظل ظهور تحديات جديدة وأهداف أكثر تعقيدا تزيد من فعالية التخطيط الحضري التي تعد الاشكالية الجديدة للمدينة الجزائرية خاصة مع التوجه الجديد نحو الاهتمام بالبعد البيئي وتناسق المدينة وكل الاقليم.

امام حقيقة المدن الجزائرية التي تعاني عدة صعوبات ومشاكل سببها المجال غير المنظم والتوسعات العشوائية ومدن بدون هوية حضرية واضحة تعاني عدة أزمات عمرانية وتعيش وضعية متناقضة، كما تعتبر الحاجة الى اعادة الهيكلة وتجديد النسيج العمراني النقطة المشتركة التي تتقاسمها معظم المدن الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الجمالي والتحسين الحضري لبعض المجالات العمومية وإطار الحياة الحضرية، وهو ما تهدف الى تحقيقه الأدوات والوسائل القانونية للتهيئة والتعمير ،العمليات التفصيلية للتهيئة وكذا الأدوات الجديدة التي ظهرت مؤخرا مثل مخطط التناسق الحضري وكذا استراتيجيات المشروع الحضري والتي تعتبر عملية خاصة للتهيئة وإستراتيجية بديلة لعملية التخطيط التقليدية، كونها عملية مفتوحة ومرنة بوصفها نتاجا لاجتماع وتشارك جميع الأطراف الفاعلة في تنظيم وتسيير المدينة، الأمر الذي يدفعنا الى التساؤل عن ماهية هذه الاستراتيجيات الجديدة، مبادئها وأهدافها؟ وهي الأسئلة التي سنحاول الاجابة عليها من خلال الفصل الموالي.

مقدمة

إن فكرة المشروع الحضري تعني مصطلح جديد وطريقة لتخطيط وتسيير المدن، إذ تمثل مرحلة انتقالية بين الطريقة التقليدية في التفكير في عملية التخطيط والتعمير ونهج جديد أقل تصلبا "التعصب الفكري" وأكثر انفتاحا على التغيرات والمناقشات.

كما تشتمل هذه الفكرة على متطلبات جديدة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المحطات الزمنية للمدينة:⁽¹⁾

- الزمن الطويل لتاريخ المدينة.
- المدة المحددة للقرارات السياسية.
- مدة العملية الحضرية.

وبهذا يعتبر المشروع الحضري عملية خاصة للتهيئة ومصطلح محدد جدا، كبديل لعملية التخطيط التقليدية، أين يعتبر كعملية مفتوحة ومرنة، بوصفها نتاجا لاجتماع وتشارك مختلف الجهات الفاعلة، لخلق مجال متجانس ومتناسق ضمن إستراتيجية شاملة ومتكاملة.

حيث أن تجسيد الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاجتماعية والحضرية لا يمكن أن يتم إلا إذا جاء ضمن مبدأ التشاور والحكم الراشد الذي يعتبر القاعدة الأساسية لتسيير المدينة، والذي يتضمن المشاركة الفعالة للمواطنين.

بهذا فان منطق المشروع الحضري يحاول دائما ترك المجال مفتوح من اجل إعادة التوجيه، مع إمكانية لتصحيح الأخطاء المحتملة أثناء عملية التنفيذ، اعتمادا على مبدأ التطور وعمليات التفاوض بين مختلف الفاعلين.

1- بعض المفاهيم الخاصة بالمشروع الحضري:

1-1/ المشروع الحضري مفهوم غامض:

تم اعتماد مفهوم المخطط "Plan" بشكل واسع وشامل ولمدة طويلة من قبل الجهات الفاعلة في التهيئة و التعمير، ليتم استبداله بمصطلح المشروع الحضري "Projet Urbain" كضرورة وعملية تقنية لمجال اختصاص المعماري، ليتطور المفهوم ويصبح أكثر شمولية للبعد الحضري للمدينة، و هو عبارة عن مشاركة وتنافس الإمكانيات المتعددة خاصة التقنية و ليس فقط مجرد شكل للتنظيم المجالي، هذه الازدواجية في إعادة التسمية "المشروع" و " الحضري" أنتجت نوع من الغموض في المفهوم.

⁽¹⁾ Boufenara Karima: "la réhabilitation comme processus du projet urbain, cas de Constantine" thèse magistère .université de Constantine. 2008, P27.

في أواخر 1970 سعى ديفي إلى تكييف التعمير مع مفهوم المشروع الحضري في مواجهة منطق البرامج الصارمة "المفروضة"، وأعيد بعث الإستراتيجية بشكل تدريجي بصيغة التعمير العملياتي والذي يقود إلى التنظيم في إنتاج المجال الحضري، ويعمل على تموضع المشروع مع أقوى المعوقات قبل المصادقة على تجسيده في آجال محددة (أقل جدول زمني ممكن لتجنب العجز في الميزانية مع إعطاء الحدود القصوى الممكنة لأي مشروع)، كما تعطي إستراتيجية المشروع المقترحة الفرصة للنقد أكثر شمولية في إنتاج الشكل العمراني.

وقد ساهم كل من D-Huet و H-raymond في تأييد وإثراء هذا المبدأ الذي يدعم الخيار المجالي والسلوك الاجتماعي، فبعد انتهاء مبدأ اللامركزية "1983" أدت السياسة العمرانية خاصة في فرنسا إلى بعث المشاريع الحضرية بشكل استعراضي (مناقصات) ، وهو ما استلزم وضع نقطة تلاقي وتثبيت المبادئ التي قام عليها المشروع الحضري، والتي ارتكزت في المقام الأول على اعتبار عملية المشروع الحضري عملية زمنية، لا تتم في يوم واحد بل تواكب صيرورة التحول الحضري خاصة في الزمان (مدة التحول)، لذا فالمشروع الحضري ليس استجابة إلى منطق الاستعجال التي غالبا ما يفرضها رؤساء البلديات والمسيرين الإداريين، بل هو مشاركة للعديد من الجهات الفاعلة، لأنه و بكل بساطة يطبق على المدينة التي هي في الأصل حقيقة معقدة و ليس مجرد أشكال مادية و أشكال اجتماعية مربوطة بعلاقات تكونت عبر الزمن و أصبحت تجسيدا لها، بل تتكون أيضا من تعددية تقنية في السيطرة والتسيير (ليس عن طريق مهندس معماري أو مجموعة مهندسين فحسب...، لكن حسب حالة المشروع و بعض الإمكانيات الخاصة الضرورية لتحقيقه، مثل الإمكانية التمويلية و التي لها نظرة شاملة، كما يستوجب السماح للتداول بين الفاعلين وإعطاء الرؤى و تحديدها ببساطة تجسيدا لمبدأ المشاركة في القرار والشمولية في الإستراتيجية). وباعتباره مشروع شامل يطرح فكرة القطاعية في التهيئة والخاص بالشبكات مع خلق مظهر مميز بين المدن و أحيانا داخل المدينة ذاتها.

يعكس المشروع الحضري أيضا نوعية ودرجة تطور الأفكار، فهو يتطلب مشاركة العديد من الفاعلين ، فهو يعبر عن نظام ديمقراطي هراكي "متدرج" متعدد المقاييس بين المدن ،بين البلديات ،بين فروع البلدية.....، مع ضرورة التأكيد أن الأبعاد الثلاثة للمشروع الحضري (الاقتصادية، الاجتماعية، والمجالية) لا تأخذ بنفس القيمة، لكن تقدم و تأخر حسب الحالة مثال: تفضيل الطابع الاقتصادي (جلب المؤسسات) على الطابع الاجتماعي (زيادة العمل) أو العكس.

كما يعتبر المشروع الحضري فعل حضري ملموس وواقعي، كونه يسعى في منهجيته إلى توضيح الإشراف الشامل للمعارف للوصول إلى الكيفية المناسبة لتكوين الفكر المكتسب و معالجة التفصيل بين مختلف المقاييس. (21)

كما أن مفهوم المشروع الحضري يندرج أحيانا كعملية خاصة بالتهيئة وخيار محدد جدا في التخطيط التقليدي، إذا يعرف كممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة بوصفها نتاجا لتشارك الجهات الفاعلة، ضمن ميكانيزم "ديناميكية" فعال، لإعادة الأفكار التي تدور حول ثلاثة أبعاد جديدة للمفاهيم المستعملة في تهيئة المدن، كما أن مبادئ المشروع الحضري تقوم على مفهوم وطريقة تعمل بشكل مميز، لفترة انتقالية بين الشكل التقليدي للتفكير العمراني و التفكير الجديد الأقل جمودا و الأكثر انفتاحا للتحويلات و النقاشات.

المشروع الحضري من منظور عام لا يحدد بمخططات جافة وصارمة Plan strict، لكنه يسجل ضمن آجال واسعة: اقتصادية/اجتماعية/ثقافية، وضمن سياق الإمكانيات التي يمكن تقسيمها بين الآفاق العامة (اجتماع / اقتصاد /ثقافة) وبين الاختيارات المجالية: (تنظيم الشبكة العمرانية، المساحات العامة، المظهر العمراني، إنشاءات جيدة ونوعية).

مفهوم المشروع الحضري يكرس أيضا التعددية التقنية لأنها تضم العديد من الإمكانيات التقنية (التهيئة ، الإنشاء، البيئة) هذا التعدد التقني ليس له معنى إلا الشرعية الشاملة (في تصور حتى الأشياء و الوسائل أي تفصيل لكل هذه التقنيات..). بطبيعة قانونية، وبهذا يصبح المشروع الحضري مفهوم شامل ويعرف على أنه مجموعة أفعال محددة في الزمان ومضبوطة بتشريع وأحكام تسيير من طرف القوة السياسية (2).

1-2/ مفهوم المشروع الحضري:

إن مفهوم المشروع الحضري عبارة عن إطار فكري لتجديد المدينة لصالح السكان، وهي الفكرة الأولى التي نستخلصها من خلال قراءة كتاب أنجلينا باتريسيا، هذا الإطار الفكري يتضمن في أعقابها عاملا اقتصاديا للترابط الحضري والاجتماعي، حيث عرفه سوكولوف Sokoloff على النحو التالي: " يتمثل في عملية رئيسية حاملة لصورة ينبغي أن تحفز عملية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والحضرية

21 - Nicole Eleb-Harle. Conception et coordination des projets urbains,2004, Page37.

2 - P. Ingallina, que sais-je ?, le projet urbain, 1^{ere} édition, France, 2001 ;N° :47910, P24.

المتسارعة⁽³⁾ ، أين استند تحديد هذا المفهوم على مشروع مدينة برشلونة الذي تطلب 20 عاما لتحقيقه، مما جعل المدينة ورشة في تطور دائم.

لكن هذا التصور ليس بسيطا كما نعتقد، حيث يضم في تحليله أبعاد أخرى يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، في ظل تزايد الأزمات الحضرية و الاختلالات الوظيفية التي تعرفها المدن (أزمة النقل والتنقل، التلوث الجوي، البصري وكذا السمعي، الزحف العمراني، تدهور المراكز التاريخية القديمة، انعدام الأمن والتجزئة....)، أين أثبتت أساليب التخطيط والأدوات المستخدمة حتى الآن أنها غير ملائمة وغير قادرة على حل المشاكل الجديدة، وهو ما يستدعي التفاعل معها عبر سياسات تدخل وتسيير حضري من أجل تحقيق الفاعلية والنمو والتنمية المستدامة وكذا التوقعات الاجتماعية.

لهذا تم صياغة تصور جديد ضمن مفهوم المشروع الحضري يشتمل على جميع الصفات والخصائص، من بينها: الليونة ، المرونة ،التنسيق ،الشراكة والشمولية لتلبية المتطلبات الجديدة.

وينظر إلى هذه العملية كمجموعة أفكار وإجراءات، جاءت كبديل للتخطيط التقليدي الذي اوجد نوع من التباعد والقطيعة في المنهجية الحساسة لإستراتيجية المدينة، فبإمكان المشروع الحضري أن يبنى وينتظم على الشبكة والبنية الحالية لتحقيق توازن وتوافق على كل المستويات، المرتبطة في الزمان والمكان على مختلف الأبعاد سواء: الحقيقية "الفعلية" (الفضاء العمومي، الشبكات و الهياكل القاعدية، الشبكات التقنية....) أو الافتراضية (الشبكات المترابطة، الشركات، الخدمات، اللجان أو الجمعيات)، لذلك يصبح المشروع الحضري متعدد الأبعاد وضابط للصراع، حيث تقودنا هذه الرؤية إلى تعريف ماسبونجي المدافع عن فكرة مختلف الرهانات التي بإمكانها إنجاح المشروع الحضري، حيث حدد مفهوم المشروع الحضري على أنه: "إستراتيجية فكرية وتصورية خصصت للمدينة، و تعبير تصور معماري وعمراني لتحديد شكل للمدينة التي تحمل الرهانات الاجتماعية ، الاقتصادية، الحضرية والإقليمية"⁽²³⁾.

إذا كان هذا التعريف يركز على التماسك الحضري أو حتى الإقليمي، فانه لا يتضمن بجلاء مبدأ التشاور الذي يمثل ركيزة نشأة هذا المفهوم، وعامل أساسي للتفاعل بين مختلف الشركاء والجهات الفاعلة. غير أن هذا التعريف يسلط الضوء على جميع الثوابت التي يجب على أي مشروع حضري احترامها مثل التنمية المستدامة، نوعية المناظر الطبيعية، المحيط والبيئة الطبيعية، الرهانات الاقتصادية، البنى التحتية للنقل والاتصالية..... والتي تعتبر في الواقع نتيجة مرجوة و مرغوبة لكن غير مؤكدة. لأن تحقيق المشروع الحضري يحتاج لتشارك جهات فاعلة لها رؤى متجانسة، ويتطلب التزام سياسي قوي للوقوف

3 - Sokollof- B. « Le Projet Urbain De Barcelone, spécifié et modalités de réalisation », institut de la méditerranée, GRERBAM-ETSAB. Barcelone, 2000, p51-61.

23 - Masbounji A. « Projet Urbain En France », moniteur, paris, 2002, p23.

ومكافحة أي نوع من الانقطاعات والاختلالات، سواء كانت مادية، وظيفية أو اجتماعية⁽²⁴⁾. كما أن المشروع الحضري يتطلب وضع قوانين وآليات جديدة تكون في مستوى التطلعات، إضافة إلى الحصول على تمويل كافيا لتنفيذ وإنجاز الرسوم والتصاميم التي تم التخطيط لها بصورة مشتركة، لهذا فالمشروع الحضري يجب أن يعمل مع العناصر التي يستند إليها خاصة المرونة المرتبطة بمجتمع وسوق متطورة باستمرار.

حاليا كلمة المشروع تستعمل تقريبا في جميع المجالات بالنسبة إلى العام و الخاص وتميز بشكل عام صيرورة وعملية تجمع بين مجموعة فاعلين أو جهات فاعلة تشترك للحصول على فعل مؤسس على تحديد الأهداف المنتظر الوصول إليها و تحريك الوسائل لتحقيقها في مجال العمران، لذا فان مصطلح "مشروع" يعطي على الأقل ثلاثة أبعاد:

- المشروع السياسي يبرز من خلال الإدارة والتسيير وتدخل الفاعلين: مقرر عمومي أو خاص.
- المشروع المعماري أو العمراني هو الترجمة الفعلية (الشكلية) حيث المتصور يعطي الأحكام اللازمة لهذا التصور و المنفذ له لأنه صاحبه.
- المشروع التطبيقي(العملياتي) هي طريقة لتنظيم الفعل لإنتاج المدينة يتركز على تنظيم ضمن الأجال بطريقة مرنة ومتناسقة لتدخلات مختلفة.

هذه العناصر التعريفية تكمل و تنسق بشكل مختلف حسب المقاييس التي أقرها علم المصطلحات، و الذي يبقى على وجود فاصل أساسي بين "مشروع المدينة" في التركيبة الإستراتيجية و الذي له طابع سياسي بالدرجة الأولى و المشروع الحضري الذي يفترض إقليم غير محدود و نهاية عملياتية⁽²⁵⁾.

2- السياق التاريخي لمفهوم المشروع الحضري

عرف المشروع الحضري سنة 1980 كأداة جديدة في التدخلات على المجال الحضري وهذا التغيير جاء نتيجة عدة عوامل: التطور القانوني العام ولامركزية القرار في مادة التعمير على المستوى البلدي والتي غيرت بشكل تام أشكال التخطيط الحضري، كما أصبحت الأدوات التقليدية للتعمير لا تسمح لرؤساء البلديات للوقوف في وجه المشاكل العمرانية (انخفاض الانتعاش الاقتصادي أو الفصل والتهميش الاجتماعي و المسجلة بشكل كبير في المدن الكبرى من جهة).

24 - Hecham-Z, B. « Impact des projets inscrits à Constantine et évaluation de son image de marque, pour un projet urbain à effet structurant », thèse de doctorat, Constantine, 2010, p137.

25 - Nicole Eleb-Harle، مصدر سابق، ص22.

ومن جهة أخرى تطور الاقتصاد الرأسمالي وتحول المؤسسات إلى فاعلين أساسيين ليس فقط في النمو الاقتصادي لكن أيضا في التنمية العمرانية "الحضرية" ، بالاطافة إلى ظهور شكل آخر من التسيير يمكن تطبيقه على المدينة وإبراز صورة المسير الفعلي لها كمؤسسة، مع وضع إستراتيجية وتهيئته للمناطق مستقبلا بأسعار تنافسية لجلب الشركات و بالتالي تقليص معدلات البطالة، وإيجاد شكل المظهر العمراني و المظهر الاقتصادي و الاجتماعي كهدف أساسي في التخطيط و تهيئة المدينة وضرورة التحكم و إنشاء مؤسسات و ضمان التشغيل خصوصا.

تماشيا مع الحركة العامة للاقتصاد و التبادلات الاجتماعية، عاصرت مخططات التعمير التطور و فرضت نوع من الترشيدية المجالية *rationalité spatiale*، و بعد 1980 أصبح الاقتصاد يشكل الرهان الأساسي في سباق البلدان/الأقاليم/المدن/المواقع...و أساليب التعمير النوعية أصبحت ضرورية للاستحواذ على النشاطات و الاستثمارات، مما يوافق التحول من التخطيط الكمي إلى نظرة أكثر نوعية عن طريق تكييف أدوات التعمير في المحتوى و الشكل، مما يعني عدم حساب الاحتياجات انطلاقا من معايير رقمية بل انطلاقا من النسيج ، والوضعية المحلية الحقيقية، استراتيجيات التنمية الموافقة لمشاريع محددة (التجهيز / البنية التحتية).

أثرت الضغوطات التنافسية في شكل الإنشاءات و السياسة التجارية العالمية خاصة في أوروبا، أين لجأت سياسة المدن للاستشارة الإستراتيجية لفهم أحسن لشخصيتها، وتشخيص الهوية من تسيير المدينة إلى تسيير المؤسسة وتحديد المشروع الحضري أو المشروع المطبق على المدينة والذي يمس الفائدة العامة على عكس مشروع المؤسسة الذي يرفع رهانات الفائدة الخاصة و إستراتيجية المؤسسة تقوم على مشروع وحيد، لكن التسيير الحضري يقوم على نظرة إستراتيجية تتموضع على ثلاثة مشاريع كون المدينة دائما حقيقة ثلاثية: المجال / البعد السوسيو-اقتصادي / إرث حضري، حيث تعتبر هو الترجمة المجالية لتوجهات أدوات التهيئة والتعمير أول مستوى للمشروع الحضري.⁽²⁶⁾

و تشكل تجربة المشروع الحضري لمدينة بولونيا الإيطالية الخطوة الأولى للنهج الجديد لعملية التخطيط الحضري للدول الأوروبية، خلال بدايات النصف الثاني من القرن الماضي.

ففي نهاية سنوات الستينيات(1960)، شكل تسيير التراث التقليدي والجانب المعماري القديم، وكيفية إعادة إدماج السكن الاجتماعي داخل المراكز الحضرية العتيقة (خاصة مدينة بولونيا) ، إضافة إلى مشكلة التعمير التي اعتمدت على المجمعات الكبرى، وتكييف شبكة طرق مع وسائل النقل الجديدة، والتهيئة التقنية للمراكز القديمة، أهم المشاكل الرئيسية في إيطاليا.

حيث تعتبر مدينة بولونيا إحدى المدن الأوروبية التي تطورت بشكل واسع بعد مرحلة النهضة الصناعية، أين قدر عدد سكانها 430.000 نسمة، وتميزها بمركزها العتيق ونسيجها العمراني القديم الذي يشكل تراث معماري وعمراني هام، وهو ما دفع بالجهات الفاعلة إلى التساؤل حول: ما يمكن حمايته والحفاظ عليه خلال عمليات التدخل على النسيج القديم؟

إن هذا التوجه دفع إلى اعتماد مفهوم التعويض "Recupero"⁽¹⁾، والذي يشتمل على المقاربة النظرية والعملية وله بعد فلسفي، يهدف إلى ترسيخ فكرة وحدة المدينة ، هذه الأخيرة كانت تعتبر منذ القدم من طرف العمرانيين والمعماريين كجزأين منفصلين: المركز القديم الذي يتطلب التثمين والذي يشكل هوية المدينة و المجتمع، وإحياء الضواحي والتوسعات الجديدة التي لا تحمل أي قيمة تاريخية أو قيمة رمزية.

بهذا كانت فكرة عملية التدخل الخاصة ببولونيا تستند على الإستراتيجية التي تأخذ بعين الاعتبار المدينة الحالية داخل مضمونها الشامل مع اعتماد وجهة النظر والبعد التشاركي لمواطنيها، وهو ما مثل توجه جديد خلال تلك المرحلة.

في حالة فرنسا ظهر مصطلح المشروع الحضري خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي "1970"، حيث تم استخدامه من طرف المعماريين كمرادف لمعنى التركيبة العمرانية ، كما يشمل أيضا على فكرة المشروع المعماري على المستوى الواسع والكبير، بمعنى آخر: أن فكرة المشروع التقليدي "الكلاسيكي"، كعملية تقنية من اختصاص المهندس المعماري أو العمراني، أصبحت أكثر اتساعا وتشعبا على مستوى المدينة التي تعمل ضمن نظام شامل، وتقوم على تدخل مجموعة من الاختصاصات والقدرات الفاعلة وليس فقط على مسألة التنظيم المجالي أو البعد المادي، وبهذا أخذت العملية ازدواجية في التسمية ما بين "المشروع" و "التمدن أو الحضرية".

لقد ساهمت الدراسات النقدية التي وجهت لسياسة التخطيط الموجه في فرنسا من قبل رؤساء البلديات والمسيرين الإداريين، دون الأخذ بعين الاعتبار رأي ومشاركة المواطنين والمستعملين للمجالات العمومية التي تشكل التعبير الرئيسي للحياة الاجتماعية، أي بمعنى آخر نوعية العلاقة التي تنشأ بين المواطن وهذه المجالات، وهو المبدأ الذي انطلق منه المفكر ديفي ، وسانده كل من هويت وريموند اللذان جمعا بين اختيار المجال والسلوك الحضري، حيث يعتبر المشروع الحضري كوسيلة مساعدة على تثمين هذه العلاقة وخلق التناسق ما بين البعد المجالي والتركيبية البشرية له، كما يركز نجاح إستراتيجية هذه الوسيلة على منطق الشمولية للمدينة أو التجمعات الحضرية ككيان واحد، ويحول دون تنمية فكرة القطاعية في عملية التخطيط التي تخص الشبكات وتأثيرها في الانفصال والقطيعة ما بين المدن، وفي بعض الأحيان داخل المدينة في حد ذاتها، مع كل الصعوبات المترتبة عليها.

¹⁻ Boufenara Karima: "la réhabilitation comme processus du projet urbain, cas de Constantine" université de Constantine. 2008, P20.

بإضافة إلى مبدأ الشمولية فالمشروع الحضري مرتبط بالزمن، حيث يرافق عملية التحولات الحضرية المستمرة عبر الزمن⁽²⁾ وهي النتيجة التي استخلصها ديفي من خلال دراسته للمشروع الحضري لتجمع سانت دوني .

حيث يعتبر مشروع سهل سانت دوني الذي تم وضعه بالتعاون والاشتراك ما بين مجموعة من البلديات تمثلت في: سانت دوني ، ومقاطعة أوبارفيي ، والذي تم الاعتماد عليه لكبح التأثيرات السلبية المترتبة على التوطنات الصناعية في هذه المنطقة، حيث استندت الدراسة على التشخيص المعمق والدقيق للوضعية الراهنة، وإعداد ميثاق مشترك ما بين البلديات، تم من خلاله تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه (بالنسبة للتنمية الاقتصادية، التكوين، التنقل، السكان....)

وقد استند هذا المشروع أساسا على مبدأ التشاور والمشاركة التي انطلقت سنة 1990، بمساعدة ريبولي P. Riboulit، جرم P. GERME، كوراجورد M. korajourd، حيث ارتكز المشروع على البحث على تشكيل نسيج عمراني بالخصائص التقليدية "ساحات عمومية، طرق..." في مجال واسع يتعدى 700 هكتار ويطرح مجموعة من العوائق والارتفاقات.

بهذا فقد شكل المشروع الحضري قاعدة لتدخل مختلف الجهات الفاعلة عمومية أو خاصة، مع تحديد الأدوار، الوظائف، والإستراتيجية الزمنية، من أجل توضيح ديناميكيات عملية الإنتاج. إذن فهو يشكل عملية للحوار والمشاركة بين مختلف الأطراف الفاعلة ومشاركة مختلف التخصصات للتوصل إلى نتائج ناجعة، كما يتطلب المزيد من المساهمات والتشارك ما بين القطاعات المؤسساتية والقطاع الخاص، تتم ضمن منطق الشمولية ومرتبطة بالبعد الزمني.

3- الأبعاد المرتبطة بالمشروع الحضري:

أدى تطبيق إستراتيجية المشروع الحضري في الدول المتقدمة إلى تحديد ثلاثة أبعاد يمكن اعتبارها إشكاليات لتطبيق سياسة المشروع الحضري، إذ تمثلت هذه الأبعاد في الأبعاد السياسية والاقتصادية والتقنية للمشروع، وهي في نفس الوقت تمثل نقاط ارتكاز المشروع الحضري في الفعل الحضري le fait urbain، وتبين بشكل آخر تنافس المكونات الثلاثة للمدينة من سوسيو-اقتصادية و مجالية و نظام مؤسساتي.

3-1/ البعد السياسي: يرتبط بالتحولات التي تطرأ على الإطار القانوني والدستوري

يسمح هذا المشروع إلى الوصول لصانعي القرار وتأمين الدعم لسكان المدينة نحو تأكيد الهوية الجماعية وتطور الفهم المشترك للمستقبل. حسب آرشر⁽¹⁾ "يهدف المشروع الحضري إلى تحريك وحشد

2- P. Ingallina، مصدر سابق، ص 09.
1 - بوفنارة كريمة، مذكرة ماجستير، مصدر سابق، ص 40.

جميع الجهات الفاعلة لتحديد صورة المستقبل والتصور المستقبلي"، ويقصد بالمشروع الحضري في هذه الحالة بمشروع المدينة ومشروع التجمع الحضري.

تهدف هذه المشاريع إلى تلبية أهداف التخطيط الاستراتيجي. حيث تتطلب التعرف وتحديد إمكانيات وعوائق "عيوب" المدينة الرهانات الكبرى، تنظيم عملية التشاور والشراكة تقديم مشروع توافقي ومرضي لجميع الأطراف.

وتشكل عملية التسويق التشاور جوانب مهمة من هذا المشروع لوضع المدينة في بيئة تنافسية لاسيما من حيث مواقع توظيف الشركات والمؤسسات الإنتاجية التي لا تعتمد فقط على استشارة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وإنما يتطلب دمجهم في عملية التحضير للمشروع.

في حالة فرنسا أدى التعديل التشريعي لقانون البلديات لسنة 1983 إلى تقليص دور الدولة في ميدان التعمير والتخطيط الحضري وإعطاء الدور للسلطات المحلية ورؤساء البلديات " انتقال الإمكانيات والمؤهلات من الدولة إلى البلديات" حيث أعطيت السلطة لرؤساء البلديات لضبط قواعد التعمير واستخدام الأرض من خلال مخطط شغل الأراضي دون العودة إلى الأجهزة التقنية للدولة إلا في حالة عدم توفر الخبرة التقنية والإمكانيات المالية الضرورية وقد احدث هذا التوجه تغييرا جذريا من حيث التخطيط الحضري لأن الأدوات العملية للتقييم والتنظيم الحضري والعمراني لم تسمح لهم بتنظيم ومعالجة المشاكل التي تواجههم كالبطالة، وتراجع النشاط الاقتصادي وأيضا التهميش الاجتماعي.

وقد أدت هذه الوضعية إلى الدفع بالمسيرين المحليين إلى اعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي، أين يلعب المشروع الحضري دورا مركزيا "هاما" فيها. حيث استعمل هذا التعمير لتبسيط وتوضيح جميع العمليات المعقدة المرتبطة بنشاطات التخطيط والمدينة لمفهوم المشروع الحضري وقد أصبح التخطيط عامل قوي لجلب النشاطات والمستثمرين، وشرط أساسي للاستثمار والتوسع الاقتصادي.

وقد أدى تبني مفهوم "المشروع" بدل "المخطط" "plan" إلى تحول المدن إلى أقطاب جاذبة للمؤسسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى ما في هذا المشروع من خلال سلسلة من الإجراءات الملموسة لأكثر من بلدية أكثر من المجالية تدرج ضمن إستراتيجية شاملة، يتحقق هذا الهدف المزدوج من خلال إدخال نهج تعاوني لمرحلة التفاوض والتشاور التي تسبق الإجراءات القانونية من أدوات التخطيط والتعمير. كما أن استخدام مفهوم "المشروع" بدل المخطط "plan" يدل على التحول من التخطيط الكلاسيكي المقيد سياسيا إلى تخطيط أكثر ديموقراطية تخضع لمشاركة وتفاوض جميع الأطراف الاجتماعية للوصول إلى مشروع جماعي شامل.

التناقضات: يطرح هذا البعد عدة تناقضات ترجع أساسا إلى سببين:

- النظرات المختلفة والمحدودة "الفائدة الضيقة" للسلطات المحلية ورؤساء البلديات بالنسبة لمجالاتهم وأقاليمهم كل لحسابه الخاص.
- قصر وتيرة حياة المجالس البلدية مدة التسيير والإدارة للرؤساء مقارنة بالإستراتيجية المحددة على المدى المتوسط. حيث يصبح المشروع الحضري في هذه الحالة فاقدا لصيغة الإستراتيجية ويصبح كعملية إدارية يختص بها رئيس البلدية أين يحاول التفاوض مع باقي الأعضاء لإضفاء الشرعية عليها.

في هذه الحالة يصبح رئيس البلدية لا يملك الآلية لتحقيق تدخل معين على إقليمه لكنه يريد أن يثبت انه فعال، وهو ما يدفع به إلى طلب تدخل المهيا أو المهندس المعماري للتفكير في مشروع على مستوى الإقليم و إخضاعه لبرنامج مستعجل أو بدون تزويده بأي برنامج، هذا الطلب يترجم "إرادة سياسية في الحصول على مشروع إقليمي بنظرة أفق أكثر شمولية /أكثر مجاليه من مخططات شغل الأراضي POS..."، غير أن هذه المشاريع قلما تنتج لكنها تستعمل كوسيلة استقطاب وطريق للتواصل المباشر مع السكان.

هذه النظرية /الفكر المجالي و الشامل و بعد التخطيط يمكن تصنيفها كفعل حضري جامد و هدف سياسي واضح لرئيس البلدية لضمان الانتخابات المقبلة.⁽¹⁾

3-2 / البعد الاقتصادي والمالي:

يرتبط بفكرة المدينة على أنها منتج تجاري وسوق مفتوحة للمنافسة التجارية ويدخل ضمن نسق التنافس للمدن التي تسعى لتأكيد ذاتها، حيث تم تسجيل عدة محاولات والتي تم إعلانها من اجل تامين بعض الجوانب في بعض الأحيان جاءت تحت عنوان المشروع الحضري، وذلك بهدف جذب عدد معين السياح وبعض النشاطات الجديدة. وتستند هذه العملية أيضا إلى مبدأ التركيب لعمليات التعمير، أين يشكل التوازن المالي القاعدة الأساسية لتجسيدها.

كما يحث دائما الجهات الفاعلة والمتدخلين العموميين إلى إجراء دراسات الجدوى التقنية والمالية على حد سواء، والتي تبين من جهة إمكانية نجاح المشروع مع مستلزمات السوق والاستجابة للطلب، ومن جهة أخرى، وجود الإمكانيات التقنية القانونية اللازمة لتحضير وتجسيد وتسيير العملية، وهو ما توصل إليه فليب جنيستي Philippe Genestier⁽¹⁾ إذ يقول: أن المشروع الحضري هو "منهجية عملية تهدف إلى

¹ - P. Ingallina ، مصدر سابق، ص 12.

¹ - P. Ingallina ، مصدر سابق، ص 15.

جعل المدينة تستجيب لمنطق السوق". غير أن هذا النقد لا يشمل المشاريع الحضرية في حد ذاتها وإنما في كيفية تسييرها.

لذا فإن المشروع الحضري في هذه الحالة يعتبر كنتاج لمجموعة من العمليات المتتابعة تشبه النظام الآلي حيث تتمثل مرحلتها الأولى في اختيار قدرة "منتوج المشروع Produit projet " الذي يتم طرحه في السوق. لذا فإن المشروع الحضري في هذه الحالة ينتقل بشكل كلي إلى إيديولوجية مجدولة "ذات برنامج" الهدف منها تحقيق الأرباح بالنسبة للمهيا والمؤسسة وتقليل نسبة البطالة بالنسبة لأصحاب القرار.

ولهذا فإن المشروع الحضري توضحه مجموعة من العمليات التعميرية والتي تتم على مدة معينة من الزمن، والتي تتطلب مشاركة جميع الفاعلين الخواص والعموميين كما تتطلب التصميم والإدارة "تسيير" شامل ومشترك. هذه العمليات الحضرية تضم مجموعة من التوجهات المختلفة تساهم في تنمية المناهج والمقاربات بين المشتركين الخواص والعمومية.

يعرف بوسكتش⁽²⁾ Busquets العملية الحضرية "التعميرية" على أنها تتمحور انطلاقاً من مجموعة من عمليات مشاريع بالإمكان تجسيدها وتنفيذها والتي في مجملها هي قادرة على تحريك المدينة أو القطاعات الكبرى لها.

3-3/ البعد المعماري والعمراني:

يرتكز المشروع الحضري المعماري على مستوى البنية أو العمارة أو مجموعة من البنيات وتعتبر هذه العملية المعمارية العمرانية الأكثر تكاملاً، وهذا سواء في أهدافها أو في عملية تنفيذها حيث يعرف المشروع في هذه الحالة بالعلاقة الوثيقة بين عناصر الشكل الحضري المحيط بها.

ويعتبر هويت Huet (1986) المشروع الحضري على أنه وسيلة وأداة للوساطة بين المدينة والعمارة "الهندسة المعمارية" ويكمن التحدي على مستوى شكل المدينة والبنية العمرانية la forme urbaine وصيغة المشروع الجديد الذي يتم وضعه داخلها، أين يتم الأخذ بعين الاعتبار الأشكال الحضرية خارج نطاق الصرامة التقنية للاستفادة من الجوانب الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

كما أن كريستيان ديفي يقر بأن المشروع الحضري هي عملية تهدف إلى تهيئة وتحضير المجال للاستخدام⁽³⁾، و صيرورة تفسر تعددية في الفاعلين (الذين ليس لهم فكر واحد..)، وذلك بفسح المجال

² - بوفنارة كريمة، مذكرة ماجستير، مصدر سابق، ص 41.

³ - P. Ingallina ، مصدر سابق، ص 18.

وإشراك مختلف الجهات الفاعلة : الجوانب الاجتماعية ، المجالية ، وكذا التسيير و الإنتاج التي يجب أن تتعايش وتتناسق فيما بينها، وهذا ما يعكس البعد الحقيقي للمشروع الحضري الذي يتجاوز التناقضات الكلاسيكية السابقة: بين التعمير المتحول إلى تسيير عمراني، و الهندسة المعمارية التي تعتبر كإنتاج فني من جهة- ومن جهة أخرى: بين المختصين في علوم الاجتماع، الذين ينظرون إلى المجال على أنه يحدد من طرف المستعملين، والمعماريين الذين يفكرون بمبدأ المجتمع النمطي الذي يتم وضعه في مجال محدد مسبقا بالأخذ بعين الاعتبار العوائق المحيطة.

4- مبادئ المشروع الحضري:

يلخص دانيال بانسون Daniel Pinson⁽¹⁾ مبادئ المشروع الحضري في ثمانية نقاط مختلفة تمثلت في:

- يجب اعتبار المشروع الحضري على أنه صيرورة "عملية" و نتيجة *processus et résultat* في نفس الوقت و ليس كنتيجة فقط دون صيرورة (من حيث أساليبه و طرقه).
- المشروع الحضري يفكر في المدينة الحالية و ليس ضدها أو بعيد عنها، كإعادة إنشاء وبناء مدينة فوق المدينة و ليس كنمو أو امتداد للمدينة.
- المشروع الحضري يفكر ضمن الشمولية في أبعاده التكاملية و بطريقة تكاملية بين القطاعات (السياسة /الاقتصاد/الاجتماع/الثقافة/التقنية...) و ليس بشكل قطاعي أي لأحد هذه الأبعاد.
- المشروع الحضري يعمل وفقا لمبدأ التوازن والاستمرارية على المدى القصير و الطويل و ليس ضمن الاستعجال و الاستجابة للأزمة (استغلال للفرصة المناسبة دون استنزاف موارد الحاضر من أجل حاجيات المستقبل).
- المشروع الحضري يفكر بعلاقة أغلب الفاعلين في المدينة (ليس ضدهم أو بعيد عنهم)، أي الفائدة المشتركة عوض الفائدة العمومية /العامة، التراضي عوض التضارب، التشارك بدل التوزيع و المبادرات المفككة.
- المشروع الحضري يفكر كوسيلة وكنص قابل للتجسيد و للتعديل وقابل للتعويض و ليس كحالة مثالية غير قابلة للتبديل. بمعنى يمكن تحقيقه سياسيا و اقتصاديا و ليس فقط تقنيا.
- المشروع الحضري يركز على أنه نظام ونص مفتوح، قابل للتكيف، و ليس مغلقا نهائيا، أي أنه يراعي ويتمشى مع العقبات والتحديات الاقتصادية والسياسية، ومفتوح على للنقاش والتفاوض.
- المشروع الحضري يفكر على أنه نظام معقد (لا يقتصر على التقنية فقط) من حيث الخاصية المجالية (التنوع الحضري وليس الاحتكار الوظيفي)، ومن حيث الخاصية الزمنية (تسيير وإدارة التغيرات والارتيابات)

¹- Siham BESTANDJI- Rites thérapeutiques et bien-être spirituel. Ancrages et résurgences. Pour un projet urbain de tourisme pèlerin. Novembre 2008. Université Mentouri. P 175

5- المشروع الحضري والتخطيط الحضري:

من أجل فهم مصطلح المشروع الحضري، نرى انه من المهم إجراء دراسة مقارنة ما بين الجانب النظري له وما يقابله في التخطيط الحضري، حيث إن المبدأ الرئيسي لظهور مصطلح المشروع الحضري، هو اعتباره كعملية تهدف إلى بعث ممارسات " الجزء العملي " التخطيط الحضري، ونقد التعمير الوظيفي.

ولهذا قمنا بتقديم جدول المقارنة المقترح من قبل Beaucamp Benoit ، المستخلص من مذكرته المتعلقة بـ " المشروع الحضري ، الالتقاء بين النظري والتطبيقي " ⁽¹⁾، أين حاول حوصلة الأفكار للوصول إلى تحديد المبادئ العامة للإستراتيجية.

جدول رقم 05: المشروع الحضري و التخطيط الحضري

المشروع الحضري	التخطيط الحضري	
- أزمة اقتصادية، بطالة، لا أمن - تشييد المدن، العمل على ما هو موجود - تسيير التحولات الحضرية	- النمو الاقتصادي - الانتشار الحضري "العمراني" - تعمير وبناء الضواحي - الامتداد الحضري	المحتوى Contexte
- التركيب الحضري - التصميم الحضري	- التعمير المخطط والوظيفي - التعمير القانوني والمبرمج	المفاهيم المرافقة "ذات علاقة" Notions associées
- الموضع المخطط، الهندسة الحضرية - التحليل المورفولوجي - النموذج الايطالي ثم الفرنسي.	- الوظيفية Fonctionnaliste - التطبيق Zoning	السند النظري Références théorique
- نوعي: الجانب النوعي للمجال، مع إعطاء الأهمية للمجالات العمومية، الشكل، المعنى، الاستعمال. - شامل: التكامل ضروري لتسهيل الفهم. - تشاركي: مشاركة مختلف الفاعلين من أجل الإعداد المشترك للمشروع. - إقليمي جامع: الخصائص الطبيعية، والمميزات المجالية تشكل قاعة المشروع،	- كمية: فكرة الإنتاج - الجانب الكمي لبناء المساكن - قطاعية: تقسيم المجال إلى قطاعات " نقل، طرق، مجالات خضراء..." - لأجل التسيير الجيد - مؤسسي institutionnel: قرارات هراكية، الوحدوية التي لا تأخذ بعين الاعتبار إشراك مختلف الفاعلين. - المركزية: الجانب التشريعي والقانوني	المنهج Approche
- الاستمرار التاريخي للمدينة التقليدية - التنوع الوظيفي والاجتماعي، للسماح للتنوع الخدماتي واستغلال المجال - العمل على ما هو موجود: اعادة التأهيل	- الفصل التاريخية أو القطيعة التاريخية - التطبيق zonage: الفصل بين الوظائف "سكن، عمل، ترفيه....." - برنامج للمباني الجديدة "سكن	المبادئ العامة Principes généraux

وتجهيزات....." - مخطط حر لتوطين الإطار المبني "مخطط الكتلة"	والتحويل - مخطط الاندماج المتجانس والتناسق الحضري	
- مخطط + تقنين خاص به لتحديد القواعد	- مشروع ذو بعد تطوري	الوثائق Documents
- اعداد ووضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية التي تحكم الاجراءات الخاصة بالتهيئة "ادوات التهيئة والتعمير" - إسناد عمليات البناء للمرقين الخواص والعموميون، وتحديد المحيط العمليتي من قبل السلطات العمومية - مراقبة مشروعية هذه العمليات - عملية ترتيبية وهراكية خطية، يعبر عنها الجهاز الإداري، حيث تلغي خصوصيات الاقليم ولا تسمح بالتكيف المناسب في الوقت المناسب، أين تصبح المخططات غير فعالة وتتطلب المراجعة بسرعة.	- عملية المشروع يجب ان تمر عبر مراحل تحليلية مع وضع مبادئ التهيئة - هذه المراحل قد تتم في بعض الحالات في نفس الوقت - عملية متكررة، تنطلق من التحليل المعمق للموضع، وتحبذ الإبداع - عملية مرنة بالإمكان تطيرها عبر الزمن	عملية التهيئة والتخطيط Processus d'aménagement
- رئيس المشروع: الدولة+السلطات المحلية - المنفذون: الدولة+السلطات المحلية، الخزينة العمومية	- رئيس المشروع: المدينة+السلطات المحلية - المنفذون: المدينة+الفاعلين الخواص	الفاعلين الرئيسيين Acteurs principaux

المصدر: مستخرج من مذكرة ماجستير، بوفنارة كريمة، "إعادة التأهيل كعملية في المشروع الحضري، 2008، ص 26.

تظهر القراءة الأولية لمحتوى الجدول الموضح علاه، أن تسيير وتنظيم العمليات وتنفيذها ضمن المشروع الحضري، تشكل الرهان الحقيقي لإستراتيجيته، حيث يتم التسيير والإدارة على مستويين:

- ❖ المستوى السياسي: من اجل إعطائه الهوية وتحديد كيفية التحسيس الاجتماعي.
- ❖ المستوى التقني: الاعتماد على فرق متعددة الاختصاصات مؤهلة لمنحه الفاعلية والتجسيد.

حيث يشكل التوافق والترابط ما بين هذين المستويين أحد مفاتيح النجاح والتنظيم للمشروع الحضري.

كما يحاول المشروع الحضري من خلال أبعاده الأربعة "العلاقة بين الفاعلين العموميون – الخواص – المواطنين، التسيير والإدارة للمشاريع، البعد الزمني للمشروع، دور الجهات المؤهلة"، التوقع المستقبلي لنوعية المدينة، ووضع الإطار الملائم لاستقبال الشكل المعماري المناسب من أجل حياة اجتماعية أرقى للمدن.

مستويات المشروع الحضري وتحديد المحيط المتعلق به:

تستدعي مستويات التدخل للمشروع الحضري العودة لتعزيز فائدة هذا المفهوم من خلال قدرته على الربط والتمفصل articulation ، كما أن تحديد هذه المستويات يهدف إلى معرفة مدى ملائمة محيط الممارسة الذي يعتبر عنصر أساسي لتقييم قابلية الحياة واستمرارية المشروع الحضري.

كما يجب تحديد النطاق الذي يسمح للمدينة بممارسة صلاحياتها بفعالية والتسيير الاقتصادي بشكل دائم، أي أن الإقليم يجب أن يكون بحجم كافٍ لاستقبال عائدات الاستثمارات العمومية أو الخاصة، ويسمح بتكوين بنية حضرية، ينبغي أن تشمل مجموعة المجالات المساهمة في الترابط المجالي والاقتصادي والتضامن المالي والاجتماعي ، حيث يصبح من السهل تحدد السياسة الحضرية.

كما أن المشروع الحضري بإمكانه الاستجابة لجميع المقاييس والمستويات من البنية البسيطة إلى إعادة البناء أو التجديد، إلى تجديد حي أو إنشائه أو إلى التجمع الذي يجب إعادة التفكير به، وأيضاً بناء ومد الشبكات على المستوى الجهوي أو الوطني.

حسب المقياس والمستوى المعين، يأخذ المشروع الحضري عدة تسميات مختلفة: حسب قاموس التهيئة والتعمير⁽²⁷⁾ هناك ثلاث أنواع من الدلالات حسب المقياس الإقليمي: المشروع الحضري السياسي ، المشروع الحضري العملي، والمشروع الحضري المعماري والعمراني ، أما أنجلينا⁽²⁾ فقد صنفّت المشاريع من زاوية التخطيط الاستراتيجي بشكل تصاعدي من المحلي إلى الشامل ، كما أن تمفصل هذه المستويات يضمنه تمفصل إستراتيجية التخطيط، ويأتي التصنيف الاستراتيجي المحدد من قبل أنجلينا لمستويات المشروع الحضري كما يلي:

6-1/ التخطيط الاستراتيجي: من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل.

على مر السنين. أدت لا مركزية الإمكانيات في مادة التعمير إلى التخطيط البلدي عن طريق احتكار المخططات "municipalisation des plan". خاصة وأن كل بلدية كانت تسعى إلى التحكم وإبراز استراتيجياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لتنفيذ هذه الإستراتيجية كان لزاماً على السلطات المحلية والفاعلين الإداريين تبني طرق تهتم بالتسيير الخاص gestion privé تتوافق و التسيير العمراني هذا ما يتيح لهم بإقامة "مشروع إستراتيجي" "projet stratégique" على المدى الطويل.

27- P. Merlin - F. Choay. Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, 2^{ème} édition 2009.P648.

مع ضرورة التطرق إلى أن لا مركزية الإمكانيات في مادة التعمير في الجزائر لم تصل بالضرورة إلى الأهداف المسطرة له نتيجة ضعف إمكانياتها الخاصة و اعتمادها على إمكانيات محدودة و لا جدية في التخطيط، بل استمرت بشكل أو بآخر بنوع من مركزية التخطيط مع غياب تام للمجتمع المدني وأثره في الفعل الحضري.

إلا أن التخطيط الاستراتيجي كضرورة لا يزال يطرح نفسه، كخيار حتمي لا بد أن تنتهجه كل بلدية ساعية إلى تطوير مجالها، و يجب التفريق بين التسيير الخاص (مجموع آليات التسيير الخاصة بكل بلدية و التي تراعي إمكانياتها التقنية/المادية/البشرية) وبين التسيير الحضري (مجموعة الآليات التقنية/القانونية/السياسية....)⁽¹⁾.

6-1-1/ التسيير الخاص و التسيير العمراني "الحضري":

ورث التسيير الحضري عدة طرق و تقنيات من التسيير الخاص، ما أدى إلى ازدواجية في التحول:

➡ الانتقال من النظرة الكمية إلى النظرة النوعية في التسيير و الإدارة لكي تتلاءم و تتكيف مع الاضطرابات المتزايدة في الجانب البيئي، وهو التوجه الذي تم انتهاجه لتعويض الدورة الكلاسيكية لعملية التخطيط، أين تحول دور الدولة من المخطط /المنفذ إلى الموجه/المراقب، ما أدى إلى ضرورة تبني أسلوب استراتيجي يجمع بين الرغبة الشاملة في إثبات الهوية القوية "identité forte"⁽¹⁾ من جهة، و من جهة أخرى الانتقال من النظرة الكمية إلى النوعية أو الثنائية (إنتاج /جدوى).

➡ التطور التدريجي في تنمية أساليب المشاركة والقدرة التنافسية.

🌍 وقد أدت هذه المبادئ استخدمت في التسيير الحضري هي الأخرى إلى اعتبارين:

- ضرورة إدخال بعض المرونة في كيفية تصور خطة أو مخطط تتلاءم مع تقلبات الظروف وتنوع المطالب الاجتماعية. فمفهوم المشروع الاستراتيجي يدعم هذا التوجه، ويمثل إستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية مؤسسة على إعادة تعريف هوية المدينة الكامنة وراء منطق المنافسة بين المدن كمحاولة لإبراز خصوصيتها .

- ضرورة تحقيق تخطيط شامل ومتناسك على نطاق أوسع وأكبر من المدينة. وهو ما يتوافق وشمولية التخطيط الاستراتيجي، التي تهدف إلى التأثير في المظهر الشامل للمجال، والذي يقود إلى معرفة أن مقياس البلدية غير كاف و بالتالي يجب البحث عن الشراكة بين البلديات التي لها نفس

المصالح الاقتصادية، لذلك فإن التخطيط الاستراتيجي يتبنى تجاوز منطق المحلية وتوسيع المقياس و الأخذ في الحسبان التجمع الحضري (أو مجموعة المدن المشكلة للوحدة العمرانية)⁽¹⁾.

6-1-2/ منطقة فوق البلدي Supracommunale.

منطق فوق البلدية "شمولية التخطيط" ضروري لكن صعب التوفيق بينه و بين المنطقية المحلية، فهما ثنائية متناقضة و متضاربة، تتضمن تضارب بين ضرورة التنمية والديناميكية التنافسية بين المدن المتنافسة les villes rivales من جهة، و تنفيذ تخطيط على المستوى فوق البلدي المشترك بين نفس المدن من جهة أخرى.

حيث يبقى هذا التوجه دائما يشكل نقطة جدل، لأن الفاعلين الإداريين المحليين الذين يتبنون أسلوب التخطيط الاستراتيجي يقوم على مصالح بلديتهم الخاصة، و لا يولى اعتبارا للبلديات المجاورة في غياب سياسة مشتركة بين البلديات intercommunale، فالنظرة المنفردة للبلديات وصعوبة وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة تكون دائما كاجح للوصول إلى صيرورة التخطيط في المقياس فوق البلدي.

عدم وجود سياسة تبين الترابط بين بلديتين أو أكثر يخلق حالة من التنافس السلبي، حيث تتحول العديد من البلديات إلى مراكز جذب دون تحديد واضح و قبلي للإمكانات أو الخصوصيات أو الطابع المحلي

، و يتضح المثال بشكل كبير في المدن الجزائرية حيث يسيطر مبدأ أكثر خطورة من التنافس الغير موجه و هو الهيمنة السياسية لبلديات على حساب بلديات أخرى و تحول هذه الأخيرة إلى مناطق توسع الأخرى، دون مراعاة حق البلديات الأخرى في التصرف في مجالها نتيجة كون الأولى ذات مرتبة إدارية أعلى (ولاية/دائرة/بلدية..).

6-1-3/ مشروع المدينة "projet de ville" ويسمى أيضا "الخطة الإستراتيجية"

تعتبر التجربة الاسبانية من خلال مشروع "برشلونة 2000" من أوائل المخططات من هذا النوع، والذي تميز بخاصيتين أساسيتين:⁽¹⁾

✓ ميزة المرونة و التي تدفع إلى التحفيز على المشاركة وفتح المجال أمام الجهات الفاعلة العمومية والخاصة، على عكس المخطط العمراني التنظيمي الجامد(غير مرن)، المعدة حصريا من طرف الفاعلين/المقررين العموميين فقط (السلطات المحلية).

✓ سمحت تجربة برشلونة بإبراز في المقام الأول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، قبل الخيار المجالي "استخدام المجال"، حيث أصبح المشروع يشكل تعريف للطموحات

وتوقعات سوسيو-اقتصادية معترف بها من طرف جميع الأطراف الفاعلة في المناطق الحضرية على المدى البعيد. حيث تم تحديد هذه الطموحات عن طريق التشخيص المعمق بطرق التحليل المتعددة (الاتجاهات / نقاط القوة/ نقاط الضعف للإقليم) و عن طريق البحث والتصور لتحديد مجموعة من السيناريوهات المحتملة في المستقبل ليتم اختيار أحسنها (والتي يمكن أن تؤدي إلى مشروع شامل مستمد من المخطط الرئيسي ، والذي يعتبر أداة لها درجة معينة من المرونة لأنها توفر المبادئ التوجيهية العامة).

يتطلب تنفيذ مشروع المدينة الأخذ بعين الاعتبار مقياس أكثر اتساعا من المقياس البلدي (إيجاد ميكنزمات وآليات مشتركة بين البلديات المتجاورة ، مع مدن أخرى، ومع القطاع الخاص)، و المرور بسلسلة تدخلات توافق تلك الخاصة بمشروع المؤسسة والتي تتمثل في:

- ✓ تحديد الاختيارات.
- ✓ تثبيت الأهداف الموافقة.
- ✓ تحديد برامج التدخل والعمل في إطار السياسات القطاعية (السكن، النقل...)
- مع ضرورة التأكيد أن التحكم في مشروع المدينة يقوم على قابلية التنفيذ المالية/التمويلية⁽¹⁾.

6-1-4/ المشروع الحضري: projet urbain

المشروع الحضري يترجم توجيهات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لمشروع المدينة ضمن المظهر المجالي، كما يسعى لإرساء التوازن الإقليمي الذي يخدم الطموحات الإستراتيجية. تهدف هذه الوثيقة إلى معالجة الاستغلال المجالي و الوظيفي للمدينة بالترابط مع الطموحات الإستراتيجية، كما يجب أخذ الجوانب (المورفولوجية الحضرية و الشكل الحضري..) بعين الاعتبار في العملية التخطيطية حتى و لو كانت في ثانوية مقارنة مع البعد السوسيو-اقتصادي.

حيث يمكن للمظهر المجالي للمشروع الحضري أن يكون أقل أهمية من المظهر السوسيو-اقتصادي بحكم المنطق التخطيطي المعالج في وثائق التعمير التنظيمية، كون المشروع الحضري يضمن التناسق والترابط على المستوى الشامل، إذ يمكنه عند الاقتضاء التصرف على مستوى فوق بلدي (إذا كانت الطموحات الإستراتيجية وضعت على هذا المستوى)، ويضمن الترابط بين المستوى المحلي و المستوى الشامل والذي تضح أكثر بالنسبة لأشكال التعمير المخططة "الكارتوغرافية" في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU، أكثر منه في إطار مخطط شغل الأرض POS.

يشكل استعمال وسائل التعمير المخطط في هذه الوثيقة التعميرية إسهام نوعي في مجال تحسين صورة المدينة كوسيلة للتواصل مع متطلبات التخطيط، و كمحاولة للتفكير في المدينة ككيان مستقل، و تحديد العلاقة بين كل هذا ومسألة الشكل الحضري .

6-1-5/ المشروع البلدي. "Projet mairie"

المشروع البلدي "مشروع البلدية" هو جهاز أو نظام الإنشاء والتجسيد الفعلي للمشاريع السابقة "مشروع المدينة والمشروع الحضري" من خلال تطوير الأدوات والإجراءات المعمول بها من وجهة نظر الأدوات التعميرية، حيث يعتبر المشروع البلدي العلاقة العملية وخطة عمل للربط ما بين المشروع الحضري و مشروع المدينة.

كما يعتبر المشروع البلدي المستوى المكافئ لمشروع المؤسسة، لكنه يختلف عليه بسبب التعقيد الوظيفي للخدمة العمومية بالمقارنة مع التشغيل الوظيفي المؤسساتي الخاص .

يساعد هذا المشروع على تنفيذ أهداف ثقافية داخلية (البلدية) إذ يمثل روح البلدية كقيمة معنوية لمحاولة تحريك الموارد البشرية حول الخطوط الإستراتيجية للمشروع الحضري الشامل.

كما يسمح المشروع البلدي بالانتقال إلى المشاريع العملياتية مثل المشاريع الحضرية المعقدة أو مشروع الحي أي على جزء من المدينة، حيث تعتبر هذه المشاريع كترجمة عملياتية للمشروع الحضري الشامل، كما يمكنها أن تأخذ الأبعاد الحضرية الثلاثة المجالية / الاجتماعية / الاقتصادية⁽¹⁾ في نفس الوقت.

6-2/ التخطيط الاستراتيجي من المقياس الشامل إلى المقياس المحلي:

• مشروع التجمع العمراني projet d'agglomération

شهدت مرحلة الثمانينات من القرن الماضي في أوروبا خاصة ، عملية تحول واتجاه جديد في سياسة التخطيط الشامل، أين تم التعديل في إستراتيجية التخطيط التقليدي من خلال إدخال سياسة التخطيط الاستراتيجي الموسعة على مستوى المدينة و التجمعات العمرانية . هذه المنهجية تمثل مظاهر ومميزات جديدة بالمقارنة مع منهجية التفكير الكلاسيكي وتتميز أساسا بمظهرين أساسيين:⁽¹⁾

🌱 ضرورة التركيز وضبط "منظومة التشاور المؤسساتي فيما يتعلق بالعملية القانونية".

و يبين مشروع التجمع العمراني لليون من خلال الدراسة التي تم إعدادها ضمن "المخطط التوجيهي للمجموعة الحضرية ليون" بوضوح هذا النهج أين تم إعطاء الأولوية للمناقشات بضرورة فتح

المجال للتشاور والحوار بين مختلف الجهات الفاعلة (بالتركيز على تحديد رهانات التجمع العمراني، و المحتوى من النقاشات التي تتم بين البلديات والسلطات المحلية المشكلة لمجموعة ليون).

كما نشير إلى مظهر آخر هام تم اعتماده في إعداد هذه الدراسة أو المشروع، إذ تم إسناد دور الحوار للمسؤولين والمنتخبين المحليين المؤهلين على استخدام التقنية في الجمع بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين ومختلف مصالح الدولة، وبالتالي أصبح هناك توجه جديد وتحول في الأدوار بين الدولة والسلطات المحلية مما كان في فترة الستينيات⁽¹⁾ "أين أصبحت الجماعات المحلية أكثر فاعلية وتدخل مما كانت عليه سابقاً".

● ظهور مفهوم "المشروع" يعكس توجه و نظرة إستراتيجية جديدة للمدينة و التجمع العمراني .
بمعنى أن إبراز مفهوم المشروع كأداة للخيار الاستراتيجي ضمن نظرة شاملة للمدينة . لا تحقق فقط العامل المجالي لتوقيع الفعل الحضري، بل توفر توقيعه لبقية عوامل المجال الحضري. حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى شمولية الفعل العمومي المحلي عوض الاختصاصية .
كما الفائدة الأساسية لهذه الإستراتيجية هي محاولة تجاوز تفكك الرهانات المحددة لوتيرة التخطيط المجالي لدى كل بلدية و كل قطاع، وإعطاء شكل عام للفعل العمومي المشترك.

هذه الصيرورة من المستوى الشامل إلى المستوى المحلي تتمحور حول هدفين أساسيين :
● من جهة إضفاء وتمديد الترابط بين الكيانات الحضرية entités urbaines التي تتطور و تواصل استقلاليتها "اللامركزية"، وبالتالي فهي مهددة بتشتت أفعالها وفقدانها لهويتها الحضرية..
● ومن جهة أخرى التفكير في مشاريع أكثر استدامة وتطور بمرور الوقت على مستويات مختلفة، و هو ما تفسر أهمية المركزية للتجمع العمراني "l'agglomération urbaine".

باعتبار تأثير الفعل الشامل على التطورات الممكنة للإقليم الحضري يمكن أن يسمح بتجنب التضارب والصراعات الموجودة عادة بين البلديات ، ويساعد على إيجاد مشروع شامل أكثر اتساعا و أكثر توافقية ونجاعة، وهو فعلا ما تسعى إليه إستراتيجية مشروع التجمع العمراني، من خلال مبدأ التشاور، الذي أصبح ضرورة حتمية لصياغة الجوانب القانونية للمخططات التوجيهية، إذ يمثل هذا التطور التحول الفكري في أدوات التعمير وإعطائها الأولوية على أنها عملية بدل أن تكون إجراء Processus /Procédure .

إذ تفضل هذه العملية منطق التشاور والتشارك في البعد الاقتصادي و الاجتماعي للإقليم عوض البعد المجالي، أي اعتبار الإقليم كوحدة اقتصادية و اجتماعية متكاملة عوض النظرة المجالية التي تبرز انفصال المجالات عن بعضها و بالتالي ظهور النزعة الفردية من جديد، أي محاولة الانطلاق من نقطة

تشارك وهي البعد الاجتماعي و الاقتصادي للإقليم المشترك، و لتحقيق ذلك و جب انتهاج مجموعة من التغييرات تمثل في:

أ- محدودية الأدوات التعميرية السابقة "ظهور الأدوات الجديدة للتهيئة والتعمير"

تم اعتماد وسائل جديدة في عملية التهيئة والتعمير تتماشى والتحول السياسي للبلاد والتوجه نحو التعددية الحزبية والنظام الليبرالي وتجاوز مركزية التخطيط والتنفيذ، أين تم خلق أداتين جديدتين للتخطيط والتهيئة هما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و المخطط شغل الأراضي عن طريق قانون التهيئة والتعمير لسنة 1990، المستخلص من قانون التوجيه العقاري الفرنسي لسنة 1967 الذي انبثق منه كل من SDAU أو POS، والذي فصل بين الوقاية prévention والتوجيه للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على مستوى البلدية أو مجموعة من البلديات، والتنظيم والتقنين في التعمير بالنسبة لمخطط شغل الأراضي على مستوى المجالات الحضرية.

وما يعاب على هاتين الوصيلتين الجديدتين هو:

✚ تميز المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير بضعف النسق الترابطي والإجراء القانوني الدقيق، لكنها تحدد بسلسلة من الإجراءات المتتابعة والممتدة في الزمن على مقياس واسع و لمدة زمنية طويلة.

✚ في المقابل تحدد مخططات شغل الأرض حقوق البناء المرتبطة بكل قطعة parcelle، والذي يتم بشكل إحصائي رقمي دون تحديد البرامج والتوجهات، لأنها تشكل نوع من التقنين الذي يعبر على الحد الأدنى لتحديد حقوق استخدام الأرض، التي يمكن أن تشكل قيودا صارمة في استخدام الملكية. تبقى الحقيقة أن استخدام هذه الأدوات كان حاسما في الوقت الذي كان لا يزال هناك نقص في المخططات ووسائل التعمير/غير كافية لإدارة و تسيير التطور والنمو العمراني المتسارع، إلا أن هذا الأخير أصبح يتطلب اعتماد تخطيط مجالي وتوقعي وتوجيهي لنتائج هذا التطور العمراني، خاصة وان إنشاء هذه الأدوات كان استجابة لحالة استعجاليه أدت إلى إنتاج وسائل للتعمير لا تأخذ مجملها في الحسبان الحقائق المحلية و لا تعكس الواقع المحلي " كما هو الحال بالنسبة PDAU و POS اللذان لا يعكسا مفهوم المشروع الحقيقي، وبقي يعملان في الكثير من الأحيان على مستوى التعمير المخطط وليس التعمير العملي .

لذا فان هاتان الأداتان تتطلبان التجديد في المحتوى و الشكل، لتأخذ بعين الاعتبار المشروع الاستراتيجي على مستوى التجمع العمراني/و المدينة.

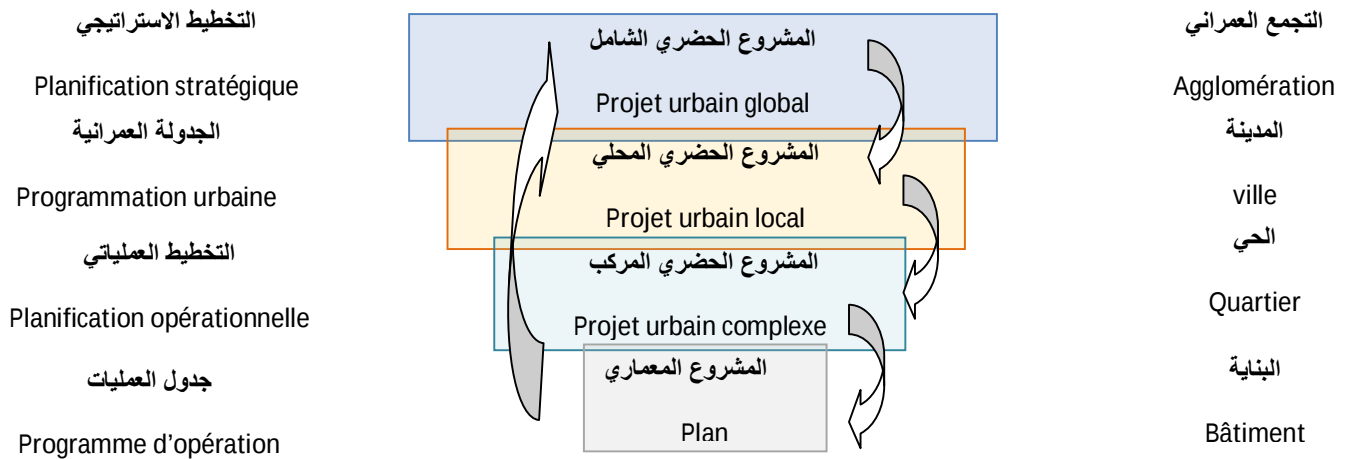
بعض هذه المخططات والأدوات التخطيطية حاولت التماشي مع الحقيقة المفروضة من طرف الديمقراطية، لكن الصعوبة الأساسية تبقى في ضرورة أن تتلاءم مظاهرها التنظيمية الثابتة من ناحية التشريع مع مظهرها النوعي الأكثر سهولة ومرونة ، وترجمته ضمن تنظيم وتقنين يحاول في كل مرة الإحاطة أكثر بهذه المظاهر كضرورة إدراج قانون للمظهر العمراني، و ضرورة إرجاع الاعتبار للمظهر و مجالات المدينة.

فبالمقارنة مع الطريقة التقليدية في تصور أدوات التعمير التنظيمية، يدعو الفكر الجديد على الأقل إلى ثلاثة تغيرات مهمة⁽¹⁾:

- الاحتياجات لا تقدر بأرقام محسوبة مسبقا لكن من خلال المحتوى والواقع، وضعية البلدية، وجهة النظر الاقتصادية و الاجتماعية.
- استراتيجيات التنمية التي يجب أن تجسد في مشاريع دقيقة (بالنسبة التجهيز- البنية التحتية..)
- المكانة المهمة الموافقة للمشروع كضرورة أكثر منه كإجراء.

6- اندماج النشاطات التخطيطية:

انطلاقا من الممارسات المختبرة في الدول التي اعتمدت سياسة المشروع الحضري فإن منطق المشروع الحضري نجح في الدمج بين التعريفات المتعلقة بالمشروع الاستراتيجي ، و بين مختلف المقاييس المفصلية للمشروع الحضري ببرمجة مجموعة من العمليات للوصول إلى مرحلة التخطيط العملياتي و إلى مرحلة المشروع النهائي (أنظر الشكل رقم 03).



الشكل رقم 03. اندماج النشاطات التخطيطية للمشروع الحضري الشامل⁽¹⁾.

¹ - P. Ingallina ، مصدر سابق، ص 36.

¹ - P. Ingallina ، مصدر سابق، ص 45.

المشروع الاستراتيجي وإطاره المرجعي المجالي يعد على مستوى التجمع العمراني ضمن المشروع الحضري الشامل والذي يستمد مبادئه من توجيهات المخطط التوجيهي .

كما أن التوجيهات العامة يجب أن توافق الأهداف المحلية، وهو ما يتطلب الربط بين المشروع الحضري العام و الذي يمثل الإطار المجالي المبنية عليه الدراسة والانعكاسات المتخذة في تعيين مستقبل المدينة واندماجه في الإدارة.

المشروع الحضري الشامل يتم على مستوى البلدية عن طريق مخطط شغل أراضي نوعي ، و هو ضروري في هذا المستوى من الدقة، كون مخطط شغل الأرض يراعي البعد الاستراتيجي (يأخذ بعين الاعتبار المظهر والمجالات الحضرية)، ويترجم توجهات المشروع الحضري الشامل خاصة فيما يخص كل من التنطيق le zonage و التقنين المرتبطان ببعضهما البعض، كذلك يعتبر مخطط شغل الأرض ترجمة للمشروع الحضري المحلي الذي يجسد غالبا على مستوى الأحياء أو ما يعرف "بالمشروع الحضري المركب".

بالتتابع و التسلسل التنازلي للمستويات يصبح المشروع أكثر دقة في تعريفه وحتى في تحديد تفاصيله، حيث أن المشاريع الحضرية المعقدة تحتاج لبرمجة إستراتيجية على المقياس الحضري وترجمتها بمخططات التهيئة يتم تنفيذها فيما بعد ضمن مشاريع دقيقة معرفة ببرامج عملياتية.

خلاصة الفصل

ان ظهور المشروع الاستراتيجي بمجرد انصهار الايديولوجية (الحكم الراشد، الديموقراطية، التنمية المستدامة) في سياسات التعمير وانهيار حلقاته الكلاسيكية المحددة بمركزية التخطيط، أدى الى صيرورة من التحولات والممارسات التخطيطية أدت باحتكاكها مع المدن الى ما يعرف بالمشروع الاستراتيجي أو المشروع الحضري الشامل الخاص بالتجمعات العمرانية، وعلى اختلاف الهاركية المجالية للمدينة (من التجمع العمراني الى مستوى البناية) والتي استجاب لها المشروع الحضري الشامل عن طريق عدة أدوات توافق عدة مقاييس وبآليات محددة تهدف في مجملها الى تحقيق الهوية الحضرية للمدينة في اطار امكانياتها المحلية وبطريقة استراتيجية تحقق الابعاد الكبرى للمدينة (الاجتماعية، الاقتصادية، المجالية).

يكرس المشروع الحضري كمفهوم ضرورة المعرفة الجيدة بحيثيات المدينة، كونه ممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة تسمح بإشراك العديد من الفاعلين، اذ يعتبر توجه جديد في سياسات التخطيط الحضري وانتقال من الشكل التقليدي للفكر العمراني الى تفكير جديد أقل جمودا وأكثر انفتاحا، حيث يعتبر المشروع الحضري عملية تخطيطية ذات نسق برامجتي تضمن عدم استنزاف موارد المدينة وتراعي التحولات الحضرية، تنطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري بالمشاركة الفعالة والفعالية للفاعلين في انتاج المدينة لضمان أفضل جدوى عمرانية وأقل كلفة سلبية للتعمير، تصل بنا في الأخير إلى

تعيين مشروع سياسي بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل امكانياتها المتاحة التي يتم على ضوءها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا.

مفهوم المشروع الحضري كعملية تخطيطية وأداة تقنية لتوجيه المدينة أسس لثلاث ابعاد توافق الحقيقة الحضرية للمدينة (السوسيو اقتصادية / السياسية / العمرانية والمعمارية).

أكدت التجارب الميدانية لتطبيق المشروع الحضري الشامل على ضرورة اندماج جميع المستويات التخطيطية للتجمع الحضري، بمعنى المشروع الحضري الشامل الذي يوافق مستوى التجمع العمراني وكذا المشروع العمراني الذي يوافق جزء من المدينة والمشروع التعميري الذي يوافق الحي ليصل الى المخطط المعماري الموافق لمستوى البناية.

من هذا المنطلق يمكننا القول انه من الممكن نظريا للمشروع الحضري الشامل ومن ثم المشروع التعميري المحلي أن يكون الأداة المنشودة لتحقيق هوية حضرية و حضارية لمدننا الجزائرية نتيجة تبني هذه الأخيرة (الحكم الراشد/التنمية المستدامة) وهي نفس التوجهات الإيديولوجية للدول المعتمدة للمشروع الحضري كأداة تخطيطية وسياسة تشاركية في الفعل الحضري السليم.

مقدمة

ساهمت ظاهرة التحضر والنمو الحضري التي شهدتها كل من مدينة باتنة وتازولت في تسارع عملية التعمير بهما والذي انعكس بصورة مباشرة على تنظيمها المجالي ونموها العمراني، وكذا في تسارع الحركة المجالية لنسيجها العمراني وامتداده على طول محور الطريق الوطني رقم 31، ما جعل المدينتين تشهدان تداخلا في الشبكة العمرانية لهما وظهور مؤشرات لظاهرة التلاحم العمراني بينهما، وهو ما يستدعي تشخيص الظاهرة و توضيح أسبابها و تداعياتها، و التي ستبينها عناصر هذا الفصل بالتطرق إلى مختلف العوامل المساهمة في إنتاج الظاهرة في شكلها الحالي من خلال تحليل النقاط التالية :

I. تحليل المقومات الطبيعية: بالتعرض إلى خصائص موقع و إمكانيات موضع المدينتين و دورهما في إنتاج الظاهرة.

II. استعراض المعطيات الديموغرافية واستجاباتها المجالية : بمعرفة مراحل النمو السكاني ، أسبابه و انعكاساته المجالية المتمثلة في مراحل التوسع العمراني و اتجاهاته.

III. إشكالية الطبيعة القانونية للأراضي و دورها في. توجيه استهلاك المجال الحضري.

كما سنتطرق في هذا الفصل في جزئه الثاني إلى استعراض أهم أدوات التهيئة والتخطيط والمتمثلة في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وكذا مخططات شغل الأراضي، التي تم دراستها واستخدامها ضمن سياسات التخطيط الحضري المنتهجة لاحتواء الإشكاليات العمرانية والحضرية، باستعراض أهم برامجها آفاق التنمية توجيهات التهيئة المقترحة ومدى تطبيقها وتحقيقها على أرض الواقع.

أولاً: تحليل المقومات الطبيعية "موقع متجاور بموضع واحد ومحدود"

I. خصائص الموقع:

« إن الموقع يعني بيان مركز المدينة وعلاقاتها بالنسبة للمناطق المحيطة بها و التي تقع خارج حدودها المعمورة»⁽¹⁾ ، لذا نجد الارتباط الوثيق والدائم بين موقع المدينة و الوظائف التي تقدمها ، مما اوجب توضيح أهميته كمايلي:

1- موقع البلديتين: (الخريطة رقم (03))

تقع بلديتي باتنة وتازولت في الشمال الشرقي لولاية باتنة يحدهما على التوالي:

بالنسبة لبلدية باتنة: من الشمال سريانة و واد الماء.

من الشمال الشرقي فيسديس.

من الشرق عيون العصافير.

من الجنوب الشرقي تازولت.

من الجنوب الغربي واد الشعبة

أما بلدية تازولت : فيحدها من الشمال عيون العصافير و باتنة.

من الشرق والجنوب واد الطاقة.

من الغرب بني فضالة و واد الشعبة.

بمساحة تقدر بـ (116.41 كلم² - 112.52 كلم²) على التوالي .

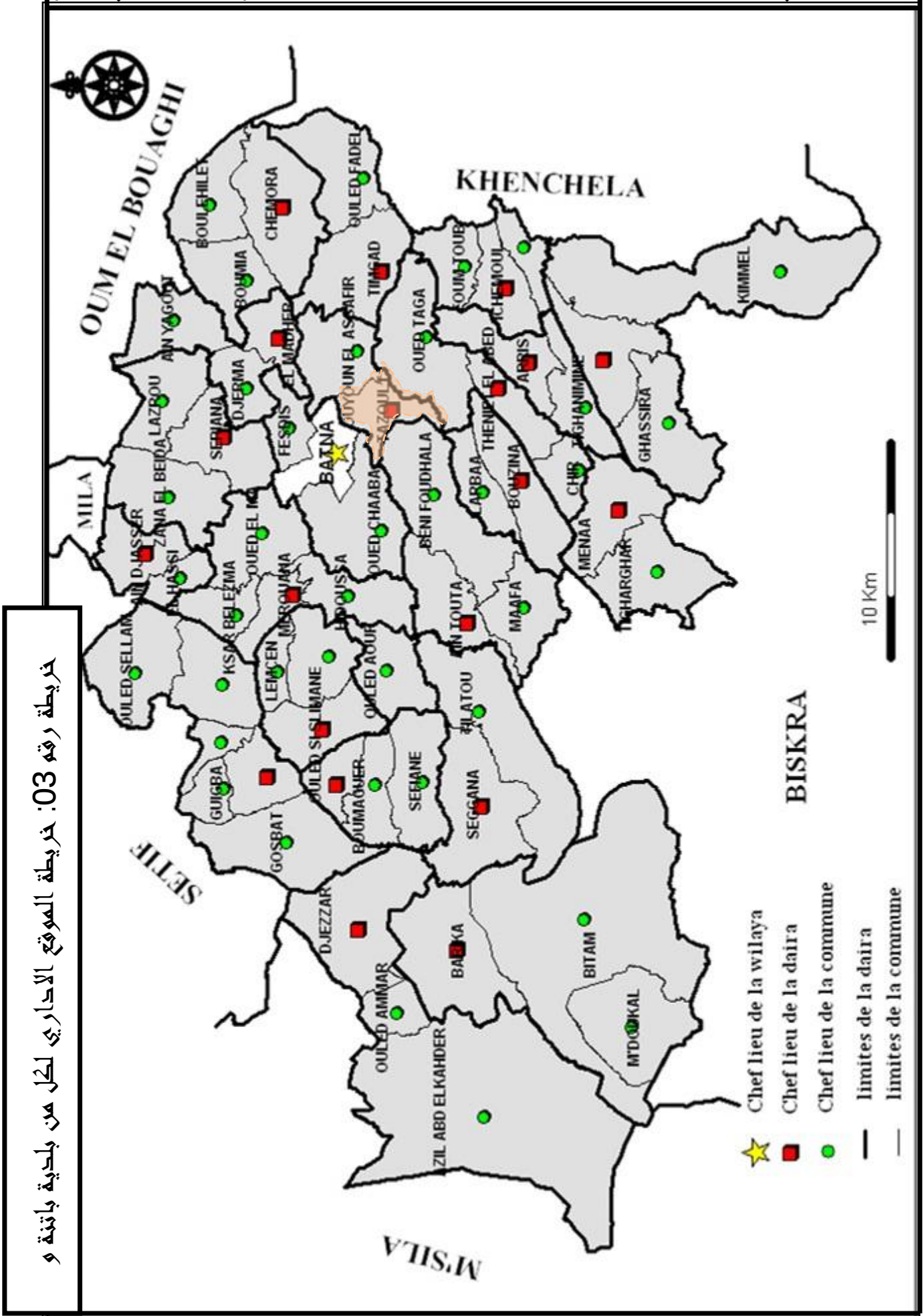
يتكون المجال الطبيعي لمجموع البلديتين من مجموعتين تضاريسيتين هامتين هما:

منطقة جبلية تتمثل في جبل كاسرو، و جبل عزاب و جبل تاركات شمالا و بالموازاة معهما نجد جبل إيش علي جنوبا، تحصر بينهما منطقة سهلية يتوضع عليها النسيج الحضري للمدينتين.

2- موقع المدينتين: تقع مدينتي باتنة وتازولت كما سبق الذكر في الشمال الشرقي للولاية بين السلاسل

الجبلية للأطلس التلي والصحراوي.(الخريطة رقم (04))

(1) : الدكتور فارس الهيثي و الدكتور قليج حسن- جغرافية المدن- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة بغداد- ص: 35.



1-2 - بالنسبة لمدينة باتنة:

تقع مدينة باتنة في الشمال الشرقي للولاية بين السلاسل الجبلية للأطلس التلي و الصحراوي. محتلة مساحة 2823,57 هكتار بنسبة 24,25 % من المساحة الإجمالية للبلدية، يحدها من:

الشمال الشرقي: جبل عزاب بارتفاع يصل إلى 1360 م.

من الشمال الغربي: جبل كاسرو بارتفاع يصل إلى 1780 م.

من الجنوب: جبل إيش على بارتفاع 1815 م.

من الغرب: جبل توقر بارتفاع 1792 م.

من الجنوب الشرقي: التجمع الحضري الرئيسي لبلدية تازولت.

إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، تستفيد البلدية من شبكة طرق تتمثل في:

الطريق الوطني رقم (31) الذي يربط مدينة باتنة بجنوبها الشرقي (أريس) مرورا بتازولت.

الطريق الوطني رقم (03) الذي يربط قسنطينة ببسكرة مرورا بباتنة.

الطريق الوطني رقم (77) الذي يربط باتنة بسطيف مرورا بمروانة.

الطريق الولائي (55) الذي يربط باتنة بسطيف مرورا بحملة.

إضافة إلى استفادتها من عبور خط السكة الحديدية شمال جنوب الرابط بين قسنطينة و بسكرة.

1-2 - بالنسبة لمدينة تازولت:

تقع مدينة تازولت في الشمال الشرقي للولاية بين السلاسل الجبلية للأطلس التلي و الصحراوي، يحدها:

من الشمال الغربي : التجمع الحضري لمدينة باتنة.

من الجنوب و الغرب : جبل إيش علي.

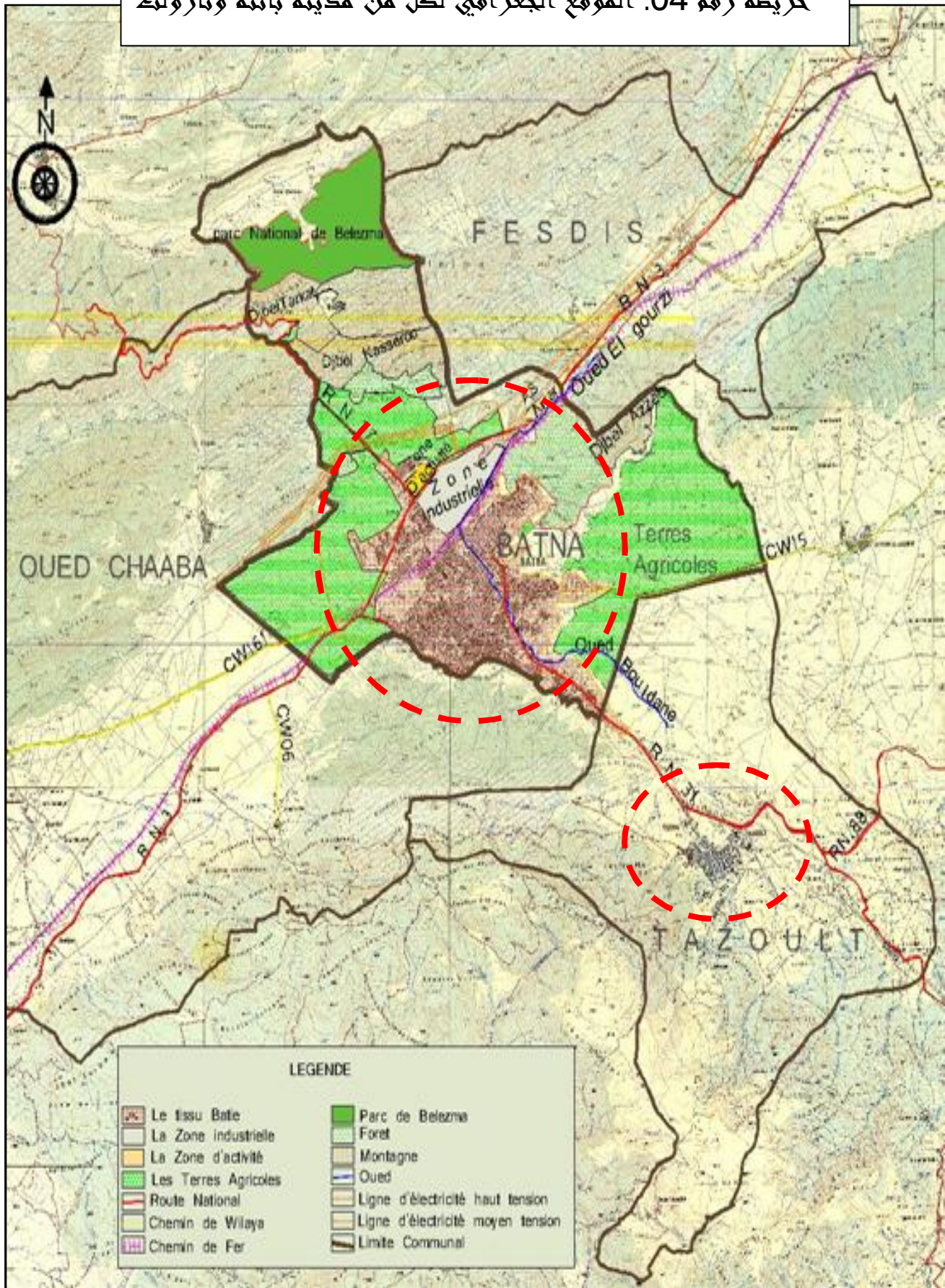
من الشرق : واد بوخبوزن.

من الشمال : سهل تيمقاد.

حيث أن موقعها يكتسب أهميته من وجود الطريق الوطني رقم (31) الرابط بين باتنة و أريس، و الطريق الوطني رقم (88) الذي يأخذ اتجاه خنشلة، مما جعل من المدينة حلقة ربط لباتنة بجنوبها الشرقي.

كما تشكل مدينتي باتنة و تازولت المقر الرئيسي للبلديتين و الدائرتين و ذلك بموجب التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي جعل من بلدية باتنة مقر للولاية و الدائرة ، بعد أن انفصلت عنها بلدية تازولت التي تمت ترقيتها في إطار هذا التقسيم إلى دائرة تضم كل من بلدية تازولت كمقر لها و بلدية عيون العصافير.

خريطة رقم 04: الموقع الجغرافي لكل من مدينة باتنة وتازولت



II. إمكانات الموضع:

تسمح معرفة موضع عليه المدينة في تحديد شكل نموها و اتجاهات توسعها، ومختلف استعمالات الأرض و الأشكال الحضرية التي تمثل الهيكل العام لها، فمدينتي باتنة و تازولت تتموضعان على منطقة سهلية ضمن حوض ترسيبي شبه مغلق محاط بمجموعة من الكتل الجبلية، على ارتفاع 1040م من سطح البحر بالنسبة لباتنة، وعلى ارتفاع ما بين 1050 و 1240م بالنسبة لتازولت، حيث أن موضع المدينتين المحاط بالجبال جعلهما مصبا لأودية مصدرها تلك الجبال، تخترق مدينة تازولت من الغرب عن طريق واد تكسيرت و من الشرق عن طريق واد بو عيدان لتتجمع على مستوى المشارف الشرقية لمدينة باتنة، و التي يخترقها من الشرق إلى الغرب واد باتنة لتصب بوادي القرزي الذي ينطلق بدوره من روافد جبل توقر غربا، و الملاحظ أن هذه الأودية كثيرا ما شكلت خسائر مادية معتبرة من جراء الفيضانات.

III. الانحدارات

تتحكم الانحدارات في نمو النسيج العمراني، كما تحدد توسعه حسب درجة الميلان، حيث نميز (04) فئات بالنسبة لمدينة باتنة⁽¹⁾.

◀ فئة 0----3%: وهي فئة ذات انحدار ضعيف جدا، كما تعتبر الفئة المميزة لمجال المدينة، حيث تمثل الأراضي المنبسطة والتي تواجه عائق الفيضانات وتشكل نسبة 83.30% من إجمالي مجال المدينة أي حوالي 2827.02 هكتار.

◀ فئة 4----8%: انحدار ضعيف نسبيا ويعتبر المستوى الأمثل في عمليات التعمير والتهيئة، وتشغل هذه الفئة حوالي 172.53 هكتار بنسبة 5.08% من إجمالي مجال المدينة، وتتواجد هذه الفئة خاصة في الشمال الشرقي للمدينة.

◀ فئة 9----12%: تتواجد في شمال المدينة خاصة، حيث تشغل حوالي 203.66 هكتار أي ما يعادل 6% من إجمالي مجال المدينة.

◀ فئة 9----12%: تشغل مساحة 190.76 هكتار، بنسبة 5.62% من إجمالي مجال المدينة، وهي تميز جزء صغير من المناطق المحيطة بالمدينة شمالا وجنوبا.

أما بالنسبة لمدينة تازولت : يشغل المنطقة حيز كبير من السهول بنسبة 80% من المجال، وتتمثل في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة من الجهة الشمالية والغربية (كمشتة سيدي بلخير) والأراضي الرعوية، وكذا أراضي المنطقة الأثرية بانحدار لا يتعدى 12%.

أما النسبة الباقية تتمثل في المنطقة الجبلية التي تتمركز في الجهة الجنوبية وأقصى الجهة الغربية لمركز المدينة والتي تتميز بانحدار يتعدى 16%، وتتمثل في جبل بوغزاله وجبل تافرننت.

(1) : بوراس شهرزاد- الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية بمدينة باتنة- رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية- جامعة قسنطينة 2001.

من خلال استعراضنا لموقع وموضع المدينتين يمكن استخلاص نقطتين هامتين وهما:

- موقع متجاور بموضع واحد ومحدود.
- موقع محاصر جغرافيا بالجبال، والتي تعتبر عائقا لتوسع المدينتين وموجهة له.
- وجود دافع طبيعي للتعمير من حيث صلاحية الأراضي وطبيعتها المورفولوجية، حيث أن أراضي المدينتين صالحة للتعمير ولا تطرح عوائق كبيرة.

المدينتين يحتضنهما نفس الإطار الطبيعي من حيث انتمائهما جغرافيا للسهول العليا القسنطينية و امتدادها ضمن سلسلتي جبال الأطلس التلي و الصحراوي، معطيا بذلك شكلهما و موجهها توسعهما، و مما يزيد من قوة ارتباطهما موقعهما المتجاور و إمكانية الربط و التنقل بينهما و الذي دعمه بشكل مباشر الطريق الوطني رقم 31، وكذا الارتباط الإداري السابق لهما بشكل غير مباشر.

ثانياً: تحليل المعطيات الديموغرافية : "نمو سكاني متسارع ترجم باستهلاك مجالي واسع":

IV. النمو السكاني: مراحله والعوامل المتحركة فيه:

انطلاقاً من العلاقة المتعدية التي تبين أن نمو المدينة مجالياً يكون بشكل موازي لنمو سكانها، وباعتبار ظاهرة التلاحم العمراني ناتجة عن نمو المدن و توسعها، إذن فهي نتيجة حتمية لنمو سكانها، لذا سنتطرق من خلال هذا العنصر لاستعراض مراحل تطور سكان المدينتين معاً والعوامل المتحركة فيه، للتعرف أكثر على ميكانيزمات النمو السكاني و أثره المباشر على ديناميكية المجال عبر الزمن.

1- مراحل النمو السكاني: (الجدول رقم (06))

 المرحلة الأولى : "1954 - 1966"

شهدت هذه المرحلة نمو سكاني معتبر لكلتا المدينتين ترجمته معدلات النمو المرتفعة و المقدرة بـ (7.89% ، 7.92%) لباتنة و تازولت على التوالي و الذي يفوق المعدل الوطني المقدر بـ 7.4%⁽¹⁾، ويفسر هذا بالتدفقات البشرية الهائلة التي شهدتها كل من التجمعين الحضريين خلال الفترة الاستعمارية نتيجة توافد العمرين إليهما من جهة و لسياسة تجميع السكان في محتشدات من جهة ثانية، إضافة إلى تدفقات النزوح الريفي التي شهدتها مدينة باتنة تازولت بحكم قربها منها بداية مرحلة الاستقلال للاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة على مستواها.

(1): الديوان الوطني للإحصاء - ONS - قسنطينة

المرحلة الثانية : "1977-1966"

تميزت هذه المرحلة بتسجيل معدل نمو سكاني مرتفع لمدينة باتنة المقدر بـ 6.44 % مقارنة بمعدل النمو الوطني المقدر بـ 5.4 % ⁽¹⁾ ، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى استمرار استقبال المدينة لموجات الهجرة الهائلة ذات الأهداف المتعددة، واستفادتها من عدة برامج (برنامج الأوراس 1968) و المخططات التنموية، و كذا إنشاء المنطقة الصناعية (سنة 1971)، مما ساهم في انتعاش الجانب الاقتصادي لها و بالتالي تحسن الظروف الاجتماعية للسكان، و هذا ما انعكس سلبا على أهمية مدينة تازولت، مما جعل معدل نموها ينخفض إلى 6.17 % مقارنة بمعدل نمو المرحلة السابقة.

المرحلة الثالثة: "1987-1977"

استمر عدد السكان في هذه المرحلة في الزيادة و هذا ما يوضحه ارتفاع معدلا نمو المدينتين و المقدران بـ (5.15 % ، 5.58 %)⁽¹⁾ لباتنة و تازولت على التوالي مقارنة بالمعدل الولائي المقدر بـ 3.78 % و الوطني المقدر بـ 5.46 %، مع تمييز تباين بينهما يعود أساسا إلى استفادة تازولت من ترقيتها إلى دائرة (سنة 1984) و ما صاحبه من مشاريع تنموية ساهمت بشكل فعال في استقرار سكانها و استقطاب عدد معتبر من السكان إليها.

المرحلة الرابعة: "1998-1987"

شهدت هذه المرحلة انخفاضا ملحوظا لمعدلات نمو المدينتين باتنة و تازولت، حيث قدرا بـ (2.67 % ، 1.38 %)⁽²⁾ على التوالي مقارنة بالمعدل الوطني 3.57 % ، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها تنمية العديد من البلديات المجاورة مما قلل من الحركات الوافدة نحو المدينتين هذا من جهة، و من جهة ثانية فإن هذه المرحلة عرفت تحولات سياسية و اقتصادية و ما تبعها من تغيرات اجتماعية نتيجة تخلي الدولة عن تدعيم العديد من القطاعات الهامة كالسكن و الصناعة و التشغيل و دخول المتعاملين الخواص في تسيير المؤسسات العمومية، هذا كله أثر على التوزيع المجالي لسكان الولاية.

المرحلة الخامسة: "2010-1998"

تميزت هذه المرحلة بمعدلات نمو منخفضة ، قدرت بالنسبة لمدينة باتنة بـ 1.90 % و بـ 2.20 %⁽³⁾ لمدينة تازولت.

- من خلال ما قدم و باعتماد مؤشر معدل النمو يتضح ارتفاع مستمر و متواصل لنمو سكان المدينتين، أما بالنسبة لمؤشر عدد السكان فالمقاربة هنا تأخذ مسرى الأهمية الحجمية لنجد حسب آخر إحصاء للسكن والسكان (سنة 2008) أن مدينة باتنة تحوي أكثر من 25 % أي حوالي ربع (4/1) سكان الولاية الإجمالي، في حين نجد أن مدينة تازولت لا تتعدى نسبة مجموع سكانها 2.5 % من سكان الولاية. ومن هنا تظهر بشكل جلي الأهمية الحجمية لمدينة باتنة مقارنة مع مدينة تازولت و ما يمكن أن تعكسه هذه الأهمية على مجالها خاصة و على المجال المحيط أو القريب منها عامة.

(1)، (2)، (3) : مديرية التخطيط لولاية باتنة، موندوغرافية الولاية، ص 36، 2009،

الجدول رقم (06): تطور السكان لبلديتي باتنة و تازولت: 1954-2008

السنوات	1954	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان (نسمة)	22400	55751	108700	184069	247520	298893
الزيادة السنوية (نسمة/ سنة)	2279	5295	7537	3314	5507	
معدل النمو (%)	7.89	6.44	5.15	2.67	1.90	
نسبة عدد السكان من مجموع الولاية (%)	/	36.91	21.17	24.45	25.71	26.22
عدد السكان (نسمة)	2266	5654	10700	18990	22114	27493
الزيادة السنوية (نسمة/ سنة)	282	505	829	284	538	
معدل النمو (%)	7.92	6.17	5.85	1.38	2.20	
نسبة عدد السكان من مجموع الولاية (%)	/	1.51	1.6	2.13	1.97	2.4
عدد السكان (نسمة)	/	151025	513500	752617	962623	1139877
معدل النمو (%)	/	10.91	3.78	2.23	1.70	

باتنة

تازولت

الولاية

المصدر: معطيات الإحصاء العام للسكن و السكان لسنوات 1954-1966-1977-1987-1998-2008

2- العوامل المتحركة في النمو السكاني: تتمثل أساسا في:

الزيادة الطبيعية:

يقصد بها الزيادة الناتجة عن الظواهر الحيوية من مواليد و وفيات، حيث تعبر عن النمط الطبيعي لتطور السكان، و من خلال تعرضنا لعامل الزيادة الطبيعية للمدينتين نميز ارتفاع ملحوظ لهذا العامل خاصة في الفترة ما بين 1966-1977 والتي قدرت بـ (23170 نسمة، 2350 نسمة) لباتنة و تازولت على التوالي من قيمة النمو الفعلي للسكان، و نفس الشيء بالنسبة للفترة ما بين 1987-1998 حيث ارتفعت لتقدر بـ (47877 نسمة، 1647 نسمة) للمدينتين على التوالي أيضا، أين شكلت خلال هاتين المرحلتين العامل الأساسي في الزيادة السكانية مقارنة بصافي الهجرة، و قد يعود هذا بالدرجة الأولى إلى تحسن الظروف المعيشية للسكان و كذا الاستقرار الأمني و الاقتصادي كدافع مشجع للاستقرار الاجتماعي الذي أعطى دافعا قويا لزيادة وتيرة الحركة الموجبة للسكان (مواليد) و انخفاض وتيرة الحركة السالبة لهم (وفيات)، غير أن أهمية الزيادة الطبيعية كعامل مترجم لنمو السكان لا تعطي صورة مقروءة لهذا النمو المتواصل مقارنة بصافي الهجرة مما أوجب إدراك تداعيات هذه الأخيرة.

الهجرة:

تعد الهجرة العامل الغير طبيعي المتحكم في تطور السكان، كما تعتبر من أهم الروافد المغذية للزيادة السكانية و هذا ما توضحه نسبتها عبر فترات التطور السكاني للمدينتين، فالهجرة لها دور فعال في تحديد ميكانيزمات هذا التطور، فهي بمثابة شاهد عن التغيرات السياسية والاقتصادية لأي دولة وما تعكسه من تحولات اجتماعية التي تترجم بشكل مباشر على صفة المجال المهاجر منه و المجال المهاجر إليه ، و بالإسقاط المباشر على سيرورة النمو السكاني للمدينتين نجد أن عامل الهجرة فرض نفسه و بقوة خاصة في الفترة مابين 1954-1966 التي شهدت هجرة مرتفعة قدرت بنسبة 108% من قيمة النمو الفعلي للمدينتين ، فسرتها عدة أسباب طوعية و أخرى لا طوعية، فهذه الأخيرة فرضتها سياسة تهجير و تجميع السكان في محتشدات من طرف المستعمر بهدف السيطرة عليهم، أما الأولى فقد ظهرت جليا بعد الاستقلال بما تمثله من هجرة ريفية واسعة النطاق نحو المدن أو التجمعات الحضرية القريبة منها لتحسين مستواهم المعيشي و الاقتصادي .

أما خلال الفترة مابين 1966-1977 فقد عرفت تقهقرا بسيطا بالنسبة للمدينتين، قد يعود هذا إلى تنمية بعض المناطق المهاجر منها اثر السياسة المتبعة آنذاك التي تهدف إلى إعادة الاعتبار للريف من اجل تحقيق توازن بينه و بين المدينة ، لترتفع نسبتها مجددا خلال الفترة مابين 1977-1987 و التي قدرت ب (42 % - 60 %) لباتنة و تازولت على الترتيب من مجموع النمو الفعلي، فاستمرار الهجرة للمدينتين يعبر عن استمرار السكان في البحث عن ما هو أفضل لهم خاصة بعد إنشاء المنطقة الصناعية و ما حملته معها من طاقة جذب سكانية هائلة ،أما التفاوت في نسب الهجرة بين المدينتين فيرجع إلى الترقية الإدارية التي حظيت بها تازولت كمقر دائرة و استقلالها الإداري عن دائرة باتنة و ما انجر عنه من تنمية اقتصادية واجتماعية خففت من حدة تبعيتها لباتنة و زادت في درجة استقطابها للسكان .

خلال الفترة مابين 1987-1998 عرفت حركة الهجرة تراجع ملحوظ أين انخفضت نسبتها إلى (9.5 % - 8 %) بالنسبة لمدينة باتنة و تازولت على التوالي ،و قد يعود هذا إلى أن التجمعين أصبحا يحملان أعباء تفوق طاقتهم من حيث عدد السكان و ما يستلزمه ذلك من توفير متطلباتهم من سكن و تعليم صحة... الخ. هذا جعل من المدينتين بكل معطياتهما لا تحققا آمال الطامحين في العيش الأفضل .

إن استعراضنا لأهمية عنصر الهجرة أوضحت صفته المميزة للديناميكية الديموغرافية للمدينتين و التي كانت تتماشى طردا مع المحاور الكبرى للسياسات التنموية للبلاد و التي صبغت السياسية المركزية و ما تبعها من تهيمش للبلديات الصغرى والنائية مما زاد من حدة قطبية المدن الكبرى و بالتالي زيادة الهجرة إليها، ثم تلتها سياسة إعادة التوازن الجهوي و متطلباته من تنمية للمناطق و البلديات الفقيرة، هذا ما خفف بعض الشيء من حدة الهجرات الوافدة للأقطاب الحضرية، لكنه لم يمنع من ظهور مخلفات هاته الظاهرة و بشدة، فالهجرات المتواصلة على المدينتين ودون سابق تخطيط لاستقبالها أثر بشكل سلبي على شكل المجال

المستقبل من حيث الاستهلاك و طبيعته منتجا بذلك أحياء فوضوية تتسم بفقدان هيكلية عمرانية و معمارية واضحة، أعطت صورة مشوهة لنمو مجال المدينتين.

من جهة أخرى فإن اعتماد المقاربة العددية لصافي الهجرة تبين أن مدينة باتنة تشكل نسبة صافي هجرتها 149% من مجموع صافي الهجرة الإجمالي للولاية مقارنة بتازولت التي لا تتعدى نسبتها 11% و هو ما يعكس القطبية الحضرية لمدينة باتنة التي تشمل إقليم الولاية و تتعداه، وهذا في مضمونه يبرز أن إقليم الولاية إقليم طارد لسكانه مما فرض التوزيع غير المتوازن لهم على مستواه، و الذي بينه التركيز السكاني الموضح سابقا على مستوى مدينة باتنة.

و منه في ظل كل هاته المعطيات البشرية للمدينتين، كيف يمكن أن تكون استجابة مجاليهما عبر الزمن؟.

V. العلاقة الثنائية: "المجالية السكانية":

1- نسبة الارتباط والتواصل الوظيفي:

تعكس هذه النسبة العلاقة الثنائية القائمة ما بين المدينة الرئيسية" التي تمثلها باتنة" والمدن المجاورة لها من خلال الحركة اليومية للسكان وتدفقاتهم باتجاه مدينة باتنة للاستفادة من مختلف الوظائف والخدمات، حيث سنستند في تحديد هذه العلاقة على مجموعة من المؤشرات باعتماد عنصر المقارنة بين مدينة باتنة وتازولت من جهة، وعلاقتها مع المدن المجاورة لها (فسديس ، واد الشعبة، عون العصافير) والتي تعتبر بمثابة مدن توابع من جهة أخرى.

أ / النقل والمواصلات:

قبل تحديد أهم المؤشرات التي سنعتمدها لمعرفة حركة السكان وتدفقاتهم، ارتأينا إلى التطرق هذا العنصر نظرا لأهمية في عملية التنمية والحركة المجالية، لذا سيتم استعراض مختلف المعطيات و الإحصاءات المتعلقة بوسائل النقل ودرجة الخدمة المتوفرة اعتمادا على معطيات مديرية النقل الموضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (07): خطوط النقل الحضري بمدينة باتنة.

اسم الخط	رقم الخط	عدد المتعاملين	عدد الحافلات	عدد المقاعد
حي 1200 مسكن --- تجزئة عرعار	01	15	36	3384
حي بو عقال (742) --- وسط المدينة	02	27	32	3069
حي برك أفوراج --- وسط المدينة	03	26	30	2881
حي 1020 مسكن --- وسط المدينة	04	33	37	3582
حي بوزوران --- المحطة البرية أضرار الهارة	05	48	64	6032
حي كشيدة --- وسط المدينة	06	15	15	1649
وسط المدينة --- حي الإخوة ملاخسو	07	06	06	279
حي سلسبيل --- حي الرياض	08	01	04	404
حي تامشيط --- المحطة الشرقية الجديدة	09	21	22	1952
حي سلسبيل --- حي أولاد بشينة	10	15	15	1486
حي سلسبيل --- حي شيخي + حي 500 مسكن	11	01	04	404
حي سوناطيبا --- فندق شليا	12	01	06	606
حي حملة --- المستشفى الجامعي	13	01	06	606
حي لمباركية --- المحطة البرية أضرار الهارة	14	01	01	101
تازولت --- باتنة	15	89	97	4087
وسط المدينة --- حي لمباركية السفلي	16	03	03	225

المصدر: مديرية النقل لولاية باتنة-2011

من خلال الجدول السابق نسجل إدراج الخط الرابط بين بلدية باتنة و تازولت ضمن خطوط النقل الحضري بدل تصنيفه ضمن خطوط النقل العمومي كما هو الحال لباقي البلديات المجاورة، وهو ما يعكس حجم حركة السكان وكثافتها بين التجمعين " باتنة --- تازولت"، والذي تطلب تخصيص 97 حافلة لتوفير 4087 مقعد لتغطية الطلب المتزايد لتتنقل السكان ما بين المدينتين.

كما نسجل تخصيص 06 حافلات للنقل الحضري بالنسبة للخط رقم "07" والذي يشكل الحي السكني لتوسع وامتداد مدينة باتنة على طول الطريق الوطني رقم "31" باتجاه مدينة تازولت.

كما تعكس المعطيات السابقة كثافة حركة السكان اليومية التي تتم بين المدينتين، خاصة وأنه رغم العرض المقدم لعدد الحافلات إلا أن الطلب يبقى في تزايد مستمر وفقا لمعطيات مديرية النقل، نظرا للنمو المتسارع الذي يشهده الجزء الممتد على طول محور الطريق الوطني رقم 31 الرابط بين تازولت و باتنة ، كما أن قرب المسافة بين المدينتين وتوفر وسائل النقل أصبح يشكل أحد العوامل المشجعة على التعمير والنمو العمراني بمدينة تازولت.

الجدول رقم (08) : خطوط النقل العمومي باتجاه باتنة.

الخطوط ما بين البلديات	عدد المتعاملين	عدد المركبات	عدد المقاعد
تازولت---باتنة	89	97	4087
عيون العصافير---باتنة	06	16	802
فسديس---باتنة	18	22	1231
واد الشعبة --- باتنة	40	40	1041

المصدر: مديرية النقل لولاية باتنة-2011

- اعتمدنا إدراج الخط الرابط ما بين بلدية تازولت--- باتنة ضمن الجدول رغم تصنيفه كخط للنقل الحضري، لأجل إجراء مقارنة للبلدية مع باقي البلديات المجاورة لبلدية باتنة.
- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تميز بلدية تازولت عن باقي المدن الأخرى من خلال حجم سكانها وطابعها الحضري، فقد اتضح أن مدينة تازولت تستحوذ على النسبة الأكبر لعدد المركبات، وكذا تعتبر المدينة الأولى على مستوى ولاية باتنة من حيث حجم حركة المرور والتنقل اليومية، أين أصبحت مرتبطة بمدينة باتنة في كل المجالات من خلال التدفقات اليومية لقضاء مختلف الاحتياجات (التعليمية، الصحية، العمل، التسوق... وغيرها)

ب / المؤشرات المعتمدة لتحديد حركة السكان من تازولت إلى باتنة:

تتمثل أهم التنقلات والتدفقات من مدينة تازولت نحو باتنة، التي سيتم استخدامها كمؤشرات لتحديد نسبة الارتباط الوظيفي بين المدينتين فيما يلي⁽¹⁾:

- أ- التنقل من أجل العمل
- ب- التنقل من أجل الدراسة
- ت- التنقل من أجل الخدمات الصحية
- ث- التنقل من أجل التسوق
- ج- التنقل من أجل الترفيه
- ح- التنقل من أجل الخدمات الإدارية

و هي نفس المؤشرات التي تم اعتمادها بالنسبة للمدن المجاورة لبلدية باتنة، في تحديد معدل الارتباط الوظيفي استنادا على العلاقة التالية:

معدل الارتباط الوظيفي = $\frac{\text{العمل} + \text{الدراسة} + \text{التكوين المهني} + \text{الصحة} + \text{الترفيه} + \text{قضاء أوقات الفراغ} + \text{الاستفادة من الخدمات الإدارية}}{\text{مجموع المؤشرات}}$

07

بالنسبة لبلدية تازولت:

⁽¹⁾: نشير إلى أن كل النسب والمعطيات المعتمدة ضمن هذه المؤشرات تم استخلاصها من الدراسة الميدانية من مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير لصاحبها: سويسي فوزية، نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة- 2006

جدول رقم (09): نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية تازولت

طبيعة التنقل	نسبة التبعية %
العمل	48.35
الدراسة	8
التكوين المهني	8
الصحة	51.55
التسوق	40.82
الترفيه وقضاء أوقات الفراغ	39.36
الاستفادة من الخدمات الإدارية	38.27
معدل الارتباط الوظيفي = 33.47	

معدل الارتباط الوظيفي لبلدية تازولت يقدر بـ: 33.74%

بالنسبة لبلدية فسديس:

جدول رقم (10): نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية فسديس

طبيعة التنقل	نسبة التبعية %
العمل	41.86
الدراسة	88
التكوين المهني	50
الصحة	53.8
التسوق	72.68
الترفيه وقضاء أوقات الفراغ	15.96
الاستفادة من الخدمات الإدارية	48.69
معدل الارتباط الوظيفي = 52.99	

معدل الارتباط الوظيفي لبلدية فسديس يقدر بـ: 52.99%

بالنسبة لبلدية واد الشعبة:

جدول رقم (11): نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية واد الشعبة

طبيعة التنقل	نسبة التبعية %
العمل	66.51
الدراسة	88
التكوين المهني	50
الصحة	55.89
التسوق	43.92
الترفيه وقضاء أوقات الفراغ	50.76
الاستفادة من الخدمات الإدارية	44.61
معدل الارتباط الوظيفي = 57.09	

معدل الارتباط الوظيفي لبلدية واد الشعبة يقدر بـ: 57.09%

بالنسبة لعيون العصافير:

جدول رقم(12): نسبة الارتباط الوظيفي لبلدية عيون العصافير

طبيعة التنقل	نسبة التبعية %
العمل	62.40
الدراسة	30
التكوين المهني	36
الصحة	47
التسوق	45.09
الترفيه وقضاء أوقات الفراغ	50
الاستفادة من الخدمات الإدارية	48.91
معدل الارتباط الوظيفي = 45.62	

معدل الارتباط الوظيفي لبلدية عيون العصافير يقدر بـ: 45.62%

من خلال معدلات الارتباط الوظيفي المتعلقة بالبلديات المجاورة لمدينة باتنة يمكننا استخلاص ما يلي:

- ✓ تسجيل معدل ضعيف بالنسبة لبلدية تازولت "33.47%" إذا ما قورنت ببلديتي فسديس وواد الشعبة حيث يرجع ارتفاع المعدل بالبلديتين الأخيرتين إلى ضعف درجة التجهيز ومستوى الخدمات بهما نظرا لحدثة نشأتهما، وهذا لا يعكس قوة درجة التجهيز ومستوى الخدمة بالنسبة لبلدية تازولت رغم أنها تشكل مقر دائرة وإحدى أقدم بلديات الولاية وتوفرها على المقومات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية إلا أنها لا تزال تعاني من حيث التجهيزات الاقتصادية والخدمات التي توفر فرص عمل أكثر وقوة جذب بالنسبة للتجمعات الحضرية.

VI.التوسع العمراني واتجاهاته :

1- مراحل التوسع العمراني:

إن الهدف من استعراض هذه المراحل هو محاولة إدراك مفهوم السيرورة المجالية للمدينتين الموازية للتفاعلات الطبيعية، البشرية، السياسية و الاقتصادية، التي أعطت استجابات متباينة لاستهلاك المجال من حيث الكم والنوع.

و نظرا لما تقتضيه الدراسة في هذا الفصل من إدراج معطيات المدينتين معا، حاولنا إيجاد علاقة زمنية مشتركة لمراحل تطورهما انطلاقا من المتغيرات و التحولات التي تفرضها كل مرحلة.

1-1 - الفترة الرومانية⁽¹⁾:

إن توسع الإمبراطورية الرومانية كان سبب حتمي لنشأة مدينة " لمبازيس " (تازولت حاليا) سنة 80 ميلادية، على يد فرقة " أوقست الثالثة "، و كان الهدف من بنائها بهذا المكان هو خلق مراكز عسكرية للمحافظة على ممرات الصحراء، حيث أن أهمية دورها آنذاك كعاصمة لهذا الفيلق (المراكز العسكرية) جعلها تمارس سلطة واسعة النطاق مما منحها حجم عسكري و اقتصادي جديد عزز دورها السابق و الذي على إثره بدأت حشود بشرية مدنية تستقر بهذه المنطقة مكونة بذلك تجمعات بشرية معتبرة من حيث الحجم و العدد نتج عنها تطور سكاني و عمراني منح لـ " لمبازيس " (تازولت) حجم مدينة عتيقة تتمتع بكل مكونات و عناصر المدينة الرومانية، و في سنة 240 م بدأت المدينة تفقد أهميتها خاصة بعد نقل المركز الرئيسي للإدارة إلى سيرتا (قسنطينة) و إستلاء الوندال على البلاد سنة 429 م

- إن الفترة الرومانية خصت مدينة تازولت دون باتنة موضحة بذلك القيمة التاريخية لها.

2-1 - الفترة الاستعمارية: "1844-1962":

- المرحلة الأولى: "1844-1923":

ما يميز هذه المرحلة هو نشأة النواة الأولى للمدينتين والتي تعتبر حديثة تاريخية ومرتبطة بشكل مباشرة بالاحتلال الفرنسي للمنطقة.

فمدينة باتنة ظهرت منذ حوالي قرن و نصف كنقطة مراقبة أقامها المستعمر الفرنسي سنة 1844 في منتصف المسافة بين بسكرة و قسنطينة فكان أن اختار الموقع المسمى " بتنا " (المراد به لفظ المبيت) و شيد منطقة عسكرية شمال واد باتنة محاطة بسور يستفيد من أربع (04) أبواب، تتميز بالتقاء محورين رئيسيين عموديين يرتبطان مباشرة بهذه الأبواب، حيث أصبحت هذه المنطقة فيما بعد النواة الأولى للمدينة، أطلق عليها اسم " لامبازيس الجديدة " بموجب مرسوم سنة 1848، هذا الاسم تغير فيما بعد إلى اسم "باتنة" المشتق من التسمية الأصلية للموقع " بتنا " و ذلك بموجب مرسوم صدر في جوان من نفس السنة.

و مع توافد المدنيين الفرنسيين أنشئت مساكن خاصة بهم خارج السور مجهزة بمحافظات للحالة المدنية و بلدية تشرف على شؤونهم الإدارية و الاجتماعية.

ليستمر توسع المنطقة العسكرية باتجاه شمال غرب تميز بإنشاء تجهيزات ذات طبيعة حضرية لترقية الحياة المدنية بالمنطقة تمثلت في: مدرسة جون فيري و قامبيطا (عبد الرحمن الاخضري وعلي بوخالفة)، سوق، مسجد، دار البلدية، محكمة، مقبرة مسيحية، هذه المجموعة الحضرية المكونة من مساكن و تجهيزات و التي أصبحت النواة الرئيسية للمدينة تهيكلت حول محورين عموديين، هما شارع الجمهورية و شارع فرنسا (شارع الاستقلال حاليا).

(1) : حداد لويظة ، لنجاسة مليكة : استصلاح مركز بلدية تازولت- مذكرة تخرج في التهيئة العمرانية- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة سنة 1980- ص: 29

بالموازاة مع هذه النواة بدأت تظهر مساكن للسكان الأصليين في شكل حي تقليدي خاص بهم مستقل تماما في الجهة الجنوبية يسمى "حي الزمالة" والذي لا زال قائما لحد الآن .

و تزامنا مع ظهور النواة الرئيسية لمدينة باتنة ظهرت النواة الأولى لمدينة تازولت كاستمرار لتعزيز السيطرة الاستعمارية على المنطقة، فبداية التعمير بالمدينة كان بإنشاء أكبر إصلاحية (سجن لازال قائما لحد الآن) سنة 1851 بالقرب من المدينة الرومانية السابقة (منطقة الأثرية حاليا)، و بالموازاة مع هذا الأخير نشأت جنوب المنطقة الأثرية أولى المباني المكونة للنواة الاستعمارية ذات الطابع الأوروبي في شكل بناءات سكنية فردية مستقلة يقطنها المعمرون استوجبت إنشاء بعض التجهيزات الأساسية لخدمتهم و المتمثلة في كنيسة، دار بلدية، ساحة مركزية، مما أعطى بذلك ولادة النواة الأولى لتازولت المعتمدة في هيكلتنا على الطرق المتعامدة موضحة في ذلك بنية الخطة الشطرنجية.

- المرحلة الثانية: " 1924 - 1962 " :

ما يميز هذه المرحلة هو أثر المعطيات البشرية و الإرادات السياسية و مقتضياتها الاقتصادية و التي ظهرت نتائجها بشكل جلي من خلال انعكاساتها المجالية المتباينة على كلتا المدينتين.

فمدينة باتنة في هذه المرحلة عرفت ديناميكية حضرية ملحوظة بحكم التجهيزات التي استفادت منها خلال المرحلة السابقة، و كذا تدعيمها بخط السكة الحديدية غرب النواة و مطار عسكري أقصى الجنوب الغربي لها (إكمالية المطار حاليا) أضفى عليها أهمية إدارية و اقتصادية، و كنتيجة فعلية لهاته الأهمية انتقل الحجم السكاني للمدينة من 11000 نسمة سنة 1925 إلى 15000 نسمة سنة 1940⁽¹⁾ ، و ذلك لاستمرار توافد المعمرين من جهة و من جهة ثانية نتيجة بداية تطبيق سياسة المحتشدات المتمثلة في عمليات تجميع سكان الأرياف بهدف السيطرة عليهم وعزلهم عن الثورة و كاستجابة بحالية لهاته الزيادة السكانية حدث توسع عمراني في ثلاث (03) اتجاهات انطلاقا من النواة الاستعمارية:

* الاتجاه شمال شرقي: أين ظهر حي stand (حي الأمير عبد القادر حاليا) ذو الاستخدام السكني و المتميز بالاستمرارية المرفولوجية و التخطيطية للنواة الاستعمارية من حيث النمط الأوروبي للمباني واعتماده على الخطة الشطرنجية في هيكلتها.

* الاتجاه شمال غرب : ظهر حي المحشر بالقرب من محطة القطار.

*الاتجاه الجنوبي : باستمرار توسع حي الزمالة و ظهور حي بوعقال بالجنوب الشرقي، و بالموازاة معه في الجنوب الغربي ظهرت النواة الأولى لتجمع حي شيخي كمحتشد لتجميع السكان .

و بالمقابل فمدينة تازولت لم تشهد توسعا مميزا مقارنة بمدينة باتنة فقد اقتصر توسع نواتها المركزية على الجهة الشرقية باتجاه تحصيصات الحدائق - و التي هي عبارة عن بساتين مهيكلة بواسطة طرق متعامدة تزرع بها بعض أنواع الأشجار المثمرة.

(1) : الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية (بسكرة) - المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة (المرحلة الأولى)- ص: 92.

- كما أن تزامن هذه المرحلة مع اندلاع الثورة التحريرية ، و ما أنجر عنها من تكثيف تطبيق سياسة المحتشدات و كذا انطلاق العمل بمخطط قسنطينة سنة 1958، إضافة للترقية الإدارية التي استفادت منها مدينة باتنة دون تازولت و التي أصبحت بموجبها دائرة بالنسبة لإقليمها ،أدى إلى انتقال حجمها السكاني من 25000 نسمة سنة 1949 إلى 55000 نسمة سنة 1962⁽¹⁾ ترجمت هذه الوضعية بتوسع عمراني مكمل للتوسع السابق للمدينة مس جهتين:

* الجهة الشمالية المتمثلة في الأحياء الأوروبية و التي توسعت انطلاقا من النواة على امتداد المحاور الرئيسية بشكل مباني ذات نمط جماعي ظهرت في نهاية الخمسينات ممثلة في HLM بـ 180 مسكن على طول ممرات بن بولعيد ، حي المليون بـ 158 مسكن ، حي المحشرب 100 مسكن ، كما دعم القطاع العسكري بالمنطقة بثكنة أخرى بالجهة الشمالية الشرقية للنواة أين يوجد حاليا مستشفى الأمراض الصدرية .

* في الجهة الجنوبية (أين تتواجد الأحياء التقليدية) : فنزامنا مع التوسع المنظم للمدينة في الشمال ظهرت الكثير من أنوية السكن الفوضوي و التي كانت نتيجة لاستقرار الأهالي الفارين من الاضطهاد حول أحياء المحتشدات المتمثلة في حي شيخي بـ 252 مسكن، الحي التطوري بـ 192 مسكن و حي كشيدة بـ 260 مسكن حيث أن التوسع التدريجي لهذه الأنوية شكل أحياء جديدة تمثلت في : حي كشيدة بالغرب، حي شيخي الغربي، و أدى إلى ظهور أنوية جديدة لأحياء فوضوية هي : برك فراج في الشرق، حي بوزوران في الشمال، مع استمرار التوسع الأحياء التقليدية السابقة الزمالة و بوعقال .

أما تازولت : فإن التحول الذي شهدته باتنة و الذي جعل منها قطب إداري و اقتصادي أثر بشكل سلبي على الأهمية الوظيفية للمدينة و بالتالي على تطورها العمراني الذي اقتصر على الجهة الشمالية الجنوبية و الجنوبية الغربية للنواة المركزية بشكل محتشدات و سكنات فوضوية للسكان الأصليين.

1-3- فترة ما بعد الاستقلال: " 1963 - 2010 " :

- المرحلة الأولى: " 1963 - 1973 " :

و هي تمثل أولى مراحل فترة الاستقلال حيث تعد مرحلة انتقالية، كان الهدف الرئيسي أثناءها إرساء قواعد الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية على حساب الجانب العمراني مما جعل تطور المدينتين يقتصر على نمو الأحياء القديمة بشكل عشوائي وعلى إشغال مساكن المعمرين التي أصبحت شاغرة بعد رحيلهم، كما تميزت هاته المرحلة باستفادة مدينة باتنة من برنامج الأوراس الخاص سنة 1968 الذي تضمن العديد من المشاريع السكنية و أخرى للمرافق و التجهيزات التي كان أهمها مشروع المنطقة الصناعية شمال غرب المدينة، مما ساهم في زيادة النمو السكاني سواء بفعل الزيادة الطبيعية أو عن طريق الهجرة ،هذا ساعد في بعث ديناميكية حضرية توضحت من خلالها معالم النسيج الحضري المكون للمدينة والمتمثل أساسا في

(1) : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة (المرحلة الأولى)- مصدر سابق- ص: 95.

الأحياء السكنية التالية: مركز المدينة (النواة الأصلية)، حي الزمالة، حي النصر، حي المجزرة، حي بوعقال بأجزائه الثلاثة (03)، حي كشيدة، حي بوزوران، حي برك فوراج.

أما مدينة تازولت: فقد تميز تطورهما بالبطء اكتفى بالتوسع في الجهة الشرقية فقط في شكل بنايات فردية على حساب تحصيصات البساتين على طول طريق منزر الشريف بالإضافة إلى بداية ظهور النواة الأولى للحي الفوضوي لأولاد شليح في الغرب، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقطاب الكبير لمدينة باتنة لما تحويه من امتيازات حضرية لا يوفرها تجمع تازولت بصفته الوظيفية آنذاك.

- المرحلة الثانية: " 1974 - 1983 "

إن السمة السائدة التي بصمت بقوة النسيج الحضري للمدينتين خلال هاته المرحلة هي توسعه في كل الاتجاهات بشكل فوضوي و عشوائي نتيجة إنجاز العديد من المشاريع التي جاءت في إطار المخططات التنموية وما أنجز عنه من نمو ديموغرافي كبير، أعطى استهلاك مجالي واسع طغى عليه البناء اللاشعري مشكلا بذلك التوسعات الكبرى للمدينتين وهذا يظهر جليا بالنسبة لمدينة باتنة بتوسعها شمالا (حي بوزوران) و شرقا (بارك فوراج) جنوبا (حي بوعقال)، غربا (حي كشيدة).

و كذا بالنسبة لمدينة تازولت بتوسعها:

* في الشرق: بإنشاء تحصيصات المستقبل و ظهور الحي الفوضوي لأولاد عوف.

* في الجنوب: ظهور حي دردر الفوضوي.

* في الغرب: استمرار توسع الحي الفوضوي لأولاد شليح، كم تم إنشاء 200 مسكن ذو نمط جماعي.

* في الشمال الغربي (على طول طريق باتنة): برنامج مختلط للسكن و التجهيزات تمثلت في 120 مسكن جماعي، 50 مسكن نصف جماعي، مدرسة ابتدائية للطورين الأول و الثاني، متقنة، مقر للفروع التقنية.

- و نتيجة لهاته الوضعية التي أصبحت تعاني منها المدينتين المتميزة بالتوسع السريع للتعمر العفوي و

صعوبة التحكم في استمراره و بالتالي صعوبة تسيير المجال الحضري داخل المحيط العمراني للمدينة و في

ظل هاته التقلبات العمرانية تم إنجاز أول دراسة عمرانية استقادت منها المدينتين، و ذلك في إطار المخطط

العمراني الرئيسي (PUD) سنة 1978 حيث جاء لمدينة باتنة محددًا ثلاث (03) قطاعات للتوسع⁽¹⁾:

• القطاع الأول: في الشمال الشرقي المتمثل في المنطقة العسكرية كاحتياط عقاري على المدى الطويل، و

تعيين برك فوراج توسع على المدى القصير و المتوسط.

• القطاع الثاني: في الجنوب و الجنوب الغربي، و ذلك ببرمجة مشروع المنطقتين السكنيتين الحضريتين

الجدينتين الأولى و الثانية.

• القطاع الثالث: المتمثل في التوسع الموجه للمنطقة الصناعية في الشمال الغربي.

(1) : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمر لبلدية باتنة (المرحلة الأولى)- مصدر سابق- ص:97.

أما المخطط العمراني الرئيسي الخاص بمدينة تازولت فقد تمحور أساسا حول⁽¹⁾:

- حماية المنطقة الأثرية.

- تنظيم المخطط العام لاستعمال الأرض.

- وقف تطور البناءات الفوضوية.

حيث تم من خلال هذين المخططين برمجة العديد من المشاريع السكنية و توقيع مجموعة من المرافق و التجهيزات الجديدة و المتنوعة سواء كان لباتنة أو لتازولت، غير أن هذين المخططين حملا في طياتهما نمو ديموغرافي ناتج بالدرجة الأولى عن الهجرة، هذا ما انعكس بشكل سلبي على الاستهلاك المجالي للمدينتين الذي طغى عليه التعمير الفوضوي ذو النمط الفردي على حساب الأراضي الفلاحية المبرمجة للتوسع المستقبلي و الذي مس أحياء الضواحي بوعقال، بارك أفراج، دوار الديس، كشيدة، بوزوران في باتنة. و أولاد عوف، أولاد شليح، الدردور، بوعدلون بتازولت.

كما أن سوء تطبيق إجراءات قانون الاحتياطات العقارية الذي ظهر سنة 1974، سواء كان من طرف السلطة المحلية أو مالكي الأراضي الذين قاموا بتجزئة الأراضي و بيعها بأثمان معقولة للسكان المحليين أو النازحين دون المراقبة من الجهات المعنية، أدى إلى ظهور عامل آخر غير مباشر ساهم في تشجيع عمليات التوسع على الضواحي و هو سعر العقار الحضري و ملكيته، كل هذا أعطى صفتين لتوسع المدينتين:

الأول إرادي في إطار المخططات العمرانية الرئيسية و الثاني لا إرادي ميزه التعمير الأفقي العفوي اللاشعري، و ما نتج عنه من اختلالات عميقة على مستوى البنية العامة لنسجي المدينتين.

- المرحلة الثالثة: "1984-1995":

إن التعمير الفوضوي الذي طغى على الأحياء الكبرى للمدينتين، واستمر ليشمل أحياء جديدة بدأت تظهر على طول محاور الطرق تتمثل في حي أولاد بشينة، و حي طريق تازولت من جهة باتنة و طريق باتنة من الجهة الأخرى بتازولت على طول الطريق الوطني رقم (31)، أصبحت السمة السائدة لتوسع المدينتين و الذي يدل بصورة مباشرة على فشل المخطط العمراني الموجه لكلتا المدينتين في تحقيق أهدافه، فقد أصبح النسيج العمراني لهما يعاني من انعدام التنظيم مما أدى إلي إنتاج مجالات عمرانية ذات مظهر وطابع عمراني مُشَوَّه و مُشَوَّه لا تضمن أداء وظيفي يحقق اندماجها وعلاقتها بالمركز.

في ظل هذه التداعيات المجالية انطلقت العديد من التدخلات على نسيج المدينتين في محاولة لمعالجة ما خلفه انتشار الأحياء الفوضوية.

ففي باتنة : في إطار الأمرية 85/01 لسنة 1985 تم برمجة عمليات إعادة هيكلة أحياء الضواحي (كشيدة، بوعقال، حي الشهداء، طريق تازولت، بارك فراج، بوزوران) وتجهيزها بمرافق جديدة تضمن ديناميكيته و بالتالي اندماجها ضمن الكلية الحضرية و تدعم علاقتها بالمركز الذي خص بعملية تجديد.

(2) : الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية (بسكرة) - المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية تازولت (المرحلة الأولى) - ص:51.

و لقد صادف تجسيد هذه العمليات انطلاق المخطط العمراني الرئيسي الثاني لبلدية باتنة في 1985 الذي جاء بهدف إعادة تنظيم النسيج العمراني و ذلك بإعادة التوازن لمخطط تخصيص الأراضي بإنشاء ثمانية (08) قطاعات هي: 1- مركز المدينة أو النواة الأصلية.

2- بوزوان: أراضي عسكرية.

3- برك فوراج : أراضي زراعية.

4- طريق تازولت.

5- الزمالة وبوعقال.

6- حي شيخي.

7- كشيدة.

8- المنطقة الصناعية.

و كذا استكمال مشاريع المخطط الأول مع تحديثها ، كما انطلقت خلال هذه الفترة عملية بناء 3821 مسكن موزعة كما يلي:- الترقية العقارية بواسطة 2398 مسكن للمتعاملين الخواص و العموميين .

- التعاونيات بواسطة 114 مسكن - التحصيلات بواسطة 1300 مسكن.

أما في تازولت : وبعد ترقيةها إلى دائرة (سنة 1984) استفادت في هذا الإطار من عدة تجهيزات ومرافق مهيكلت أضافت بعض التنظيم و الأهمية لوظيفة نسيجها والمتمثلة في: حي إداري يضم أهم مصالح الدائرة و المصالح التقنية، ثانوية، متقنة، مركز للتكوين المهني.

كما تزامنت هذه المرحلة مع الانطلاقة في دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات (باتنة، تازولت، فيسديس، عيون العصفير، واد الشعبة) سنة 1994 غير أنه و لعدة أسباب نجعل مصدرها توقف العمل بهاته الدراسة، و خصت كل بلدية من البلديات السابقة الذكر بدراسة مخطط توجيهي لكل منها بما في ذلك بلديتي باتنة و تازولت سنة 1996 الذي لم يصادق عليهما إلا سنة 1998.

- المرحلة الرابعة: " 1996 - 2010 "

تعكس هذه المرحلة التوسع المجالي الواسع والمستمر للمدينتين و الذي ميزه الاستهلاك اللاعقلاني للأراضي والذي شجعه عامل الملكية الخاصة و غياب المراقبة و التنظيم، رغم توالي العديد من البرامج و المخططات المنظمة و المهيكلت للمجال المتمثلة خاصة في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير و التي اختصت في إطارها كلتا البلديتين بتوجيهات عامة لتسيير المجال ترجمت في شكل مخططات شغل الأراضي و التي عددها إثني عشر (12) مخطط لبلدية باتنة و ستة (06) لتازولت غير أنه لم تكن لها فعالية التنفيذ المرجوة من وجودها، ما أدى إلى إعادة مراجعتها ضمن دراسة شاملة تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع العمراني لباتنة والذي ضم سبعة (07) بلديات (باتنة- تازولت- فسديس- عيون العصفير- جرمة- الشعبة - سريانة)، إلا إن هذه الدراسة لم تنتهي إلى يومنا هذا بالرغم من انطلاق الدراسة سنة 2005. كما استفادت بلدية باتنة من دراسة مخطط التجانس العمراني SCU المصادق عليه نهاية 2010.

إضافة إلى إقحام المتعاملين الخواص في ميدان التعمير نتيجة لتبني سياسة الاقتصاد الليبرالي الحر، هذا كله جعل من المدينتين تستنفذ تقريبا كل طاقتهما التوسعية خاصة بوجود عوائق طبيعية واصطناعية حددت نموها:

فالنسيج الحضري لمدينة باتنة أصبح محاصرا بالجبال من الجهة الشمالية والجنوبية وبالمناطق الصناعية والعسكرية من الشمال الغربي والشرقي و اللتان تعدان مندمجتان ضمنه و مستغلة لمساحة هامة من مجاله ومشكلة عائقا أمام توسعه من هذه الجهة، أما بالنسبة للنسيج الحضري لمدينة تازولت و نتيجة لتمثل موضعها مع موضع مدينة باتنة نجد أن نفس العوائق الطبيعية تحاصر نسيجها من الجهة الجنوبية والغربية والشرقية أما العوائق الاصطناعية فتتمثل في المنطقة الأثرية في الشمال و المندمجة بدورها داخل نسيجها الحضري دون أن تكون لها أهمية واضحة تحقق من خلالها هذا الاندماج بل العكس فهي تعد عائقا لنموها. كل هذا ساهم في إعطاء شكل التوسع الحالي للمدينتين الذي أصبح يمتد على طول المحاور الطرقية بالاتجاهات التالية:

بالنسبة لباتنة:

- طريق بسكرة بتعمير بواسطة البناءات الفردية ذات نوعية جيدة.
- طريق مروانة بتعمير أخذ أشكال بناءات فردية فوضوية.

أما تازولت فتتمثل اتجاهات توسعها كما يلي :

- طريق تيفريس بتعمير بواسطة بناءات فردية فوضوية.
- طريق خنشلة بنفس خاصية التعمير السابقة .

لتشترك المدينتين في اتجاه توسع على طول طريق باتنة تازولت (الطريق الوطني رقم 31) بتعمير بواسطة بناءات فردية فوضوية معطية بذلك التداخل المجالي لنسيج المدينتين و الذي يدل على حدوث التلاحم العمراني (Conurbation) بينهما.

❖ إن المقاربة العددية لمساحة المدينتين (الجدول رقم13)) عند نهاية هذه الفترة

توضح قيمة الاستهلاك المجالي لمدينة باتنة المقدر بمساحة 3399 هـ موازاة مع أهميتها الحجمية (عدد السكان) الموضحة سابقا و ذلك مقارنة بتازولت، غير أن معدل الاستهلاك السنوي للمجال لا يعكس هذه الأهمية فهو في انخفاض مستمر بالنسبة لباتنة مقارنة بتازولت مفسرا بذلك استنفاد القدرة الاستيعابية لها .

وبالتالي: أين ستلقى مدينة باتنة بثقلها السكاني واحتياجاتها السكنية في ظل تداعياتها المجالية

الحالية ؟.

جاءت الإجابة الأولية لهذا الإشكال من خلال القطب العمراني الجديد لحملة بأجزائه الثلاثة حيث يتربع هذا القطب العمراني على مساحة عقارية تقدر بحوالي 400 هكتار، تحوي 6000 مسكن، انجز منها لغاية 2010 حوالي 5300 مسكن، والذي جسد البرنامج السكني للخماسيين الأول والثاني للعشرية الماضية، الذي

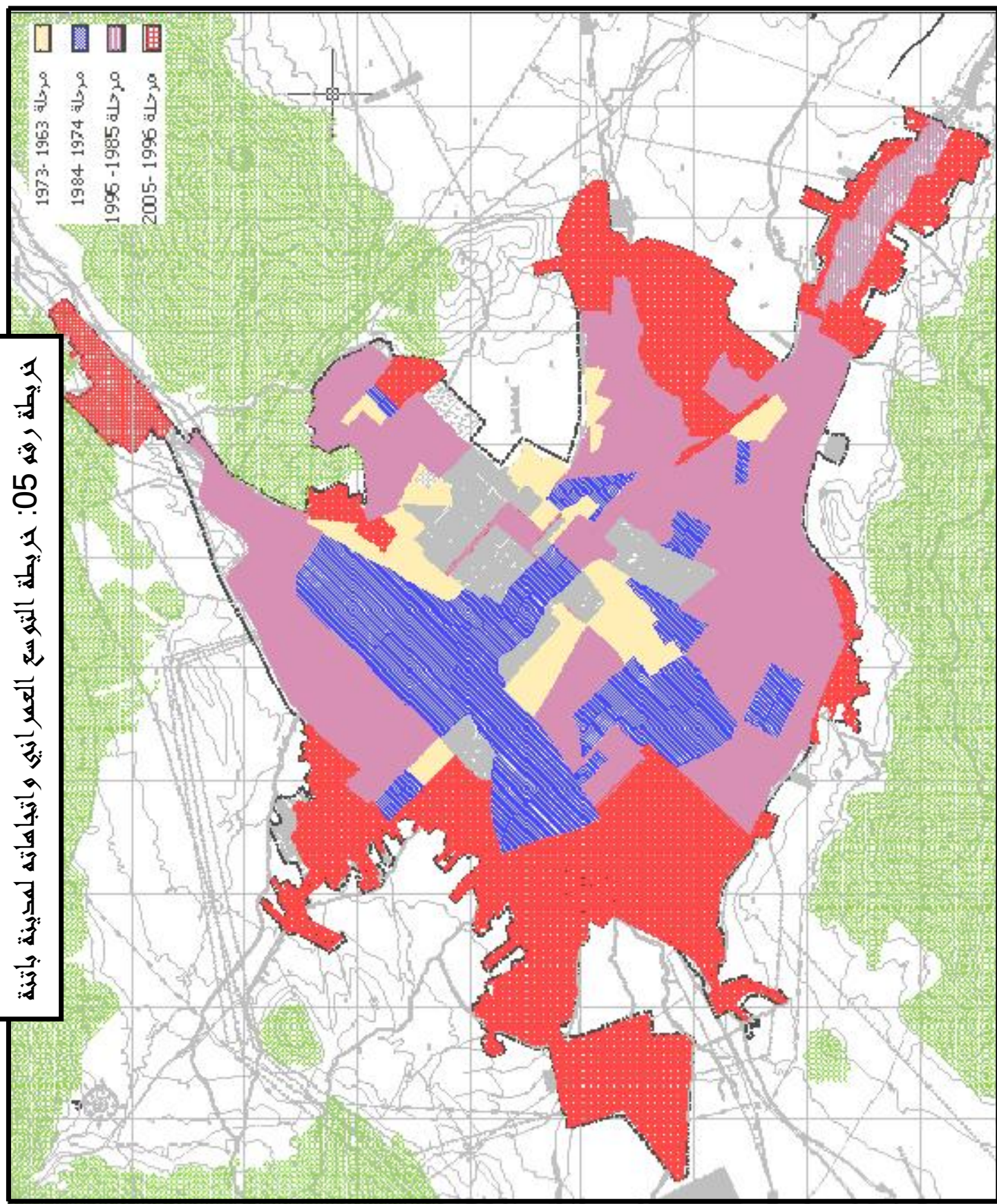
استفادت منه بلدية باتنة إلا أن إشكالية ندرة العقار على مستوى المدينة دفع بالسلطات المحلية إلى اختيار الموقع الحالي لتوطين القطب العمراني المنتمي إداريا لبلدية الشعبة بنسبة 100%، والموجه لاحتواء أزمة السكن التي تعاني منها مدينة باتنة بنسبة 95%.

كما عكست الدراسة المتعلقة بمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات المشكلة للمجمع العمراني "باتنة"، محاولة لإيجاد إجابة لهذا الإشكال وتخفيف الضغط على مدينة باتنة التي تشهد حالة من التشبع دفعت إلى البحث عن متنفس للضغط العمراني الذي تشهده خاصة وأنها وصلت إلى حدودها الإدارية، هذه الوضعية تستوجب إعادة تنظيم مجالي يليق ويستجيب للمكانة التي تحتلها مدينة باتنة وذلك بإتباع سياسة نمو وتوسع تتعدى حدودها الإدارية إلى البلديات المجاورة للعب دور إسناد وتقوية واستغلال طاقاتها المجالية لحساب مدينة باتنة في إطار جهوي (معالجة إشكالية توسع المدينة في إطار جهوي) .

الجدول رقم (13): تطور استهلاك المجال لمدينتي باتنة وتازولت : 1844 - 2008

الفترة الاستعمارية		فترة ما بعد الاستقلال				الفتـرات	
1923-1844		1962-1924	1973-1963	1983-1974	1995-1984	2008-1996	المراحـل
الزيادة في كل مرحلة(هـ)	26	209	1227	2431	3383	3399	المساحة (هـ)
	-	183	1018	1204	952	16	الزيادة في كل مرحلة(هـ)
	-	4.81	101.8	134	86.5	02	معدل الإستهلاك السنوي(هـ)
الزيادة في كل مرحلة(هـ)	11	28	44	134	240	466	المساحة (هـ)
	-	17	16	90	106	226	الزيادة في كل مرحلة(هـ)
	-	0.4	1.6	10	9.6	20.62	معدل الإستهلاك السنوي(هـ)

المصدر: - مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجموع سبع بلديات باتنة، 2008



خريطة رقم 05: خريطة التوسع العمراني واتجاهاته لمدينة باتنة

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجموع سبع بلديات باتنة، 2008

2- خطة المدينتين:

إن خطة المدينة تعتبر وثيقة أساسية لنموها و تطورها عبر الزمن و التي تمكن ربطها بمحاور النمو الحضري و ضوابطه الجغرافية و الاقتصادية والسياسية لذا نميز عامة ثلاثة (03) نظريات بالنسبة لنمو المدن :

- نظرية النمو المركزي لـ " بيرجيس " عن مدينة شيكاغو.

- نظرية القطاعات لـ "هومر هويت " لعدد من المدن الأمريكية.

- نظرية النويات المتعددة لـ " هاريس و ألمان".

حيث تعتمد كل نظرية من هذه النظريات على عدة معايير و مقاييس (سعر الأرض، المواصلات، الطرق...). إلا أنه وفي البلدان النامية « تنمو المدن في الغالب دون مخطط يذكر (سانطوس سنة 1971) لكن من الممكن أنجد لها بالمحاولة بعض الخطوط المشتركة»⁽¹⁾

وفي هذا السياق و بإسقاط النظريات السابقة على تعاقب مراحل التوسع الحضري للمدينتين يمكن تميز تماثل خطة المدينتين و التي تظهر في شكلين (الخريطة رقم 06)).

* الشكل الأول (النمو الحلقي):

لقد أخذت المدينتين هذا الشكل من النمو العمراني خلال المراحل الأولى من تطورهما و الذي بدأ انطلاقا من النواة المركزية (وسط المدينة) ثم انتشر في كل الجهات بشكل حلقات حول النواة و ذلك لسهولة التعمير وتوفر الأراضي ذات الملكية الخاصة و انخفاض أسعارها على الضواحي مقارنة بالمركز في ظل معدلات النمو الديموغرافي المتزايد و السريع.

* الشكل الثاني (النمو الخطي):

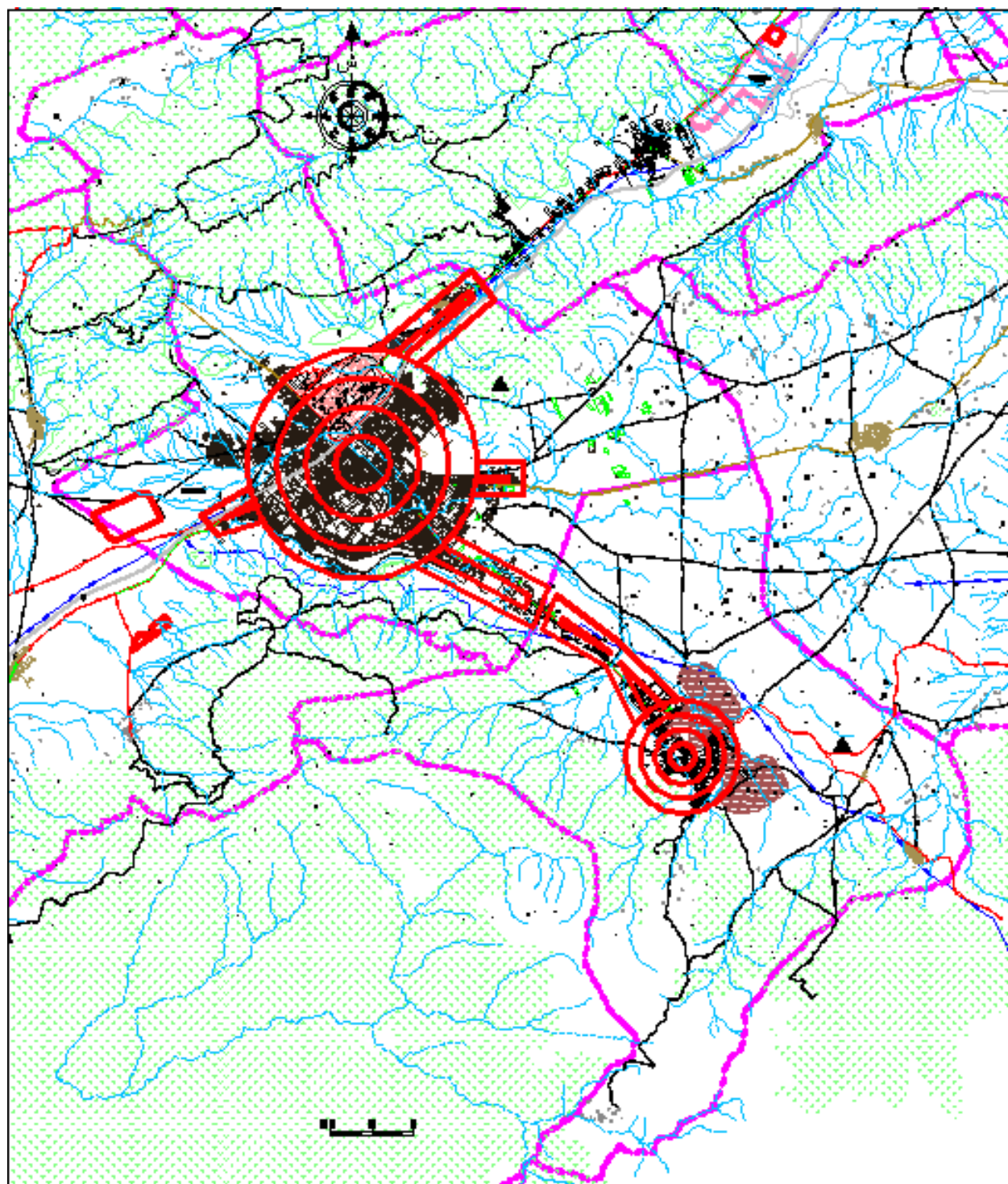
يعتمد هذا النوع من النمو في انتشاره على حركة و اتساع و امتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى و المراكز الحضرية الأخرى، وهذا على طول الطرق التي تربطها فيما بينها، مكونة بذلك مراكز حضرية صغيرة، تظهر على امتداد الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات الرئيسية.⁽²⁾

وفي هذا الصدد نجد أن مدينتي باتنة و تازولت أخذتا هذا الشكل من النمو العمراني خاصة بعد الاستهلاك السريع للأراضي السهلة التعمير، و اصطدام تطورهما المجالي بعوامل، منها ما هو طبيعي (تضاريس)، و اصطناعي (المنطقة الصناعية والعسكرية بالنسبة لباتنة، و المنطقة الأثرية بالنسبة لتازولت)، موجها بذلك نموها على طول محاور الطرق ذات الحركة الكثيفة هذا ما أنتج تلاحم نسيجهما على طول الطريق الوطني رقم (31). معطيا بذلك الشكل الخطي للتلاحم الحاصل بين المدينتين .

الخريطة رقم 06: خطة التوسع لكل من مدينة باتنة وتازولت

(1) : ترجمة عبد القادر حليمي- مصدر سابق- ص: 112

(2) : عبد العزيز صحراوي، عبد الوهاب ضيف، عبد المالك دراج - النمو الحضري و إشكالية التوسع العمراني* مدينة باتنة*- مذكرة تخرج في التهيئة الإقليمية - جامعة قسنطينة 1996- ص: 154



المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باتنة، 2008

الجدول رقم (14): مراحل التوسع العمراني و اتجاهاته لمدينتي باتنة و تازولت "1844- 2010 "

الفترة الاستعمارية	المرحلة الأولى	أهم الأحداث و المتغيرات	باتنة	تازولت
الفترة الاستعمارية	المرحلة الأولى	أهم الأحداث و المتغيرات	نشأة استعمارية ذات أهداف عسكرية	تازولت
	المرحلة الأولى	طبيعة الاستهلاك و اتجاهات التوسع	تهيكلت المدينة إلى قسمين منفصلين بواد باتنة: - قسم شمال الواد: المتمثل في المنطقة العسكرية و منطقة توسعها ذات الطابع الأوروبي و الخطة الشطرنجية المهيكلية بمحاور متعامدة. - قسم جنوب الواد: المتمثل في حي الزمالة ذو الطابع التقليدي. مشكلة بهذه الهيكلية النواة الأولى للمدينة.	نواة سكنية ذات تجهيزات أساسية مهيكلية بطرق متعامدة ميزها الطابع الأوروبي
	المرحلة الثانية	أهم الأحداث و المتغيرات	انطلاق التوسع إلى دائرة و انطلاق العمل بمخطط فسنطينية	تازولت
الفترة الاستعمارية	المرحلة الثانية	طبيعة الاستهلاك و اتجاهات التوسع	اتجاهات التوسع تحمل صفتين المنظمة و الفوضوية: التوسع المنتظم: المتمثل في - اتجاه شمال شرق (حي stand) و شمال غرب (حي المحشر، حي المليون، حي 180) كاستمرارية للنواة المركزية من حيث التنظيم والطابع. التوسع الفوضوي: متمثل في - باتجاه الجنوب: الزمالة، بوعقال، حي شيخي. - باتجاه الغرب: حي كشيدة - باتجاه الشرق: حي بارك فورا ج	- توسع محدود للنواة المركزية في الجهة الشمالية لها باتجاه تخصيص البساتين (lot de jardin) و الجنوبية و الجنوب غربية في شكل محتشدات و سكن فوضوي
	المرحلة الأولى	أهم الأحداث و المتغيرات	برنامج الأوراس (1967-1968) إنشاء المنطقة الصناعية (1971)	تازولت
	المرحلة الأولى	طبيعة الاستهلاك و اتجاهات التوسع	استمرار التوسع بشكل عشوائي	تازولت
الفترة الاستعمارية	المرحلة الثانية	أهم الأحداث و المتغيرات	الاستفادة من أول دراسة عمرانية ممثلة في المخطط العمراني الرئيسي (1978)	تازولت
	المرحلة الثانية	طبيعة الاستهلاك و اتجاهات التوسع	توسع على الضواحي بشكل عفوي و في جميع الاتجاهات	تازولت
	المرحلة الثانية	أهم الأحداث و المتغيرات	استفادة المدينة من مخطط عمراني رئيسي ثاني (1985)	تازولت
الفترة الاستعمارية	المرحلة الثالثة	أهم الأحداث و المتغيرات	توسع عفوي بدأ يأخذ اتجاه محاور الطرق	تازولت
	المرحلة الثالثة	أهم الأحداث و المتغيرات	تغير في النظام السياسي و الاقتصادي للبلاد (نظام اشتراكي ← نظام ليبرالي) - استفادة المدينتين من دراسة عمرانية تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير	تازولت
	المرحلة الرابعة	أهم الأحداث و المتغيرات	نسيج حضري محاصر بعوانق طبيعية (جبال)	تازولت
الفترة الاستعمارية	المرحلة الرابعة	طبيعة الاستهلاك و اتجاهات التوسع	من الجهة الشمالية	تازولت
	المرحلة الرابعة	طبيعة الاستهلاك و اتجاهات التوسع	و عوائق اصطناعية متمثلة في المنطقة الصناعية في الشمال الغربي المنطقة العسكرية في الشمال الشرقي	تازولت
	المرحلة الرابعة	طبيعة الاستهلاك و اتجاهات التوسع	محددة بذلك اتجاه التوسع على طول المحاور الطرقية	تازولت
الفترة الاستعمارية	المرحلة الخامسة	أهم الأحداث و المتغيرات	طريق بسكرة ، و طريق مروانة	تازولت
	المرحلة الخامسة	أهم الأحداث و المتغيرات	و على طول الطريق الوطني رقم (31) مشكلا بذلك تداخل بين نسيج المدينتين معبرا عنه بالتلاحم العمراني (conurbation) في شكله الخطي	تازولت
	المرحلة الخامسة	أهم الأحداث و المتغيرات	طريق خنشلة ، و طريق تيفريسين	تازولت

ثالثا: إشكالية الطبيعة القانونية للأراضي ودورها في استهلاك المجال الحضري:

إن أهمية معرفة الطبيعة القانونية للأراضي تسمح بإعطاء صورة واضحة عن طبيعة استهلاك المجال و كفاءته و بالتالي تزيد من فهم شكل إنتاجه عبر الزمن، جاعلا من هذه الأهمية عامل تفسيري مساعد لتبيان تداعيات الظاهرة، و في سبيل هذا وجب التطرق إلى:

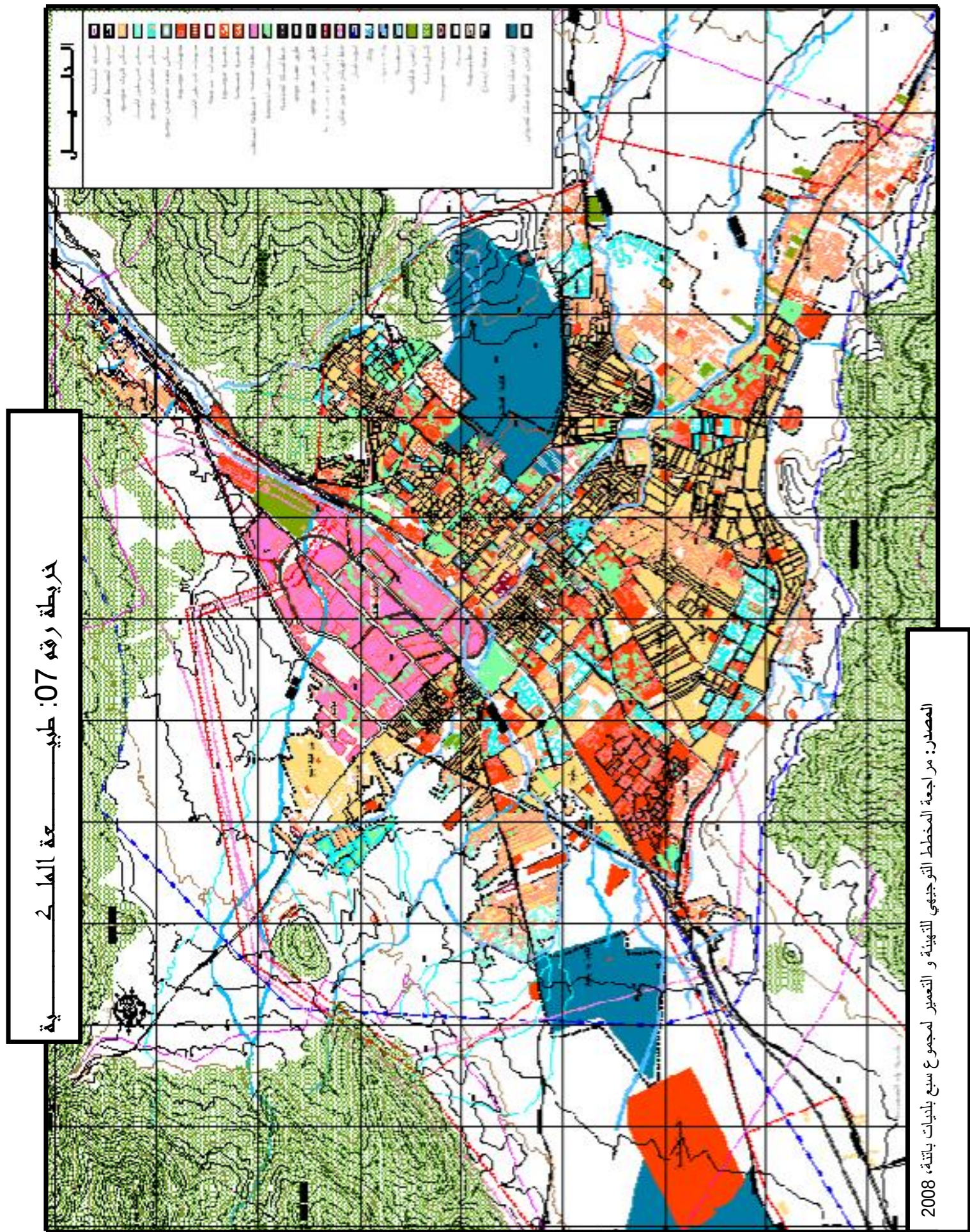
III. الطبيعة القانونية للأراضي:

♦ أراضي ملك البلدية: تحتل مساحة (2270.5 هـ ، 45.93 هـ) بنسبة (66.8%، 9.85%) بالنسبة لباتنة و تازولت على التوالي، حيث أن أصول ملكية هذه الأراضي ترجع في الأساس إلى عمليات إدماج الأراضي وفق المرسوم الخاص بالاحتياطات العقارية سنة 1974 الصادر في 1974/02/20 كإجراء يمكن للبلدية من خلاله اكتساب الأراضي الواقعة ضمن المحيط العمراني كاحتياطات تستقبل البرامج المخططة.

♦ أراضي ملك الخواص: و هي تحتل مساحة (658.04 هـ ، 267 هـ) بنسبة (16.36%، 57.3%) بالنسبة لباتنة و تازولت على التوالي.

♦ أراضي ملك الدولة: تحتل مساحة (340.2 هـ ، 153.7 هـ) بنسبة (10.01%، 32.85%) بالنسبة لباتنة و تازولت على التوالي و هي الأراضي التي لم تدمج ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية و لا يملكها شخص أو جماعة، ترجع ملكيتها في الأصل إلى تركة المعمرين الفرنسيين.

♦ أراضي ملك الجيش: و هي أراضي تابعة للجيش ذات استخدامات عسكرية، توجد بمدينة باتنة دون تازولت محتلة مساحة 130.2 هـ بنسبة 3.83% ممثلة في المنطقة العسكرية.



IV. طبيعة استهلاك المجال:

سنحاول أن نتناول في هذا العنصر ما يخدم أهداف هذا الفصل، و ذلك بالتطرق إلى توضيح أهم الأشكال الحضرية الناتجة عبر مراحل تطور المجال و التي عمدنا إبرازها في : شكل البناء الفردي و شكل البناء الجماعي.

1- نمط البناء الفردي: و الذي يعبر عن التوسع الأفقي و يظهر بدوره في شكل :

■ شكل البناء الفردي الاستعماري: يحتل مركز المدينتين مشكلا النواة الأولى باعتبار النشأة الاستعمارية لها، و يظهر في القطاع «01، 02، 04» في باتنة و في القطاع «01، 02» في تازولت. يتميز هذا الشكل من البناء بإشغاله لمساحات صغيرة منتظمة وفق مخطط شطرنجي بارتفاعات متماثلة أقصاها (ط+2) منتهية بأسقف من قرميد، يحاط بعضها بحوائط لتأخذ صفة نمط فيلا (حي الأمير عبد القادر)، إضافة إلى مجموعة المساكن المتواضعة ذات الارتفاع المحدد (ط+1) و سقف من قرميد، تظهر بأحياء المحتشدات.

■ شكل البناء الفردي المنتظم: يتمثل في مجموع السكنات ذات الصفة القانونية و المندرجة أساسا ضمن صيغ التجزئة أو التخصيصات و التي ظهرت كرد فعل اتجاه الانتشار اللامعقول للسكن الفوضوي في محاولة للسيطرة عليه و قد ساعد على ذلك دمج البلدية لأراضي الخواص وفق قانون الاحتياطات العقارية، حيث أن جل هذه البرامج تم تحقيقها بفضل صفة الأراضي المنجرة عليها. يتركز خاصة في القطاع «09، 10» بباتنة أما في تازولت فنجدته يتركز في القطاع «01، 06، 07».

تتميز هذه السكنات بكونها تنظم في مساحات محددة على شكل بنايات متجانسة تخضع لقواعد التعمير، وهي بنايات حديثة مبنية بالطوب و الاسمنت ذات ارتفاعات تتراوح بين طابق أرضي و (ط+2) و واجهاتها ذات هندسة معمارية مميزة.

■ شكل البناء الفردي الفوضوي: و الذي يحتل أكبر نسبة من إجمالي مساحة الأشكال الحضرية المقدرة بـ 48.51% (787.42 هـ) و يتركز بالقطاعات «03، 04، 05، 08» في باتنة، أما في تازولت فيقدر بـ 75.37% (220.7 هـ) متركزا في القطاعات «03، 04» .

يتميز هذا السكن بكونه قديم يعود للفترة الاستعمارية حيث ظهر كنتيجة حتمية لسياسة المستعمر آنذاك، واستمر بعد الاستقلال في ظل غياب سياسة واضحة تتحكم في أسلوب التعمير، ففي وقت كانت فيه البلديتين تقومان بدمج للأراضي الواقعة ضمن محيطهما العمراني بموجب المرسوم الخاص بالاحتياطات العقارية الموضحة سابقا و كذا الزيادة الديموغرافية و ما تستدعيه من استهلاك المجال كثف القطاع الخاص من عملية بيع الأراضي القابلة للتعمير ذات الأصول الفلاحية بعد تجزئتها بصفة لا شرعية مما أدى إلى ظهور هذا الشكل الذي أصبح سمة الأحياء الكبرى للمدينتين.

تتميز بناءات هذا الشكل بكونها بناءات صلبة مبنية بالطوب و الاسمنت معظمها بقابلية للتوسع العمودي (غير منتهية) و ارتفاعات تتراوح بين طابق أرضي إلى (ط+4).

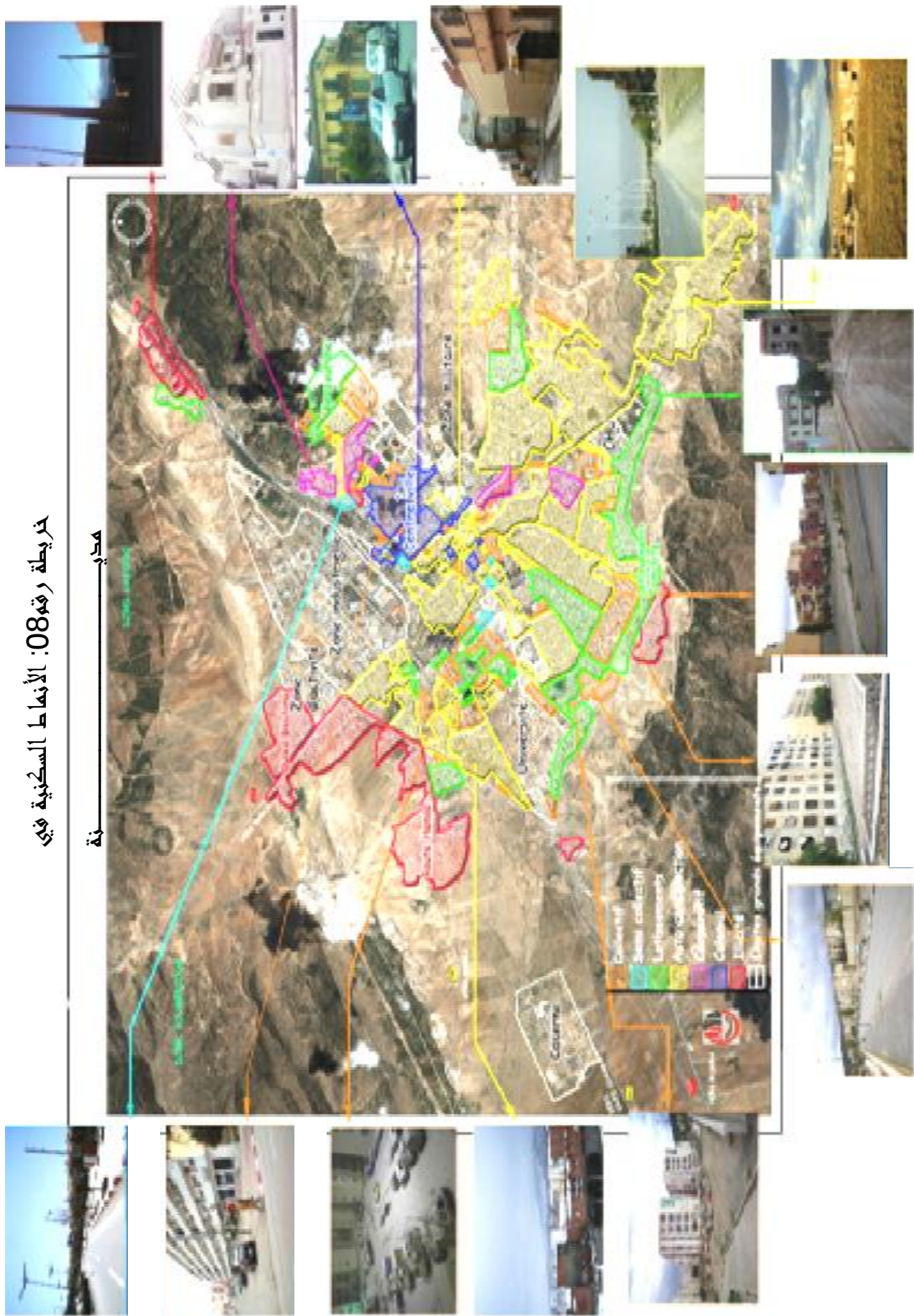
2- نمط البناء الجماعي و النصف جماعي:

و الذي يعبر عن التوسع العمودي للمجال ، ظهر في الفترة الاستعمارية بالنسبة لمدينة باتنة القطاع رقم «01»، و استمر بعد الاستقلال في كلتا المدينتين لاستيعاب النمو السكاني المستمر من خلال التوسع العمودي و ذلك في إطار التوسعات الجديدة المراقبة حيث نجده في القطاع «09، 10» في باتنة و في القطاع «02، 05، 09» في تازولت.

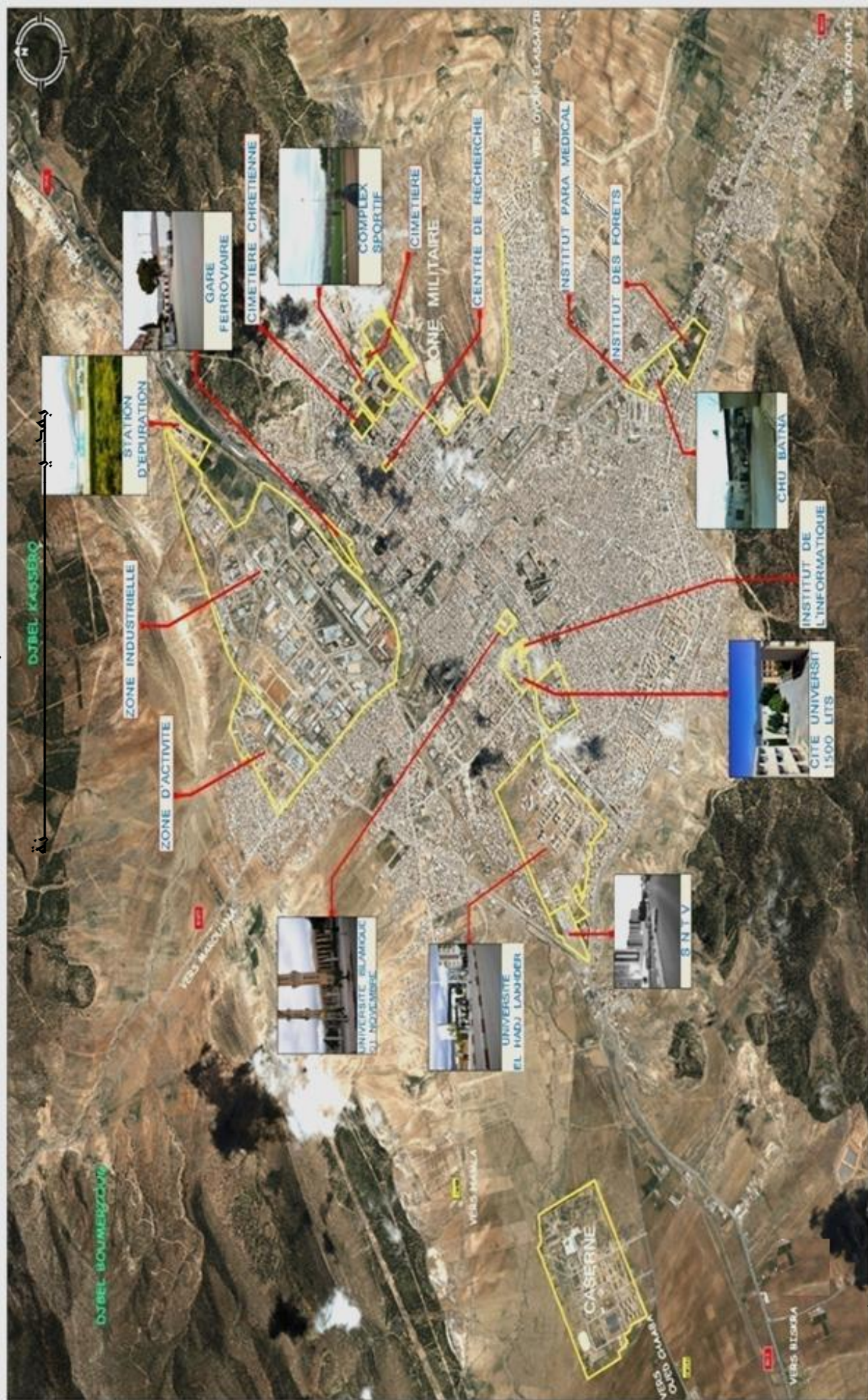
يتشكل هذا البناء أساسا من العمارات في شكل بناية متعددة الطوابق تصل إلى (ط+12) بالنسبة إلى الجماعي (حالة مدينة باتنة) و (ط+2) بالنسبة للنصف جماعي، تضم مجموعة من المساكن تستفيد من مدخل مشترك و مجال خارجي واحد. حيث أن مساكن هذا الشكل تتماثل من حيث المساحة و البنية الداخلية للمسكن ضمن كل بناية.

❖ إن الإسقاط المباشر لخريطة الطبيعة القانونية للأراضي على خريطة طبيعة استهلاك المجال يظهر بشكل جلي دور الأولى في توجيه الثانية حيث نميز :

أن توقيع مختلف البرامج الطوعية (مرافق و تجهيزات كبرى ، سكن) كان باعتماد الملكية العمومية للأراضي (ملك دولة، ملك بلدية)، أما الملكية الخاصة فقد شجعت على سيادة التوسع الأفقي بشكله الفردي ذو الطابع الفوضوي. و بنفس السياق فإن إسقاط خريطة الطبيعة القانونية للأراضي على خريطة مراحل التوسع العمراني يوضح أن اتجاهات التوسع الحالية للمدينتين ميزتها الملكية الخاصة للأراضي في شكل توسع متروك للأفراد تغيب فيه صيغة التحكم و المراقبة و الذي كان من نتائجه تداخل النسيج العمراني للمدينتين ملغيا بذلك فاصل الحدود الإدارية.



خريطة رقم 09: توزيع التجمعات الحضرية



المصدر: SCU-Batna 2010

رابعاً: أدوات التخطيط الحضري ودورها في استهلاك المجال الحضري:

يهدف التطرق إلى تناول الدراسة المتعلقة بالمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير التي استفادت منها البلديتين، كونها تعبر عن المستوى الأول لسياسة التخطيط على المستوى المحلي الحضري، لذا سنحاول في هذا العنصر استعراض البرامج التنموية والتخطيطية المقترحة ضمن هذه الدراسة ومدى نجاعتها وفعاليتها على أرض الواقع خاصة بعد تجاوز المدى القريب والمتوسط (أكثر من 10 سنوات) من بداية العمل بهذه الوسيلة، لذا سيتم التركيز على (03) نقاط أساسية:

أولاً: مدى تطبيق المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير لكل بلدية على حدى و ذلك بالتطرق إلى مختلف البرامج المقترحة و المنجزة باعتماد مؤشري الزمن (المدى القريب، المتوسط، البعيد) و المساحة و كذا الإشارة إلى أساليب التنظيم المجالي وتوجهات التهيئة الكبرى و مدى نجاعتها في ظل المعطيات الحالية لكل بلدية.

ثانياً: توضيح أسباب فشل تطبيق هذه المخططات على أرض الواقع و العوامل المتحكمة في ذلك سواء بشرية، سياسية، طبيعية،... إلخ.

ثالثاً: إظهار الإشكالية الحالية التي تواجه عملية التخطيط والتعمير لكل بلدية.

و قبل التطرق لتحليل هذه النقاط الثلاث يجب التذكير أولاً بـ:

المحاور الكبرى للتهيئة على مستوى الولاية و التي تتلخص في النقاط التالية:

- التحكم في القطب الباتني: وذلك من خلال تحويل بعض النشاطات إلى مراكز أخرى من الولاية و كذا اعتماد مبدأ لامركزية التجهيزات المهيكلية، و ذلك بهدف التخفيف من حدة قطبية مدينة باتنة و كذا التحكم الأمثل في تطور التجمعات العمرانية.

- تحقيق التوازن ضمن الشبكة العمرانية الجهوية: و هي تتعلق بتوزيع أنظمة التطور المستقبلية على كل تجمع بهدف تسريع عملية نمو و تطور بعضها، و لتعزيز و مراقبة نمو البعض الآخر خاصة تلك التي تعاني مشاكل في التوازن، و لأجل تحقيق هذه المعادلة حددت برامج للتجهيزات بمختلف مستوياتها (ذات المستوى الأول، ذات المستوى العالي، و ذات البعد الجهوي).

I. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة:

استفادت بلدية باتنة من العديد الدراسات العمرانية، كان آخرها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي تمت المصادقة عليه سنة 1998 ، هذه الوسيلة التي كان الهدف الرئيسي منها تحقيق التنمية الشاملة للبلدية و محاولة كبح لجام نموها الحضري المتسارع و حل مشاكلها الحاملة لأثار هذه الصفة (أزمة السكن، ظهور أحياء مهمشة خالية من المرافق و التجهيزات، انتشار الأحياء ذات الطابع الفردي و الفوضوي)، حيث جاءت اقتراحات و توجيهات التنمية الحضرية لهذه الدراسة كما يلي:

السكان والسكن

استنادا على تقديرات السكان التالية تم تقدير جميع الاحتياجات المستقبلية للمدينة عبر مختلف الأجل:

جدول رقم (15): تقديرات السكان حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

المدى	توقعات عدد السكان (نسمة)
المدى القريب 2000	268457
المدى المتوسط 2005	285481
2010	303628
المدى البعيد 2015	32290

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة.

وقد تبني المخطط الإستراتيجي السكنية ذات الأبعاد التالية:

1. اختيار نوع سكن يترجم الخصائص الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية للتجمع.
2. تنويع البرامج (اجتماعي، ترقوي، سكنات راقية) و هذا حتى يتم الاستجابة النوعية و الملائمة فيما يخص السكن لمختلف الاحتياجات مع إشراك جميع الفاعلين المختصين لاحتواء هذه الأزمة.
3. إشغال جذري للأرضيات المتوفرة سواء داخل النسيج العمراني أو الموجودة على المحيط العمراني لوقف انتشار العمران الفوضوي.
4. تأكيد طموح التجمع بصفته يحمل في أفقه المستقبلية أن يكون مدينة ميتروبولية و ذلك للاهتمام أكثر بالناحية النوعية المعمارية و العمرانية للسكنات
5. تحسين نوعية المسكن و نسبة إشغاله حيث يجب أن يقدر بـ:
6. نسبة الأشغال 6.5 بالنسبة للمدى القريب و المتوسط (2000-2005)
7. نسبة الأشغال 6.5 بالنسبة للمدى البعيد.

ومن أجل محاولة التنويع في أنماط المساكن المقترحة قام م.ت.ت.ع باقتراح مايلي:

- السكن الجماعي 51%
- السكن نصف جماعي 15%
- السكن الفردي 34%

المرافق:

إن العلاقة المتلازمة بين السكن و المرفق تؤكد ضرورة هذا الأخير، و في هذا الإطار قدر م.ت.ب.ع الاحتياجات بالنسبة للمرفق المصاحبة ل 21716 مسكن حتى عام 2015 كمايلي:

جدول رقم (16): جدول تلخيصي لبرنامج المرافق.

المساحة (هكتار)	العدد	القطاع
		التربية:
15.60	260	الطور الأول و الثاني (أقسام)
25.26	421	الطور الثالث (أقسام)
10.15	145	الثانوي (أقسام)
3.00	01	التقني
-	-	التكوين
		الصحة:
4.70	159	قاعة علاج (300 م ²)
1.62	24	مركز علاج (800 م ²)
0.60	04	مصحة (1500 م ²)
0.9	01	مستشفى 120 سرير
		الثقافة و الترفيهية :
03	02	قاعة سينما (100 مقعد)
0.22	02	دار الشباب (400 مقعد)
23.40	30	ساحة كرة قدم
0.9	10	قاعة متعددة
0.4	04	قاعة سينما (500 مقعد)
0.36	03	الأمن الحضري
0.32	04	روض أطفال
87.00	المجموع	

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة. 1998

كما تم اقتراح برنامج خاص بالتجهيزات ذات بعد جهوي وواسعة النطاق للرفع من قيمة القطب الحضري لمدينة باتنة، بصفتها عاصمة جهوية ذات أهمية إقليمية و جهوية، غير أننا نسجل غياب كلي لانجاز هذه البرامج يرتبط أساسا بإشكالية العقار التي تتخبط فيها المدينة وكذا عدم الجدية في تطبيق هذه الأدوات القانونية، و تتلخص أهم المرافق المقترحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): برامج المرافق المهيكلية المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

المرفق	المساحة(هـ)	ملاحظة
قطب أعمال	3.00	لم ينجز
حظيرة للعرض (تأثير جهوي)	43.00	لم ينجز
أرضية خاصة بالتخزين (Plate forme logistique)	10.00	لم ينجز
حظيرة تجارية	6.00	لم ينجز
حظيرة تسلية و ترفيه (02)	73.00	لم ينجز
تهيئة الجهة الغربية لبلزمة	95.00	لم ينجز
قاعة كبيرة للحفلات	0.12	لم ينجز
قاعة للرياضة (02) بـ 1000 مكان	1.40	لم ينجز
مكتبة ذات تأثير جهوي	0.40	أنجزت
مسرح في الهواء الطلق	2.30	في طور الإنجاز
محطة حضرية	3.00	في طور الإنجاز
محطة نقل المسافرين	2.00	أنجزت
موقف بطاقتين (02)	1.60X2	لم تنجز
متحف للفنون الجميلة و العلوم	1.20	لم ينجز
متحف للآثار	0.80	لم ينجز
أروقة للفنون التقليدية، والهندسة المعمارية	1.80	لم ينجز
متحف للأطفال	0.90	لم ينجز
دار للكتاب ،سمعي بصري	2.00	لم ينجز
المجموع: 250		

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة.1998

أين قام م.ت.ت.ع بتجسيد هذه البرامج من خلال مخططات شغل الأراضي والتي تتلخص برامجها

السكنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): برامج السكن المقترحة بمخططات شغل الأراضي المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

الأجل	المجموع	البرنامج السكني المفتوح			المساحة (هكتار) حسب م.ش.أ	المساحة (هكتار) حسب م.ت.ع	الموقع	التعيين
		جماعي	ن.جماعي	الفردى				
المدى القريب والمتوسط	5805	2890	482	2433	280	222.13	كشيدة (أقصى الجهة الغربية)	مخطط تدخل الأراضي رقم (1-1) و (2-1)
المدى القريب والمتوسط	2175	228	-	1947	193.30	145.37	المحول الجنوبي	مخطط شغل الأراضي رقم (02)
المدى القريب والمتوسط	1058	-	-	1058	59.72	66.20	المحول الجنوبي	مخطط شغل الأراضي رقم (03)
المدى القريب والمتوسط	5545	3062	561	1922	226.93	195	طريق تازولت	مخطط شغل الأراضي رقم (1-4) و (2-4)
المدى القريب والمتوسط	367	30	-	337	76.80	61.53	بارك فوراچ	مخطط شغل الأراضي رقم (05)
المدى القريب والمتوسط	3538	2334	383	821	104.8	76	بارك فوراچ	مخطط شغل الأراضي رقم (06)
أ								مخطط شغل الأراضي رقم (07)
عمليات هيكلية تجديد تنظيم							وسط المدينة	مخطط شغل الأراضي رقم (1-8) (2-8) (3-8)
المدى البعيد	1960	1000	400	560	47.07	-	كشيدة	مخطط شغل الأراضي رقم (09) uc3
المدى البعيد	6233	33882	1122	1229	190.36	163	بارك فوراچ	مخطط شغل الأراضي رقم (10) uc1
المدى البعيد	938	938	-	-	18.007	16	بارك فوراچ	مخطط شغل الأراضي رقم (11) uc2
المدى القريب و المتوسط	2278	1326	591	561	76.12	30	المحول الشمالي كشيدة	مخطط شغل الأراضي رقم (12) ub10
المدى القريب	344	-	-	344	-	14.06	م.ش.أ- عرار	UA11 مخطط شغل الأراضي رقم

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجموع بلديات باتنة- 2008

الجدول رقم (19): مخططات شغل الأراضي المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

الفصل الرابع:

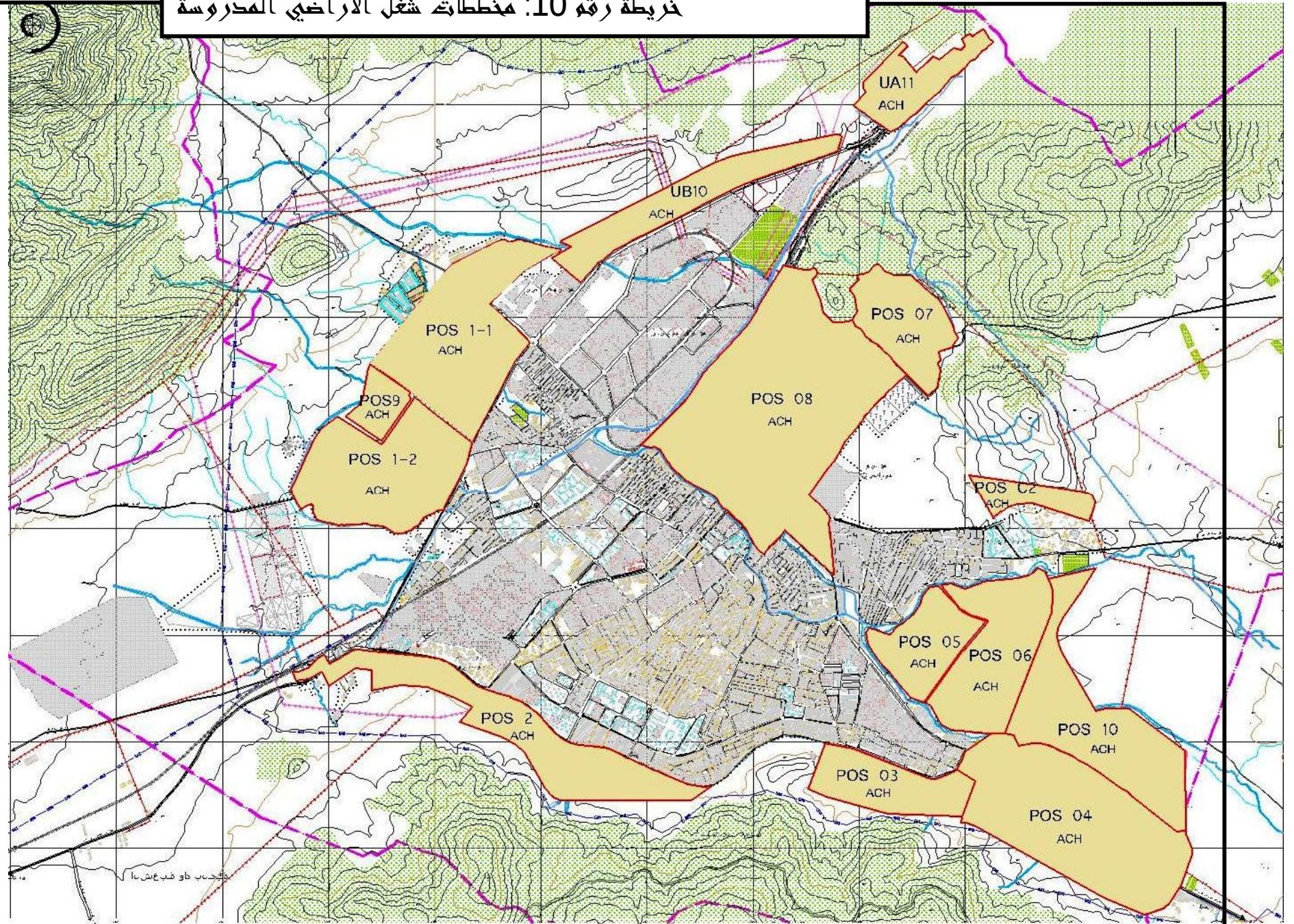
تشخيص وتحليل وضعية المدينتين باتنة - تازولت (مؤهلات ودوافع التلاحم)

120

البلدية	الموقع	المساحة (حسب م.ت.ع.) (هكتار)	المساحة (حسب م.ش.أ.) (هكتار)	امكانية الموقع المساحية الحالية	الطبيعية القانونية للاراضي	نسبة إنجاز البرامج (سكن+تجهيزات)
باتنة	المحول الشمالي	222,13	280	99,34	ملك خاص	5 %
	م.ش.أ رقم 1-1 - م.ش.أ رقم 2-1					
	المحول الجنوبي	211,57	253,02	49,03	ملك خاص	45%
	م.ش.أ رقم 2 - م.ش.أ رقم 3					
	طريق تازولت	195	226,93	102,05	ملك خاص	0 %
	م.ش.أ رقم 4-1 - م.ش.أ رقم 4-2					
	م.ش.أ رقم 5 - بارك أفوراج	61,53	76,80	19,81	ملك خاص	20 %
	م.ش.أ رقم 6 - بارك أفوراج	76	104,8	34,88	ملك خاص	25 %
	م.ش.أ رقم 7 - غير منجز				ملك خاص	/
	م.ش.أ رقم 8 - وسط المدينة	إعادة هيكلة, إعادة تجديد			ملك خاص	2 %
	م.ش.أ رقم 9 - القطاعات الحضرية المستقبلية كشيدة	47,07	/	47,07	ملك خاص	/
	م.ش.أ رقم 10 - القطاعات الحضرية المستقبلية بارك أفورج UC1	163	190,36	180,36	ملك خاص	/
	م.ش.أ رقم 11 - القطاعات الحضرية المستقبلية بارك أفورج UC2	16	18,007	9,85	ملك خاص	/
	م.ش.أ رقم 12 - المحول الشمالي المنشار	30	76,12	19,41	ملك خاص	5 %
	UA 11 - طريق قسنطينية	14,06	/	17,93	ملك خاص	/
المجموع		1036,36	1273,107	579,73		15 %

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجموع بلديات باتنة- 2008

خريطة رقم 10: مخططات شغل الأراضي المدروسة



II. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية تازولت:

استفادت بلدية تازولت هي الأخرى من دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 1998، تمثلت أهم أهدافها فيما يلي:

1. التحكم في النمو العشوائي للنسيج العمراني.

2. حماية المنطقة الأثرية و إعادة الاعتبار لها.

3. المحافظة و حماية الأراضي الزراعية.

و ذلك من خلال البرامج المقترحة التالية:

1. السكن:

الجدول رقم (20): تقديرات السكان والسكن لمختلف الأجل.

المدى	عدد السكان	عدد المساكن الواجب إنجازها
2000	3319	-
2005	3919	600
2010	4655	736
2015	5532	877
المجموع		2213

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية تازولت

وذلك باعتماد المؤشرات التالية في تحديد نوعها

- 30% جماعي. (664 مسكن)
- 30% نصف جماعي. (664 مسكن)
- 40% فردي. (885 مسكن)

الجدول رقم (20): برامج التنمية المقترحة ضمن مخططات شغل الأراضي التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

قطاع التعمير	المدى	مخطط شغل الأراضي	الموقع	طبيعة التدخل	القدرة الكلية للسكن	مساحة كلية	مساحة خاصة للسكنات	مساحة خاصة للمرافق
قطاعات موجودة	القريب	UA1	مركز المدينة	تجديد	-	17.50	-	-
		UA2	حي أولاد عوف	هيكلية	-	44.10	-	-
		UA3	مركز إعادة التأهيل	-	-	11.26	-	-
		(UA4) POS 1	حي أولاد شليح	-	443	47.80	9.70	-
		(UA5) POS 2	حي بواللون	توسع	75	24.00	1.50	2.00
		UA6	حي دردور	-	120	44.50	2.40	1.50
		UA7	المنطقة المختلطة (سكن و مرافق)	توسع	66	21.20	2.2	-
		(UA9) POS 4	الحي الجديد (طريق تازولت)	هيكلية	276	30.50	8.60	-
		UA10	منطقة النشاطات	تهيئة	-	25.30	-	-
		(UA11) POS 4	حي طريق خنشلة	هيكلية	420	33.30	21.30	-
		(UA12) POS 5	حي طريق باتنة	هيكلية	546	59.80	18.20	4.60
قطاعات موجهة للتعمير	القريب و المتوسط 2005	UB1	محتواة في UA6 (مرافق)	تهيئة	120	2.90	2.40	2.50
		UB2	محتواة في UA6 (مرافق)	-	-	3.30	-	3.30
		(UB3) POS 4	منطقة لسكن	-	242	4.85	4.85	-
		(UB4) POS 4	مرافق	-	25	3.30	0.50	2.80
		(UB5) POS 1	مرافق	-	-	4.20	-	4.20
		UB6	محتواة في UA4	-	443	9.70	9.70	-
قطاعات التعمير المستقبلي	البعيد 2015	(UC1) POS 2	مرافق	تهيئة	-	22.70	-	20.20
		(UC2) POS 6	منطقة التوسع (حي أولاد شليح)	-	1351	39.80	23.80	4.00

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية تازولت- 1998

من خلال استعراض مقترحات المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير المتعلقة بكل من بلدية باتنة وتازولت يمكننا استخلاص ما يلي:

بالنسبة لمدينة باتنة:

- أن طبيعة مختلف التجهيزات المقترحة و توقيعهما تحدد إستراتيجية م ت ت ع بضرورة احتواء التعمير العشوائي و إدماج الأحياء المهمشة ضمن الكلية الحضرية للمدينة ككل، و هذا ما عملت على تحقيقه مخططات شغل الأراضي، التي أكدت قدرتها على تلبية حاجات السكان و بشكل يفوق التقديرات المساحية للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .
- بالنسبة للمرافق المهيكل ذات الطابع الجهوي توقيعهما على مستوى النسيج العمراني للتجمع الحضري للبلدية يتعارض و مبدأ المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في التخفيف من حدة قطبية و تأثيرها على استخدامات الأرض (سكن + مرفق) في ظل اعتماد لا مركزية التجهيزات المهيكل و وضعها في خدمة التجمعات الحضرية للولاية ككل.
- أن جل هذه المرافق لم يتم إنجازها خاصة على المدى القصير و المتوسط.

بالنسبة لمدينة تازولت

- إن التقييم العام للبرامج المقترحة من طرف مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الاراضي المدرجة ضمن يصب في نفس الأشكال المطروح سابقا و هو عدم التنفيذ و عدم القدرة على السيطرة و التحكم في اعتماد استراتيجية تنموية لتجسيدها على أرض الواقع لذا فإن الإشكالية الحالية للبلدية و خاصة لتجمعتها العمرانية مايلي:
- منطقة أثرية تعاني من إهمال كبير رغم الأهداف الأساسية للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للبلدية الذي من أولوياته الأساسية حمايتها و إعادة الاعتبار لها و التي أصبحت الآن معرضة لزحف حركة التعمير عليها، و كذا لا يمكن تجاهل حقيقة أنها تحتل مساحة جد معتبرة من المدينة و تشكل عائقا أمام توسعها.
 - إن المرافق المنشأة و كما هي عليه حاليا لا تهيكّل المجال نظرا لتوزيعها العشوائي مما أعاق السير الأمثل لمردوديتها.
 - إن عملية التكثيف الواسعة الإنتشار للمساكن الفردية و يشكل غير شرعي على أراضي ذات الملكية الخاصة و على طول الطريق الوطني رقم 31 المؤدي إلى باتنة مؤدية إلى ظهور ظاهرة التلاحم العمراني لنسيج المدينتين.

و منه و من خلال تشخيص الوضع الحالي لمختلف البرامج المقترحة من طرف المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأراضي المندرجة ضمنها يمكن الخروج بالصيغة الاستفهامية التالية :

ما سبب عدم تنفيذ البرامج المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير؟

حيث تتحدد الإجابة الأولية لهذا التساؤل اعتمادا على مقاربتين :

المقاربة الأولى: عجز السلطة العمومية على تنفيذ هذه البرامج نتيجة لعدم توفر العقار الحضري داخل النسيج العمراني للمدينة، غير أن الإمكانيات العقارية للمدينة حاليا هي كافية للمدى القريب و المتوسط.

المقاربة الثانية: عجز السلطة العمومية على تنفيذ هذه البرامج نتيجة لطبيعة العقار الحضري ذو صفة الملكية الخاصة و هو الإشكال الأساسي و أساس المشاكل التي تعاني منها المدينتين.

وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجداول السابقة، إذ أن جل البرامج الطوعية المندرجة ضمن المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وكذا مخططات شغل الأراضي المبرمجة للمدى القصير والمتوسط لم يتم تنفيذها إلا بنسب ضئيلة والتي اقتصر إنجازها من خلال برامج السكن الجماعي ذو الصلة الاجتماعية والسكن الفردي و بعض التجهيزات المرافقة غير أن المساحة المستهلكة تفوق نسبة إنجاز هذه البرامج من المساحة الإجمالية مما يطرح السؤال التالي :

كيف يتم الاستهلاك المجال وبأي طريقة وفي أي ظروف كان ذلك؟.

لنجد إجابة منطقية وأساسية تمثلت في دور الطبيعة القانونية للأراضي ذات الصلة الخاصة ودورها في عرقلة البرامج الطوعية مشكلة بذلك حاجزا أمام التنظيم المجالي للنسيج العمراني ومحضرا لعدمه والتي انبثق عنها بصورة مباشرة وغير مباشرة للأسباب التالية :

- النظرة التلقائية لتطور التجمعات الحضرية التي هي تعاقب للعديد من الأشكال الحضرية والنماذج العمرانية ومنه فلا سبيل لتصور المستقبل دون النظر إلى الماضي ومراعاة الحاضر.
- السياسة الحالية التي تبنت سياسة التعمير لا التحضر أنتجت مجالات مقصاة من النظام الحضري ومهمشة والتي أصبحت مصادر لمشاكل اجتماعية وحضرية معقدة.
- غياب ممارسة الوظيفة التنظيمية واستخدامها لتحقيق مشروع مجتمع على المدى البعيد، أي بمعنى أدق ثنائية التخطيط والفعل الحضري في الزمان والمجال.
- فقدان التناسق والتعاون بين مختلف الفاعلين لإنجاز هذه المشاريع، مما أدى إلى خلق مجالات مهمشة وظيفية.

• عدم الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة القانونية للأراضي في توجيه استخدامات الأرض مما أدى إلى عدم تطبيق جل البرامج الطوعية خاصة على الملكية الخاصة.

كما أن تقييم الوضع الحالي للتجمع الحضري لمدينة باتنة و الدور المهم الذي يجب أن تلعبه مستقبلا يحتم علينا حاليا معرفة هيكلية تطورها، فالقطب الحضري باتنة ينمو و يتطور بمقدار مدينة صغيرة سنويا مما أدى إلى تشبع نسيجها العمراني الذي ميزه الاستهلاك العفوي للمجال شجعت الملكية الخاصة للأراضي إضافة إلى موضع المدينة المحاصر بالعوائق الطبيعية (جبال) و الاصطناعية (المنطقة العسكرية شرقا و المنطقة الصناعية غربا) محددا بذلك اتجاه توسعها و موجهها إياها على طول محاور الطرق مما أدى إلى حدوث الحتمية الزمنية لظاهرة التلاحم العمراني مع كل من تازولت، فسديس، واد الشعبة و هنا يتحول مفهوم الإشكالية من

إشكالية تلاحم عمراني ← كيف يمكن الاستفادة مجاليا من هذه الظاهرة

حل إشكالية توسع المدينة ضمن حدودها الإدارية ← حل إشكالية توسعها ضمن نطاق إقليمها.

خلاصة الفصل

من خلال ما قدم سابقا يمكن توضيح ظاهرة التلاحم العمراني - حالة مدينتي باتنة و تازولت - فيما يلي:

- أسبابها:

- ◀ مدينتين بموقع متجاور، يحكمه موضع طبيعي مشترك حدد شكلهما و اتجاهات توسعهما.
- ◀ الثنائية المتوازنة للنمو السكاني المعتبر و الاستهلاك المجالي المستمر عبر الزمن، و التي جاءت كإسقاط لاعتبارات سياسية و اقتصادية و اجتماعية متتالية.
- ◀ استهلاك مجالي يغلب عليه التوسع الأفقي ذو الطابع الفردي بصفته الفوضوية شجعت الملكية الخاصة للأراضي، و التي أصبحت لها قوة إلغاء سلطة الحدود الإدارية في وقف استمرارية توسع المجالات الحضرية في ظل غياب دور السلطة العمومية لضبط عفوية هذا التوسع.

- خصائصها:

- ◀ تعد الظاهرة نتاج تداخل نسيجين حضريين لمدينتين متجاورتين محددا بذلك نوع التلاحم الحاصل: " التلاحم العمراني الحضري- حضري"
- ◀ استمرار التوسع الأفقي للمدينتين في شكله الفوضوي شجع على حدوث الظاهرة في غياب أي تخطيط مسبق أو موجه لإنتاجها، هذا ما أكسبها صفة " التلاحم العفوي (غير المخطط)"
- ◀ التوسع المجالي الحالي للمدينتين أصبح محاصرا بالعوائق الطبيعية و الاصطناعية، مما جعله يتخذ اتجاه محاور الطرق الرئيسية معطيا بذلك ظاهرة التلاحم العمراني "شكلها الخطي (الشريطي)" على طول محور الطريق الوطني رقم(31).

■ إن التعرف على أسباب و خصائص ظاهرة التلاحم (حالة باتنة- تازولت) تمكننا من إدراجها في سياق التعريف النظري الثاني للظاهرة (الموضح في الجزء النظري) غير أن هذا التعريف لا يعطيها التشخيص المناسب حسب الحالة المدروسة، لذا سنحاول في الفصل الثاني فهمها أكثر من خلال دراسة المجال ما بين المدينتين (المجال الذي تمت على مستواه عملية التلاحم).

مقدمة

يتضمن هذا الفصل دراسة المجال المحصور بين المدينتين والممتد على طول محور الطريق الوطني رقم 31، المهيكّل لظاهرة التلاحم العمراني، المحددة بالمجال التي تمت على مستواه عملية التلاحم (تداخل النسيج العمراني للمدينتين) أين اعتمدنا عدة مؤشرات لتحديدته تتمثل في :

✚ مراحل التوسع العمراني.

✚ شكل التوسع و اتجاهاته.

✚ طبيعة استهلاك المجال.

✚ التقسيم السابق للمدينتين إلى قطاعات عمرانية.

و منه يظهر المجال المختص بالدراسة ممتدا على طول جانبي الطريق الوطني رقم (31) في شكل رواق غير محدد إداريا كنتيجة للتوسع الشريطي للمدينتين محتلا موقع الضاحية منهما و الوسطية بينهما، حدوده كالتالي:

✚ من الشمال : أراضي زراعية.

✚ من الجنوب: جبل إيش علي.

✚ من الغرب: القطاع رقم "3" (بوعقال) و القطاع رقم "5" (بارك فوراج) في باتنة.

✚ من الشرق: القطاع رقم "2" الحي المركزي بتازولت.

تقدر مساحته بحوالي: " 230 هكتار" (40)

وكمحاولة لتشخيص الظاهرة حسب حالة المتناولة تم اعتماد منهج التحليل النوعي والكمي للمعطيات المستخلصة من عملية التحقيق الميداني، و توظيفها بالشكل التالي:

أولا: التحليل العمراني: و الذي اعتمد على أسلوب القراءات المجالية كوسيلة لتفسير و توضيح الصفة العمرانية لمجال الدراسة.

ثانيا: التحليل الوظيفي: الذي اعتمدنا فيه تبين مختلف الوظائف واستخدامات الأرض بمجال الدراسة، أين تم اعتماد مبدأ العينة لفهم أوضح وأدق لمكوناته.

ثانيا: التحليل الديموغرافي: و الذي انصب على تبين طبيعة و حركية سكان مجال الدراسة بهدف إبراز انتمائهم و دورهم في إنتاج الصورة العمرانية السابقة.

(40): تم تقدير المساحة من مخطط الوضعية الراهنة للمدينتين المستخدم في دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة.

أولاً: التحليل العمراني لمجال الدراسة:

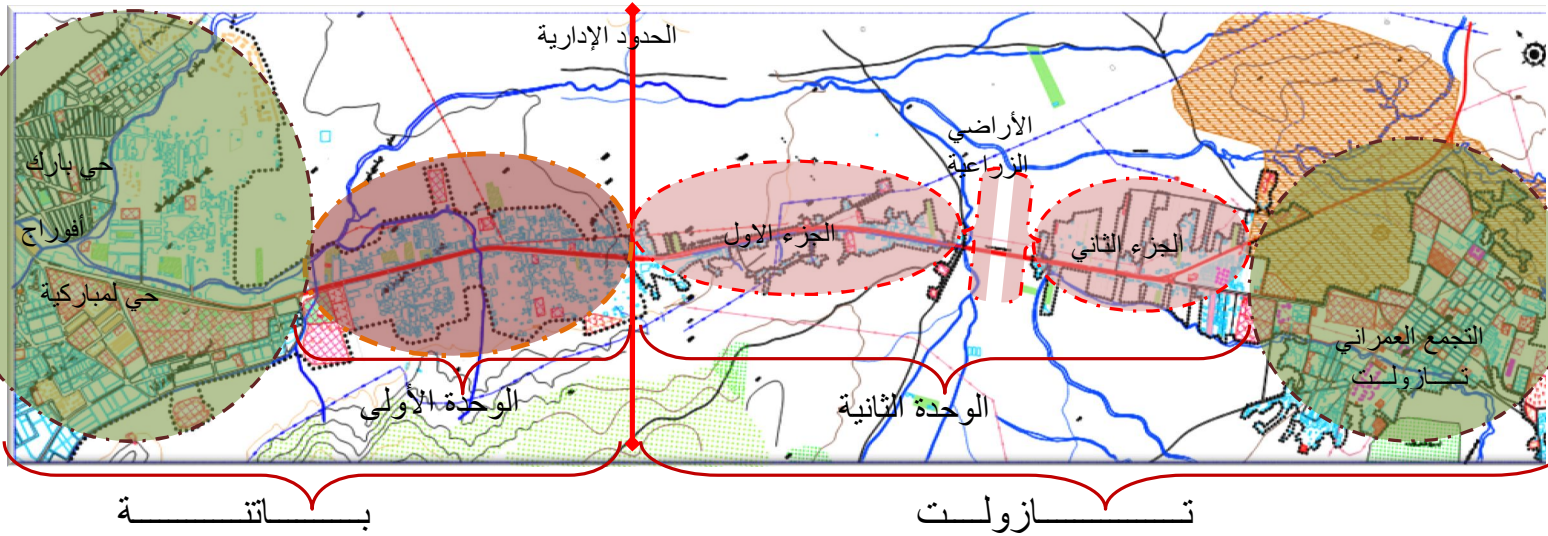
يشكل التحليل العمراني أهم العناصر الأساسية في تشخيص الوضع الحالي للتجمعات العمرانية، إذ يعتبر بمثابة صورة حقيقية عن فصول التطور و النمو لأي تجمع، بما يحمله من توضيح للعلاقات القائمة بين مختلف مكونات المجال العمراني و ما تنتجه هذه العلاقات من تركيبات مختلفة و انتاجات مجالية متنوعة تعكس شكل التجمع الحالي و ترسم مستقبله.

لذا فان خصوصية المجال تفرض خصوصية دراسته، والتي سنعتمد فيها على مبدأ القراءة المجالية كوسيلة للتحليل و التشخيص، و لتسهيل ذلك ارتأينا تقسيم المجال إلى وحدتين مجاليتين معتبرين في هذا الحدود الإدارية بين البلديتين باتنة و تازولت لتظهر لدينا :

- الوحدة الأولى : منتمية إداريا إلى بلدية باتنة.
- الوحدة الثانية : منتمية إداريا إلى بلدية تازولت و التي تظهر بدورها في شكل جزئين (جزء أول و

ثاني) تفصلهما الأراضي الزراعية (الشكل رقم (04)).

الشكل رقم (04): تقسيم مجال الدراسة إلى وحدات عمرانية

**I. مراحل التطور العمراني للمجال :**

تعد حركة التعمير بالمجال حديثة نسبيا مقارنة مع تاريخ ظهور المدينتين، فقد كان المجال قبل 1970م، عبارة عن أراضي زراعية تتوزع عليها بشكل نقطي مجموعة من المساكن ذات طابع ريفي " 35 مبنى ريفي سنة 1970"⁽⁴¹⁾، ومع التوسع المستمر للمدينتين الذي حدد اتجاهه موضعهما و شجعتة الملكية الخاصة للأراضي ومحاور الطرق الرئيسية بدأ يظهر جليا المجال المختص بالدراسة على جانبي الطريق الوطني رقم (31) في شكل بناءات فردية ذات الصفة الفوضوية حيث بلغ عددها 877 مسكن سنة 1998، ممثلا بذلك التوسع الخطي لنسيج المدينتين ، حيث اقترن استمرار توسع المجال بوتيرة التوسع لهما.

(41): معطيات المصلحة التقنية لبلدية باتنة 2010.

من جهة أخرى و اعتمادا على الشكل رقم (06) الذي يوضح هذا التطور مجاليا نميز تباينا في حركة التعمير و اتجاهها غير الزمن على مستوى الوحدات المكونة له فنجد أنه:

* في الوحدة الأولى: وتيرة التعمير سريعة تتناسب و اتجاه توسع مدينة باتنة و هذا بحكم انتمائها إليها إداريا و مجاليا و تأثرها المباشر بالاستهلاك الواسع لمجالها.

* في الوحدة الثانية: فهي تظهر اختلافا كبيرا في وتيرة تعميرها من جهة و اتجاهه من جهة أخرى على مستوى أجزائها أين نميز:

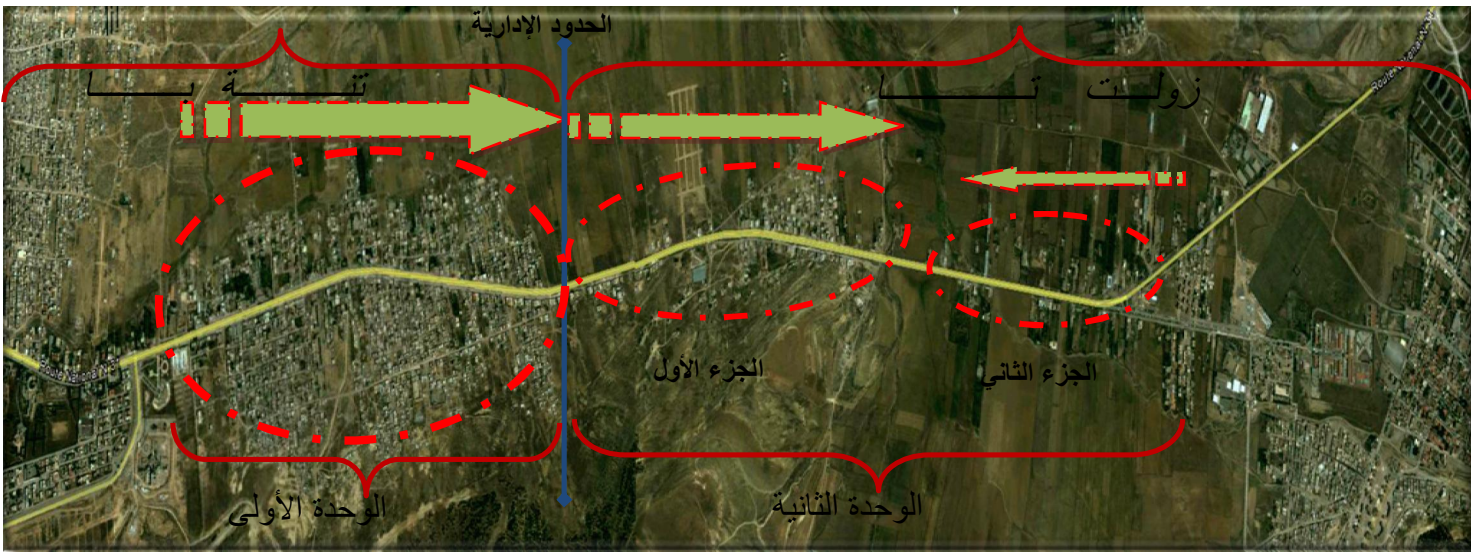
- في الجزء الأول: وتيرة تعمير باتجاه يماثل نظيره في الوحدة الأولى رغم انتمائه إداريا لمدينة تازولت.

- في الجزء الثاني: حركة تعمير بطيئة باتجاه يتناسب و اتجاه توسع مدينة تازولت.

و منه فإن اتجاه توسع المجال المختص بالدراسة يحكمه اتجاه توسع مدينة باتنة على حساب مدينة

تازولت معطيا بذلك القراءة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): اتجاه و وتيرة توسع مجال الدراسة



المصدر: مستخرجة من صورة جوية لقمر صناعي من محرك google earth

II. التنظيم العام والبنية العمرانية للمجال:

يعتبر تحليل البنية العمرانية من أهم العناصر المساعدة على فهم التركيب والتنظيم المجالي، حضريا كان أو ريفيا، و ذلك باستعراض العناصر المشكلة لها والمتمثلة في:

- البنية التحتية (L'infrastructure): مصطلح يطلق على المنشآت والتجهيزات الأساسية التي

يحتاجها المجال كالطرق و الشبكات المختلفة بالإضافة لنظام الصرف الصحي والتزويد بالمياه، و كذا شبكة التقطيع.

- البنية الفوقية (Superstructure): هي عناصر إشغال الأرض أي العناصر المبنية وكذا الفراغات و المساحات الشاغرة بين المباني.

1-البنية التحتية: نختص في دراستها بـ:

1-1- شبكة التقطيع:

من المعلوم أن « نمط تقسيم الأراضي العمرانية في الحقيقة إما ناتج عن تخصيص، أو عن التقسيم المتواصل للأراضي الزراعية التي عمرت و تحولت إلى تقطيع عمراني⁽⁴²⁾»، و هو الحال بالنسبة للمجال المختص بالدراسة فقد كان للتقطيع الزراعي بشكله الطولي عموديا على محور الطريق الوطني رقم(31) الدور الفعال في إنتاج الهيكلة الحالية للمجال و التي على أساسها جاء التقطيع العمراني يظهر الخصائص التالية:

* داخل الوحدة الأولى: تقطيع عمراني واضح المعالم خاصة على جانبي الطريق الوطني رقم (31) في شكل حصص ذات أشكال هندسية مختلفة بأبعاد متباينة، و كلما ابتعدنا عن هذا المحور تغيب تدريجيا هذه المعالم ليميز التقطيع الزراعي (الحدود الكبرى للملكية). أما بالنسبة للقطع فهي ناتجة عن تقسيم و تجزئة الحصص من قبل مالكيها و بيعها حسب القدرة الشرائية مما أعطاهما أشكال و أبعاد مختلفة، حيث نجد مساحتها تتراوح ما بين 400م² كأكبر قيمة و 70م² كأصغر قيمة لها بينما نجد معظمها بمساحة متوسطة تقدر بـ: 120م².

* داخل الوحدة الثانية: يتوضح في جزئها كما يلي:

- الجزء الأول: يبين تداخل بين التقطيعين الزراعي و العمراني هذا الأخير اقتصر على جانبي الطريق الوطني رقم(31) ليغيب دون ذلك و يظهر مجددا التقطيع الزراعي باعتباره أساس التقسيم الحالي للمجال، مما يترجم بشكل غير مباشر أن هذا الجزء في حالة تحول من مجال ريفي إلى مجال حضري. أما بالنسبة للقطع فهي تظهر بأشكال مختلفة و أبعاد شديدة التباين تفسر التدخل بين التقطيعين، حيث تتراوح مساحتها بين 1400م² و 160م².

- الجزء الثاني: نجده محتفظا بالتقطيع الزراعي المحدد لصورة نسيجه الحالية في ظل الغياب شبه التام للتقطيع العمراني مما أكسبه الصفة الريفية أكثر من الحضرية.

1-2- شبكة الطرق:

تعتبر شبكة الطرق العنصر الأساسي والفعال في تحقيق الاتصالية والتواصل بين مكونات المجال في حد ذاته من جهة و بينه و بين المجالات الحضرية الأخرى من جهة ثانية، كما تعد من أهم العناصر المهيكلية للمجال و التي من خلالها يمكن فهم و إدراك توضع و تركيب و تطور المجال المبني، و في هذا السياق نجد الطريق الوطني رقم(31) الذي يخترق مجال الدراسة مقسما إياه إلى قسمين شمالي و جنوبي،

(1) : فهمية مخلوفي ، سعاد هواري- التلاحم العمراني (محاولة للتحليل والمعالجة في المنطقة الحضرية عين الباي * الزواغي "مدينة قسنطينة") - مذكرة تخرج في التهيئة العمرانية- جامعة قسنطينة- سنة 1996 -ص: 43 .

ومهيكلًا لشكله الشريطي نتيجة امتداده الطولي على مسافة 5,76 كلم (داخل مجال الدراسة) كما أن اعتباره أحد المحاور المهيكلية للمدينتين و محور ربط بينهما مروراً بمجال الدراسة، وهذا ما يعكس أهمية هذا المحور.

بالنسبة لشبكة الطرق الممتدة داخل المجال فنجدتها كما يلي:

* في الوحدة الأولى: غير واضحة المعالم تمتد بشكل متعامد داخل النسيج لخدمة المساكن من جهة و ربطها بالطريق الوطني رقم(31) من جهة ثانية دون أن تكون لها وظيفة حضرية تهيكّل المجال على أساسها أي أنها تعمل على تقسيم المجال دون هيكلته، تتميز بكونها غير معبّدة يتراوح عرضها بين 9 م إلى 13م يشغل الرصيف منها من 2م إلى 3م معظمها غير منته لتحل محلها دروب و مسالك (des pistes) تظهر كلما ابتعدنا عن الطريق الوطني (31)، و نتيجة للتوضع العشوائي للمساكن نجد انتشار الطرق المسدودة أو الصماء (les impasses) داخل النسيج الحالي.

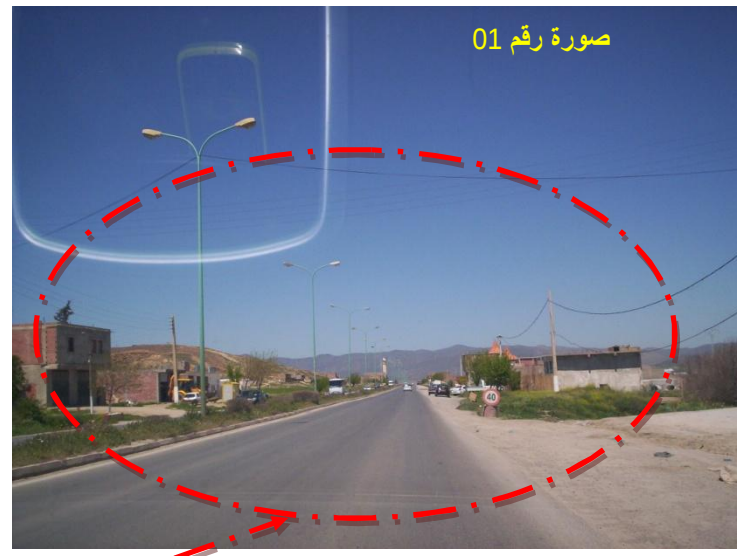
* في الوحدة الثانية: تفنقد هذه الوحدة جزأياً بشكل واضح لوجود عناصر الربط (الطرق) حيث يعتمد في التنقل داخله على دروب و مسالك غير مهيأة.

من خلال دراسة شبكة الطرق الممتدة بالمجال ككل نستطيع القول أنها تشكلت نتيجة عن توضع المباني المستمر اعتماداً على شبكة التقطيع الزراعي و هذا يبين أن البنية التحتية للمجال كانت وليدة إسقاط العناصر المبنية على خلاف أسس التنظيم المجالي المحددة لها، وهو ما يفسر الصفة الفوضوية التي تتميز النسيج العمراني الحالي للمجال.

جدول رقم (22) : نوع وحالة الطرق بمجال الدراسة:

الطرق الثانوية	الطرق الثانوية	الطرق الأولية		
سيئة غير مهيأة	بحالة سيئة غير مهيأة	جيدة ممثلة في الطريق الوطني رقم 31	الوحدة الأولى	
سيئة عبارة عن دروب	سيئة غير واضحة المعالم		الوحدة	الجزء الأول
			الثانية	الجزء الثاني

المصدر: تحقيق ميداني 2011



طريق أولية تتصف بحالتها الجيدة



صورة رقم 04

المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011



صورة رقم 03

المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011

طرق ثانوية حالتها سيئة و غير مهياة



صورة رقم 06

المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011



صورة رقم 05

طرق حالتها سيئة و غير واضحة المعالم

2- البنية الفوقية: و التي تتمثل في:

1-2: شبكة المبني:

تعبر شبكة المبني عن الإشغالات الحضرية المملوءة (le plein urbain) و التي تختلف أشكالها و أبعادها وفقا لتوضع المباني ، لتعطي تنظيما معيناً يفرض هيكله مجالية معينة حيث نجد لها إما:

- بشكل كتلي.
 - بشكل خطي (liniare) بامتداد وترا صف البنايات على طول جانبي محور أو شارع رئيسي .
 - بشكل نقطي (ponctuel)
- و من هذا المنطلق نجد شبكة المبني لمجال الدراسة تظهر شكلين من التوضع: الخطي و النقطي و التي يمكن توضيحها كما يلي:

* داخل الوحدة الأولى: أين يظهر التوضع الخطي نتيجة لاستمرار المباني المتجاورة في اتجاه معين فرضه محور الطريق الوطني رقم (31)، وكلما ابتعدنا عنه يظهر التوضع النقطي للمباني منتجا بذلك عناصر

متفرقة توضح تشتت المجال من جهة وحادثة تعميره من جهة أخرى.

* داخل الوحدة الثانية: يتميز التوضع داخلها بين جزئها الأول والثاني:

- الجزء الأول: تتوضع المباني على مستواه بشكل خطي على جانبي محور الطريق السابق و لكن بكثافة أقل من ما تظهره الوحدة الأولى، كما يشهد هذا الجزء انتشارا واسعا للتوضع النقطي.

- الجزء الثاني: نميز سيطرة التوضع النقطي للمباني مما يصعب عملية ربط المجال داخليا و خارجيا و يفقده السمة الحضرية النوعية و الكمية.

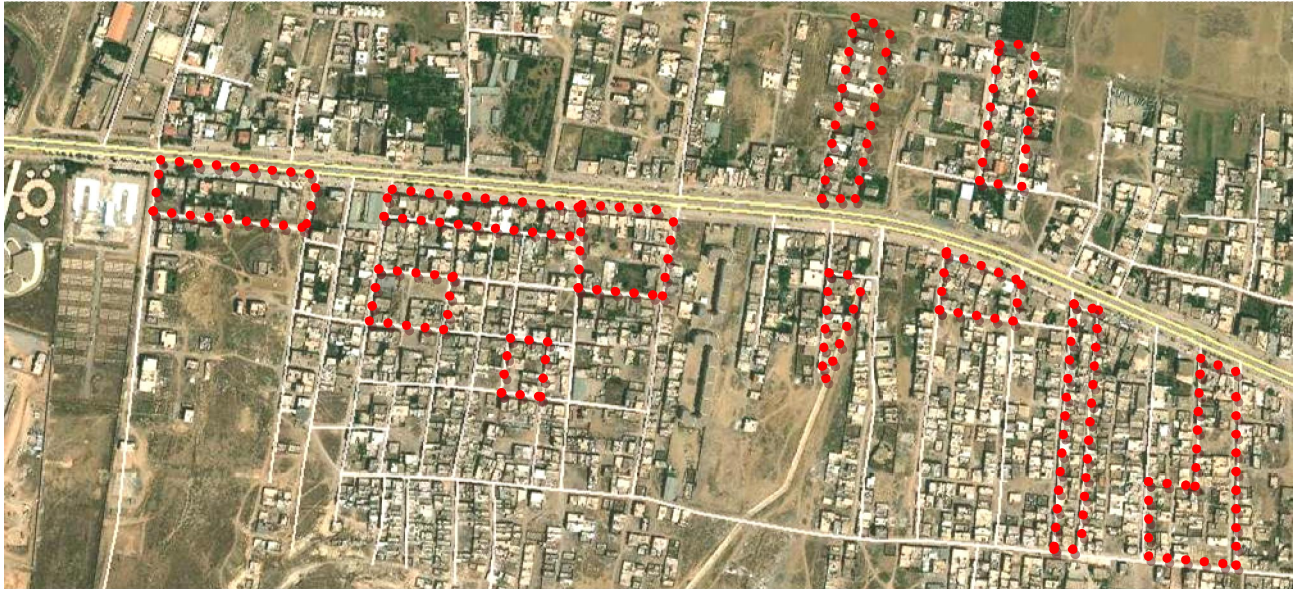
2-2- الجزيرات "îlots" (43):

الجزيرة هي اصغر وحدة في المجال الحضري، تتحدد بالطرق أو العوائق الطبيعية من كل الجهات، وهي مقسمة إلى حصص صغيرة مربعة الزوايا، كما تعتبر الجزيرة وحدة جغرافية جد دقيقة تسمح بإنشاء بنك معلومات لدراسة عمليات التهيئة و التعمير.

كما تتميز الجزيرة بشكلها الهندسي الذي غالبا ما يكون مستطيل أو شبه منحرف في وجود ارتفاعات تفرض الانحراف عن الشكل المفروض في دفاتر الشروط.

بالنسبة لمجال الدراسة، ونظرا لطبيعة التعمير الفوضوية والمتسارعة، تشكلت عدة أشكال للجزيرات يمكن تحديدها في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): بعض أشكال الجزيرات المشكلة للنسيج العمراني لمجال الدراسة



المصدر: مستخرجة من صورة جوية لقمر صناعي من محرك google earth

يعكس تعدد أشكال الجزيرات وعدم انتظام ووضوح معالم الكثير منها حالة التعمير الفوضوي والعفوي التي شهدتها المجال وارتباطها في الكثير من الأحيان بالحدود الكبرى للملكيات العقارية من جهة، واستمرار عمليات البناء والتعمير بالجيوب والمساحات الشاغرة وعدم اكتمال ملامح النسيج العمراني من جهة أخرى.

2-3- شبكة الفراغات "المساحات الحرة":

تشكل المجالات الحرة فراغات عمرانية عمومية (espace public) و خاصة (privée) تمنح النسيج المبني مظهره الحضري، وهي تتحدد داخل مجال الدراسة كما يلي:

■ **المجالات الخاصة:** تتشكل أساسا من الساحات الداخلية (حوش) و الحدائق المنزلية تختلف مساحتها من وحدة إلى أخرى تماشيا مع مساحات القطع حيث نجد :

* **في الوحدة الأولى :** تقل مساحة المجالات الخاصة بالقطع أو تنعدم في معظمها و هذا راجع أساسا إلى صغر هذه الأخيرة، أين تتراوح نسبة الفراغات مقارنة بالمساحة المبنية ما بين 10 إلى 25% حسب المساحة العقارية.

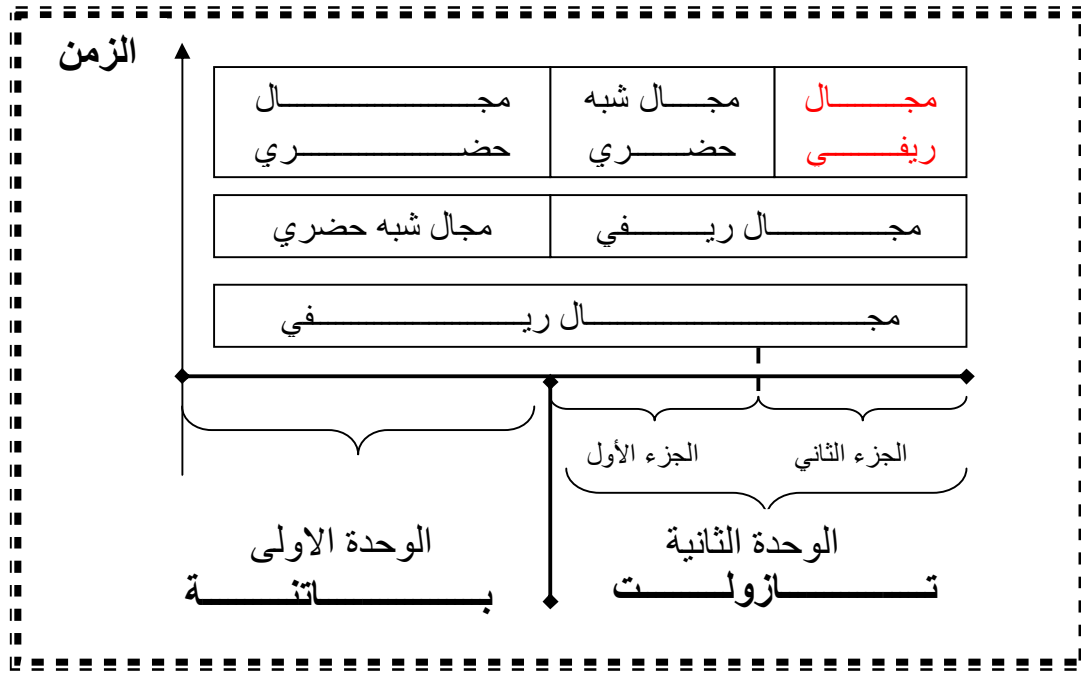
* **في الوحدة الثانية:** ترتفع مساحة المجالات الخاصة مقارنة بالوحدة الأولى لارتفاع مساحة القطع من جهة و الخصوصية الاجتماعية التقليدية من جهة ثانية أين تتراوح نسبتها بين 20% إلى حوالي 60% من المساحة العقارية بالجزء الأول من الوحدة لتصل إلى حوالي 90% بالجزء الثاني منها.

■ **المجالات العمومية:** تتمثل في الساحات العمومية (les places) و المجالات الخضراء و ساحات اللعب و التنزه و التي تغيب كليا داخل المجال المختص بالدراسة مما يؤكد الصفة التلقائية التي جاء بها إطاره المبني ذات الأهداف السكنية لا الحضرية هذا من منطلق بنيته الحالية.

■ **في المقابل** تظهر العديد من الفراغات " الصورة رقم" التي ليس لها صفة المجالات العمومية بل هي عبارة عن مجالات شاعرة معرضة للتعمير كون المجال في حد ذاته لم تكتمل صورته لا مجاليا و لا حضريا حيث أن هذه الميزة تزيد وضوحا كلما اتجهنا من باتنة نحو تازولت بالنسبة للمجال المدروس.

❖ **من خلال تحليل مختلف عناصر البنية الحضرية المكونة للمجال يتضح أنها اعتمدت على شبكة التقطيع الزراعي التي اتبعت منطق الملكية الخاصة و الحرية الشخصية في تسييرها، و التي أعطت بدورها تقطيع عمراني ميزه التوضع العشوائي للمباني وغياب شبكة طرق مهيكلة و افتقار شبه كلي للمجالات العمومية، هذا كله في ظل مجال لم يكتمل تصوره الحضري بعد، حيث أن هذه الخصائص تزيد وضوحا كلما ابتعدنا عن الطريق الوطني رقم (31) الذي يعتبر العنصر المهيكل الوحيد للمجال ، وهو ما يعكس غياب التناسق بين الوحدات المكونة للمجال من جهة، وغياب التناسق المجالي ككل و تفكك بنيته من جهة أخرى.**

وهو ما يمكننا من وضع تصور للتطور الزمني للظاهرة الحضرية للمجال معبرا عنها بالقراءة التالية:



* نتيجة:

أوضح التحليل العمراني والوظيفي لمجال الدراسة تشكل هيراركية (تراتب) حضرية في الانتقال من الداخل إلى الخارج (كلما ابتعدنا عن محور الطريق الوطني رقم (31)) و كلما اتجهنا من باتنة إلى تازولت معبرة عن حركة تعمير موجهة بشكل غير مدروس فرضتها النزعة الفردية الحضرية و شجعتها الملكية الخاصة للأراضي من جهة و وجود الطريق الوطني رقم (31) كمحفز للتعمير من جهة أخرى هذا في غياب التخطيط و التحكم في إنتاج المجالات الحضرية معطيا بذلك استمرارية مجالية بوظيفة سكنية لمدينة باتنة على حساب الأراضي الزراعية لمدينة تازولت مما يدل على أن مدينة باتنة هي المسؤولة مجاليا عن إنتاج الظاهرة. كما أن حداثة التعمير بالمجال بينتها حداثة المباني و هيئتها و وجود المجالات الشاغرة و الفراغات داخله عاكسة بذلك حداثة الظاهرة و جاعلة إياها غير مكتملة الملامح بعد (ظاهرة في طور التشكل).

التحولات المجالية المرافقة لعملية التعمير

المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011



صورة رقم 08



صورة رقم 07

الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتجريدها من دورها من قبل المدينة.
استهلاك واسع للمساحات الزراعية، وانتشار أوسع للمباني الفوضوية مع انعدام شبه تام للتنهية



صورة رقم 10

نقاط فوضوية لتجميع
النفايات المنزلية شوهدت
المظهر الجمالي للمجال



صورة رقم 09

تصريف مباشر للمياه المستعملة بسبب غياب لشبكة
الصرف الصحي بالوحدة الثانية لمجال الدراسة

غياب البعد البيئي وعدم اكتمال معالم الحياة الحضرية.



صورة رقم 12

مظاهر الحياة الريفية داخل الأحياء السكنية/ يعكس الازدواجية بين تشييد السكان بنمط الحياة الريفية والعيش
داخل الأوساط الحضرية (وهو ما يصطلح عليه بترييف المدينة)



صورة رقم 11

ثانياً: التحليل الوظيفي واستخدامات الأرض:**I- المباني السكنية:**

يعتبر السكن مسألة معقدة الفهم فهي تعبر عن إحتياج إجتماعي و إنتاج ثقافي كشهادة لمراحل تطور أي تجمع، لذا فان تحليلها وتشخيص طابعها يستوجب استعراض العناصر التالية:

1: التوزيع المجالي للمساكن:

بلغ عدد المساكن بمجال الدراسة حوالي 2797 مسكن، موزعة على الوحدتين الأولى والثانية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (23) : مراحل تطور الحضيرة السكنية بمجال الدراسة:

المرحلة قبل 1970	المرحلة 1971-1984	المرحلة 1985-1998	المرحلة 1996-2011	المساكن	
24	220	770	2552		
8	29	83	193	الوحدة	الجزء الأول
3	15	24	52		الجزء الثاني
35	264	877	2797	إجمالي المجال	

المصدر: معطيات مكتب الإحصاء العام للسكن و السكان 2008 + تحقيق ميداني 2011

من خلال الجدول السابق يتضح إن تطور الحضيرة السكنية بمجال الدراسة تسارعت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وهو ما يعكس عملية التعمير المتسارعة التي شهدتها المجال خلال هذه الفترة، حيث يغلب على هذه المساكن طابع البناء الفردي ذو الوظيفة السكنية.

كما أن تحديد التوزيع المجالي للمساكن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد الكثافة السكنية كمعيار كمي يتمثل بالعلاقة بين عدد المساكن و المساحة التي تشغلها موضحة بذلك مدى التكامل و التناسق في توزيع السكن عبر المجال.

الجدول رقم(24): توزيع الكثافة السكنية غير وحدات مجال الدراسة

المساحة (هـ)	عدد المساكن (مسكن)	الكثافة السكنية (مسكن/هـ)
153	2552	17
50	193	04
21	52	03
224	2797	13
إجمالي المجال		

المصدر: تحقيق ميداني 2011

انطلاقاً من نتائج الجدول السابق يتبين أن كثافة المجال ككل و المقدرة بـ: 13 مسكن/هـ، وهو معدل منخفض يعبر عن حداثة نشأة المجال وعدم اكتمال عملية التعمير بتواجد مساحات شاغرة كثيرة، غير أن هذا لا يوضح توزيعها عبره أين نميز تدرج في توزيع المساكن عبر وحداته و بالتالي تدرج في قيمة الكثافة السكنية من الأكبر إلى الأصغر كلما اتجهنا من باتنة نحو تازولت.

2: توقيّع المساكن:

تتباين وضعية المساكن وتوضعها داخل مجال الدراسة حسب الودحتين كما يلي:



* في الوحدة الأولى: تتوضع المساكن وفق نظام متتابع و متصل بتراصف شبه منتظم و ذلك على طول الطريق الوطني رقم(31) (الصورة رقم(13))، ليصبح دون ذلك كلما ابتعدنا عنه هذا راجع لعدم الأخذ بعين الاعتبار أبعاد حدود الفصل المحددة بـ 4 م (44) كنتيجة للصفة العفوية التي جاء بها النسيج.

الصورة رقم(13): نموذج لتوقيع المساكن بالوحدة الأولى



* في الوحدة الثانية:

إن توقيع المساكن داخل الوحدة يميزها عموما نظام غير مستمر أو غير متتابع (متصل)، يفرضه بالدرجة الأولى وجود الأراضي الزراعية بشكل طولي داخل الوحدة مانعة بذلك استمرارية النسيج ككل، و كذا وجود العديد من الفراغات و المساحات الشاعرة الفاصلة بين المباني الموقعة بشكل عشوائي، غير أن هذا لم ينفي بداية ظهور التراصف و التتابع على جانبي الطريق الوطني رقم(31)، خاصة في الجزء الأول للوحدة. (الصورة رقم (14،15)).



الصورة رقم 14-15: نموذج لتوقيع

المساكن بالوحدة الثانية بالجهة الغربية

للطريق الوطني رقم 31.

أما على مستوى المجال ككل فإن توقيع المباني يبين استمرارية لنسيج الوحدة الأولى مع نسيج الجزء الأول للوحدة الثانية بامتداد متواصل يوجهه الطريق الوطني رقم (31) ، في حين يظهر الجزء الثاني من نفس الوحدة كتلة منعزلة داخل المجال و لكن مستمرة مع نسيج المدينة المنتمية إليها (تازولت).



المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011

الصورة رقم(16): نموذج لاستدراك معالم التراصف على طول محور الطريق الوطني رقم (31)

3: نمط و مورفولوجية المساكن:

أ- نمط الفيلا: تقدر نسبته بـ 6.20%⁽⁴⁵⁾ من مجموع المباني السكنية بالمجال، يشغل هذا النمط القطع ذات المساحات الكبيرة ، تتميز في مجملها بهندسة معمارية ذات صبغة جمالية بارتفاعات محدودة (ط+2)، أغلب سقفها مغطاة بالقرميد.

يظهر تركيبها الداخلي (نظام بنائها) مساحة مبنية مفتوحة على حديقة و المجموع محاط بسور، تنتشر بكثافة الوحدتين المشكلة لمجال الدراسة، (صورة رقم (17)).



المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011

الصورة رقم(17): مباني سكنية (نمط فيلا) في طور الانجاز

ب- نمط البناء العادي : يظهر هذا النمط على مستوى المجال ككل بنسبة 91.77% (46) من مجموع مساكنه بارتفاعات تتراوح ما بين طابق أرضي و (ط+3) مع قابلية للتوسع العمودي.

صورة رقم 18



حيث يمكن تمييز ثلاث (03) أنواع من هذا النمط حسب التركيب الداخلي (نظام البناء) للمساكن:

■ نمط البناء العادي ذو الساحة الداخلية :

و هو يعبر عن نظام مفتوح إلى الداخل على ساحة داخلية (حوش) تطل عليها باقي غرف المساكن، يظهر بواجهات صماء بمدخل واحد أو متعددة المداخل و قليلة الفتحات، يبرز هذا النوع بشكل أساسي في الوحدة الثانية (صورة رقم (18))

صورة رقم 18



■ نمط البناء العادي دون ساحة داخلية :

يظهر تركيب مساكنه الداخلي مساحة داخلية لكن ليس بالشكل السابق، أو دون ذلك في حالات الإشغال الكامل للمساحة العقارية، تظهر فيه الواجهات عادية مفتوحة على الخارج بشرفات و هي الأكثر انتشارا خاصة في الوحدة الأولى و الجزء الأول من الوحدة الثانية (صورة رقم (19)).

صورة رقم 19



■ نمط البناء العادي ذو الطابع الريفي:

و هو عبارة عن مساكن سكنية ذات مساحة مبنية صغيرة موجهة للاستخدام السكني مقارنة بمساحتها العقارية التي تتعدى 01 هكتار، أغلبها مساحة شاغرة ذات استخدام فلاحي (زراعات معاشية، تربية المواشي) محاطة بسور أو سياج تبرز بشكل واضح بالجزء الثاني من الوحدة الثانية (صورة رقم (20)).

صورة رقم 20



المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011

ج- نمط البناء الريفي التقليدي:

و هي المساكن التي تعبر عن بدايات ظهور المجال تمثل نسبة 2.01%⁽⁴⁷⁾ من مجموع المساكن، مبنية بالحجر و الطين، سقفها من القرميد لا يتجاوز ارتفاعها طابق أرضي. تركيبها الداخلي يظهر الطبيعة الريفية الفلاحية - و هي في معظمها مهجورة- تتركز أساسا في الجهة الجنوبية من المجال ككل بعيدا عن محور الطريق الوطني رقم (31) بشكل مساكن مجتمعة بشكل نقطي (صورة رقم 21)).



د- نمط البناء الجماعي:

يتواجد هذا النوع من المباني السكنية في الوحدة الأولى حيث تنحصر في 150 مسكن المنجزة سنة 2007 ضمن برنامج السكن التساهمي، يقدر علو مباني هذا النمط بخمسة طوابق (صورة رقم 22)).



الصورة رقم 22: البناء الجماعي المتواجد على مستوى مجال الدراسة

- إن التعرض لنمط المساكن بمجال الدراسة يوضح الاستمرارية المورفولوجية لنسيج الوحدة الأولى مع النسيج الأول من الوحدة الثانية، مدعما بذلك الاستمرارية المكانية الموضحة سابقا، ليظهر الجزء الثاني للوحدة الثانية محددًا بنمط و مورفولوجية مميزة و مختلفة عن باقي نسيج المجال.

● أما عن حالة المباني فقد اعتمدنا في توضيحها على المعايير التالية:

- تاريخ بناء المسكن.
 - مادة البناء بالنسبة للسقف و الجدران.
 - المظهر الخارجي.
 - درجة تجهيز المساكن
- و التي أبرزت من خلال التحقيق الميداني أن 71.42% من مجموع المساكن في حالة جيدة مؤكدة بذلك حداثة المجال، كما أن نسبة المساكن غير المنتهية (في طور الإنجاز، أساسات) تستحوذ على نسبة 11.15% من مجموع المساكن مع التذكير أن معظم المساكن المنتهية هي ذات قابلية للتوسع العمودي مما يجعل المجال في شكل ورشة غير منتهية (صورة رقم (23،24،25،26،27)).



صورة رقم 24



صورة رقم 23



صورة رقم 25



صورة رقم 27



صورة رقم 26

المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011

II - المرافق والتجهيزات:

1- النشاط التجاري:

تعد الوظيفة التجارية من أهم مكونات المجال الحضري، وهو ما يستلزم تحديد أهمية و دور هذا الاستخدام داخل مجال الدراسة، و ذلك من خلال إبراز ماهية النشاط التجاري الممارس به اعتمادا على التصنيف الوطني للتجارة، المقسم إلى مجموعات كل مجموعة يميزها نشاط تجاري معين و المبينة في الجدول رقم (25) .

الجدول رقم (25): تصنيف الأنواع التجارية بمجال الدراسة:

الرقم	المجموعة	الوحدة الأولى	الوحدة الثانية		المجال
			الجزء الأول	الجزء الثاني	
01	الإنتاج الصناعي و الفلاحي	02	02	03	07
02	الصناعة التقليدية و الحرف.	66	40	—	106
03	التجارة بالجملة.	02	—	—	02
04	الاستيراد و التصدير.	05	—	—	05
05	التجارة بالتجزئة.	54	06	01	61
06	الخدمات.	25	03	02	30
	المجموع	154	51	06	211

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2011.

يتميز النشاط التجاري بمجال الدراسة بتكثله على مستوى الوحدة الأولى و الجزء الأول من الوحدة الثانية مدمج بالسكن، محتلا الطوابق الأرضية من المباني المحاذية للطريق الوطني رقم (31) مانحا إياه صفة المحور التجاري.

أما عن نوع النشاط التجاري فيغلب عليه عموما طبيعة تجارة المجموعة الثانية (02) المتمثلة أساسا في التجارة الحرفية ، و الذي تفرضه بالخصوص صفة المجال كضاحية عمرانية لمدينتي باتنة و تازولت، وكذا مساحة المحلات الكبيرة التي تتراوح ما بين (40 م² - 350 م²) التي تتناسب و نوع هذه الأنشطة التجارية. ليظهر الجزء الثاني للوحدة الثانية بنشاط تجاري ضعيف من حيث الكم و مختلف من حيث النوع عن باقي المجال.

و بالتالي يمكن القول أن النشاط التجاري لمجال الدراسة لم يأتي لخدمة المجال بل فرضته طبيعته و وجود محور الطريق الوطني رقم (31).

ولكن هل أهمية هذا المحور التجارية الحالية يمكن أن توازي أهميته كمحور مهيكّل لحركة التعمير حاليا

و مستقبلا؟

صورة رقم 28



صورة رقم 29



بعض مظاهر
النشاط التجاري

الممتد على
طول الطريق
الوطني رقم 31

صورة رقم 30



المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011

2- المرافق العمومية:

1-2- المرافق التعليمية والإدارية:

تتمثل في ثلاث (03) مدارس للطور الأول و الثاني و اكاديمية موقعة بالوحدة الأولى بشكل يضمن خدمتها (صورة رقم (31،32))، أما الوحدة الثانية فتحتوي مدرسة للطور الأول و الثاني موقعة على مستوى جزئها الأول (صورة رقم (33)). كما نسجل تواجد فرع إداري بالوحدة الأولى مجاورا للمدرسة الابتدائية بن عابسة بلقاسم.



صورة رقم 31: متوسطة الشهيد ساعد مرازقة



صورة رقم 32: ابتدائية الاخوة ملاخسو



صورة رقم 33: المدرسة الابتدائية المنتمية للوحدة الثانية

2-2- المرافق الدينية و الروحية:

تشتمل الوحدة الأولى على 03 مساجد، اثنين منها موقعة بجانب الطريق الوطني رقم 31، حيث يعتبران من أهم النقاط المعملية و الاستدلالية بالمجال (صورة رقم (34،35)) بالإضافة إلى مقبرتين، في حين يتواجد بالجزء الأول من الوحدة الثانية مسجد في طور الانجاز (صورة رقم (36)).



صورة رقم 34: مسجد الأنصار



صورة رقم 35: مسجد عمر بن العاص

المصدر: تحقيق ميداني أفريل 2011



صورة رقم 36: مسجد السنة

3-2- المرافق الصحية:

يفتقر مجال الدراسة ككل لمثل هذه المرافق باستثناء قاعة علاج (AMG) وحيدة موقعة بالوحدة الأولى

(صورة رقم 37))، بالإضافة إلى وجود عيادتين خاصتين موقعة بنفس الوحدة (صورة رقم 38)).



صورة رقم 38: عيادة خاصة محمد الصادق



صورة رقم 37: المركز الصحي الوحيد بالمجال

4-2- المرافق السياحية والثقافية:

تتمثل في متحف المجاهد (صورة رقم 39)) المتواجد بالمدخل الغربي للمجال، وكذا مشروع فندق سياحي لأحد الخواص (صورة رقم 40)) توقفت به الأشغال لأكثر من 10 سنوات، في حين يظهر مجال الدراسة ككل خالي من المرافق الترفيهية وكذا الثقافية.



صورة رقم 40: متحف المجاهد



صورة رقم 39: فندق سياحي

يشكل المتحف والفندق السياحي أهم النقاط الاستدلالية للمدخل الشمالي الغربي لمجال الدراسة

من خلال ما قدم يتضح أن مجموع الاستخدامات لمجال الدراسة يعطيه تركيب وظيفي يميزه سيادة الوظيفة السكنية مجسدة في المجال السكني و مختلف نشاطاته، لتظهر الاستخدامات الأخرى ملحقة بهذه الوظيفة مؤكداً بذلك الصفة التوسعية السكنية التي أنتجها منطق الحاجة.

ثالثاً: التحليل الديمغرافي لمجال الدراسة:

يشكل العنصر البشري في كل دراسة عمرانية أحد أهم العناصر الأساسية لتحليلها، لأن أي إنتاج مجالي يكون من قبل الإنسان و لصالحه فهو الفاعل و المحدد لذلك الإنتاج.

قدر عدد سكان مجال الدراسة بـ: 11197 نسمة ⁽⁴⁸⁾ تتشكل من 1941 أسرة ⁽²⁾ ، بمعدل إشغال المسكن الخام (TOL BRUT) يقدر بـ 5.76 فرد/ مسكن ⁽³⁾.

I. النشاط الاقتصادي للسكان:

يقدر عدد العمال بمجال الدراسة بـ 1770 عامل ⁽⁴⁾ بنسبة 15.81% من مجموع سكانه، يتوزعون على القطاعات الاقتصادية كما يلي: (الجدول رقم (26))

الجدول رقم (26): توزيع اليد العاملة عبر القطاعات الاقتصادية لسكان مجال الدراسة:

الصناعة		الفلاحة		الخدمات و المهن الحرة	
العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)
339	21.50	44	2.79	1194	75.71
24	15.19	04	2.53	130	82.28
02	5.71	08	22.86	25	71.43
365	19.96	56	3.50	1349	76.54

المصدر: نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان 2008.

II. حركة السكان:

و يقصد بها التنقلات اليومية من و إلى مجال الدراسة لأسباب و أهداف محددة و التي يمكن استعراضها كما يلي:

1- التنقلات إلى خارج مجال الدراسة:

■ من أجل العمل: من خلال الجدول رقم (16) نجد أن 1063 عامل بنسبة 88.80% من مجموع المشتغلين يعملون خارج مجال الدراسة خاصة بمدينة باتنة و التي تقدر نسبة المشتغلين بها بـ 70.84% من مجموع العمال، هذا يثبت مرة أخرى قوة جذب المدينة لليد العاملة نظرا لما توفره من فرص العمل في جميع القطاعات.

الجدول رقم (27): تنقلات العمل لسكان مجال الدراسة:

المجموع		داخل مجال الدراسة		خارج مجال الدراسة					
				أماكن أخرى		تازولت		باتنة	
العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)
1254	70.84	185	10.44	133	7.51	198	11.19	1770	100

المصدر: نتائج التحقيق الميداني أفريل 2011.

■ من أجل الدراسة: (الجدول رقم (28)).

الجدول رقم (28): تنقلات الدراسة لسكان مجال الدراسة:

المجموع	داخل مجال الدراسة	خارج مجال الدراسة			
		أماكن أخرى	تازولت	باتنة	
1470	1464	00	00	06	التعليم الابتدائي
735	698	00	15	22	المتوسط
112	00	01	16	96	الثانوي
33	00	01	00	32	الجامعي
20	00	02	05	13	التكوين المهني
2370	2162	04	36	169	المجموع
100	91.20	0.16	1.51	7.13	النسبة (%)

المصدر: معطيات مديرية التربية والتعليم باتنة 2010.

من الملاحظ أن تنقلات السكان من أجل التمدرس لها علاقة بمستويات التعليم حيث أن أكبر نسبة للمتمدرسين تخص المستوى الأول و الثاني (الابتدائي و المتوسط) و التي لا تحتاج إلى تنقلات خارج المجال كون هذا الأخير يوفرها، أما عن التنقلات خارجة لنفس الهدف فهي ضعيفة تقدر ب 8.64 % من مجموع المدرسين، تشمل التنقلات للدراسة بباقي المستويات (ثانوي ، جامعي ، تكوين مهني) و التي تستحوذ فيها مدينة باتنة على أكبر نسبة (81.25 % من مجموع المتمدرسين خارج المجال).

■ من أجل قضاء الحاجيات و التسوق و العلاج: (الجدول رقم (29)).

الجدول رقم (29): حركة السكان لغرض التسوق و العلاج:

البيانات	اليومية	خارج مجال الدراسة						داخل مجال الدراسة	
		باتنة		تازولت		أماكن أخرى		الدراسة	
		النسبة	العدد*	النسبة	العدد*	النسبة	العدد*	النسبة	العدد*
العلاج	34	6.75	06	1.14	00	00	460	92.10	
	474	94.73	11	2.19	00	00	15	2.98	
	482	96.40	05	0.96	13	2.63	00	00	
	313	62.5	31	6.22	00	00	156	31.22	

(*) : عدد العائلات مجال الدراسة المصدر: نتائج التحقيق الميداني أفريل 2011.

إن تنقلات السكان من أجل التسوق لها علاقة هي أيضا بدورة التمدن فقضاء الحاجيات اليومية كما هو موضح من خلال الجدول رقم (19) يؤمنها مجال الدراسة لـ 92.10 % من مجموع عائلات المجال في حين الحاجيات الأخرى يتم اقتناؤها من خارج المجال خاصة من مدينة باتنة. أما بالنسبة للتنقل من أجل العلاج فنجد أن جل العائلات تنتقل إلى مدينة باتنة بنسبة 62.5 % من مجموعها لتوفر تجهيزات هذه الخدمة بها (المركز الإستشفائي الجامعي، العيادات الخاصة ،...).

2- التنقلات إلى داخل مجال الدراسة:

تقتصر هذه التنقلات في مجملها على سكان مجال الدراسة باستثناء بعض التنقلات للعمل داخل المؤسسات التعليمية أو بهدف العمل بالنشاط التجاري أو الاستفادة من خدماته و التي تأتي في مقدمتها التجارة الحرفية (نجار, ميكانيكي, صناعة الخزف ...) و نشاط الإستيراد.

- و منه نستنتج أن تنقلات السكان تظهر في حركة نواسية متواصلة من و إلى مجال الدراسة فالحركة الأولى في مجملها باتجاه مدينة باتنة لأغراض و أهداف متعددة أما عن الحركة العكسية باتجاه مجال الدراسة فهي خاصة فقط بسكانه هذا راجع للوظيفة السكنية التي يؤديها مما يعطيه صفة أحياء المراقدة رغم أهميته التي يمكن أن يكتسبها من خلال موقعه الوسطي بين مدينتين و مرور محور الطريق الوطني رقم (31) و هكذا توفر وسائل المواصلات حيث أن كل هذه التنقلات من و إلى مجال الدراسة يضمنها خطين للنقل الحضري:

- خط طريق باتنة---ازولت رقم (17) ب 97 مركبة (4087 مقعد)⁽⁴⁹⁾ و هو يخدم مجال الدراسة ككل.

- خط باتنة---طريق تازولت رقم (07) ب 6 مركبات (279 مقعد)⁽⁵⁰⁾ و الذي يخدم الوحدة الأولى فقط.

III. مكان الإقامة السابق لسكان مجال الدراسة:

إن أهمية دراسة هذا العنصر تكمن في معرفة من يسكن مجال الدراسة (انتمائهم و صفاتهم) و الذي يوضحه الجدول رقم (30).

الجدول رقم (30): مكان الإقامة السابق لسكان مجال الدراسة:

سكان أصليون	خارج الولاية	داخل الولاية	مدينة تازولت	مدينة باتنة						الوحدة الأولى
				بوزوران	الزمالة	كشيدة	وسط المدينة	بارك فوراج	بوعقال	
33	16	94	22	06	12	13	17	78	129	
18	01	12	03	01	01	01	02	10	11	الجزء الأول
02	01	05	05	00	00	00	05	02	00	الجزء الثاني
53	18	111	30	7	13	14	24	90	140	المجموع
				288						
10.60	3.60	22.20	6.00	57.60						النسبة(%)

المصدر: نتائج التحقيق الميداني أبريل 2011.

من خلال الجدول يبين أن أعلى نسبة من العائلات القاطنة بالمجال و المقدرة بـ 57.60 % هم سكان كانت إقامتهم السابقة بمدينة باتنة خاصة من حي بوعقال و حي بارك أفوراج اللذان يمثلان القطاع رقم

"3" و "5" على الترتيب، كونها أحياء فوضوية ذات كثافة سكنية معتبرة و مجاورة لمجال الدراسة، تليها نسبة العائلات القادمة من داخل الولاية و المقدرة بـ 22.20 % و ذلك يرجع بالأساس للاستفادة من الخدمات التي يقدمها قطب مدينة باتنة مدعما بذلك الفراغ الوظيفي الذي يعاني منه إقليم الولاية (إقليم طارد للسكان) الذي يجعل من مدينة باتنة عنصر جذب مستمر للسكان.

لتليها نسبة 10.60 % ممثلة لنسبة عائلات السكان الأصليين و هم في الأساس ملاك الأراضي كانوا يقطنون بالمناطق الجبلية القريبة لمجال الدراسة و مع ظهور حركة التعمير بهذا الأخير على جانب الطريق الوطني رقم (31) انتقلوا للإقامة به و الاستفادة من مؤهلاته

أما عن العائلات القادمة من مدينة تازولت فقد بلغت نسبتهم 6.00 % و التي تعد منخفضة مقارنة مع النسب السابقة، و قد يرجع هذا إلى قرب المدينة من مدينة باتنة و توفر وسائل النقل و بالتالي عدم حاجة السكان للانتقال للعيش بالقرب منها للاستفادة من الخدمات التي تقدمها.

و أخيرا نجد العائلات القادمة من خارج الولاية بنسبة 3.60 % و هي معظمها منتمية في أصلها لمدينة باتنة انتقلت منها لأسباب مختلفة (العمل خاصة) و عادت لتستقر بها من جديد داخل مجال الدراسة.

📌 أسباب القدوم للإقامة بمجال الدراسة:

و التي يمكن حصرها حسب نتائج التحقيق الميداني في سببين يشتركان في مبدأ البحث عن الراحة و العيش الأفضل و يتناقضان في كيفية تحصيله و المتمثلين في:

♦ القرب من مدينة باتنة: حيث نجد نسبة 95.96 % من أسر مجال الدراسة و القاطنة أساسا بالوحدة الأولى و الجزء الأول من الوحدة الثانية اختارت العيش به نظرا لقربة من مدينة باتنة من أجل:

- الاستفادة من فرص العمل و الخدمات المتنوعة (التمدرس، الأمن...) التي توفرها المدينة.
- استقلالية الأسر الشابة (فمعظم الأسر لا يتجاوز عمر أكبر فرد فيها 45 سنة) بمساكن خاصة قريبة من أماكن إقامتهم السابقة (الأحياء المجاورة " بو عقال"، " بارك أفوراج"،...) نتيجة لضيق مساكن هذه الأخيرة و ارتفاع معدلات إشغالها.

♦ البعد عن مدينة باتنة:

و هو يعبر عن حركة النزوح الاختيارية للأسر من وسط و داخل المدينة إلى الهوامش و الضواحي بعيدا عن مشاكل الحياة الحضرية و التي تقدر نسبتهم بـ 4.84 % من مجموع أسر المجال جُلها تقيم بالجزء الثاني من الوحدة الثانية.

✳ نتيجة:

إن الدراسة التحليلية للسكان تحمل في طياتها إجابة منطقية للسؤال المطروح في الفصل الأول و الذي جاءت صيغته الاستفهامية تنص على ما يلي : « أين ستلقي مدينة باتنة بثقلها السكاني في ظل تداعياتها المجالية الحالية؟! » حيث يمكن القول أن هذا المجال يعبر عن ناتج واستجابة للفائض السكاني لمدينة باتنة، أو ما يسمى بعملية التفريغ السكاني لأحياء المدينة المكتظة ذات الصفة الفوضوية حاملة بذلك معها

طابع بيئتها السابقة لبيئتها المستقبلية، الشيء الذي يثبت أن المسؤولية المجالية لمدينة باتنة دعمتها مسؤوليتها البشرية في إنتاج الظاهرة، فخصائص استمراريتها المجالية ما هي إلا إسقاط لأسلوب تفكير سكانها.

تشكل نتائج التحليل العام لمجال الدراسة إجابة مباشرة على السؤال المطروح في الفصل الأول والذي جاءت صيغته الاستفهامية كما يلي: أين ستلقى مدينة باتنة بثقلها السكاني في ظل معطياتها المجالية الحالية؟، حيث يمكن القول أن هذا المجال هو ناتج عن توجيه الفائض السكاني لمدينة باتنة تجاه الضواحي والظهير الريفي، وهو ما يعبر عنه بعملية التفريغ السكاني لأحياء المدينة المكتظة وذات الصفة الفوضوية مانحا المجال الجديد "منطقة التلاحم" الخصائص والإشكالات التالية:

الخصائص العامة للمجال:

- الامتداد الخطي للمجال وجهه الطريق الوطني رقم "31" وهو المحور الوحيد المهيكل له.
- تميز المجال بالحدثة وبحركة تعمير مستمرة تنقص كلما اتجهنا من باتنة إلى تازولت.
- بواذر ظهور محور تجاري على طول محور الطريق الوطني رقم "31".
- سيادة الوظيفة السكنية بالمجال.
- الظاهرة حديثة تعكسها حداثة التعمير بالمجال.
- وجود الفراغات والمساحات الشاغرة في المجال عبر عن عدم اكتمال الظاهرة.

المشاكل العامة للمجال:

- حركة تعمير موجهة بشكل غير مدروس فرضتها النزعة الفردية وشجعته الملكية الخاصة للعقار.
- غياب الجدبة في التخطيط والتحكم في إنتاج المجالات الحضرية معطيا بذلك استمرارية مجالية بوظيفة سكنية لمدينة باتنة على حساب الأراضي الزراعية لمدينة باتنة.
- وهذا ما يدفعنا إلى القول أن مدينة باتنة هي المسؤولة الأولى على إنتاج الظاهرة وخصائص استمراريتها المجالية ما هي إلا إسقاط لأسلوب تفكير ورغبة سكانية.

خلاصة الفصل

من خلال ما قدم وانطلاقا من تحليلنا لمختلف عناصره استنتجنا ما يلي:

الظاهرة المدروسة هي ظاهرة في طور التشكل، أنتجها التوسع العفوي لمدينة باتنة وامتداده خارج حدودها الإدارية على حساب الأراضي الزراعية لبلدية تازولت، كاستجابة لاحتواء فائضها السكاني، أدى إلى خلق مجالات عمرانية غير واضحة المعالم وضعيفة الأداء الوظيفي.

كما تعتبر الظاهرة على انعكاس لديناميكية مجالية و حضرية لمدينة باتنة، امتدت خارج محيطها العمراني متعددة حدودها الإدارية، في ظل معطياتها الحضرية الحالية ونفاذ قدرتها الاستيعابية المجالية، واستمرار نموها السكاني.

صعوبة التحكم في التوسعات الفوضوية الجديدة، أمام الإرادة السكانية الملحة في طلب العيش الأفضل، والتي شجعته الملكية الخاصة للأراضي وحفزها محور الطريق الوطني رقم "31"، وهو ما أعطى الظاهرة صفة العفوية وعدم التنظيم.

وهو ما يدفعنا إلى التساؤل من جديد حول كيفية تقييم الظاهرة بكل حيثياتها وكيف يمكن التعامل معها دون تجاهلها؟ خاصة وأن بواذر الظاهرة تتكرر أيضا مع باقي المراكز المجاورة لمدينة باتنة، وهو ما يستدعي حل إشكالية توسع مدينة باتنة ضمن رؤية شاملة للإقليم.

مقدمة

يشكل هذا الفصل محاولة لتقييم وضبط ظاهرة التلاحم العمراني الحاصلة ما بين مدينتي باتنة وتازولت، وتحديد إستراتيجية للتخطيط الحضري كفيلة بتأطير الظاهرة وتحقيق الجدوى الحضرية لعمليات النمو الحضري لمدينة باتنة والمراكز الحضرية المجاورة لها، وهذا استنادا على نتائج التحليل والتشخيص العام السابقة للمدينتين، وذلك بوضع الظاهرة في إطارها الإقليمي للولاية، خاصة وان مدينة باتنة تشهد إضافة إلى التلاحم مع تازولت تلاحما مع مدينة فسديس وبوادر للظاهرة مع عيون العسايفر وواد الشعبة، لذا فان حل إشكالية التلاحم بين باتنة وتازولت يجب أن يتم على المستوى المحلي والإقليمي للتجمع العمراني المستقبلي، وهذا ما يدفعنا من خلال هذا الفصل إلى استعراض مايلي:

1. نقد الظاهرة وتقييمها: بتوضيح انعكاساتها المجالية والوظيفية مع إبراز طريقة التعامل معها من زاوية أدوات ومخططات التهيئة والتعمير، وهذا باستعراض اقتراحات المخطط الولائي، وكذا الإستراتيجية المستقبلية للتجمع العمراني الكبير و كيفية حل إشكالية مدينة باتنة ضمن البعد الإقليمي وإيجاد التوازن المجالي للوصول إلى شبكة عمرانية وحضرية فعالة.
2. اقتراح سياسة لمشروع حضري وعمراني كإستراتيجية جديدة بإمكانها الوصول إلى تدعيم الظاهرة وتأطيرها كحل وبدل في عملية التخطيط والتهيئة الشاملة.

أولا: تحليل وتقييم الظاهرة على مستوى المدينتين

بهدف تحليل لظاهرة وتحديد أبعادها، سنقوم بتقييم طريقة التعامل معها وذلك بوضعها في صورة شاملة ضمن مجالها العام "المدينتين" من خلال استعراض الهيكلة الحضرية العامة، والتي يميزها التطبيق الوظيفي التالي:

I. بالنسبة لمدينة باتنة:

- 1- مركز حضري رئيسي: ممثلا في مركز المدينة، يضم الأنشطة والوظائف ذات المستوى المجالي مشكلا بذلك القطب المهيمن للمدينة.
- 2- مركز حضري ثانوي: تشكله مجموعة التجهيزات الكبرى الموقعة على محور طريق بسكرة، ممثلة في الحي الإداري وجامعة الحاج لخضر، وهو امتداد للحي الرئيسي.
- 3- قطب للخدمات: تشكله مجموعة التجهيزات والمرافق الموقعة على محور طريق تازولت وممرات محمد بوضياف (المستشفى الجامعي، المعهد التكنولوجي للغابات، معهد العلوم الطبية).

- 4- قطب تجاري: ممثلاً بحي بوعقال الذي يميزه تركيز النشاط التجاري، بمجال نفوذ يغطي كامل أحياء المدينة.
- 5- قطب صناعي: تشكل المنطقة الصناعية في الشمال الغربي للمدينة.
- 6- مناطق السكن الكبرى: تتمثل في الأحياء السكنية الكبرى للمدينة، مميزة بالسكن الفردي في كل من حي بوعقال، كشيدة، بارك أفوراج، بوزوران، طريق تازولت، والسكن الجماعي بالمنطقة الحضرية السكنية الجديدة الأولى والثانية.
- 7- المحاور الكبرى للتعمير: تتمثل في التوسعات الجديدة للمدينة، تتميز بانتشار الوحدات السكنية الفوضوية والتي تمت على محاور الطرق التالية:
 - الطريق الولائي رقم 55 - اتجاه حملة.
 - الطريق الولائي رقم 15- اتجاه عيون العصافير.
 - الطريق الوطني رقم 77- اتجاه مروانة.
 - الطريق الوطني رقم 31- اتجاه تازولت.

II. بالنسبة لمدينة تازولت:

- 1- مركز حضري: تتمثل في مركز المدينة، تتركز به أغلب الأنشطة الحضرية للتجمع (إدارة، تجارة، صحة وتعليم ...)، ذو فعالية محدودة فرضتها الهيمنة الوظيفية لمدينة باتنة.
 - 2- مناطق السكن الكبرى: تشكلها الأحياء الكبرى بالمدينة وهي: حي أولاد شليح، أولاد عوف، دردور.....
 - 3- المحاور الكبرى للتعمير: التوسع الشريطي على جانبي محو الطريق الوطني رقم "31" باتجاه باتنة، في شكل تعمير فوضوي.
- يوضح التطبيق الوظيفي للمدينتين ضمن الهيكل العامة لهما، هيكل غير متكاملة بمركزية أحادية ميزتها الهيمنة الوظيفية لمدينة باتنة، عكسها توسعها المجالي (الموضح في الفصول السابقة) والذي يعد السبب الرئيسي في إنتاج الظاهرة.
- لذا فإن التلاحم الحاصل بين المدينتين لم تنتج هيكل حضرية جديدة للتجمع على المستوى الوظيفي، بل جاء كمجرد استجابة لرغبة سكانية في الحياة الحضرية، جسدها التعمير الفوضوي، وأعطى لها شكلاً غير معروف على المستوى المجالي.
- وهو ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: كيف تعاملت مدينة باتنة مع الظاهرة وكيف كان رد مدينة تازولت؟ وذلك انطلاقاً من أدوات التخطيط والتهيئة المنجزة.

ثانيا: توجيهات المخططات وأدوات التهيئة والتعمير.

يتناول هذا العنصر استعراضاً لأهم الأدوات والمخططات المدروسة في سياق تاريخي متسلسل.

I- المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير PDAU:

في إطار القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01، والمتعلق بالتهيئة والتعمير استفادت كل من بلدية باتنة وتازولت سنة 1993 من دراسة عمرانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص بالتجمع المشكل من بلدية: باتنة، تازولت، فسديس، عيون العصافير، واد الشعبة، التي تهدف إلى حل إشكالية النمو الحضري لمدينة باتنة ضمن حدودها الإقليمية.

غير أن هذه الدراسة ألغيت بعد انجاز المرحلة الأولى (تشخيص الوضع الراهن)، لتستقل كل بلدية بدراسة مخطط للتهيئة خاص بها، والتي تم المصادقة عليها سنة 1998.

1- أهداف الدراسة

❖ المخطط التوجيهي لبلدية باتنة: تضمن تحقيق الأهداف التالية:

✚ وضع إشكالية التهيئة والتعمير لمدينة باتنة في إطار جهوي، أين يمكن لها وفي مضمونها المتروبولي أن تجد حلاً لمشاكلها (النمو الحضري وإشكالية التوسع)
✚ التخفيف من حدة ظاهرة القطبية "Polarisation" وتأثيرها على استخدامات الأرض "سكن، تجهيزات..." في اعتماد مبدأ لامركزية التجهيزات المهيكلية ووضعها في خدمة التجمعات الحضرية للولاية ككل.

✚ تحقيق التوازن في الشبكة الحضرية، وتعزيز الشبكة الريفية.

❖ المخطط التوجيهي لبلدية تازولت: تضمن تحقيق:

✚ الحل الأمثل لإشكالية التهيئة والتعمير من منظور حماية المناطق الأثرية والتاريخية والأراضي الزراعية بالمنطقة.

2- الإستراتيجية المحددة في التهيئة⁽¹⁾

❖ بالنسبة لمدينة باتنة:

✚ احتواء التعمير العشوائي الموجود في أطراف القطاعات المعمرة.

✚ استغلال جميع الإمكانيات العقارية المتاحة داخل القطاعات المعمرة، وذلك باستغلال النسيج

الحضري عن طريق إعادة الهيكلة والتجديد.

¹ - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة - المرحلة الثانية- سنة 1998، ص23.

✚ محاولة الاستجابة لاحتياجات المدينة في ميدان السكن والتجهيزات العمومية، وذلك في حدود الإمكانيات العقارية لها.

✚ تكوين مدينة بحجم جهوي، والذي يشمل القطب الحضري الرئيسي باتنة وأقطاب التوازن "فسديس، تازولت، لمبيريدي).

✚ خلق التوازن في التوزيع السكاني والخدمات، والتحكم في الامتداد الخطي للمدينة، ومحاولة إعادته إلى شكله الحلي بالنسبة للمدينة ومحيطها.

❖ بالنسبة لمدينة تازولت:

✚ حماية المنطقة الأثرية الموجودة داخل النسيج الحضري وخارجه ضد أي شكل من أشكال التعمير، والذي لا يتماشى وخصوصية هذه المناطق.

✚ التحكم في التعمير العشوائي والعفوي عن طريق عمليات إعادة الهيكلة والتجديد.

✚ توجيه التعمير المستقبلي للمدينة باتجاه جنوب - غرب، جنوب - شرق للتجمع، بالإضافة إلى إشغال واستغلال أراضي منطقة النشاطات (لم يشمل الاتجاه الذي تم فيه التلاحم مع مدينة باتنة).

بالرغم من أهميتها في تنظيم المجال والأهداف المنتظر تحقيقها، إلا أن هذه المخططات أثبتت نقصها وفشلها في الكثير من الحالات، حيث استندت هذه المخططات في مبادئها الرئيسية على تنظيم النسيج العمراني الحالي، من خلال عمليات التجديد وإعادة الهيكلة وتحديد مناطق التوسع المستقبلي للمدينة، وإهمال شبه تام لظهيرها الريفي والمجال شبه الحضري، هذا الأخير أخذ أبعاد أخرى في عملية التوسع بعيدا على الإطار المخطط من طرف هذه المخططات، بطريقة عشوائية وفوضوية انطلاقا من هذا المجال باتجاه البلديات الحدودية المجاورة.

إضافة إلى أن التوسعات المقترحة للمدينتين على المدى المتوسط والبعيد، والتي تم ضبطها في إطار مخططات شغل الأراضي، وجدت السلطات صعوبات في تنفيذها نتيجة لتواجد أغلبها على أراضي خواص لم يسمح أصحابها بتطبيق البرامج المرافقة لهذه المخططات، خاصة وأن سياسة التخطيط الحالية أثبتت عدم فعاليتها وجديتها، في ظل تبني سياسة التعمير لا التحضر، والتي أنتجت مجالات مقصاة من النظام الحضري والتي أصبحت مصدر لمختلف المشاكل والاجتماعية والحضرية المعقدة.

كما أن استعراضنا لتوجيهات هذه المخططات التوجيهية لكل من باتنة وتازولت، يبرز جليا غياب التعامل الصريح والواضح مع الظاهرة كظاهرة عمرانية متوقعة الحصول، خاصة وأنها تعبر عن شكل من أشكال التوسع المجالي ونتيجة له، لذا حاولنا تحديد رؤية هذه المخططات للظاهرة حيث نجد أن:

1- المخطط التوجيهي لبلدية باتنة جاء بأهداف مدركة لحتمية حل إشكالية التوسع العمراني للمدينة ضمن نطاق أوسع "البعد الإقليمي لها"، وذلك باختيار لا مركزية التجهيزات المهيكلية للحد من ظاهرة القطبية والتحكم في نموها الحضري.

غير أن إستراتيجية المخطط ومشاريع التنمية المقترحة جاءت متناقضة مع أهدافه، فقد شجعت المركزية باقتراح مشاريع ذات بعد جهوي ضمن حدود النسيج الحضري للمدينة، ما يزيد من حدة إشكالية التوسع، خاصة بصفته العفوية والعشوائية، والذي حاولت تأطيرها واحتوائها ببرمجة العديد من التدخلات وعمليات إعادة الهيكلة والإدماج، بالإضافة إلى توجيه التوسعات المستقبلية بصورة تنبئ بحدوث ظاهرة التلاحم العمراني.

ومنه يمكن القول أن مدينة باتنة لم ترفض الظاهرة بل توجّل التعامل معها.

2- أما بالنسبة للمخطط التوجيهي لبلدية تازولت فقد اقتصر أهدافه وبرامجه المستقبلية على احتواء وتأطير التوسعات العشوائية، وتوجيه التوسعات المستقبلية للمدينة بشكل تحدده وتحكمه قدرتها الاستيعابية من ناحية، ومبدأ حماية المنطقة الأثرية والأراضي الزراعية من ناحية ثانية، وهذا على حساب استمرارية النسيج العمراني للمدينة.

فالحفاظ على الأراضي الزراعية ضمن النسيج العمراني وفي الاتجاه الذي حدثت فيه الظاهرة، يوحي بأن مدينة تازولت مترددة في التعامل مع الظاهرة.

II - مخططات شغل الأراضي POS:

حيث سنطرق إلى المخططات التي تم دراستها بمجال الدراسة، المجال على مستواه ظاهرة التلاحم وهذا بالتطرق إلى تحديد وبرامجها:

1- بالنسبة لمدينة باتنة:

تتمثل في مخطط شغل الأراضي رقم "4" بشطريه، والذي اقترحه المخطط التوجيهي للبلدية لتغطية القطاع الموجه للتعمير "UA7" على المدى القريب والمتوسط، حيث شرع في انجاز الشطر الاول سنة 1998، كأول مخطط يتم انجازه على مستوى المدينة، أما الشطر الثاني فشرع في انجازه سنة 2003، حيث تمثلت عليات التدخل وأهداف المخططين فيما يلي:

أ- إعادة هيكلة المنطقة السكنية الحالية.

ب- تعمير المساحات الشاغرة بشكل يسمح بالاستغلال الأمثل للمجال العمراني.

ت- محاولة خلق التوازن بين ما هو مبني وما هو شاغر وذلك باقتراح مجالات عمومية متمثلة في مساحات خضراء ومساحات عامة، مع التنويع في أنماط المباني السكنية بين السكن الفردي، الجماعية ونصف الجماعية.

ث- توقييع تجهيزات تتماشى مع احتياجات السكان (موضحة في الجدول التالي).

ج- خلق ديناميكية داخل النسيج الحضري وتهنيئته، باقتراح شبكة طرق كفيلة بتحسين ذلك.

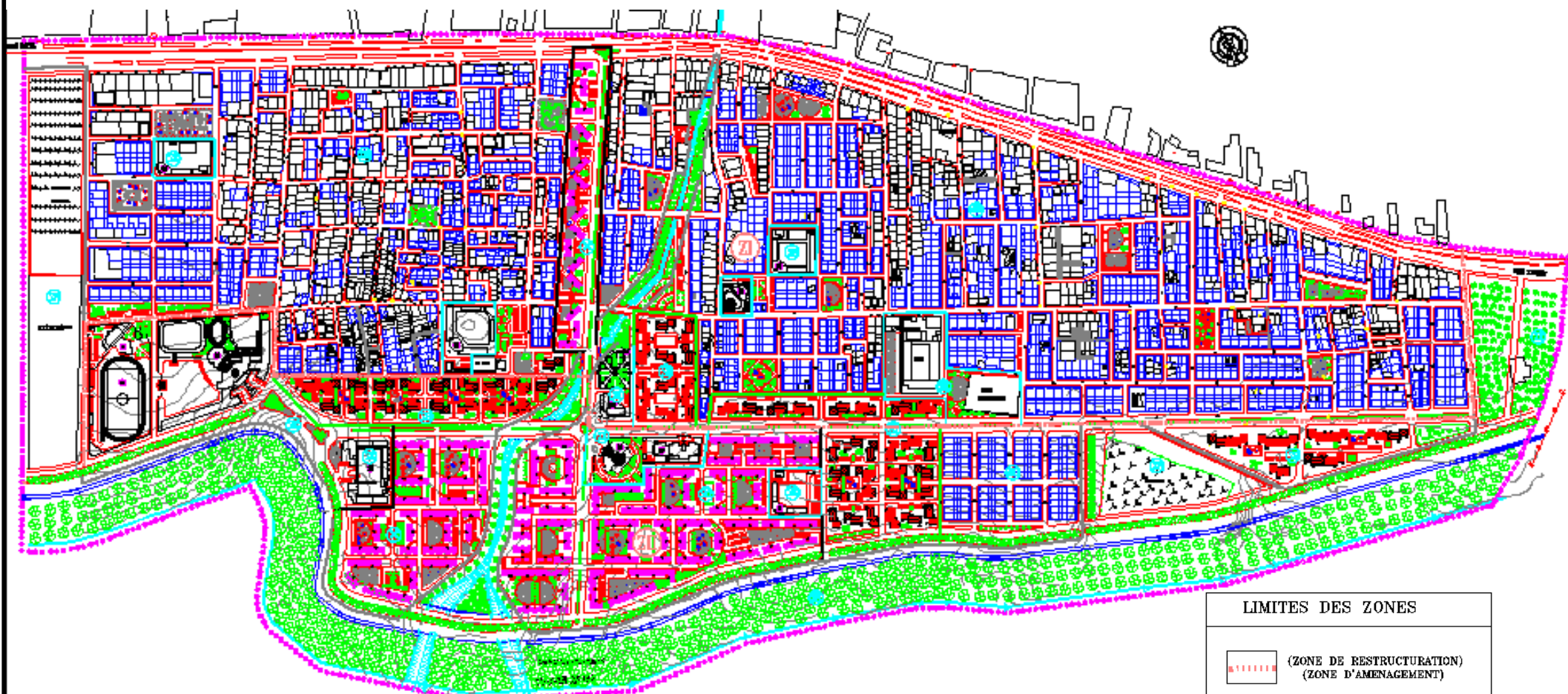
ح- تحسين صورة النوعية العمرانية والمعمارية لنسيج المجال.

2- بالنسبة لمدينة تازولت:

تمثل في مخطط شغل الأراضي رقم "5"، والذي أقترح من طرف المخطط التوجيهي للبلدية لتغطية القطاع المعمر "UR12" على المدى القريب والمتوسط، والذي لم تتم دراسته لحد اليوم، حيث خص ببرنامج تمثل في:

- 546 مسكن
- مركز بريدي.
- مدرسة وروضة أطفال.
- مسجد
- ملحق بلدي.
- مركز تجاري.
- دار الشباب.
- ساحة رياضة وقاعة متعددة الرياضات.

خريطة رقم 11: مخطط شغل الأراضي رقم 04 طريق تازولت جزء رقم 01



N°	EQUIPEMENTS	NOMBRE	SURFACE m ²
01	ECOLE FONDAMENTALE	04	7000
02	LYCEE	01	22.000
03	JARDIN D'ENFANT	01	1700
04	JARDIN PUBLIC	01	3600
05	CENTRE COMMERCIAL	01	2000
06	CENTRE COMMUNAUTAIRE	01	4400
07	POLYCLINIQUE	01	2000
08	SALLE OMNISPORT	01	1800
09	TERRAIN DE SPORT	01	10.000
10	C.E.M	01	6000

-  HABITAT INDIVIDUEL (projete')
-  HABITAT SEMI-COLLECTIF (projete')
-  HABITAT COLLECTIF (projete')
-  EQUIPEMENT (projete')

LIMITES DES ZONES

-  (ZONE DE RESTRUCTURATION)
(ZONE D'AMENAGEMENT)
-  ZONE D'EQUIPEMENT
-  ZONE NON URBANISABLE
-  ZONE D'HABITAT S/COLLECTIF
-  ZONE D'HABITAT COLLECTIF



خريطة رقم 12: مخطط شغل الأراضي رقم 04 طريق تازولت الجزء 02

الشرط الأول



-  HABITAT INDIVIDUEL (projeté)
-  ESPACE VERT
-  HABITAT COLLECTIF (projeté)
-  EQUIPEMENT (projeté)

لحو بانته



الشرط الثاني



N°	EQUIPEMENTS
01	ECOLE
02	CENTRE DE SANTE
03	SALLE POLYVALANTE
04	CRECHE/JARDIN D'ENFANT
05	SECTEUR URBAINE
06	AGENCE POSTALE
07	CENTRE COMMERCIAL
08	MAISON DE JEUNE
09	ENSEIGNEMENT MOYEN

السلم: 1000/1

انطلاقاً من أهداف وبرامج هذه المخططات، يمكن القول بأنها مجرد عمليات إدماج للمجال ضمن النسيج الحضري المنتمي إليه معززة بذلك لأسلوب احتواء التعمير العشوائي، الذي نصت عليه المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير.

كما أن طريقة التعامل مع الظاهرة من خلال أدوات التهيئة والتعمير (PDAU—POS) يوضح غياب التعامل والواضح والصريح والمباشر مع الظاهرة كلما تدرجنا في مستويات التخطيط، كون الظاهرة أوسع وأشمل من أن يتناولها مخطط توجيهي لكل بلدية على حدى، وأعمق وأدق من تناولها بمخطط أو مجموعة مخططات شغل أراضي ضمنية ومنفصلة وبأهداف ومتكاملة ومتناسقة.

III- المخطط الولائي "PAW" (اللامركزية في توزيع الوظائف)

يهدف هذا المخطط من خلال بعده الإقليمي إلى البحث على تحقيق التوازن والتناسق الإقليمي لكامل تراب الولاية، من خلال اقتراحات التنمية والتطوير خاصة من جانب التجمعات العمرانية والمراكز الحضرية الكبرى، وملف التحكم في النمو العمراني لمدينة باتنة باعتبارها المركز الرئيسي والمدينة الأم، والمدن المجاورة هي أقطاب داعمة له، ولذا كانت التوجيهات التي خرج بها هذا المخطط تهدف إلى القضاء على الفوارق الجهوية بالولاية، والتخفيف من ظاهرة الهجرة التي لها دور كبير في تسارع النمو لكل من مدينة باتنة وتازولت، وهي الأهداف التي تتوافق مع السياسة الجديدة للتخطيط المنصوص عليها في ملف الجزائر غدا، خاصة في معايير اختيار أقطاب النمو والأقطاب المساعدة لأقطاب النمو والمراكز المحلية، التي توطر المجالات الريفية من خلال برنامج التجهيزات المحلية التي من شأنها تثبيت السكان والتقليل الهجرة نحو المدينة الأم "باتنة" وفقاً لإستراتيجية مستقبلية للتنمية العمرانية، تجسدت في مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع الستة بلديات المجاورة لمدينة باتنة.

IV- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة (معالجة إشكالية توسع المدينة في إطار جهري).

جاءت مراجعة المخطط التوجيهي لمجموع بلديات (باتنة، تازولت، فسديس، عيون العصفير، وادي الشعبة، جرمة، سريانة) طبقاً لتوجيهات المخطط الولائي للولاية، بهدف إعطاء فرص لتطوير البلديات المجاورة ووضع حلول للإشكالية العمرانية والحضرية لمدينة باتنة ضمن مجالها الإقليمي والتي تمحورت حول النقاط التالية⁽⁵²⁾:

- 1- تشبع الأنسجة العمرانية لبلديات مجال الدراسة خاصة التجمعات الرئيسية والتي تأتي في مقدمتها: باتنة، تازولت، سريانة، وعدم قدرتها على استقبال البرامج الطوعية في ظل طاقتها الاستيعابية الحالية.

- 2- عدم تنفيذ برامج المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير لبلديات مجال الدراسة وبالتالي عدم إدراك أهدافها المنوطة بها.
- 3- سوء التسيير و التحكم في المجالات العمرانية و السير الفعال للبرامج الطوعية.
- 4- توسع سريع بشكل عفوي وفوضوي ذو طابع فردي أدى إلى انتشار الأحياء الفوضوية التي أعطت مجالات غير منتجة وظيفيا ولا واضحة المعالم عمرانيا.
- 5- عدم قدرة السلطة المحلية على تحديد التوجهات الخاصة بتنظيم المجال أي عدم القدرة على احتواءه.
- 6- إنتاج ظواهر حضرية جديدة ناتجة عن هذا التوسع تستدعي الوقوف عندها وتدارك مستجداتها والتي تأتي في مقدمتها ظاهرة التلاحم العمراني .

من خلال الاطلاع على الدراسة التحليلية للمرحلة الأولى للمخطط "P.D.A.U"، التي تناولت الإمكانيات المتوفرة حاليا والوضع الراهن لمكوناتها، التي نتج عنها النمو الخطي للنسيج العمراني خاصة بين المركز الرئيسي والأقطاب الثانوية المحيطة به، وظهور بوادر لظاهرة التلاحم العمراني في أكثر من محور، يتضح الهدف الأساسي للدراسة وهو معالجة انعكاسات هذا الوضع على مستوى الولاية ككل، وإعطاء الدور الجهوي لمدينة باتنة كقطب فعال في التنمية الوطنية والجهوية، وخلق مدينة كبيرة بمكوناتها المجالية (عمرانية، صناعية، خدماتية...) ، ومعالجة التوسع العمراني وذلك باعتماد إستراتيجية مجالية تمثلت في:

1- المجمع الحضري لباتنة: Sous groupement

الهدف منه تكوين مدينة كبيرة بحجم جهوي، والذي يشمل القطب الحضري الرئيسي "باتنة" والأقطاب التوازن " تازولت، فسديس، لمبريدي" المعنية بحدوث ظاهرة التلاحم، وذلك لإحداث توازن في التوزيع السكاني والخدماتي، والتحكم في النمو الخطي لهذه الأقطاب وهيكله التلاحم بشكل يسمح بتأديته مختلف الوظائف العمرانية والحضرية داخل المجمع.

اعتماد مبدأ التوازن في توزيع المرافق المقترحة داخل هذا المجمع وخلق مناطق للسكن وأخرى للمرافق، وتدعيمه صناعيا بخلق قطب صناعي موازي للتطور العمراني.

2- تنمية مركز سريانة "قطب ثانوي"

بحصر إمكانية توسعه المتوقعة وتدعيمه ليكون قطب ثانوي، ذو تأثير مباشر على المجمع الحضري الكبير، وهذا باستغلال كل مؤهلاته الطبيعية والسياحية في ظل قربيه من مطار باتنة.

3- تنمية الظهير الريفي:

الذي تشكله الأراضي الفلاحية لكل من بلدية عيون العصافير وجرمة، وذلك بتوفير ميكانيزمات ومقومات القطاع الفلاحي لتثبيت السكان، وتشجيعهم على ممارسة النشاط الفلاحي مما يسمح بتحقيق

التنمية الريفية الموازية بتدعيم التجمعات العمرانية بمختلف المرافق والبرامج السكنية، للتخفيف من الهجرة والحركة اليومية نحو مدينة باتنة بالدرجة الأولى.

وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية كبديل للإشكالات العمرانية التي تعاني منها المراكز الحضرية وإحلال التوازن المجالي، لإيجاد قطب يتميز بكل المؤهلات وقادر على تحقيق المنافسة الإقليمية، حيث تهدف إلى:

- ✓ إحلال التوازن في الشبكة العمرانية وتعزيز الشبكة الريفية مع توزيع الهياكل بصفة عقلانية.
- ✓ تحقيق استقرار السكان باعتماد تهيئة فعالة للمجال الإقليمي للتجمع المعني بالدراسة، استنادا على مفاهيم جديدة من حيث آليات التنظيم.
- ✓ الاهتمام بالصورة العمرانية لبلديات التجمع في إطار شبكة عمرانية متكاملة ومتوازنة

الوصول إلى بنية اقتصادية وعمرانية فعالة ومتفاعلة وضمان أحسن تسيير وتحكم في المجمع العمراني.

نقد طرح المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

الدراسة المتخذة في مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير جاءت على ذكر عدة مفاهيم وأهداف وأسباب لظواهر عمرانية لا بد من التوقف عندها ومن بينها:

1- قوة المجال تكمن في إبراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم:

مع أن قوة المجال تكمن في إبراز إمكاناته وتزواج تخطيط المدينة مع الكلية العمرانية ، وتلبية رغبات مستعملي المجال في إطار الإمكانيات (المجالية/الاقتصادية/السياسية/وحتى الاجتماعية) للمدينة بنمط تسيير لا مسايرة لرغبات السكان.

إلا أن التوجه الذي أخذه المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كهدف لتطوير المجال يتناقض وأفاق التهيئة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الذي أفرط في اقتراح نمط السكن الفردي ليزيد من أزمة التفريط في العقار الضروري لتحقيق الجدوى العمرانية.

2- المجمع المتكون من بلديات: باتنة، فسديس، واد الشعبة، تازولت، عيون العصافير، جرمة،

سريانة ذو حدود إدارية مشتركة.

أخط المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بين مجال النفوذ لكل من بلديات عيون العصافير-جرمة-سريانة، ومجال المجاورة لكل من بلديات تازولت- واد الشعبة- فيسديس مع مدينة باتنة، وحقيقة التجمع العمراني المستقبلي كنسيج عمراني ملتحم وكيان حضري متكامل، فإذا أُصطلح على تسمية التجمع العمراني لباتنة، تازولت، فسديس وواد الشعبة في إطار مستقبلي، فلا يجوز تكوين تجمع لكي لا نقول "مجمع" من بلديات يستحيل تلاحمها عمريا على هذا المستوى من المدن.

3- الاختلال الواضح في توازن المجال حسب سياسة التنمية المتبعة سابقا أي بمعنى توقيع معظم المشاريع التنموية في المراكز الحضرية الكبرى خاصة باتنة.

كل هذا أدى إلى ظهور ظواهر سلبية في المناطق المهاجر إليها وهي كالآتي:

✓ التوسع العشوائي مع ظهور الأحياء الفوضوية.

✓ الاختلالات الموجودة بين مختلف الأنسجة العمرانية.

✓ حركة نمو عمرانية وديموغرافية ذات وتيرة سريعة.

إن هذا الاختلال لا يعود بالأساس إلى سياسة التنمية المتبعة، كونها منطقية في تلك الفترة نتيجة توفر القاعدة الاقتصادية لتوطين مثل هذه المشاريع في مدينة باتنة و التزام السياسة في ذلك الوقت بتوقيع المشاريع التنموية في المناطق الحضرية و المدن الكبرى نتيجة كونها في الأساس ذات وظيفة حضرية، أما بقية المراكز فهي مراكز عمرانية بسيطة، هذا إذا أضفنا أن الفارق في توزيع السكان جاء لعدة اعتبارات أمنية-اجتماعية، و ليس فقط لأسباب الخلل في التنمية المتبعة.

4- التشبع في المراكز الحضرية، التوسع غير المراقب وغير المدروس على الأطراف. مما أنتج ظاهرة التلاحم العمراني بين تجمعات العمرانية المختلفة (باتنة-تازولت)، (باتنة-فسديس)، (باتنة-لمبيردي).

لا يمكن الإقرار بوجود ظاهرة التلاحم العمراني في محاور التوسع المذكورة والتي تنفيها الخرائط والحقيقة، بالرغم من اقتراب حدوثها في المستقبل القريب والمتوسط في المقام الأول، في المقابل يصعب وصفها بالظاهرة السلبية.

5- عدم الأخذ بعين الاعتبار مبادئ القانون التوجيهي للمدينة ضمن توجهات مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

وفقا للقانون التوجيهي للمدينة لسنة 2006، الذي يوجه وينظم مجموع التدخلات العمرانية ويضم عديد الجوانب: التنمية المستدامة، الجانب الحضاري والثقافي، الاجتماعي، جانب التسيير والسلطة، والذي ينص على توفر النقاط التالية في توجيه المدينة:

✓ الرغبة في التفكير الاستراتيجي لـ 20 سنة والمبنية على التشخيص الديناميكي (الحركي)، الأخذ بالرهانات، التوجهات الإستراتيجية، الخيار الرابط بين الشغل، السكن، الوظائف.

(لم يتم تشخيص حقيقي لإشكاليات ورهانات المدينة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي ألزمه بها القانون التوجيهي للمدينة).

✓ المكانة المميزة (المعرفة للمستعمل والتي تقود إلى تطوير مبدأ التشاور، المشاركة، المعلومة).

(أبتت الدراسة موضوع المشاركة الحقيقية للمواطن ومستعملي المجال قيد التنظير فقط، فلم يتم استشارة المستعملين أو حتى المؤهلات التقنية للتجمع العمراني بشكل عام والمدينة بشكل خاص.)

✓ تعريف المدينة ضمن إقليمها الكبير كمجال رابط للحياة و التنمية والتحول من الصيرورة القطاعية والمنعزلة إلى الصيرورة المرتبطة والأخذ بجميع أبعاد المدينة.

(رغم توفر مختلف التعريفات للمدينة إلا أن التطبيق جاء منافيا لها، وببساطة لأنه لم يتم استحضار البعد الحضري والحضاري للمدينة وتحديد مسبق وسليم لصنف واختصاص المدينة.)

✓ تعريف الرهانات وأهداف التنمية الحضرية المنشودة في الأقاليم المعنية.

(إنشاء مشروع للمدينة على المدى البعيد في إطار نظرة التنمية المستدامة، لم يأتي على ذكره لمصطلح و معنى مشروع المدينة أو التجمع المستقبلي خلال كل الدراسات المطبقة على المدينة، واكتفى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بتأطير عملية التوسع والاستجابة إلى الحاجة في السكن، وما يرافقها من برامج للمرافق والتجهيزات المكملة) .

V- مخطط التناسق العمراني schéma de cohérence urbaine S.C.U

تم إعداد هذا المخطط وفقا للمادة 20 من القانون التوجيهي للمدينة لسنة 2006 ، والتي تنص على وضع إطار للتشاور والتنسيق لغرض ضمان التطبيق الناجح لأدوات التخطيط والتوجيه القطاعية على مستوى المدينة، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة والتراث الثقافي والعمراني، النقل، المياه ، التجهيزات والمنشآت.

يتمحور الهدف الرئيسي لمخطط التناسق العمراني لمدينة باتنة حول تطوير إستراتيجية للتهيئة وإيجاد مشروع حضري "projet urbain" شامل و متناسق⁽⁵³⁾ في جميع الأبعاد، مراعيًا بذلك مبادئ وإجراءات التنمية المستدامة، ومؤهل للأخذ بعين الاعتبار أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

استنادا على هذه الأبعاد تم تحديد خمسة "05" أهداف أساسية للدراسة تمثلت في:

- 1- تحديد الرهانات وأهداف التنمية العمرانية المناسبة للمجال المدروس.
- 2- صياغة مشروع المدينة على المدى البعيد يتوافق وإستراتيجية التنمية المستدامة، والذي يشمل الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، واحترام البعد البيئي.
- 3- البحث على تحقيق الانسجام في جميع مراحل المشروع، من منظور البعد المجالي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الالتزام الاجتماعي والثقافي، وإدماج البعد البيئي في عمليات التهيئة.
- 4- وضع شروط لتنفيذ المشروع المقترح.
- 5- تحديد الأدوات والوسائل الكفيلة بضمان التنفيذ الأمثل لمشروع المدينة.

الإشكالية العمرانية والحضرية حسب المخطط⁽⁵⁴⁾

تعد مدينة باتنة حد أهم المدن الجزائرية التي عرفت خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الماضي تضاعف عدد سكانها، سببه الموجات المتتالية من الريفيين النازحين من جهة والزيادة الطبيعية لسكانها من جهة أخرى، هذا الانفجار الديموغرافي كان المسبب الأول لخلق أزمة السكن التي تراكمت على مدار عشرات كاملة، ترجمها ظهور الأحياء الفوضوية واستهلاك مجالي واسع تصعب مراقبته والتحكم فيه.

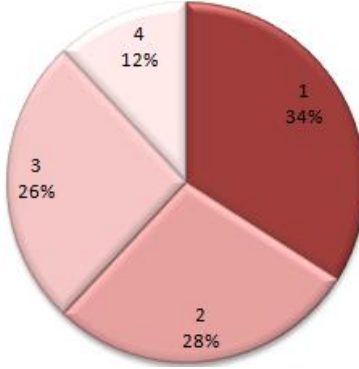
تطور التنمية العمرانية ارتبط بديناميكية "غير مستدامة" و التي ترجمت بتعمير مركز في الأطراف وغير مصاحب بالتوقيع المسبق والمخطط للبنى التحتية لهذا التمدد العمراني، نتج عنه استهلاك كبير للمجال في الأطراف الحضرية والحد من الوظائف الإنتاجية لهذه المجالات، في المقابل فان المستوى الاجتماعي تميز بشروط حياة سيئة، مرفقة بأخطار صحية واجتماعية خطيرة.

عجز الجماعات المحلية في تنظيم وتسيير النسيج الحضري وتدعيمه بالمرفق والتجهيزات لخدمة السكان الريفيين النازحين نحو المنطقة الحضرية، كما أن الخدمات الضرورية المقدمة "التعليم، النقل، توفير المياه الصالحة للشرب، التصريف الصحي" أصبحت لا تتماشى مع احتياجات السكان.

المدينة تطورت على خلفية أدوات للتهيئة و التعمير لم تتحقق فعليا على الواقع، وهو ما خلق وبمرور السنين عجز تنظيم النسيج الحضري وشكل عائق أمام التوزيع الوظيفي للتجهيزات المهيكلية والبنية التحتية. الملكية العقارية الخاصة لأراضي مدينة باتنة شكلت عائق أساسي أمام عمليات التنمية، وجعلت الدولة الجماعات المحلية عاجزة على تجسيد البرامج والمشاريع المقترحة، ودفعها لتكوين محافظ عقارية خارج حدودها الإدارية تمت غالبا على حساب أراضي زراعية تابعة للبلديات المجاورة لها، وهو الخيار الوحيد للهروب من عائق العقار بخلق ما يسمى :الأقطاب العمرانية الجديدة أحدها في بلدية الشعبة أين حولت مستثمرة فلاحية بمساحة 400 هكتار، إلى برنامج سكني بقدرة 6000 مسكن و بعض التجهيزات المكملة للسكن، و آخر في بلدية فيسديس، بانجاز قطب جامعي بقدرة 25000 مقعد بيداغوجي و برنامج سكني معتبر على مساحة تتعدى 200 هكتار.

ثالثا: الإشكالية العمرانية للمدينتين من خلال نتائج الاستقصاء الميداني

للمعرفة الجيدة لواقع المدينتين (عمرانيا) وتحديد أهم إشكالياتها، استوجب وضع استمارة بحث تضمنت مجموعة من التساؤلات أرفقت بعدة أجوبة اختيارية، من بين أهدافها حصر أكبر عدد ممكن من انطباعات مستخدمي المجال والفاعلين الأساسيين في إنتاج المدينة، ومدى إدراكهم لمختلف إشكاليات ورهاناتها، لإبراز مختلف الأفكار التي من شأنها توجيه المستقبل الحضري للمدينة ضمن آفاق الاستدامة المحلية.

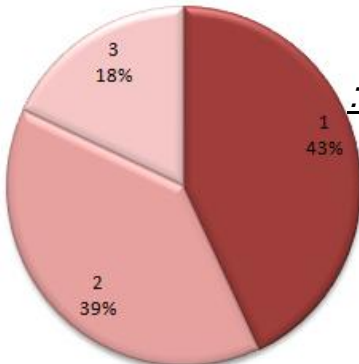


❖ الإشكالية المجالية في المدينة مرتبطة إلى:

- 1- تراكم سوء الخيارات التعميرية.
- 2- الطبيعة القانونية للعقار الحضري.
- 3- التوسع العمراني الغير مجد.

- 4- الطبيعة الطبوغرافية للوعاء العقاري

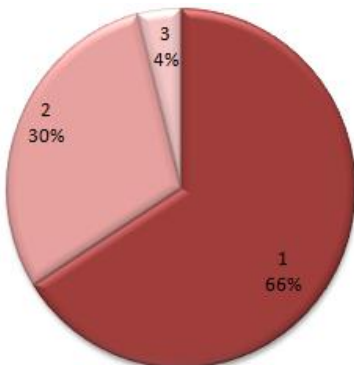
شكل رقم 07: تمثيل نسبي لنتائج الإشكالية المجالية



❖ الإشكالية الاجتماعية للمدينة: "تميز المدينة بالخاصية التالية":

- 1- تعزز الفصل الاجتماعي.
- 2- تراعي الخصوصيات الاجتماعية
- 3- ملتزمة اجتماعيا.

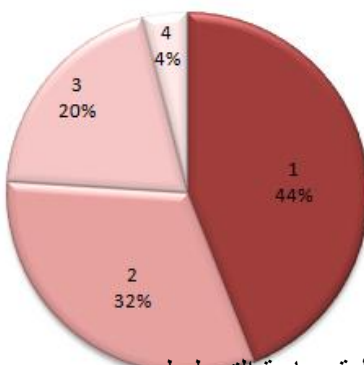
شكل رقم 08: تمثيل نسبي لنتائج الإشكالية الاجتماعية



❖ إشكالية الاقتصاد الحضري للمدينة:

- 1- عفوي.
- 2- ليس هناك اقتصاد حضري واضح.
- 3- اقتصاد مجد.

شكل رقم 09: تمثيل نسبي لنتائج إشكالية الاقتصاد الحضري



❖ إشكالية سياسة التخطيط العمراني:

- 1- تستجيب فقط للأزمة.
- 2- عفوية.
- 3- بطيئة
- 4- فعالة ومجدية.

شكل رقم 10: تمثيل نسبي لنتائج إشكالية سياسة التخطيط

من خلال تحليلنا لنتائج استمارة التحقيق الميداني، سجلنا تضارب في الآراء فيما يخص الإشكالية المجالية باعتبارها السبب الأول المهدد للمصير الحضري المشترك للتجمع العمراني المستقبلي، حيث يرى أصحابها أن سبب الإشكال بالنسبة للمدينيتين مرتبط بتراكم سوء الخيارات التعميرية والطبيعة القانونية للعقار الحضري وكذلك عدم جدية الامتداد العمراني، كما لم يتمكن الفاعلين الأساسيين بالمدينيتين من تحديد مدى ملائمة المدينة للطبيعة الاجتماعية وتعزيزها للفصل الاجتماعي للمدينة الذي يزيد اتساعا بالنسبة لمدينة باتنة، أما فيما يخص إشكالية الاقتصاد الحضري فقد تم الإجماع على أن الاقتصاد الحضري للمدينيتين عفوي ولا تملك اقتصاد حضري واضح المعالم، كما أجمع جل المستخدمين والفاعلين في المدينيتين على أن المدينة تعاني من سياسة تخطيط عمراني عفوية وتستجيب فقط للأزمة بالإضافة إلى كونها بطيئة.

استنادا على ما سبق يمكن القول أن إشكالية المدينيتين تضح كما يلي:

تعاني مدينة باتنة من كونها مدينة تراكم سوء الخيارات التخطيطية في ظل طبيعة قانونية معقدة للعقار، منتجة امتداد عمراني غير مجد ومعززة للفصل الاجتماعي باقتصاد حضري عفوي وغير واضح الملامح، زادت من حدتها سياسة تخطيط عفوية وبطيئة تستجيب فقط للأزمة، دون تحديد فعلي وفعال لاختصاص المدينة.

تشهد مدينة تازولت الثنائية بين التعمير المتسارع وحماية الموقع الأثري:

تحتاج المدينة إلى تبني سياسة تخطيط أكثر جدية وفعالية، في ظل الازدواجية بين توفير العقار الحضري وضبط التعمير الجائر الذي تطور في أطراف المدينة في شكل سكن فردي هش فوضوي، والتوسعات العشوائية ذات النزعة الفردية واستهلاكها المفرط للعقار الحضري، مع تركيز للتجهيزات بشكل عشوائي مفتقرة بذلك لأي تنظيم بنيوي للمركز العمراني من جهة، وبين حماية المواقع الأثرية وإعادة تثمين الإرث التاريخي (آثار قصر الاحتفالات، المعسكر الكبير، الحصن البيزنطي) من جهة ثانية، والذي يشكل المقوم السياحي الأول، حيث يشكل النشاط السياحي (إذا تم استغلاله) أحد أبرز النشاطات التي بإمكانها بعث الاقتصاد الحضري بالمدينة بعد القطاع الفلاحي.

يشكل الواقع المجالي للمنطقة التي شهدت ظاهرة التلاحم العمراني انعكاس مباشر لنتائج الإشكالات العمرانية والحضرية التي شهدتها المدينيتين، حيث جاء تعمير هذا المجال كاستجابة لازمة السكن التي تعرفها مدينة باتنة بالدرجة الأولى، وحالة التشبع التي يشهدها نسيجها العمراني دفعت إلى البحث عن متنفس للضغط العمراني الذي تشهده المدينة، جسده توسع عشوائي وغير مدروس يفتقر لمقومات الحياة الحضرية والهيكل المجالية، عجزت السلطات المحلية في تنظيمه وتسييره ضمن الكلية الحضرية للمدينيتين.

رابعاً: توصيات واقتراحات التدخل على منطقة التلاحم

استناداً على نتائج الفصلين السابقين وكذا استمارة التحقيق الميداني، توصلنا إلى تشخيص ظاهرة التلاحم العمراني بإبراز أسبابها، خصائصها، طابعها وشكلها، وصفاتها المجالية والوظيفية الحالية، والتي على أساسها سنقوم بتحديد طريقة التدخل عليها، وهذا بوضع سيناريو هان كالتالي:

3- السيناريو الأول: تجاهل الظاهرة.

تناول الظاهرة ضمن مجالها المحلي بنظرة محدودة وضيقة في ظل فشل سياسة التخطيط الحالية وعدم جدية أدواتها، يبقى المجال يشهد نفس الخصائص الحالية يميزه التعمير الفوضوي والعشوائي، سيؤدي حتماً إلى حدوث حالة من التصادم العمراني بدل التلاحم العمراني المخطط بكل ما تحمله الظاهرة من نتائج وظيفية وجدوى حضرية. وهو السيناريو الأقرب إلى الواقع والواجب تفاديه.

4- السيناريو الثاني: تأطير الظاهرة وتدعيمها.

وهو السيناريو الواجب تبنيه، بوضع وتحديد إستراتيجية للتخطيط والتسيير بإمكانها تحقيق مجال منتج وفعال عمرانياً ووظيفياً، وهو السيناريو المستخلص من نتائج الاستقصاء الميداني أين كان خيار المشروع الحضري الأكثر ترجيحاً، حيث يتمحور هذا السيناريو + على هدفين أساسيين هما:

أ- الوصول إلى تحقيق استمرارية مجالية للنسيج العمراني وتدعيمه وظيفياً، استناداً على سياسة المشروع العمراني المشترك لمدينة باتنة وتازولت، وتحقيق الرهانات المحلية الموافقة لإشكالية المركزين.

ب- تحقيق الجدوى الحضرية والقدرة التنافسية للإقليم بوضع إستراتيجية للمشروع الحضري الشامل. قبل الشروع في استعراض كيفية تحقيق أهداف هذا السيناريو، ارتأينا إلى تحديد مقومات المجال الإيجابية والسلبية المساعدة على تحقيق المشروع العمراني والحضري المناسبين:

⊕ موقع المجال:

- 🌿 يشكل بوابة للمدينتين وهو ما يمكنه من خلق الرمزية والحركة المجالية الشاملة.
- 🌿 يتوسط تجمعين حضريين بمركزية أحادية ، يسمح بخلق مركز ثانوي لخدمة المدينتين.
- 🌿 استفادته من محور الطريق الوطني رقم "31" (محور الربط والتنقل و التعمير والتجارة).

⊕ الوضعية المجالية: يشكل الضاحية الحضرية لكلتا المدينتين لذا فهو:

- 🌿 يطرح إشكالية التهميش المجالي الذي يتعارض مع خصوصيته كمجال توسعي يوسط المدينتين.
- 🌿 يعاني غياب هيكلية عمرانية واضحة ونقاط استدلال داخل النسيج العمراني.

⊕ الأداء الوظيفي: ضعف أدائه الوظيفي واندماجه في الكلية الحضرية نتيجة لنقص التجهيزات والمرافق.

⊕ التنظيم المجالي: غياب التناسق في برامج التهيئة نتيجة للانتماء الإداري المشترك.

⊕ الطبيعة القانونية: الملكية الخاصة للأراضي تزيد من صعوبة توجيه استخدامها.

I- إستراتيجية التدخل وعمليات التهيئة

تشكل الإستراتيجية الجديدة التي يجسدها المشروع الحضري كوسيلة تخطيط وتعمير، (كما تم استعراضها ضمن الجانب النظري من هذه الدراسة)، الأداة الأقرب لتحقيق الجدوى الحضرية والتسيير المجالي الأمثل للمدينة في ظل عجز وفشل الأدوات التخطيطية المعتمدة حالياً، نتيجة مرونته في تقبل الأفكار الحضرية الجديدة لمختلف الفاعلين ومستخدمي المجال الحضري.

انطلاقاً من التحليل والتشخيص العام للمدينتين وظاهرة التلاحم العمراني الحاصلة بينهما، وإبراز مختلف الإشكاليات الحضرية والعمرانية لها، كان من الضروري البحث على المشروع الحضري المناسب، خاصة في جانبه التعميري العملي (المشروع العمراني على مستوى الحي)، وهذا بالاعتماد على أفكار ووجهات الرأي لدى أكثر الفاعلين والمؤهلين في إنتاج المجال الحضري في مجال التهيئة العمرانية والمعمارية والبناء والتعمير، وكذا مستخدمي المجال الحضري.

إن تحديد المشروع الحضري "العمراني" المشترك للمحور التوسعي "باتنة-تازولت"، والذي يشمل ظاهرة التلاحم العمراني المشخصة سابقاً، وتحقيق تفاعله وانسجامه مع المركزين العمرانيين "باتنة - تازولت"، لا يمكن تحقيقه دون تحديد المشروع الحضري الشامل لمدينة التجمع العمراني المستقبلي، انطلاقاً من التشخيص المعمق للهوية الحضرية للمدينة الأم - باتنة- وإمكانيات ومؤهلات المراكز العمرانية المجاورة - حيث تعتبر مدينة تازولت إحدى أهم هذه المراكز - ، في ظل الإشكالات المجالية لهذه المراكز والرهانات الحضرية لها.

كما أن تحقيق المشروع الحضري والعمراني لمنطقة التلاحم، يفرض علينا تحديد طبيعة المشروع الخاص بكل مدينة "باتنة، تازولت"، وفقاً لمؤهلاتها وإمكاناتها المتاحة، وهذا لتحقيق الترابط والتشارك الوظيفي بعيداً على الهيمنة المجالية والتبعية الاقتصادية، وقد استندت دراستنا هذه على تحليل نتائج الاستثمار المستخدمة في تحديد رهانات وإبعاد المشروع الحضري لكل من مدينة باتنة وتازولت، والتي جاءت كما يلي:

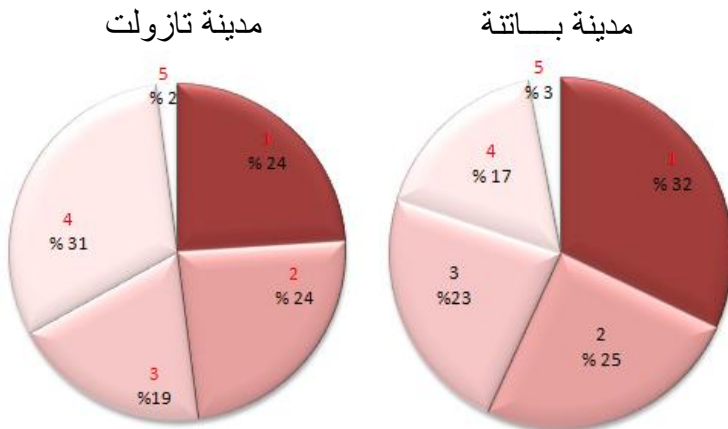
1- رهانات المشروع الحضري حسب المؤهلات التقنية ومستخدمي المجال الحضري:

أ- تحقيق الرهان المجالي

ترجع الإشكالية المجالية لمدينة باتنة إلى تراكم سوء الخيارات التعميرية في ظل الطبيعة القانونية الخاصة للعقار الحضري، ما أنتج امتداد عمراني غير مجد وغير منتج وظيفياً، في حين تنحصر الإشكالية المجالية لمدينة تازولت في انحصار موقعها بأراضي ذات مكية خاصة من جهة والمنطقة الأثرية التي تعيق عمليات التوسع وتوجهها من جهة أخرى.

انطلاقاً من هذه الإشكاليات تضمنت الاستثمار الموجهة عدة حلول لتحقيق الرهان المجالي، حيث جاءت نسب الإجابات المرفقة كما يلي:

❖ هل تعتقد ان تحقيق الرهان المجالي للمدينة يتطب:



- 1- إعادة توظيف للمساحات.
- 2- إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني.
- 3- تبني خيار المدينة العمودية.
- 4- ضم مساحات جديدة للتوسع.
- 5- حلول أخرى.

شكل رقم 11: تمثيل نسبي لنتائج الاستبيان الخاصة بالرهان المجالي للمدينتين

مدينة باتنة والتي تعاني من عدة مشاكل عمرانية من بينها تشبع مركزها الرئيسي، واستحواذه على أغلب التجهيزات والوظائف الحضرية الخدماتية ذات المستوى العالي، بالإضافة إلى استحواذ الوظيفة السكنية بصورة مطلقة خارج المركز في اتجاه أطراف المدينة، وبالتالي يطرح خيار إعادة توظيف المساحات أو خلق تعددية مركزية لأكثر من مركز وظيفي، كما أنه من الضروري إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني واستغلال مكثف لبعض الجيوب العقارية، خاصة داخل مجال مركز المدينة.

بالنسبة لمدينة تازولت والتي تشهد انحصار مطلق لقدرتها التوسعية، إلا أن أغلب الحلول اتجهت نحو تبني اقتراح ضم مساحات جديدة للتوسع، والذي يرتبط أساسا بالعينة المشاركة في الاستقصاء والتي اقتصر في أغلبها على المواطنين ومستخدمي المجال بالدرجة الأولى، نظرا لنقص المؤهلات التقنية والفاعلين التقنيين بالمدينة، الأمر الذي يعكس رأي هذه الفئة وعدم إحساسها بالأزمة العقارية للمدينة وبحثها على مجال حضري جديد أكثر هيكلية وإنتاج وظيفي، في المقابل فإن اختيار إعادة توظيف المساحات والعلاقة بين الشاغر والمبني جاء في المرتبة الثانية والذي يبحث على استغلال المساحات الشاغرة ومناطق السكن الهش على مستوى النسيج الحالي، وتوطين تجهيزات ومرافق مهيكلة ضمن الأحياء التوسعية التي تمت بطريقة فوضوية وغير مخططة.

فيما يخص تبني خيار المدينة العمودية فيبدو أنه أحد أبعد حلول الرهان المجالي وآفاق توسع المدينتين معا، ربما لأنه يعكس عدم إحساس نسبة كبيرة من الفاعلين من منتجي ومستخدمي المجال الحضري بالأزمة العقارية عامة، أو أن خيار المدينة العمودية يحتاج إلى تقنيات وأساليب انجاز ومتابعة لا تتوفر للمدينة، ليصبح أكثر كلفة مالية وأقل جدوى عمرانية، كما أن التفضيل الاجتماعي يحول دون الخيار المذكور.

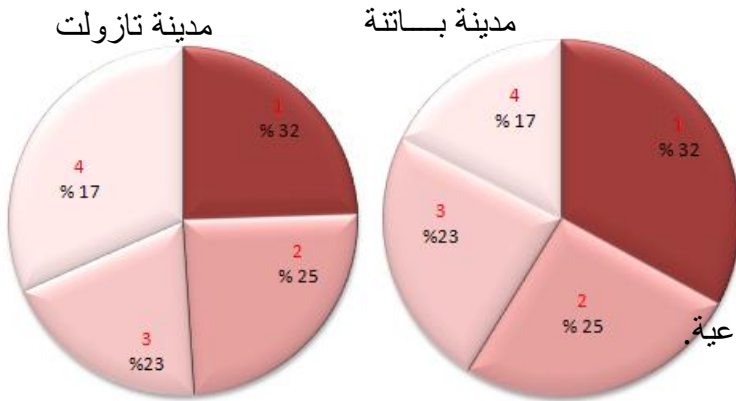
من خلال ما تقدم كحلول فإن الرهان المجالي يمكن تحقيقه من خلال الأخذ في الاعتبار لتحقيق أي مشروع أو تدخل عمراني مستقبلي، التوظيف الفعال للمساحات (وظيفيا والتخلص من عقدة التبعية

لمركز المدينة القديم) من جهة، و إعادة العلاقة بين الفضاء الشاغر (المساحة الحرة) والمساحات المبنية من جهة ثانية ، لتعزيز نوعية الحياة الحضرية لمستخدمي المجال.

ب- تحقيق الرهان الاجتماعي:

من الضروري معرفة التفاعل الاجتماعي بين المدينة وبين ساكنيها، وانطلاقاً منها تحديد مدى خدمة المدينة لسكانها كمجال أنشأ لتحسين نوعية حياة السكان، واستناداً على الإشكاليات الاجتماعية للمدينتين، تم وضع عدة اقتراحات لتحقيق الرهان الاجتماعي تمثلت فيما يلي:

❖ هل تعتقد ان تحقيق الرهان الاجتماعي للمدينة يكون بـ:



- 1- أشركنا جميع الفاعلين في المجال.
- 2- وفرنا توزيع عادل للتجهيزات.
- 3- توفير مجالات للتبادل الحضاري.
- 4- لا ينقصها إلا توفير وظائف حضرية نوعية.

شكل رقم 12: تمثيل نسبي لنتائج الاستبيان الخاصة بالرهان الاجتماعي للمدينتين

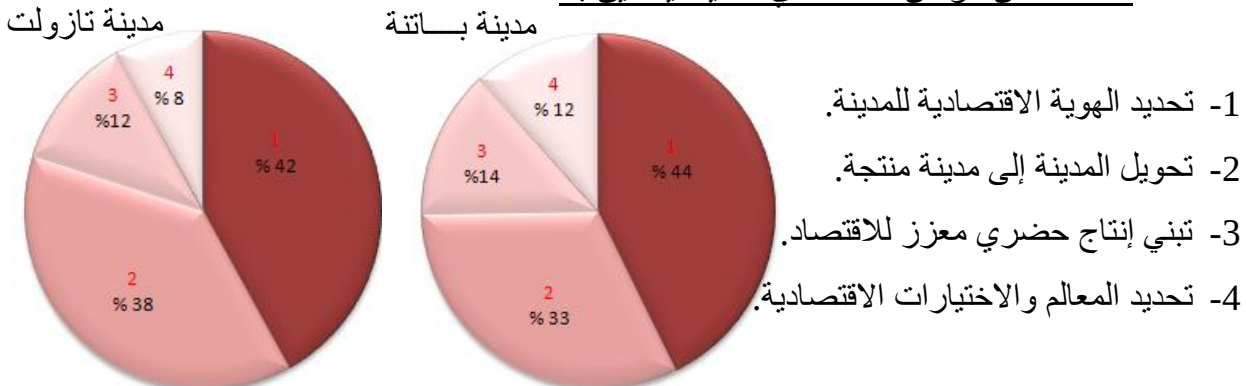
يوافق طرح الخيارات المتبناة في تحقيق هذا الرهان الحضري الإشكالية الاجتماعية لكل من مدينة باتنة وتازولت، فمن الواضح أن عدم مشاركة الفاعلين أثر على تعزيز النتائج المتراكمة للفصل الاجتماعي وطرح بؤر ترى نفسها بعيدة عن الكيان الحضري في المدينة، كما أن الفوارق الضخمة في توزيع التجهيز، عزز بشكل كبير القطيعة الاجتماعية بين مختلف أحياء المدينة الفقيرة والمهمشة، وأحياء أخرى غنية مهيكلية.

ت- تحقيق رهان الاقتصاد الحضري

أجمع ثلثي المشاركين في عملية الاستقصاء الميداني أن الإشكالية الاقتصادية للمدينتين تتمثل بتميزها بعفوية اقتصادها الحضري، بينما يرى 3/1 المشاركين أنه لا يوجد اقتصاد حضري واضح.

هذا ما يفسر تفشي التجارة اللاشرعية من جهة وعدم وجود متعاملين اقتصاديين خواص أو عموميين يمكنهم استغلال الإمكانيات المحلية الاقتصادية المتاحة، وانتهاج سياسة اقتصادية مبنية على الاقتصاد الاستهلاكي، مما يطرح مشاكل سياسية مثل البطالة المرتفعة، انخفاض الوتيرة التنموية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يطرح مشاكل عمرانية مثل التجارة اللاشرعية وتشويه منظر، نماء سوق العقار وارتفاع نسبة المضاربين العقاريين... ، كما يطرح من جهة ثالثة أزمت حضرية كبرى مثل اتساع الهوة بين الأقاليم الحضرية المشاركة في سباق الهيمنة والريادة الحضرية، واستناداً على الإشكاليات الاجتماعية للمدينتين، تم وضع عدة اقتراحات لتحقيق الرهان الاقتصادي تمثلت فيما يلي:

❖ هل تعتقد ان الرهان الاقتصادي للمدينة يتحقق بـ:



شكل رقم 13: تمثيل نسبي لنتائج الاستبيان الخاصة بالرهان الاقتصادي للمدينتين

رغم أن المدينة تضم العديد من المظاهر الاقتصادية والتنوع في النشاطات الاقتصادية وهو من باب التكامل الاقتصادي، إلا أنها يجب أن تركز على قطاع اقتصادي معين ليس بشكل مطلق بل بشكل أبرز، لتحقيق هوية اقتصادية مرادفة لهوية المدينة للوصول إلى مدينة مختصة.

تحويل المدينة إلى مدينة منتجة لم يعد خيارا في الدول المتقدمة بل أصبح ضرورة، كونه يحقق الدفع بعجلة التنمية وتحقيق نوعية الحياة وتخفيض الاحتقانات الحضرية في ظل الإمكانيات المحلية، والتخلي عن مبدأ مسايرة الرغبة الاجتماعية المبنية على الفائدة الخاصة الضيقة.

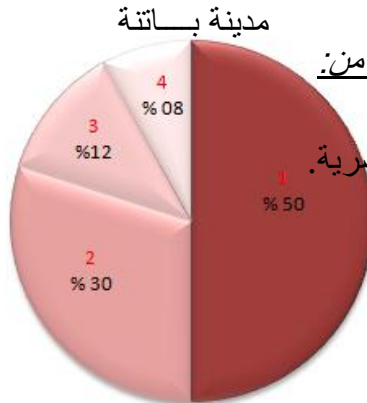
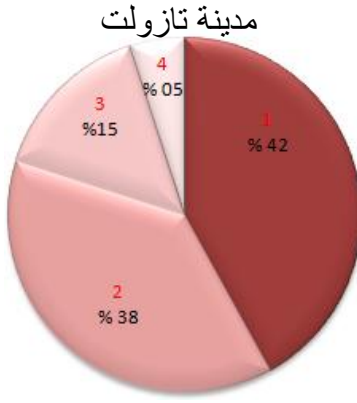
كما أن تحويل المدينة من مدينة منتجة إلى مستهلكة، بعد تبني هوية اقتصادية تتطابق مع هويتها وإمكاناتها تتبعه خطوة مهمة يعنى بها المصمم العمراني، وهي تبني إنتاج حضري وعمراني ومعماري يساهم بصورة أو بأخرى في إبراز الهوية الاقتصادية المنتهجة، لتتفاعل مع الكلية الحضرية والحقيقة الثلاثية للمجال الحضري، بتحديد موثيق مجالية وجمالية ومعيارية على كل مقاييس الإنتاج الحضري والعمراني لتعزيز الخيار الاقتصادي والذي لابد من أخذه في الحسبان في تصميم المشروع الحضري والمشروع العمراني للمدينة .

ث- تحقيق رهان التخطيط العمراني

اختلف المشاركون في البحث من المؤهلات التقنية للمدينة على ملامح سياسة التخطيط العمراني لمدينة باتنة لكن من الواضح أنهم أجمعوا على أنه لا يجب الاستمرار في السياسة الحالية للتخطيط العمراني، وسواء كانت تستجيب فقط للأزمة كنوع من تأجيل الإشكالات المتعددة التي تقف أمام الرقي الحضري للمدينة، أو عفويتها والتي من شأنها هدر مجال عقاري المدينة في أشد الحاجة إليه، أو بطأها أمام التحولات الحضرية المحلية والعمرانية الخارجية، بينما ترى نسبة صغيرة أن السياسة العمرانية للمدينة فعالة ومجدية.

وردا على تساؤل الرهان التخطيطي الحلول الممكنة لتحقيقه جاءت النسب كما يلي:

❖ سياسة التخطيط الحضري لا بد من:



- 1- تتكيف مع سرعة التحولات الحضرية.
- 2- تتبنى أدوات ترميمية جديدة.
- 3- تتخلى عن الاستجابة للأزمة.
- 4- الاستمرار على السياسة الحالية

شكل رقم 14: تمثيل نسبي لنتائج الاستبيان الخاصة برهان التخطيط الحضري

في المجمل اتفق جميع الفاعلين على عدم الاستمرار في السياسة العمرانية الحالية، مقابل ترجيح الأغلبية لخيار ضرورة تكيف سياسة التخطيط العمراني مع التحولات الحضرية المتسارعة وخاصة تحول مدينة باتنة من مدينة تقود وتسير مجالها إلى مدينة تهيكّل التجمع العمراني المستقبلي للمدن المجاورة، عن طريق تبني أدوات ترميمية جديدة تتخلى تماما عن الاستجابة الظرفية للأزمة.

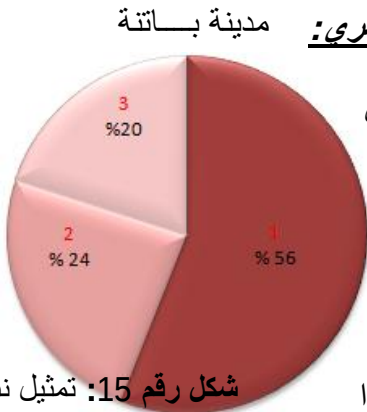
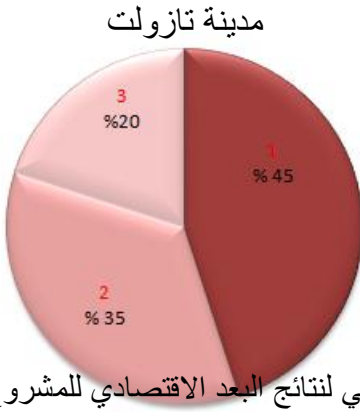
2- أبعاد المشروع الحضري:

إن اختيار المشروع الحضري لا بد من أن يضمن أهدافه المطابقة من جهة لرهانات وإمكانات المدينة، ومن جهة أخرى لأبعاد وإشكالات المشروع الحضري، الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المعمارية وحتى التخطيطية، ومعرفة الهوية الأساسية للمدينة والهويات الأقرب لها حيث يجب أن يضم تعريف لمختلف الجوانب و العوامل المشتركة، وعن طريق المبدأ التشاوري في كل بعد من أبعاد المشروع المتفق عليه.

❖ البعد الاقتصادي للمشروع الحضري:

ترى العينة المشاركة أن المشروع الحضري لا بد أن يوافق:

- 1- الطبيعة الاقتصادية للمدينة.
- 2- أكثر الأنشطة جلبا للاستثمار.
- 3- أكثر المشاريع الاقتصادية مردودا

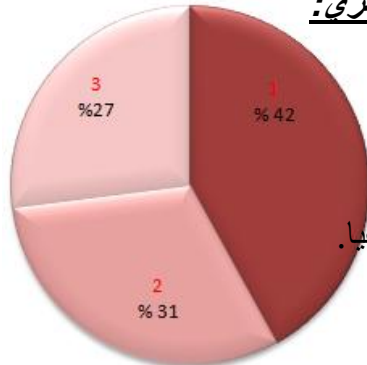
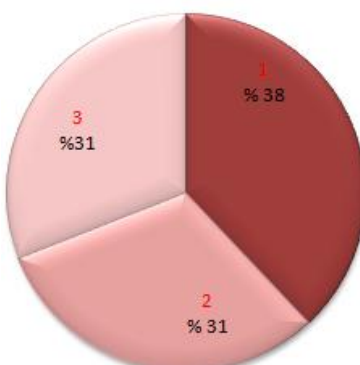


شكل رقم 15: تمثيل نسبي لنتائج البعد الاقتصادي للمشروع الحضري

❖ البعد الاجتماعي للمشروع الحضري:

ترى العينة المشاركة في الاستثمار أن المشروع الحضري لا بد أن يراعي:

- 1- تعزيز الالتحام الاجتماعي.
- 2- تحقيق التوجهات المفضلة اجتماعيا.
- 3- التنوع الاجتماعي للمدينة.



شكل رقم 16: تمثيل نسبي لنتائج البعد الاجتماعي للمشروع الحضري

❖ البعد العمراني والمعماري للمشروع الحضري:

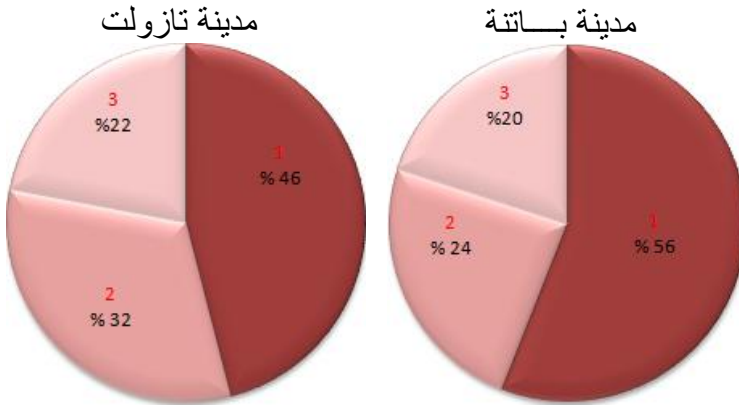
ترى العينة المشاركة في الاستمارة أن:

المشروع الحضري لا بد أن يراعي:

1- إبراز الهوية المحلية.

2- تبني خيار المدينة العمودية.

3- الطبيعة المجالية للمدينة



شكل رقم 17: تمثيل نسبي لنتائج البعد المعماري والعمراني للمشروع الحضري

❖ البعد التخطيطي للمشروع الحضري:

ترى العينة المشاركة في الاستمارة أن:

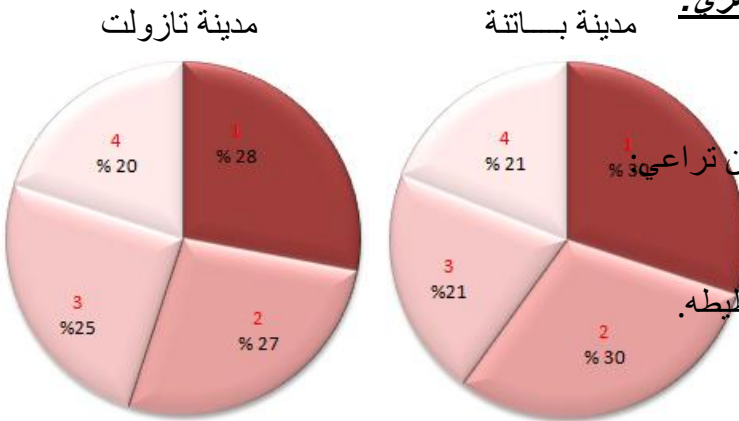
الأبجديات التخطيطية للمشروع الحضري لا بد أن تراعي:

1- هيكلية التجمع العمراني المستقبلي.

2- المستقبل المشترك للمركزين في تخطيطه.

3- توفر البنية التحتية الملائمة.

4- الجانب البيئي.



شكل رقم 18: تمثيل نسبي لنتائج البعد التخطيطي للمشروع الحضري

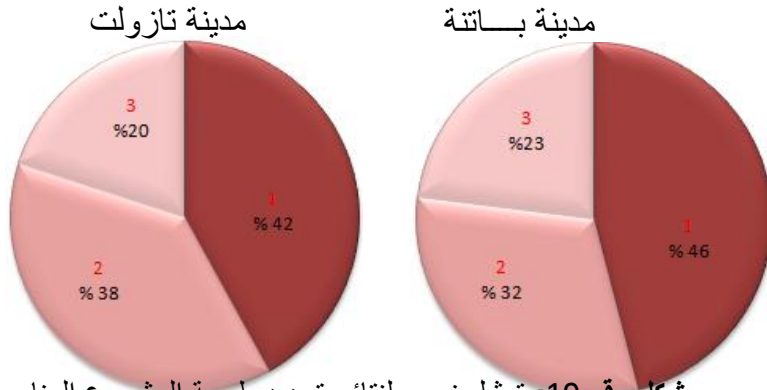
تقاربت الآراء ووجهات النظر لدى المشاركين على أنه من الضروري أن يراعي الجانب التخطيطي لأي مشروع حضري لكل مدينة الهيكلية الشاملة والمتجانسة للتجمع المستقبلي، ومراعاته لنفس الوقت المستقبل المشترك للمركزين باتنة - تازولت باعتبارهما يملكان نقاط تكامل مميزة وواضحة. من خلال النتائج المستخلصة يتضح أن المشروع الحضري يجب أن يراعي في بعده الاقتصادي تبني إستراتيجية اقتصادية قائمة على الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة لكل مدينة لتدعيم هويتها وتحقيق الجدوى الاقتصادية له، وضرورة توافقه مع تبني البعد الاجتماعي المعزز للالتحام الاجتماعي والأخذ في الحسبان الإشكالات والرهانات الاجتماعية لكل مدينة، كما ترى النسبة الأكبر من المشاركين أن المشروع الحضري المتبنى لكلا المدينين لا بد له من مراعاة الهوية المحلية للمدينة خلال إنتاجه الحضري والعمراني.

3- طابع المشروع الحضري:

تم طرح المشروع الحضري بأنه أداة تعميرية تضمن إستراتيجية مستدامة و تنهض بمستقبل المدينة، ذات نسق برامجي يضمن عدم استنزاف موارد المدينة ويراعي التحولات الحضرية، ينطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري، بالمشاركة الفعلية والفعالة للمؤهلات التقنية للمدينة في شقه التعميري،

غير محدد وغير محدود يصل بنا إلى تعيين مشروع حضري بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل إمكاناتها المحلية، والتي يتم على ضوءها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق هويتها الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا، ولتحديد ماهية طابع المشروع المقترح تم طرح التساؤل التالي:

❖ كيف يمكنك رؤية مشروع المدينة في ظل إمكاناتها المحلية؟:



- 1- مشروع اقتصادي.
- 2- مشروع اجتماعي.
- 3- مشروع سياسي.

شكل رقم 19: تمثيل نسبي لنتائج تحديد طبيعة المشروع المناسب للمدينة

من الواضح أن البعد الاقتصادي للمشروع الحضري أصبح الرهان الأساسي للمقومات التنافسية للمدن وأقاليمها، فمن الواضح تبني نسبة كبيرة من الفاعلين المشاركين الخيار الاقتصادي كونه أقرب الخيارات وصولاً للجذوى الحضرية والعمرانية، لذا فإن الطابع الاقتصادي المتبنى للمشروع لابد من أن يخدم بصورته المباشرة وغير المباشرة مع بقية أبعاد المشروع كونها غير قابلة للانفصال وتحقيق التكامل.

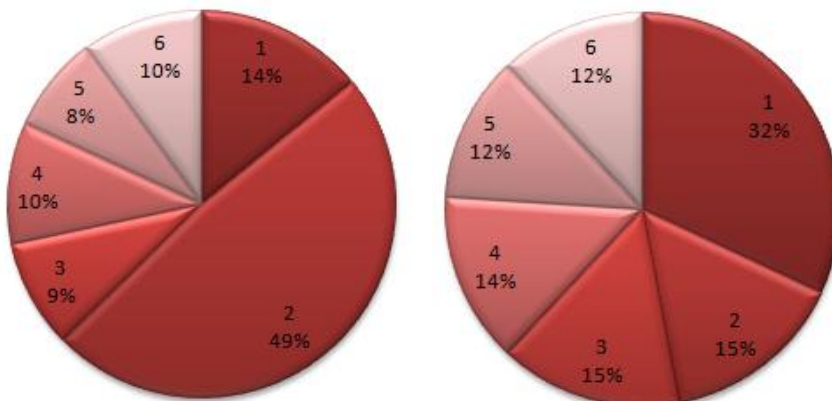
4- الاختصاص الحضري لكل مدينة "هوية المدينة":

بعد تحديد الطابع الاقتصادي للمشروع الحضري المتبنى، لا بد من تحديد هوية المدينة لأنه يجب مطابقة الطابع الاقتصادي للمشروع مع إمكانات المدينة واختصاصها والذي لا يمكن تجنبه، فالقطاع الاقتصادي واسع ويضم العديد من الأشكال، إضافة إلى أن معرفة هوية المدينة واختصاصها يمكنه تفسير القطاع الاقتصادي المتبنى مبدئياً لأنه سيربط بين رهانات المدينة والمدينة المجاورة لها.

ورداً على التساؤل المطروح في استمارة البحث الوارد بصيغة:

كيف يرى كل مشارك هوية مدينته التي يبني عليها مشروعها الحضري؟: جاءت الآراء كما يلي:

مدينة باتنة مدينة تازولت



- 1- مدينة خدماتية.
- 2- مدينة سياحية.
- 3- مدينة تجارية.
- 4- مدينة تعليمية.
- 5- مدينة إدارية.
- 6- مدينة صحية.

شكل رقم 20: تمثيل نسبي لنتائج تحديد هوية المدينة التي يقوم عليها المشروع

انطلاقاً من معرفتنا لطبيعة المشروع الحضري الشامل الخاص بالتجمع العمراني المستقبلي الذي يضم مدينة باتنة والمراكز العمرانية المحيطة والمتمثل في المشروع الحضري الشامل الاقتصادي، المهيكّل لجميع المراكز العمرانية المجاورة والذي يتطلب تحديد هوية كل مدينة، جاءت اختيارات العينة المشاركة في الاستقصاء على أن:

مدينة باتنة هي أقرب في اختصاصها للمدينة الخدماتية وهو ما يدعم نتائج التشخيص العمراني لاحتوائها على نسبة كبيرة من الخدمات الحضرية، بالمقارنة مع المراكز العمرانية المجاورة وبقيّة الإقليم الباتني منها إلى بقيّة الاختصاصات، بينما يأتي اختصاص المدينة الصناعية والإدارية في المرتبة الثانية والثالثة بنسب متقاربة نظراً لاحتوائها على إحدى أهم المناطق الصناعية في المنطقة، وموقعها الإداري كونها المقر الرئيسي للولاية ومركز القرار في إقليمها، بينما يأتي اختصاص المدينة السياحية في المرتبة الرابعة مما يبين إحساس الفاعلين المحليين ومستعملي المجال بالإمكانات السياحية للولاية والتي يمكنها جعل مدينة باتنة قطب مهيكّل للسياحة المحلية، في حين تقاربت نسب الاختصاصات الأخرى وهو ما يرتبط أساساً بتعدد الوظائف الحضرية للمدينة التي تبقى ضرورية لأدائها الوظيفي وتحقيق الحياة الحضرية التي يرغب فيها سكانها.

بالنسبة لمدينة تازولت الملزمة بتقاسم المصير الحضري المشترك للتجمع العمراني مع مدينة باتنة بالدرجة الأولى، والبحث على تحويلها إلى مدينة منتجة (إبراز للهوية) ودمجها ضمن الكلية العمرانية المستقبلية في ظل استيرادها للإشكالية العمرانية لمدينة باتنة من جهة، وإشكاليّتها العمرانية والمتمثلة في المنطقة الأثرية التي تحول دون توسعها من جهة أخرى، أجمع المشاركون على أن اختصاص المدينة يتحدد بمدى استغلال هذه الإشكالية وهذا الإرث الثقافي وإمكاناتها الطبيعية، وتحويلها إلى محرك يحقق هويتها وتحويل مدينة تازولت إلى مدينة سياحية لها بعد محلي ووطني وعالمي، حيث يحتاج مشروع مدينة تازولت (المشروع السياحي)، إلى استغلال جميع المؤهلات بتطويرها عن طريق الكشف عن ماضي المدينة الرومانية وتدعيمها ببنية تحتية ضخمة، وهو ما لا يطرح تضارب بين المشروع الحضري لمدينة باتنة (المدينة الخدماتية)، بل يعطيه ميزة التعايش والتكامل الحضري بين المركزين.

5- المشروع العمراني لمنطقة التلاحم العمراني- محور (باتنة/ تازولت).

المشروع العمراني لمنطقة التلاحم الحاصلة بين باتنة -تازولت وفي جانبه التعميري والمعماري، لا بد له أن يستند في مبادئه وأهدافه على خدمة مشروع مدينة تازولت (السياحي) ومشروع مدينة باتنة (الخدماتية)، ويتم ضمن الاختصاص المحدد لمدينة التجمع مع إبراز مختلف التأطيرات المعمارية والعمرانية للرهانات التعميرية والعمرانية للمشروع الحضري الشامل المتفق عليها، وهو ما يوجه طبيعة التدخل والتصور المستقبلي لتكوين مركز ثانوي ذو وظيفة خدماتية ذات بعد سياحي يتوسط المدينتين، وهذا بالاعتماد على مبدأ خلق مجالات حيوية منتجة بالتنوع في الوظائف المقترحة و المطابقة بين طبيعة خدماتها و خصوصية المجال، باقتراح التنطيق المجالي " zoning " التالي:

📌 نطاق مجالي بوظيفية سياحية: داخل الحدود الإدارية لبلدية تازولت بالقرب من المنطقة الأثرية في إطار تثمينها و إعادة الاعتبار لقيمتها السياحية و الاقتصادية و ذلك باختيار مرافق حضرية (تجهيزات) ذات خدمة نوعية، تسمح بخلق فرص العمل و تعمل على تنشيط الفعالية الاقتصادية.

📌 نطاق مجالي بوظيفة تجارية خدمتية : يضم التجهيزات و المرافق التجارية الكبرى ذات البعد الجهوي المقترحة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة و التي لم تنجز، إضافة إلى قاعدة المرافق الخدماتية الداعمة للنشاط السياحي و المتمثلة في:

➤ *La plate forme logistique*: و هو يمثل تجهيز حضري أساسي للمدن الكبرى، موجه لتجميع النشاطات التجارية والخدماتية وتوزيعها.

➤ *Parc d'activité Commercial*: تتميز مدينة باتنة بهيكلية تجارية تقليدية تفتقر إلى الصفة الحضرية و التي تنعدم بدورها في تازولت، على هذا أساس جاء هذا التجهيز لتقوية و تطوير هذه الهيكلية تماشيا مع تداعيات اقتصاد السوق الحالية، و هو موجه للتجارة المفصلة بجميع أنواعها في شكل مراكز تجارية، مساحات و أروقة تجارية، وهو ما يماشى والنشاط التجاري الخدماتي المرافق للنشاط السياحي.

📌 نطاق مجالي بوظيفة مختلطة (سكن + تجهيزات): و التي تعد منطقة انتقالية بين المجال ذو الوظيفة السكنية (الموضح في الشطر الأول) و الوظيفة الخدماتية الجديدة.

ولضمان السير الأمثل لديناميكية هذه المجالات يجب تدعيمها بشبكة طرق مهيكلة واستغلال وسائل النقل الحديثة التي تتلاءم والأداء الوظيفي للمجال الجديد.

6- المبادئ الأساسية لتحقيق الجدوى الحضرية من المشروع العمراني:

على عكس استراتيجيات التخطيط المعتمدة حاليا والممثلة بالمخططات " PDAU- POS " لا يحدد المشروع الحضري بمخططات جافة، لكنه يتم ضمن آجال واسعة يمكن تقسيمها بين آفاق عامة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) وبين الخيارات المجالية (تنظيم الشبكة العمرانية، المساحات العامة، المظهر العمراني...) ، تضمن في مجملها الجدوى الحضرية، استنادا على تأطيرات اديولوجية للمشروع الحضري من جهة، والتأطيرات المحلية التي تبني المشروع العمراني من جهة أخرى، وكذا مبادئ التعمير البيئي والاحترافي والتي من شأنها أن تحقق الأهداف الإستراتيجية لاستدامة المشروع، حيث يمكن حصر المبادئ والتأطيرات الادولوجية لتحقيق مشروعنا العمراني انطلاقا من مرحلة التصور والتشاور إلى غاية مرحلة البرمجة وضمان التسيير الجيد له ضمن بعدة البيئي، وذلك بضمان الترشيدية المجالية واستمرارية الجدوى في الإنتاج الحضري فيما يلي:

✚ استحضار البعد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع العمراني والمستوحى من المشروع الخدماتي السياحي المتبنى كمشروع عمراني مستوحى من مشروعين المدينتين والمستلهم من المشروع الحضري الشامل (المشروع الاقتصادي)، خلال المرحلة التشاورية لإنتاج المشروع العمراني (البعد المجالي).

✚ الأخذ بعين الاعتبار العمل التشاركي وتقاسم الأعباء بين المركزين، عن طريق الدراسة والتشاور بين مختلف الفاعلين الحضريين الحقيقيين المعنيين بمجال الدراسة.

✚ تبني سياسة تجمع بين برامجية المشروع (التطلعات/الإمكانات) وبين أسلوب مشاركة الفاعلين، لتجنب مبدأ المنافسة والنظرة الفردية الخاصة في إعداد المشروع، كما يتبنى المشروع العمراني الفائدة المشتركة عوض الفائدة العمومية للمشروع الحضري الشامل ومشروع المدينة.

✚ التفريق بين شكل البرجماتية المؤسسية والتي كانت السبب في ظهور المشروع الحضري ، واجتماعية المدينة التي تسيّر الإنتاج الحضري ولا تسير الطلبات الاجتماعية الخاصة والمختلفة، أي تجنب الاستجابة للطلبات الاجتماعية الاستعجالية التي لا تراعي الأهداف الإستراتيجية للمشروع المتبنى والهوية المستدامة للمشروع، وهي الأهداف التي يمكن تحقيقها بأشكال أخرى متعددة بعيدا عن المشروع العمراني.

✚ التأكد من جدوى المشروع عن طريق تقديم بعض المرونة ضمن طريقة إعداد المخطط حيث تتلاءم مع الوضعية واختلاف الطلبات الاجتماعية، فمفهوم المشروع الاستراتيجي كان مهياً لهذا التوجه، ولفظ "المشروع" يسمح بدمج أفكار مرنة ضمن الجدولة لتحقيق سرعة التجاوب مع التحولات الحضرية للمدينة.

✚ ضمان مجالات حضرية ذات طابع وظيفي سياحي تضمن أهداف المشروع الحضري الشامل وتوجيهات مشروع المدينتين من جهة، و تحقق نوعية حضرية مؤسسة على إمكانيات كل مدينة.

✚ التوزيع العادل للضروريات الحضرية والبيئات الحضرية الضرورية لتحقيق التجانس والتكامل الاجتماعي للبيئة الحضرية في المشروع العمراني من جهة، والأخذ في الحسبان تكامل المشروع العمراني مع الكلية العمرانية المستقبلية والمركزين العمرانيين باتنة وتازولت.

✚ وضع سيناريوهات تكاملية للعلاقات البيئية للنظام الايكولوجي الحضري بين المواطنين، الوظائف، وبين سياسيات النقل وإنتاج الطاقة وتأثير كل عنصر من النظام الايكولوجي على البيئة الحضرية وعلاقته ببقية العناصر.

II- مساهمة التعاون بين البلديات في خدمة المشروع الحضري الشامل:

يبقى تحقيق المبادئ السابقة سواء بالنسبة للمشروع العمراني لمنطقة التلاحم أو المشروع الاقتصادي الشامل (لمجموع بلديات باتنة، تازولت، فسديس، واد الشعبة، عيون العصافير وجرمة)، مرهون بمدى تعاون وتجاوب البلديات في عملية التسيير، تقاسم المصير المشترك وخلق القدرة التنافسية للإقليم، باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق المشروع الحضري الشامل القائم على المنفعة العامة، ومشروع كل مدينة القائم على المنفعة الخاصة، لذا سنحاول التعريف بمعنى التعاون ما بين البلديات باستعراضنا لتجربة بعض الدول الأوروبية التي تبنت هذه السياسة، باعتماد مخططات للتنمية والتهيئة تضم عدة بلديات مجاورة أو مبعثرة، تحدد كل التوجهات الواجب مراعاتها لتكوين مجال بلدي متجانس ومتكامل. تعتبر التجربة الفرنسية⁽⁵⁵⁾ رائدة في مجال التعاون البلدي، أين تم اعتماد هذه إستراتيجية تعمل على ضم مجموعة من البلديات في مجال واحد بهدف تقوية وتدعيم التنمية الاقتصادية وانتعاش سياسة التهيئة المجالية، وقد ساعدت هذه السياسة في فرنسا على وضع مخطط للمراكز الحضرية يتماشى والتحديات التي واجه المجال والمتعلقة بمشكل النمو العمراني لهذه المراكز وتفرغ المجالات الرئيسية. وقد أخذ هذا التعاون البلدي مجموعة من الأشكال أهمها :

1- نقابة البلديات (*syndicats de communes*): نقسم هذه النقابة إلى:

أ- نقابة ذات توجه واحد : أنشأت هذه النقابة بموجب قانون سنة 1890 وهي عبارة عن تجمع عدد من البلديات المتجاورة أو غير متجاورة بهدف تسيير نشاط واحد يعود بالفائدة على مجموع البلديات.

ب- نقابة متعددة التخصصات : (*syndicat a vocation multiple*) و التي ظهرت بموجب قانون جانفي 1959، تضم مجموعة بلديات بهدف تسيير مختلف الأنشطة الموجودة على تراب هذه البلديات.

2- نقابة مختلطة (*syndicat mixte*) : على عكس النقابتين السابقتين لا تقتصر هذه النقابة على تعاون البلديات فقط بل تضم أيضا التجمعات والدوائر التي تجمعها مصالح مشتركة فيما يخص السياحة، الصناعة والتجهيزات.

3- الجماعة الحضرية *communauté urbaine* :

نشأت هذه التجمعات بموجب قانون 1966، هذا النوع من التعاون الذي يجمع عدد من البلديات والتي تضم حوالي 500000 نسمة وتختص هذه المجمعات بـ:

✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجال البلدي المشترك.

✓ تهيئة المجال.

✓ توازن المجال السكني عبر التراب البلدي المشترك.

✓ تسيير المصالح المشتركة ذات الفائدة المشتركة.

✓ حماية وتنمين البيئة.

✓ تنظيم سياسة المدينة عبر التراب البلدي المشترك.

4- مجمع البلديات (les communautés des commune) : تهدف هذه الأخيرة إلى تنظيم

المجال المعني بهذا التعاون عن طريق تضامن الجهات المعنية و تعاونها حول مشروع مشترك، هذا النوع موجه خاصة إلى البلديات الريفية وبدرجة أقل البلديات الحضرية،

5- مجمع التجمعات (les communautés d'agglomération): ظهرت هذه المجمعات بموجب

قانون 12 جويلية 1999 بدلا من مجتمعات المدن، تجمع هذه الأخيرة بين البلديات الحضرية التي تضم أكثر من 50000 نسمة شرط أن تقع حول بلدية أو عدة بلديات ذات حجم سكاني يقدر ب 15000 نسمة، حيث تعمل على تنمية الاقتصاد المحلي وتهيئة المجال البلدي المشترك.

الملاحظ من التجربة الفرنسية إهتمام السلطات بمجال التعاون البلدي من خلال إقرار هذا الكم من التشريعات (أول ظهور لهذا الإشكال كان سنة 1890) التي تحدد صلاحيات كل نوع من أنواع هذا التعاون.

ويرجع سبب نجاح هذه السياسة بفرنسا بسبب صغر حجم مساحة بلدياتها وتخصص كل واحدة منها في مجال يمثل لها المحور الحيوي الذي تنظم حوله كل النشاطات، حيث تكون الأهداف مسطرة مسبقا لخدمة مجال واحد، ولذا فإن إنشاء هذه التعاونيات يكون بهدف توحيد المصالح وتنويع الأنشطة في مجال واحد مشترك تتكامل فيه الأنشطة وبوجود الصرامة والإرادة السياسية الرائدة أثبتت هذه السياسة نجاحها في العديد من البلديات الفرنسية.

2- التعاون البلدي في التشريع الجزائري:

لقد أشار قانون التهيئة والتعمير لسنة 1990 إلى هذا النوع من التعاون بين البلديات، عن طريق إتحاد مجموع البلديات المتاخمة لبعضها ضمن مجال بلدي واحد وإعداد مخطط تهيئة يهتم بإشكالية هذا المجال ككل، هذا المخطط الذي تحدد توجهاته السلطات المحلية لكل بلدية وفق احتياجات كل منها وتشرف عليه الولاية لما يناسب خدمة المجال البلدي المشترك ويتوافق مع توجهات المجال الولائي ككل.

استفادت ولاية باتنة من هذه التجربة في مجال تهيئة المجال الولائي سنة 1998 من خلال تقسيم المجال إلى مجالات تنظمها مخططات توجيهية للتهيئة و التعمير والتي تضم عدة بلديات بدلا من بلدية واحدة، كما استفادت بلدية باتنة من دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بإشراك لست

بلديات مجاورة لها (الدراسة انطلقت سنة 2005 ولم تنتهي بعد) وهذا لإيجاد حلول لإشكالية النمو والوسع العمراني لمدينة باتنة بالدرجة الأولى.

ولكن تبقى هذه الدراسة حبيسة الرهانات والتحديات التي يفرضها المجال وهو ما تعكسه توجهاتها الأساسية والتي سجلت عدة تناقضات من خلال برنامج للتهيئة يهدف الى حل أزمة النمو الحضري للمدينة الأم "باتنة" على حساب المدن المجاورة، كمحاولة لاعادة تفريغ الفائض السكاني باتجاه المدن المجاورة "خاصة تازولت"، والذي تجسد ببرنامج سكني واسع ومفرط في انتاج النمط الفردي الذي فرضته الطبيعة القانونية الخاصة للعقار، والتي لم يحاول المخطط ايجاد حلول لها وتحقيق نسيج عمراني ملتحم وكيان حضري متكامل بل تعامل معها بكل تحفظ وبعيدا على التوجه الأساسي له وهو تحقيق الجدوى الحضرية للتوسعات الجديدة بدل الاستمرارية المجالية للنسيج العمراني.

لذلك فان التعاون البلدي الذي نص عليه التشريع الجزائري ومن خلال بعض التجارب، يبقى بعيد التحقيق في ظل التوجهات الحالية والنظرة الضيقة والمحدودة لأغلب الأدوات والوسائل التخطيطية المعتمدة حاليا وعدم جدية الكثير منها.

5- إمكانيات تجسيد هذا التعاون (مؤهلات وإمكانيات مجمع باتنة)

يمتلك كل مركز من المراكز العمرانية المجاورة لمدينة باتنة إمكانيات ومؤهلات تميزه وتربطه بالمجال المحيط وتخلق له مجموعة من التعاملات مع المراكز المجاورة، تقوم هذه التعاملات على أساس الفائدة المتبادلة وتقاسم المصير الحضري المشترك.

مدينة باتنة باعتبارها المركز الرئيسي للولاية والقطب الحضري والتموي الأول وكذا مركز السلطة واتخاذ القرار، تتقاسم مع كل من تازولت، فسديس، واد الشعبة المجاورة لها أهم الهياكل القاعدية والبنى التحتية المهيكلية للمجال الولائي، جعل منها مركز جذب محلي وجهوي للسكان انعكس بصورة مباشرة على تسارع نموها الحضري.

كما أن استفادت كل من بلدية فسديس من انجاز القطب الجامعي الجديد ساهم بشكل مباشر على تحسين الهيكلة الحضرية لتجمعها الرئيسي وتطوير المجال، بالرغم من كون فكرة توطين المشروع جاءت كنتيجة لعدم توفر عقار ملك للدولة بمقر الولاية والحاجة لتعزيز القدرة الاستيعابية لجامعة باتنة على مجال بلدية مجاورة، وبهذا أصبح المقر الرئيسي لبلدية فسديس مبرمج على أن يكون أحد أهم الأقطاب العمرانية المجاورة لمدينة باتنة، ما جعله يشهد تحولا كبيرا ومعبر حقيقي لقرية أو مركز استعماري إلى قطب عمراني جاذب، هو بحاجة لتكوين علاقات وظيفية مع مدينة باتنة في الجهة الشرقية على امتداد الطريق الوطني رقم 03، في المقابل شهدت الجهة الغربية على محور الطريق الولائي رقم 55 تشكيل قطب عمراني جديد على مستوى تراب بلدية واد الشعبة، أين حولت مستثمرة فلاحية بمساحة 400 هكتار إلى أرضية لتجسيد برنامج سكني بقدرة استيعاب 6000 مسكن جماعي مرفق بمجموعة من التجهيزات والمرافق المكملة، إضافة إلى اقامتين جامعتين بسعة 4000*2 سرير، وهذا كحل إلزامي

ومباشر لأزمة العقار التي تعرفها مدينة باتنة وكأحد الحلول لتفريغ الفائض السكاني لها، ما أدى إلى تكوين قطب حضري اجتماعي بالدرجة الأولى ببلدية واد الشعبة يستند أساسا على المدينة الأم وهو بحاجة إلى تبادل الأداء الوظيفي مع المركز الرئيسي الولائي.

في حين نسجل في الجهة الجنوبية لمدينة باتنة القطب الحضري لمدينة تازولت، فبالرغم من العوائق المكانية المحددة لاتجاهات توسع التجمع الرئيسي والمشكلة للإشكالية العمرانية له، إلا أن المقومات المحلية للبلدية تجعل منها أحد أهم الأقطاب السياحية والثقافية بالولاية، خاصة وأنها صنفت كقطب سياحي بامتياز على المستوى الولائي واستفادت من دراسة خاصة بمنطقة للتوسع السياحي مصنفة مؤخرا بمرسوم وزاري، وهو ما يعزز إمكانيات التبادل والتعاون المجالي بينها وبين المدينة الرئيسية باتنة، وكذا باقي المدن المجاورة وهو ما يضمن نجاح واستمرارية المشروع الاقتصادي الشامل المحدد سابقا.

تجدر الإشارة إلى أن كل هذه المراكز تعاني إشكاليات في عمليات النمو العمراني ولكن بصورة متباينة في ظل إمكانيات كل مركز، وبالتالي فإن تجسيد هذا التعاون يكون بهدف حل هذه الإشكالية عن طريق:

✿ تعيين اختصاص كل مركز عمراني:

🚩 الاهتمام بالجانب الخدماتي السياحي للمدينة الرئيسية لتجسيد المشروع الاقتصادي الشامل:

إن حالة التشعب التي يشهدها النسيج العمراني الحالي للمدينة يستدعي انتهاج سياسة إعادة هيكلة للأنسجة الحضرية الموجودة والتوجه نحو التهيئة الخدماتية ذات البعد السياحي وتدعيم الهياكل القاعدية وهياكل الاستقبال لتصبح بذلك المدينة مركز للراحة، وإعادة النظر في كفاءات حل مشكل الضخم السكاني وذلك بتفريغ فائض السكان خارج محيطها العمراني نحو الأطراف والتجمعات المجاورة من خلال:

✓ البحث عن مناطق توطين جديدة للتجهيزات الكبرى والمهيكلية: كما حدث بالنسبة للقطب

الجامعي فسديس يمكن إعادة النظر في توزيع التجهيزات الكبرى على التجمعات العمرانية المجاورة لتعزيز الجدوى الحضرية والهيكلية المكانية لكل مدينة، خلق أقطاب توازن قادرة على تحقيق القدرة التنافسية للإقليم.

✓ البحث على مناطق جديدة لتفريغ الفائض السكاني: والمتوفرة خاصة على مستوى كل من

بلدية فسديس واد الشعبة هذه الأخيرة وفي ظل البرامج السكنية المنجزة خلال الخماسي السابق والحالي بإمكانها أن تصبح قطب حضري ذو طابع اجتماعي بالدرجة الأولى.

تثمين البعد السياحي والثقافي لمدينة تازولت لتحديد هويتها التاريخية وتدعيم قدرتها

التنافسية.

إضافة إلى طبيعة الملكية الخاصة للعقار تشكل المنطقة الأثرية أحد أهم العوائق المحددة للإشكالية العمرانية لمدينة تازولت، إلا أنه من الممكن تحويل هذا العائق الحضري التاريخي إلى محرك يحقق الهوية والاختصاص وينطلق بالمدينة إلى تحقيق الرهان الحضري لها و تحويلها إلى مدينة سياحية عن طريق الكشف عن ماضي مدينة لمبزيس الرومانية وتثمين الإرث الثقافي للمدينة لبعث السياحة الثقافية وكذا الجبلية بالمنطقة، ومنه خلق قطب حضري ذو طابع سياحي.

تدعيم وتأطير شبكة النقل والمواصلات:

الاستفادة من شبكة الطرق التي تربط التجمعات العمرانية الرئيسية ببعضها البعض وتطوير وسائل النقل وتحديثها لتسهيل سيولة الحركة داخل المجال، تتمثل أهم الطرق الرئيسية في:

* الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين باتنة-----فسديس.

* الطريق الوطني رقم 31 الرابط بين باتنة-----تازولت.

* الطريق الولائي رقم 55 الربط بين باتنة-----واد الشعبة.

وبصرف النظر عما سيقدمه كل تجمع للآخر من تبادل المصالح والعلاقات المستقبلية، يجب توجيه الإهتمام بالتدخل على المجال الحضري بها عن طريق تحسين الإطار المبنى وتجديد الأنسجة القديمة ضمن برنامج يهدف إلى إعادة تأهيل وهيكل هذه المدن لتفعيل الجانب الوظيفي وهذا عن طريق:

الإهتمام بالمجال المبنى:

يهدف هذا الأخير إلى تحسين المنظر العمراني والمظهر المعماري وتحديد اختصاص كل قطاع عن طريق

تجديد وترميم الأنسجة القديمة: تسمح هذه العملية بتجديد الأنسجة الحضرية التي نشأت

بمحاذاة المراكز الاستعمارية ذات القيمة التاريخية خاصة بمدينة باتنة وتازولت.

إعادة هيكل الأنسجة العمرانية الفوضوية وغير المنظمة: والتي أوجدتها التوسعات العشوائية

المتسارعة، إذ تستدعي التدخل عليها وإعادة هيكلتها وتدعيمها بمختلف الشبكات والهيكل

القاعدية للرفع من مستوى الأداء الوظيفي لها، خاصة على مستوى الأحياء السكنية الكبرى

كحي بوعقال، كشيدة، بارك أفوراج بباتنة، أولاد شليح وطريق تازولت بتازولت، بوعكاز

والمزرعة بفسديس، وكذا التجمع الرئيسي الشعبة.

✚ ضبط التوسعات المستقبلية وإعداد التهيئة الاولى: تهدف هذه العملية الى تكوين مجال حضري مستقبلي منظم ومهيكل، يستجيب لمتطلبات سكانه وقادر على تحقيق الاداء الوظيفي الفعال وتخفيف الضغط على التجمعات الموجودة.

✚ تشكيل هيآت المراقبة ومتابعة انتاج المجال الحضري:

تعكس الوضعية الحالية للانسجة العمرانية غياب الدور التنظيمي والردعي في الكثير من الحالات للهيآت الادارية، لذا فان نجاح المشروع مرتبط أساسا باعادة النظر في دور هذه الهيآت وتشكيل جهاز مكلف بعمليات المراقبة والمتابعة يضمن التنسيق وتوزيع الادوار على مختلف المؤسسات التي يمكنها مراقبة وتسيير المجال بطريقة صارمة وفعالة.

6- النتائج المنتظرة هذا التعاون:

✚ فك الخناق على مدينة باتنة وتخفيف الضغط عليها بخلق أقطاب جديدة تتقاسم معها مهامها باعتبارها مقرا للولاية.

✚ القضاء على مشكل استحواذ مقر الولاية على كل التجهيزات الحيوية

✚ التحكم في النمو الحضري وإمكانية توجيهه وفق تخطيط مسبق يعمل على حفظ التوازن بتكوين مراكز تفريغ قريبة من مدينة باتنة أهمها مدينة الشعبة ، فسديس، تازولت وتكوين ظهير خلفي أكثر تنظيم وهيكلة.

✚ التخفيف من حركة التنقل اليومي من مكان العمل أو الدراسة إلى محل السكن بتفعيل الأداء الوظيفي لكل مركز وتحقيق تلاحم عمراني/ حضري منتج، وكذا تفعيل دور شبكة الطرق.

✚ تنظيم المجال والتحكم في نمو التجمعات الثانوية أو حتى السكانية المجاورة .

✚ ولن يكون تحقيق هذه النتائج إلا بوجود هيآت مؤهلة تساعد على تجسيد أهداف التعاون وفق مخطط ينظم العملية وبطرق قانونية.

خاتمة

كان من الضروري قبل الانطلاق في تحديد الإستراتيجية المناسبة لمعالجة ظاهرة التلاحم الحضري وتأطيرها ضمن الكلية المجالية للمدينتين، استعراض التوجهات العامة لأهم المخططات وأدوات التهيئة ضمن سياق تاريخي متسلسل وكيفية تناولها وتعاملها مع الظاهرة والتوسعات العمرانية المجالية للمدينتين، استنادا على أهم الإشكاليات العمرانية والحضرية، والتي كانت بدايتها بالمخطط التوجيهي لسنة 1998 لبلدية باتنة، والذي كانت إستراتيجيته ترجمة مباشرة لتوجهات للمخطط الولائي لنهاية الثمانينات، حيث ارتكز على إعادة التوازن للبنية العمرانية وتخفيض الضغط على المركز، بوضع إشكالية التعمير في إطار جهوي للتخفيض من حدة القطبية وتأثيرها على استخدامات الأرض، مع أن توجهات المخطط جاءت بأهداف مدركة لاحتمية حل إشكالية التوسع العمراني لمدينة باتنة ضمن نطاق أوسع "البعد الإقليمي لها" إلا أن إستراتيجية التخطيط ومشاريع التهيئة المقترحة جاءت متناقضة مع أهدافه، وهذا ما شجع المركزية باقتراح توطين المشاريع الكبرى ضمن حدود النسيج الحضري للمدينة، ما زاد من حدة إشكالية التوسع بصفته العفوية والعشوائية في الأطراف بتوجيه التوسعات المستقبلية بصورة تنبئ بحدوث ظاهرة التلاحم العمراني مع التجمعات المجاورة، ما يجعلنا نحكم على أن مدينة باتنة لم ترفض الظاهرة ولكن أجلت التعامل معها، في المقابل انحصرت توجهات المخطط التوجيهي لبلدية تازولت في الازدواجية بين ضبط التعمير المتسارع واحتواء التوسعات العشوائية من جهة، ومبدأ حماية المنطقة الأثرية والأراضي الزراعية على حساب استمرار التعمير باتجاه مدينة باتنة من جهة أخرى، وهو ما يوحي بأن مدينة تازولت متردة في التعامل مع الظاهرة.

مراجعة المخطط التوجيهي لمجموع بلديات باتنة لم تأتي بالجديد بل استمرت في مساهمة الأزمة السكنية دون التسيير الفعلي لنمو المدينة، وهو ما يعكس مواصلة أدوات التهيئة والتعمير بالتفكير التراكمي للإشكاليات الحضرية وعدم استحضار هاجس الأزمة العقارية والتنبؤ بها، من خلال محاور التعمير الكبرى المحددة لنمو المدينة (باتنة - تازولت بنمط السكن الفردي والتعاونيات العقارية، باتنة - واد الشعبة كمنطقة سكنية بمآت الهكتارات)، وهو ما يساهم في تعميق الإشكالية بفقدان المزيد من العقار المخصص للمستقبل الحضري، إلا أن هذا لا يمنعنا من القول أن هذا المخطط أوجد حلا للإشكالية العمرانية للمدينة الأم في إطار أوسع بتقاسمها مع المراكز العمرانية المجاورة وتوجيه توسعات المدينة على مجالات هذه البلديات، إلا أنه لم يتقاسم إشكاليات هذه البلديات مع المدينة الأم ولا مصيرها الحضري بل جعلها وعاء لتفريغ المدينة الأم.

إن محاولة تحديد الإشكالية العمرانية للمدينتين من خلال عملية الاستقصاء الميداني التي اشتملت على الأبعاد الكبرى المشكلة للمجال الحضري "المجالية، الاجتماعية، الاقتصادية والتخطيطية" أفرزت على أن إشكالية مدينة باتنة تحدد من كونها تعبر عن تراكم لسوء الخيارات التخطيطية في ظل طبيعة قانونية

معقدة للعقار، منتجة امتداد عمراني غير مجد ومعززة للفصل الاجتماعي باقتصاد حضري عفوي وغير واضح الملامح، زادت من حدتها سياسة تخطيط عفوية وبطيئة تستجيب فقط للأزمة، في المقابل فإن مدينة تازولت تشهد الثنائية بين الاستجابة لاحتواء التعمير الفوضوي المتسارع وحماية المنطقة الأثرية المحددة لهويتها السياحية والمقوم الأول لاقتصادها الحضري، حيث تحتاج المدينتين إلى تبني سياسة تخطيط أكثر جدية وفعالية في ظل الازدواجية بين توفير العقار الحضري وضبط التعمير الجائر.

يشكل الواقع المجالي لمنطقة التلاحم العمراني المدروسة انعكاس مباشر لنتائج الإشكاليات العمرانية والحضرية التي شهدتها المدينتين، جسده توسع عشوائي و غير مدروس، عجزت السلطات المحلية عن تنظيمه و تسييره ضمن الكلية الحضرية للمدينتين، و استنادا على تشخيص ظاهرة التلاحم العمراني حددت طريقة للتدخل عليها وفقا لسيناريوهان :

1. **تجاهلها :** و الذي سيؤدي حتما إلى حدوث حالة من التصادم بدل التلاحم المخطط في ظل النظرة المحدودة و الضيقة و فشل سياسة التخطيط الحالية و عدم جدية أدواتها.

2. **تأطير الظاهرة و تدعيمها :** و هو الخيار المستمد من نتائج التحقيق الميداني بتبني سياسة المشروع الحضري لتحقيق الاستمرارية المجالية والوصول إلى الجدوى الحضرية و القدرة التنافسية للإقليم، وهذا بتحديد طابع المشروع الحضري الشامل للتجمع العمراني المستقبلي.

لهذا كان لابد من تحديد الرهانات الموافقة لإشكاليات المدينة الاقتصادية ، الاجتماعية، التخطيطية والمجالية، فكان خيار التوظيف الجيد للمساحات كحل أولي للرهان المجالي ليليه إعادة العلاقة بين الفضاء الشاغر و المبني، أما فيما يخص الرهان الاجتماعي رجح خيار إشراك جميع الفاعلين في المجال و التوزيع العادل للتجهيزات ما يساهم بقدر أوسع في القضاء على الاتساع المتراكم للفصل الاجتماعي.

إن تحقيق الرهان الاقتصادي يرتبط بمدى تحديد الهوية الاقتصادية للمدينة وتحويلها إلى مدينة منتجة بالتخلي على مبدأ مساقرة الرغبة الاجتماعية المبنية على الفائدة الخاصة والضيقة، كما اختلفت الآراء على ملامح سياسة التخطيط العمراني للمدينة لكنها أجمعت على عدم الاستمرار بالسياسة الحالية للتخطيط العمراني سواء كانت تستجيب للضرورة فقط أو عفويتها، و التي من شأنها هدر المجال العقاري للمدينة هي في أشد الحاجة له.

يستوجب نجاح المشروع الحضري الشامل وتحقيق أهدافه تحديد مختلف أبعاده وتأطيرها تماشيا مع رهاناته، حيث يرى المشاركون أن تحقق هذا المشروع قائم على مدى مراعاته للطبيعة الاقتصادية للمدينة في بعده الاقتصادي، وتعزيز الالتحام الاجتماعي لمدينة مفككة اجتماعيا والأخذ في الحسبان الإشكالات والرهانات الاجتماعية في بعده الاجتماعي، مع إبراز الهوية المحلية وهيكلية التجمع العمراني المستقبلي بتقاسم المستقبل المشترك للمركزين بالنسبة للبعد الخطيطي والعمراني.

استنادا على الإمكانيات المحلية للمدينتين تم تحديد خيار المشروع الاقتصادي الشامل كونه الأقرب لتحقيق الجدوى الحضرية والعمرانية، وهو ما تطلب تحديد هوية المدينة، حيث رجحت صفة المدينة الخدماتية لباتنة، في المقابل حددت الهوية السياحية بالنسبة لمدينة تازولت.

المشروع العمراني للمحور باتنة -تازولت "منطقة التلاحم" لابد له أن يتماشى مع التأطيرات العامة للمشروع الحضري الشامل "المشروع الاقتصادي" في خدمته لمشروع مدينة تازولت (السياحي) ومشروع مدينة باتنة (الخدماتي) وهذا ما رشحه على أن يكون مشروع خدماتي سياحي بأبعاد محلية و جهوية .

يبقى تحقيق المبادئ السابقة سواء بالنسبة للمشروع العمراني لمنطقة التلاحم أو المشروع الاقتصادي الشامل، مرهون بمدى تعاون وتجاوب البلديات في عملية التسيير، تقاسم المصير المشترك و خلق القدرة التنافسية للإقليم، باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق المشروع الحضري الشامل القائم على المنفعة العامة، ومشروع كل مدينة القائم على المنفعة الخاصة.

خاتمة عامة

تشهد المدن المعاصرة مرحلة من التغيرات العميقة جاءت كنتيجة لتراكم عدة ديناميكيات متناقضة وتطورات مختلفة، جعلت من أكبر الحواضر مجالات أزمة ومولدة للأزمة كانعكاس مباشر لتسارع عمليات النمو الحضري وظاهرة التحضر التي أوجدت في الكثير من الحالات مجالات حضرية مهيكلة وأخرى فوضوية، وفضاءات ريفية هامشية ميزتها ظروف حياة متدهورة مرتبطة بالإطار المبنى العشوائي والفوضوي، كما خلق النمو الحضري المتسارع عدة أشكال وظواهر عمرانية جديدة، كتعمير الهوامش، الضاحية الحضرية، وتعمير المجالات الريفية، لتتعدى الى تلاحم المدن والتجمعات الحضرية فيما بينها، وهي الظاهرة التي خصها بحثنا هذا كحالة شهدت كل من مدينة باتنة وتازولت على امتداد محور الطريق الوطني رقم 31.

ان محاولة ضبط وتأطير عمليات النمو الحضري وإيجاد حلول لإشكاليات توسع المجالات الحضرية للحفاظ على مجالات تأثيرها دون التأثير السلبي بالمدن المجاورة، لتحقيق التجانس المجالي والتكامل الوظيفي استدعى تحديد استراتيجيات لعمليات التخطيط والتهيئة للتسيير والتحكم في الإشكاليات المرافقة للنمو والتطور، وهذا بوضع سياسة ذات بعد جهوي وإقليمي تمحورت بالنسبة للجزائر على مستويين أساسيين لتحقيق رهانات وأهداف التخطيط الحضري:

المستوى الأول: التخطيط الوطني والجهوي، والذي حددت استراتيجيته بواسطة الأدوات والوسائل الرئيسية المعتمدة في الخطة الوطنية للتنمية والمتمثلة في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT، والمخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية SRAT.

المستوى الثاني: التهيئة والتعمير المحددة في المخططات الولائية PAW، والمخططات التوجيهية PDAU، وكذا مخططات شغل الأراضي POS، والتي تم استعراضها بالتفصيل في دراستنا هذه ضمن سياق تاريخي متسلسل لتحديد أهم رهاناتها وأهدافها للوصول الى وضع حلول للاختلالات التي يشهدها المجال عموما والتجمعات الحضرية خصوصا.

أثبتت العديد من استراتيجيات التهيئة والتنمية المرافقة لتوجهات أدوات التخطيط والتهيئة فشلها وعدم نجاعة الكثير منها في ظل عدم استقرار الأنظمة السياسية، وتراكم أخطائها الناتجة عن استسلامها للأزمة والحلول الاجرائية عوض التواصل والضرورة التخطيطية، وانفراد المراكز العمرانية بالفائدة الخاصة عوض العمومية والمشاركة للمجال، ما أدى في الكثير من الأحيان الى تبخر الأهداف الحضرية في تحقيق الجدوى العمرانية والحضرية.

يشكل المشروع الحضري كبديل لعملية التخطيط التقليدية أحد أهم الاستراتيجيات الجديدة في عمليات التخطيط الحديثة، أين يعتبر كعملية مفتوحة ومرنة بوصفها نتاجا لاجتماع وتشارك مختلف الجهات

الفاعلة، لخلق مجال متجانس ومتناسق ضمن إستراتيجية شاملة ومتكاملة. كونه يعتبر أداة تعميرية ذات نسق برجماتي يضمن الجدية في التعمير والجدوى العمرانية، ونسق تشاوري لأكثر فاعلي المدينة اختصاصا، يصل بنا إلى تعيين مشروع سياسي لمستقبل المدينة في ظل إمكاناتها المحلية، ويحدد الأهداف والتوجهات الترشيدية وفق هرا ركية المقاييس الحضرية التي توافق المجالات المكونة للكلية الحضرية.

سمح التشخيص و التحليل العام للمدينتين بتحديد أهم الأسباب و الدوافع المساعدة على حدوث ظاهرة التلاحم العمراني بينهما و التي تعكس تحول الإشكالية العمرانية لمدينة باتنة بالدرجة الأولى من مستواها المحلي إلى التأثير على البلديات المجاورة في ظل عدم توفر مجالات للتوسع العمراني و انحصار موقعها بالعوائق الطبيعية و الاصطناعية، ما دفع بالمدينة إلى اللجوء إلى خارج حدودها بتوسع نسيجها العمراني و امتداده على محاور الطرق الرئيسية، خاصة باتجاه الطريق الوطني رقم 31 باتجاه مدينة تازولت، مشكلا بذلك تداخل لنسيجين حضريين لمدينتين متجاورتين تتوسعان في الاتجاه المعاكس، سببه موقع متجاور يحكمه موضع طبيعي مشترك الخصائص، حدد شكله و اتجاهه مجموعة من العوائق و الارتفاقات، ميزه التوسع الأفقي بطابع البناء الفردي ذو الصفة الفوضوية، شجعت الملكية الخاصة للأراضي.

كل هذا منح الظاهرة صفة التلاحم العفوي و غير المخطط، كما أكد التحليل العمراني للإشكالية العمرانية لمدينة باتنة و المراكز العمرانية المجاورة، و مدى هيمنة المدينة الأم على أهم المرافق و الوظائف الحضرية من جهة، و تواضع المراكز العمرانية المجاورة و اعتمادها الكبير على المدينة الأم في صناعة مستقبلها، من خلال معدلات الارتباط الوظيفي المسجلة لكل من تازولت، فسديس، واد الشعبة، و عيون العصافير.

أظهرت المقاربات الكمية للمعطيات البشرية و المساحية لكل من مدينة باتنة و تازولت و الدراسة التحليلية للمجال المحصور بينهما على أن مدينة باتنة لها كل المسؤولية المجالية و البشرية في إنتاج الظاهرة محل الدراسة في زحفها على الأراضي الزراعية لبلدية تازولت على حساب تجمعها الحضري "مركز تازولت"، منتجة مجالات عمرانية لا حضرية زادت عبئا على المدينة و لم تحل من إشكالية توسعها، لذا فإن الواقع المجالي لمنطقة التلاحم تعطي صورة مصغرة لمحاولة مدينة باتنة توجيه إشكالياتها العمرانية باتجاه المراكز المجاورة، رغم محاولتها تأطيرها و هيكلتها من خلال مخططات شغل الأراضي المدروسة "مخطط رقم 4 جزء 1 / 2".

رغم أن الظاهرة بوضعها الحالي و خصائصها المميزة بكونها حديثة في طور التشكل، و عفوية بطابعها العشوائي، أعطت مجالا غير معرف للتجمع المتكون من مدينتي باتنة و تازولت، و لم تبرز أي قيمة وظيفية جديدة له، هذا في ظل التردد في التعامل الجاد و الفعلي معها، و الغياب المطلق للتعامل معها

كمبدأ في التهيئة لإنتاج التجمع من خلال أدوات التهيئة و التعمير و التي تقتصر تعاملها على مضمونها التوسعي لا الحضري.

مبدئيا المشروع الحضري ممكن طرحه كبديل عن أدوات التعمير و التهيئة الحالية نتيجة مطابقته للإيديولوجية العامة المتبناة، و كونه الأقرب لتحقيق الجدوى الحضرية بإشراك الفاعلين في إنتاج المجال الحضري، لكنه يطرح مشكل مطابقة بالنسبة للمراكز العمرانية الصغيرة لعدم تكون الأفكار الحضرية من جهة و هيمنة المدن الكبرى على فضاءاتها الجوارية و انفرادها بالقرار السياسي في توجيه التعمير و الاستجابة للأزمات السياسية أي مسيطرة المجال دون تسييره.

لذا تطبيق المشروع الحضري مرتبط بمدى وجود تيار براجماتي قوي يدافع عن أهداف المراكز الحضرية، التي أثبتت التجربة على أن ترك المبادرة للتعمير التلقائي في ظل عدم استقرار الأنظمة السياسية وتراكم أخطائها الناتجة عن استسلامها للأزمة بالحلول الإجرائية عوض الصيرورة التخطيطية، وانفراد المراكز العمرانية بالفائدة الخاصة عوض الفائدة العمومية للمشروع الحضري، تشكل السبب الأول لفشل استراتيجية الأدوات التخطيطية الحالية و عدم تحقق الأهداف المنتظرة لضمان الجدوى العمرانية.

يبقى تحقيق المبادئ السابقة سواء بالنسبة للمشروع العمراني لمنطقة التلاحم أو المشروع الاقتصادي الشامل، مرهون بمدى تعاون وتجاوب البلديات في عملية التسيير، تقاسم المصير المشترك و خلق القدرة التنافسية للإقليم، باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق المشروع الحضري الشامل القائم على المنفعة العامة، ومشروع كل مدينة القائم على المنفعة الخاصة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر:** د. بشير التيجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون الجزائر، سنة 2000 .
- **تخطيط المدن العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل:** د. فتحي مصيلحي، مصر، 1995
- **الجغرافيا الحضرية :** ترجمة عبد القادر حيلمي- جاكين يوجوفارنيي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1983.
- **الجزائر غدا:** وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، التوازن المستدام والقدرة التنافسية للإقليم، الجزء 1-2-3. سنة 2006 .
- **جغرافية المدن:** د. فارس الهيثي ود. قليج حسن- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة بغداد
- **الجزائر غدا -** وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني- د. شريف رحمان، ديوان المطبوعات الجامعية.
- **مذكرات ورسائل جامعية :**

- بوراس شهرزاد- **الديناميكية المجالية و الاشكال الحضرية لمدينة باتنة**- أطروحة ماجستير في التهيئة العمرانية- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة- سنة 2001 .
- قواس مصطفى- **الاشكالات الحضرية بالتحصيلات السكنية بمدينة باتنة** - أطروحة ماجستير في التهيئة العمرانية- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة- سنة 2005 .
- سويسسي فوزية- **نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف**- أطروحة ماجستير في التهيئة العمرانية- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة- سنة 2006 .
- بوشفرة حسينة- **إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الانتشار إلى التوابع**- أطروحة ماجستير في التهيئة العمرانية- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة- سنة 2006 .
- فهيمة مخلوفي، سعاد هوارى- **التلاحم العمراني(محاولة للتحليل والمعالجة في المنطقة الحضرية عين الباي * الزواغي "مدينة قسنطينة")**- مذكرة تخرج في التهيئة العمرانية- جامعة قسنطينة- سنة 1996.
- حداد لويزة ، لنجاسة مليكة- **استصلاح مركز بلدية تازولت- مذكرة تخرج في التهيئة العمرانية**- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة سنة 1980.

المخططات والوثائق البيانية:

- **مراجعة المخطط التوجيهي لمجموع بلديات باتنة، مكتب الدراسات والانجازات باتنة، المرحلة الاولى، سنة 2008.**
- **مؤنوغرافية الإحصاء العام للسكن والسكان، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، لولاية باتنة، سنة 2009.**
- **الجريدة الرسمية -عدد 26، - المرسوم التنفيذي رقم 91 / 175 (المادة رقم 24)- سنة 1991.**
- **الجريدة الرسمية-رقم 15،- القانون رقم 06/06- يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، مارس 2006.**

● Livres et Ouvrages

- **Pierre-Henri Derycke**, Professeur à l'université de paris x –Nanterre, directeur du CEREVE, ERA 932 du CNRS, " Economie et planification urbaines", 2/ théories et modèles, presses universitaires de France, 1ière édition : Novembre 1982.
- **Jean Paul Lacaze**, "Introduction à la planification urbaine", imprécis d'urbanisme à la français urbaine, éditions du Moniteur 1979 Paris.
- **Manuel Castells**, "La question urbaine", Françoise Maspero, paris 1972.
- **Maoui Saidouni**, "Eléments d'introduction à l'urbanisme", Histoire, méthodologie, réglementation, Editions Casbah, Alger 2000.
- **Marc Cote**, professeur à l'université de Provence (Aix-Marseille 1) "l'Algérie" espace et société édition, média - plus Constantine, 2005.
- **Marc Cote**, "l'Algérie ou l'espace retourné" Media plus, Algérie, 1993
- **Chérif Rahmanie**, "la croissance urbaine en Algérie", coût de l'urbanisation et politique foncière, office des publications universitaires, Alger 1982.
- **Saidouni, Maiouia**. « Eléments d'introduction à l'urbanisme (histoire – méthodologie réglementation) », Ed : Casbah, Algérie 2001.
- **J. Bustie - B. Dézert**. «L'espace urbain». Edition Masson. Paris 1980.
- **Emmanuel Gapysi**: «Le défi urbain en Afrique», édition L'Hamattan. Paris 1990.
- **Bauer. G et Raux j. M**: «la rurbanisation ou la ville éparpille» – seuil. Paris 1976
- **Bastie J, Disert B**: «La ville», Masson (Paris, Milan, Barcelone, Bonn), 1991.
- **Pelletoi J. Ch Delfante** «Ville et urbanisme dans le monde», Masson- Paris. 1994.
- **Granelle, J,J**, «La valeur du sol urbain et la propriété foncière,le marché des terrains a Paris» ; Paris France Economica,1986.
- **Charrier J.B**, «ville et campagne » , Edition Masson. Paris, 1988.
- **Henri Derycke**, « économie et planification urbaine », 2/ théories e modèles, presses universitaires de France 1^{ère} édition novembre 1982.
- **Manuel Castells**, «La question urbaine», Françoise Maspero, paris 1972.
- **Ingallina Patricia.**, que sais-je ?, le projet urbain, 1^{ère} édition, France, 2001.
- **Sokollof- B**. « Le Projet Urbain De Barcelone, spécifié et modalités de réalisation », institut de la méditerranée, GRERBAM-ETSAB. Barcelone, 2000.
- **Masbounji A**. « Projet Urbain En France », moniteur, paris, 2002.
- **Pascal Baud** « et al ». Dictionnaire de Géographie, Hatier, Paris, 2003.
- **Pierre Merlin, Françoise Choay** "dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement" presses universitaires de France, 1^{ère} édition Mars 1988 et édition 2005.

Thèses et projet de recherches

- **Arama Yasmina**, «Peri-urbanisation, Metropolisation Et Mondialisation des villes ; L'exemple de Constantine», Thèse de Doctorat d'État, Université de Constantine, 2007
- **Boufenara Karima**. « la réhabilitation comme processus du projet urbain, cas de Constantine», thèse de magistère, université de Constantine. 2008.
- **Enault C.** « Vitesse et accessibilité et étalement urbain, application à l'air urbaine Dijonnaise», Thèse de doctorat géographie, Université de Bourgogne, 2003.
- **Hecham-Z, B.** « Impact des projets inscrits à Constantine et évaluation de son image de marque, pour un projet urbain à effet structurant », thèse de doctorat, Constantine, 2010.
- **karima Messaoudi**, «Phénomène de mitage entre législation en matière d'aménagement et réalité d'urbanisation cas de la commune de beni bechir, wilaya de skikda», thèse de magistère, université de Constantine, 2003.
- **Siham Bestandji**. « Rites thérapeutiques et bien-être spirituel. Ancrages et résurgences. Pour un projet urbain de tourisme pèlerin», thèse de magistère, Constantine, 2008.

Revue et publications

- **Racine J. B**, exurbanisation et métamorphisme périurbain introduction a l'étude du grand Montréal" revue géographique de Montréal n°22, 1993.
- **Ewa Berezowska-Azzag**, La notion de seuils de croissance urbaine comme enjeu stratégique du projet urbain, maître de conférences, directeur de recherche Ecole Polytechnique d'Architecture et d'Urbanisme, EPAU, Alger 2000
- **Berger M, Fruit .JP, Robic, M.C, Plet,M.G**, " A propos d'un type d'espace : l'espace rural ; critique, réflexion critique sur l' Bauer et Roux ,communication aux journées rurales,université". D'Amien; 1977
- **Kayser G. Schektman L.** La troisième couronne périurbaine une tentative d'identification" revue géographique Des pyrénées et du Sud Ouest n° 53, 1982.
- **Bryeulle P.** Le rôle des petits milieux urbains, l'exemple de région du Nord. bulletin d'association de la géographie française, CNRS N° 400-401 Juin/Octobre, 1972.
- **Prost. B.** " Aux marges du système urbain / les espaces flous et leur évolution" méditerranéen n°1-2 , 1993.
- **Florin .B/ Madoeuf.A.** " Renouvellement des lieux et de leurs images l'exemple du Caire" NAQD "revue d'étude et de critique sociale" n° 06, 1994.
- **Brûle, Fontaines.J**, " l'Algérie volontariste et étatique et aménagement du territoire" OPU, Alger 1980
- **Brahimi, F.Z**, " l'habitat spontané du milieu rural Algérien et rapport au plan d'urbanisme cas de région Algéroise" EPAU, 1993.
- Le peuplement musulman d'Oran extrait d'archéologie de la province d'Oran 1953.

Plans et documentations graphiques.

- Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme Batna, ANAT Biskra, 1^{ère} Phase, 1998
- Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme Tazoult, ANAT, 1^{ère} Phase, 1998.
- Schéma National d'Aménagement du Territoire –SNAT-, 2007-2025.
- Schéma de Cohérence urbaine Scu-Batna –phase01-02-URBACO-Constantine. 2010.

 معاني بعض الكلمات الواردة بالمذكورة.

- **CIMAT** : Conseil Interministériel Economique et Social.
- **CMRS** : Centre des Mouvements et Recherches Sociales.
- **ZHUN** : Zone D'habitat Urbaine Nouvelle.
- **SNAT** : Schéma National d'Aménagement du Territoire.
- **SRAT** : Schéma National d'Aménagement du Territoire.
- **PAW** : Plan d'Aménagement de la Wilaya.
- **PDAU** : Plan Directeur d'Aménagement Urbain.
- **PAUN** : Plan d'Aménagement des Villes Nouvelles.
- **POS** : Plan d'Occupation du Sol.
- **PUD** : Plan Directeur d'Urbanisme
- **PUP** : Plan d'Urbanisme Provisoire.
- **GHI** : groupe d'habitat individuel
- **PSD** : Plan Sectoriel de Développement.
- **PCD** : Plan Communal de Développement.
- **PPP** : Plan de Préservation du Patrimoine
- **SCU** : Schéma de Cohérence Urbaine
- **CFU** : Carte Foncière Urbaine.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية الهندسة

قسم الهندسة المعمارية

الأستاذ المشرف: ديب بلقاسم.

الطالب/ ببيمون وليد

إستمارة مقابلة موجهة للاطارات والمختصين التقنيين

في إطار البحث العلمي وتحت عنوان ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية- حالة باتنة--تازولت. لفائدة البحث المقدم لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية تخصص عمران. لمعهد الهندسة المعمارية - جامعة باتنة.

نرجوا منكم الإجابة بكل مسؤولية على الاستمارة والتعاون التام. لحصر المشاركة الفعالة والفعالية لأكبر عدد ممكن من الفاعلين الحضريين للمدينة.

ملاحظة: تستعمل المعلومات التي تدلي بها فقط لأغراض علمية.

معلومات شخصية

.....طبيعة المؤسسة:

.....المستوى التعليمي:

.....التخصص:

تسعى مدينة باتنة للتحويل إلى مدينة التجمع العمراني الكبير الذي يضم المراكز العمرانية المجاورة، في ظل تنافس إقليمي لعواصم الأقاليم الشرقية، لكنها في هذا التنافس تفتقد إلى الهوية الحضرية، في ظل محاولة الاستجابة فقط للأزمة السكنية دون استيعاب القدرات المحلية والإقليمية في التخطيط. كما أن هيمنة المدينة الأم على الإنتاج الحضري وتوجيهه فقط سياسيا يهدد بفقدان التوازن الإقليمي في ظل عدم جدية أدوات التعمير.

ومن جهة أخرى مجال الالتحام الحضري مع المراكز العمرانية المجاورة مجال حساس يستوجب الحرص في إنتاجه الحضري و التوقف عن هدر هذه المجالات القليلة، خاصة في ظل الإشكالية العمرانية لتوسع المدينة وهو ما يستدعي إيجاد مشروع حضري وعمراني وسياسي بالدرجة الأولى لتعيين المحاور والاختيارات الحضرية الكبرى للإنتاج الحضري و يحقق : الهوية الحضرية، القدرات المحلية، التوازنات الإقليمية، ويراعي والمستقبل المشترك للمراكز العمرانية المجاورة، وأخيرا الالتحام واستيعاب التلاحم.

-----إشكاليات المدينة-----

■ هل تعتقد أن إشكالية المدينة المجالية ترجع إلى:

☐ الطبيعة القانونية للعقار الحضري.

☐ الطبيعة الطبوغرافية للوعاء العقاري

☐ الامتداد العمراني الغير مجد.

☐ تراكم سوء الخيارات التعميرية

.....أخرى/.....

■ ماهو تصنيفك للمدينة اجتماعيا؟

- ☐ معززة للفصل الاجتماعي ☐ تراعي الخصوصيات الاجتماعية المحلية. ☐ ملتحة اجتماعية

أو/.....

■ كيف تقرأ الاقتصاد الحضري للمدينة؟

- ☐ مجدي ☐ غير موجود ☐ عفوي

أو/.....

■ سياسة التخطيط الحضرية !

- ☐ تستجيب فقط للأزمة ☐ عفوية ☐ فعالة ومجدية ☐ بطيئة

و/أو/.....

■ هل المدينة ؟!

- ☐ سياسية ☐ اقتصادية ☐ صحية ☐ إجتماعية ☐ إدارية ☐ تعليمية

أخرى/.....

رهانات المدينة

■ هل تضن أن المدينة تحتاج إلى:

- ☐ ضم مساحات جديدة للتوسع ☐ إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني. ☐ تبني خيار المدينة العمودية ☐ إعادة توظيف المساحات.

أو/.....

■ هل تتحول المدينة إلى مدينة مجتمع إذا؟

- ☐ وفرنا توزيع عادل للتجهيز والخدمات ☐ إشراك الفاعلين المعنيين في اتخاذ القرار. ☐ توفير مجالات للتبادل الحضاري ومشاركة المدينة ☐ توفير وظائف حضرية نوعية.

أو إذا/.....

■ يحتاج اقتصاد المدينة إلى:

- ☐ تحديد معالمه واختياراته الاقتصادية ☐ تبني إنتاج حضري المعزز للاقتصاد. ☐ تحويل المدينة إلى منتج بدل متفرج. ☐ إيجاد الهوية الاقتصادية للمدينة.

أو/.....

■ سياسة التخطيط الحضري لابد أن:

- ☐ تتبنى أدوات تعميرية جديدة ☐ الاستمرار على السياسة الموجودة. ☐ التكيف مع سرعة التحولات الحضرية ☐ التخلي عن الاستجابة للأزمات.

و/أو/.....

-----المشروع الحضري (مشروع المدينة)-----

المجال المدروس والمعني هو منطقة التلاحم الحضري على المحور الشرقي للتوسع العمراني (باتنة-تازولت)، حيث تم اختيار هذا المحور كونه الأقرب لحدوث التلاحم العمراني والأكثر ديناميكية حضرية، والمتوسط لمركزين حضريين يتجه توسعهما في الاتجاه المعاكس.

إذا اعتبرنا أن تنبني المشروع الحضري كاستراتيجية جديدة في سياسة التخطيط كونه يعتبر أداة تعميرية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة. ذات نسق برامجي تضمن عدم استنزاف موارد المدينة ، يراعي التحولات الحضرية ويضمن جدوى عمرانية وأقل كلفة سلبية للتعمير غير محدد وغير محدود، يهدف لتطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا لرغبة أكثر فاعلي المدين اختصاصا.

- كيف يمكنك رؤية مشروع المدينة في ظل الإمكانيات المحلية:
مشروع اقتصادي
مشروع اجتماعي

أو.....

- مشروعك الحضري يحدد هوية المدينة على أنها:
مدينة صناعية مدينة تجارية مدينة خدمتية
مدينة إدارية مدينة عسكرية مدينة سياحية
مدينة تعليمية مدينة صحية مدينة ترفيهية

أو.....

- على أي أساس تم اختيار المشروع؟
- الجانب الاقتصادي:
يوافق الطبيعة الاقتصادية للمدينة
أكثر الأنشطة الاقتصادية جالب للاستثمار.
أكثر الاختيارات الاقتصادية مردودا.

أو.....

- الجانب الاجتماعي:
تنويع حضري
توجهات مفضلة اجتماعيا
معزز للالتحام الاجتماعي

أو.....

- الجانب المعماري والعمراني:
معزز لخيار المدينة العمودية
أكثر الخيارات الموافقة للطبيعة المجالية
مجالات خصبة لإبراز الهوية المحلية

أو.....

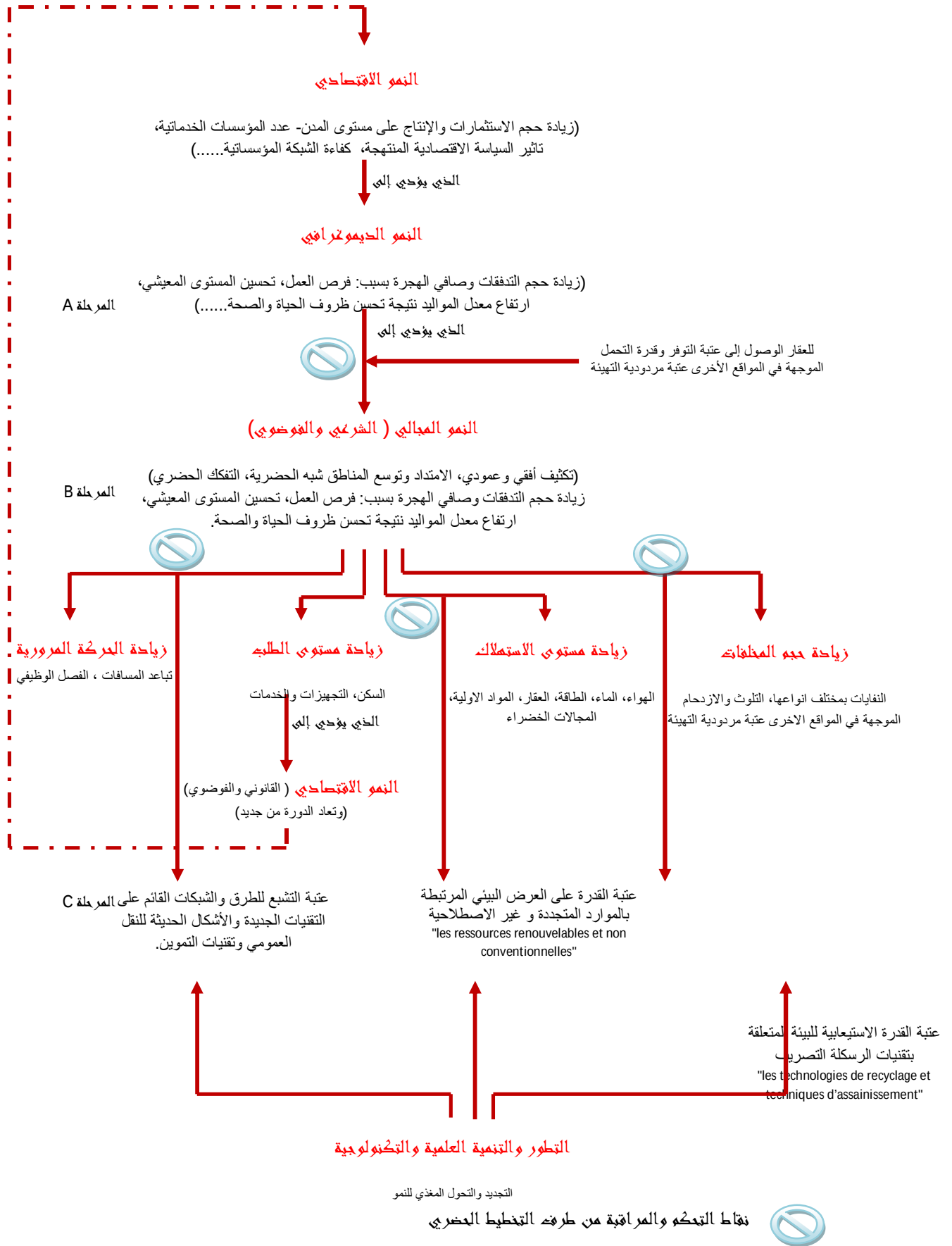
- الجانب التخطيطي:
شروع مهيكّل للتجمع العمراني المستقبلي
أكثر المشاريع جدوى عمرانية.
يراعي المستقبل المشترك للمركزين الحضريين.
توفر البنية التحتية الملائمة
أقل تلويثا للمجال.

أو.....

أو.....

----- كيف يمكنك جعل مشروعك أكثر استدامة -----

.....
.....
.....
.....
.....



الشكل رقم 01: حلقة النمو الحضري ومكونات التخطيط حسب ما حدده برزواسكي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية الهندسة

قسم الهندسة المعمارية

الأستاذ المشرف: ديب بلقاسم.

الطالب/ ببيمون وليد

إستمارة استبيان موجهة للسكان

في إطار البحث العلمي وتحت عنوان ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية- حالة باتنة-تازولت. لفائدة البحث المقدم لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية تخصص عمران. لمعهد الهندسة المعمارية - جامعة باتنة.

ملاحظة: تستعمل المعلومات التي تدلي بها فقط لأغراض علمية.

ضع الإشارة (X) في الإطار المناسب:

- اسم البلدية التي تقطن بها : باتنة ☐ ، تازولت ☐

I - السكن :

- 1°/ طبيعة المسكن: مالك ☐ ، مستأجر ☐
- 2°/ نمط المسكن : فردي ☐ ، جماعي ☐
- 3°/ استخدام المسكن : سكن ☐ ، سكن + تجارة ☐ ، سكن + نشاط فلاح(تربية المواشي) ☐
- سكن + نشاط آخر ☐ ، حدد هذا النشاط:

- استخدام الطابق الأرضي: سكن ، محلات

4°/ المميزات التقنية للمسكن:

❖ مساحة المسكن:م2 .

❖ تاريخ بناء المسكن: ، تاريخ إشغال المسكن:

❖ عدد الطوابق: طابق أرضي +

❖ حالة البناء : جيدة ☐ ، متوسطة ☐ ، سيئة ☐ ، في طور الإنجاز ☐ ، أساسات ☐

❖ نوع السقف: قرميد ☐ ، دالة مع قابلية للتوسع العمودي ☐ ، دون قابلية للتوسع العمودي ☐

❖ حالة الواجهة: مفتوحة ، مغلقة(صماء)

❖ هل للمسكن: حديقة ، فناء(حوش)

5°/ درجة تجهيز المسكن وربطه بالشبكات المختلفة: هل يحتوي المسكن على:

❖ مطبخ: نعم ☐ ، لا ☐ - مرحاض: نعم ☐ ، لا ☐ - كهرباء: نعم ☐ ، لا ☐

❖ غاز: نعم ☐ ، لا ☐ - مياه الشرب: نعم ☐ ، لا ☐ - الصرف الصحي: نعم ☐ ، لا ☐

II - السكان:

1/ عدد الأسر:

2/ عدد أفراد الأسرة الإجمالي:

3/ مكان الإقامة السابق (حدد البلدية و الحي):

4/ سبب المجيء للإقامة هنا:

النشاط الاقتصادي للسكان

1/ عدد المشتغلين:

2/ نوع القطاع: الفلاحة ☐ ، الصناعة ☐ ، الخدمات ☐ ، مهن حرة ☐

3/ مكان العمل: باتنة ☐ ، تازولت ☐ ، مكان آخر ☐ ، حدده:

4/ التمدريس: أ- عدد المتدربين:

ب- مكان الدراسة:	باتنة	تازولت .
- الابتدائي:	☐	☐
- المتوسط:	☐	☐
- الثانوي:	☐	☐
- الجامعي:	☐	☐
- التكوين المهني:	☐	☐

تنقلات السكان

1/ مكان العلاج: باتنة ☐ ، تازولت ☐ ، داخل الحي ☐

2/ التسوق : مكان التسوق وقضاء الحاجيات:

المكان	الحاجيات	اليومية	الأسبوعية	المناسبات
وسط مدينة باتنة				
وسط مدينة تازولت				
داخل الحي				
أماكن أخرى				

❖ ما هي النقائص أو المشاكل التي تعاني منها داخل حيك:

- ☐ - بعده عن وسط المدينة (باتنة، تازولت)
- ☐ - التهميش الوظيفي والتبعية الاقتصادية
- ☐ - غياب الهيكلية العمرانية وسيادة الوظيفة السكنية
- ☐ - استمرار التعمير العشوائي وغياب الرقابة والتسيير الإداري
- مشاكل أخرى:

❖ ما هي اقتراحاتكم لتحسين وضعية الحي:

.....

.....

.....

الملخص

تعرف المدن المعاصرة مرحلة من التغيرات العميقة جاءت كنتيجة لتراكم عدة ديناميكيات متناقضة وتطورات مختلفة جعلت من اكبر التجمعات الحضرية مجالات أزمة ومولدة للأزمة كانعكاس مباشر لتسارع عمليات النمو الحضري وظاهرة التحضر، التي أنتجت عدة أشكال عمرانية كتعمير الضواحي والمجالات الريفية لتتعدى الى تلاحم المدن فيما بينها، وهي الظاهرة التي خصها بحثنا كحالة تشهدها مدينة باتنة وتازولت .

رغم أن الظاهرة بوضعها الحالي وخصائصها المميزة بكونها حديثة في طور التشكل وعفوية بطابعها الفوضوي "العشوائي"، أعطت مجالا غير معرف للتجمع المكون للمدينيتين ولم يبرز أي قيمة وظيفية جديدة له، هذا في ظل التردد في التعامل الجاد مع الظاهرة والغياب المطلق لتناولها كمبدأ في التهيئة لإنتاج التجمع من خلال أدوات التهيئة والتعمير المستخدمة في سياسة التخطيط الحضري التي اقتصر في تعاملها على مضمونها التوسعي لا الحضري.

هذه الوضعية دفعتنا الى البحث على استراتيجية جديدة لبعث الجدوى الحضرية لمجال التلاحم من ناحية، و التجمع الحضري المستقبلي الملزم بتقاسم المصير المشترك بين التجمعات المكونة له من ناحية ثانية، والتي تجسدت في المشروع الحضري الشامل المستخلص من نتائج تحليل الاستثمار الميدانية بإشراك جميع الفاعلين في انتاج المجال الحضري، كما تم تحديد المشروع العمراني لمنطقة التلاحم المدروسة الذي يستمد مبادئه وأهدافه استنادا على مشروع مدينة تازولت السياحي ومدينة باتنة الخدماتي.

Résumé

Les villes contemporaines connaissent une période de profonds changements survenus comme résultat de cumul de nombreuses dynamiques contradictoires, et de différents développements, ce qui a fait des grands regroupements (agglomérations) urbains des aires de crise engendrant même des crises comme reflet direct de l'accélération de la croissance urbaine et du phénomène de l'urbanisation, ce qui a engendré de nombreuses formes et extensions urbaines tel-que la périurbanisation, la rurbanisation, pour arriver au phénomène de **la conurbation** des villes entre elles, c'est le phénomène étudié par notre recherche, nous prenons comme exemple la ville de Batna et Tazoult.

Dans l'état actuel, ce phénomène, de par sa situation et ses spécificités, est nouveau, et en cours d'être formé avec spontanéité, à caractère anarchique, ce qui a donné une aire non connue « n'est pas définit » comme résultat du regroupement formé par l'amalgame de deux villes , qui n'a aucune valeur fonctionnelle nouvelle, ceci à la lumière de l'hésitation pour aborder ce phénomène aigu, et en l'absence totale de le prendre comme principe d'aménagement en vue de produire le regroupement à travers les outils d'aménagement et d'urbanisme utilisés dans la politique de planification urbaine qui s'est contentée de traiter son contenu relatif à de l'extension spatiales et non pas urbaine .

Cette situation nous a poussé à chercher après une nouvelle stratégie en vue de créer la faisabilité urbaine de l'aire de la conurbation d'une part, et d'assurer la compétitivité du future ensemble d'agglomération d'autre part, ce qui s'est concrétisé dans le projet urbain global tiré des résultats des analyses obtenus à travers le questionnaire sur terrain, faisant participer tous les acteurs qui créent l'aire urbaine, et le projet d'urbanisme de l'aire de conurbation étudiée tire ses principes et ses objectifs à travers le principe de: la ville de Tazoult comme projet touristique, et la ville de Batna comme celui de services.

الكلمات المفتاحية:

المدينة، باتنة، تازولت، النمو الحضري، الاشكالية العمرانية، التخطيط الحضري، التلاحم العمراني و الحضري، المشروع الحضري.